جامعة الجزائر03

كلية علوم الإعلام والاتصال

قسم الإعلام

دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي
دراسة تحليلية لانتفاضة الشعوب العربية من خلال قناة الجزيرة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال

إعداد الطالب:
عبد الرحمن بابا واعمر

إشراف:
أ.د/ يوسف تمار

السنة الجامعية
2017- 2018

بسم الله الرحمن الرحيم



صدق الله العظيم

طه، 114

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده، أن يسر لي سبل إتمام هذا العمل العلمي الأكاديمي حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فلك الحمد ولك الشكر ربي ورب كل شيء.

كما أتقدم بعظيم شكري وجميل امتناني **للأستاذ الدكتور يوسف تمار**، أن قبل الاشراف على هذه الأطروحة، ورافقني في إنجاز كل محطاتها بتوجيهاته ونصائحه المفيدة وذرره الغالية، فكان لي نعم الدليل المبين، والسراج المنير.

كما أشكر كل من يسر لي زيارتي لمقر قناة الجزيرة القطرية وأمدني بما احتجته من معلومات ووثائق ومواد إعلامية مصورة ومكتوبة.

عبد الرحمان باباواعمر

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

- ✓ إلى والدي الكريمين اللذين غرسا في قلبي حب العلم والنضال من أجله، وكانا لي خير مثال للتضحية والسعي لبلوغ أهداف الحياة.
- ✓ إلى زوجتي العزيزة "أسماء" التي كانت لي خير سند في السراء والضراء، احتسبت، صبرت، تكبدت مشاق السعي نحو تحقيق مرادي.
- ✓ إلى قرتي عيني "إسراء" و"محسن"، اللذين بهما حيي الأمل في صدري وازدانت الحياة في وجهي.
- ✓ إلى إخوتي وأخواتي الذين شد الله بهم أزري، فكانوا لي في المحن مؤنسين وفي الشدائد ممدين
- ✓ إلى أساتذتي، وكل من علمني حرفا و ارتقى بي في العلم درجات.
- ✓ إلى كل عائلتي، زملائي ، أصدقائي، وكل من ساعدني بجهد ظاهر أو خفي، مادي أو معنوي لإنجاز هذا العمل.

إليكم جميعا أحبتي أهدي ثمرة عملي

عبد الرحمان

خطة الدراسة

مقدمة

اشكالية الدراسة

فرضيات الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مفاهيم الدراسة

نوع الدراسة

منهج الدراسة

أدوات الدراسة

مجتمع البحث

عينة الدراسة

الدراسات السابقة

الفصل الأول: وظائف وسائل الإعلام والميديا الجديدة

المبحث الأول: مصطلح الاعلام بين النظرة الكلاسيكية والحديثة

- **المطلب الأول**: التأصيل المفاهيمي لـ "الإعلام، الإعلام الجديد، الميديا الجديدة"
- **المطلب الثاني**: مقاربات في تطور المصطلح: الإعلام، الإعلام الجديد أو الميديا

المبحث الثاني: مقاربات نظرية في دراسة وظائف الإعلام والميديا الجديدة

- **المطلب الأول**: طرق التفكير في وظائف وسائل الإعلام
- **المطلب الثاني**: وظائف وسائل الإعلام والمجتمع
- **المطلب الثالث**: الميديا الجديدة ، تطور الأداء والوظيفة

المبحث الثالث: مقاربات نظرية في دراسة تأثير وسائل الإعلام والميديا الجديدة

- **المطلب الأول**: القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة
- **المطلب الثاني**: نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام

الفصل الثاني: قناة الجزيرة القطرية كظاهرة إعلامية

المبحث الأول: لمحة تعريفية عن قناة الجزيرة القطرية

- **المطلب الأول**: نشأة قناة الجزيرة وتطورها

1- نشأة قناة الجزيرة القطرية

2- الجزيرة من قناة إلى شبكة قنوات

- **المطلب الثاني**: مصادر التمويل في قناة الجزيرة

المبحث الثاني: علاقة قناة الجزيرة بالحكومة القطرية

- **المطلب الأول**: قطر والظاهرة الإعلامية الجديدة
- **المطلب الثاني**: الديبلوماسية القطرية وقناة الجزيرة

- **المبحث الثالث**: السياسة التحريرية لقناة الجزيرة في تغطيتها للانتفاضات العربية
  - **المطلب الأول**: ماهية السياسة التحريرية
  - **المطلب الثاني**: قناة الجزيرة والانتفاضات العربية

الفصل الثالث: الإعلام وتوجيه الحدث السياسي أثناء انتفاضة الشعوب العربية

- **المبحث الأول**: الحراك السياسي العربي الأسباب والخلفيات
  - **المطلب الأول**: كرونولوجيا الحراك العربي من انتفاضة تونس إلى الحرب في سوريا
  - **المطلب الثاني**: أسباب وخلفيات انتفاضة الشعوب العربية
- **المبحث الثاني**: دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي
  - **المطلب الأول**: جدلية الإعلام والسياسية
  - **المطلب الثاني**: الإعلام والتغير السياسي في الأنظمة العربية
- **المبحث الثالث**: التناول الإعلامي لأولى الانتفاضات العربية
  - **المطلب الأول**: الحراك الشعبي في تونس الأسباب والخلفيات
  - **المطلب الثاني**: التناول الإعلامي لانتفاضة تونس

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي (عرض وتحليل النتائج)

- **المبحث الأول**: عرض وتفسير النتائج

- **المطلب الأول:** بطاقة فنية عن برامج التحليل

  - البرامج الحوارية

  - النشرات الإخبارية

  - التغطيات المستمرة

- **المطلب الثاني:** عرض نتائج استمارة جمع البيانات

استنتاجات الدراسة

الخلاصة

المراجع

الملاحق

مقدمة:

تشهد وظائف الإعلام تطورات عديدة يوما بعد يوم بسبب التغيرات الكبيرة والسريعة الحاصلة في وسائله من جهة، ولارتباطها الوثيق بالنظم السياسية، الاجتماعية والثقافية المتواجدة فيها من جهة أخرى، فبعد أن كان الحديث عن وظيفة الإخبار، التثقيف، التعليم، والترفيه...وغيرها من الوظائف التي تحدث عنها كل من هارولد لاسويل، بول لازارسفيلد، روبرت ميرتون، ماكويل، وولبر شرام وغيرهم، أصبح الحديث عن وظيفة تشكيل الرأي العام، التعبئة والتوجيه، المراقبة... وغيرها من الوظائف التي تدل على قوة تأثير وسائل الإعلام على حياة الشعوب بمختلف توجهاتها.

وكنتيجة للتطورات الحاصلة في النظم الإعلامية العالمية والانفجار الكبير للمعلومات، والطفرة النوعية في سرعة انتقالها من منطقة إلى أخرى، ظهرت وظائف جديدة تدعو لدراسات علمية معمقة في وظائف وأدوار وأهداف، وخلفيات هذه الوسائل، خاصة أثناء تغطية الأحداث المهمة والأزمات.

وقد جاءت دراستنا في هذا الإطار بعد ملاحظة الدور الكبير للإعلام بمختلف وسائله التقليدية والحديثة في تغطيته لانتفاضة الشعوب العربية بداية من انتفاضة تونس نهاية ديسمبر 2010م. حيث خصصنا دراستنا على قناة الجزيرة القطرية في تغطيتها للحراك العربي، ودور تلك التغطية في توجيه الحدث السياسي، حيث كان اختيارنا لهذه القناة نتيجة لمواكبتها الكبيرة وتغطياتها المستمرة لوقائع الحراك، كما كانت المصدر الأول والوحيد أحيانا للمعلومات والأخبار للعديد من الشبكات الإخبارية العالمية المرموقة. تنقل عنها الأخبار العاجلة والحصرية وتتناقل صورها التي تنفرد بها من تونس، ليبيا، مصر، اليمن...الخ، ناهيك عن الاستثناء الذي أحدثته في الساحة الإعلامية العربية والعالمية، في فهم الواقع العربي وفرض ممارسات إعلامية جديدة لم يألفها المشاهد في البلدان العربية ولا الساسة العرب.

هي إذن متغيرات دراستنا نحاول من خلالها تبيان وظيفة توجيه الحدث السياسي أثناء الانتفاضات الشعبية العربية، وانتفاضة تونس تحديدا من طرف إعلام قناة الجزيرة القطرية. ولتناول موضوعنا قسمنا الدراسة إلى إطار منهجي وأربعة فصول، إضافة إلى الاستنتاجات الدراسة لتنتهي بخلاصة.

احتوى الإطار المنهجي على عدة عناصر منها أهمية الموضوع وإشكالية الدراسة، وكذا التساؤلات الفرعية والفرضيات المحركة لها.

كما تضمن مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها بهدف الضبط الجيد للأفكار ومعانيها. لنتحدث أيضا في هذا الجزء من الدراسة عن نوعها ومنهجها وكذا الأدوات المستخدمة في التحليل والمتمثلة أساسا في تحليل المضمون متبعين خطواته المنهجية من عرض لفئات التحليل ووحداته، واستمارة التحليل وكذا إجراءات اختبارها، إلى جانب ذلك ضمنا الإطار المنهجي مجتمع البحث وعينته من مواد إعلامية مبثة في قناة الجزيرة في الإطار الزماني والمكاني المحدد هو الآخر. لنصل في الأخير إلى عرض لأهم الدراسات السابقة التي قاربت موضوعنا واستفدنا منها في عرضنا وتحليلنا لفقرات هذه الدراسة.

أما الإطار النظري للدراسة فقسمناه إلى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الأول المتغير المستقل للدراسة والمتمثل في وظائف الإعلام عارضين بالتحليل والنقاش مختلف الوظائف التي تحدث عنها الباحثين في الأدبيات الإعلامية سواء في وسائل الإعلام الكلاسيكية أو الميديا الجديدة، غير متناسين ضبط مصطلحات عدة في مطالب سابقة تمثلت في الإعلام، الإعلام الجديد، الميديا الجديدة، لنختم هذا الفصل بمقاربات نظرية في دراسة تأثيرات وسائل الإعلام والميديا الجديدة حيث تناولنا نظرية القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة الإعلامية وكذا نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام كالاعتماد، ووضع جدول أعمال وسائل الإعلام.

وتناولنا في الفصل الثاني من الدراسة قناة الجزيرة القطرية كظاهرة جديدة في الساحة الإعلامية العربية والعالمية، متطرقين إلى ظروف نشأتها وتطورها من قناة إلى شبكة، وكذا مصادر تمويلها وعلاقتها بالديبلوماسية القطرية وحكومتها، لنختم هذا الفصل بالسياسة التحريرية للقناة في تغطيتها للانتفاضات الشعبية العربية.

أما الفصل الثالث حاولنا فيه دمج متغيرات الدراسة من خلال الحديث عن الإعلام وتوجيه الأحداث السياسية أثناء الحراك العربي الأخير، معرجين على عناصر مهمة منها كرونولوجيا الأحداث في مختلف الانتفاضات العربية وكذا خلفياتها، إلى جانب دور الإعلام في التحولات الديموقراطية والسياسية في الوطن العربي، خاتمين هذا الفصل بالتناول الإعلامي لأولى الانتفاضات الشعبية العربية وهي انتفاضة تونس نهاية ديسمبر 2010.

وقد شكل الفصل الرابع الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تناولنا فيه التحليل الكمي والكيفي للمضامين الإعلامية المبثة في قناة الجزيرة القطرية حول الانتفاضات الشعبية العربية في الإطار الزماني المحدد.

لنختتم الدراسة بالاستنتاجات، نجيب خلالها على التساؤلات الفرعية للدراسة والفرضيات الجزئية، وتخصيص خلاصة الدراسة للإجابة المباشرة على إشكالية الدراسة وكذا إثبات أو نفي الفروض الرئيسة المحركة لها.

إشكالية الدراسة:

ترتبط وظائف الإعلام ارتباطا مباشرا بوسائله، فكلما تطورت، تطورت معها وظائفه وتنوعت تأثيراتها على المجتمعات، فوفقا لما ذهب إليه مارشال ماكلوهان[1] في ربطه لتطور المجتمعات إلى الوسائل الاتصالية التي يستعملها وفقا لحتمية تكنولوجية متناغمة بينهما، حيث يقول أن "الوسيلة هي الرسالة" (The Medium is the Message)، فلا يمكن النظر أو دراسة مضمون وسائل الإعلام مستقلا عن تكنولوجيا الوسائل الاتصالية نفسها. فالكيفية التي تعرض بها المؤسسات الاتصالية والإعلامية الموضوعات والجمهور الذي توجه إليه رسالتها يؤثران على ما تقوله تلك الوسائل، ولكن طبيعة وسائل الاتصال التي يتصل بها الإنسان تشكل المجتمعات أكثر مما يشكلها مضمون الاتصال، فحينما ينظر ماكلوهان إلى التاريخ يأخذ موقفا يسميه "الحتمية التكنولوجية Technological Determinism" فبينما كان كارل ماركس يؤمن بالحتمية الاقتصادية، وبأن التنظيم الاقتصادي للمجتمع يشكل جانبا أساسيا من جوانب حياته، وكما كان يؤمن فرويد بالجنس ودوره في حياة الفرد والمجتمع، يؤمن ماكلوهان بأن الاختراعات التكنولوجية المهمة تؤثر تأثيرا أساسيا على المجتمعات، مما جعله يطور فكرة محددة عن الصلة بين وجود الاتصال الحديث في المجتمع والتغيرات الاجتماعية التي تحدث فيه. ويقول ماكلوهان أن "التحول الأساسي في الاتصال التكنولوجي يجعل التحولات الكبرى تبدأ، ليس فقط في التنظيم الاجتماعي ولكن أيضا في

---

[1] - يعتبر مارشال ماكلوهان من أشهر المثقفين في النصف الثاني من القرن العشرين، ولد في 21 جويلية 1911م في مدينة أدمونتن بالبرنا بكندا، دخل في جامعة "مانيتوبا" درس الأدب الإنجليزي وحصل على ماجستير في 1934، ثم الدكتوراه في سنة 1943 من جامعة كامبرج، درس في عدة جامعات أمريكية ثم انتقل إلى جامعة تورنتو وعمل أستاذا للآداب سنة 1947 ونشر ماكلوهان مئات المقالات في مختلف المجالات وأصدر أربعة كتب هي:

- The Gutenberg Galaxy, The marking of Typographic Man (1962).
- The Mechanical Bride, Folklore of Industrial Man (1951).
- Media, The Extensions of Man (1964).
- The Medium is the Message, An Inventory under standing of effects (1967).

وقد نال كتابه (عالم جوتنبرج) جائزة الحاكم العام في سنة 1962 وهي تعادل جائزة بولتزر في أمريكا.

الأساسيات الإنسانية"[1]. من بينها نمط المجتمعات. فتحولت من مجتمعات زراعية في الحقبة الأولى للتواجد الإنساني إلى مجتمعات اتصالية تعيش في قرية صغيرة سماها بـ"القرية الكونية" (Global Village). يتعرض فيها أفرادها لرسالة واحدة في زمن واحد.

هو واقع فرض على المجتمعات العربية التواجد ضمنه بوسائل إعلامية أكثر تطور تنقل الواقع وتستجيب لمتطلبات أفراده، إعلام يرتقي بالمتلقي العربي من الأحادية الموجهة إلى التعددية بمختلف أوجهها السياسية، الثقافية، الفكرية،... إعلام ينقل الحدث ويتفاعل معه بالتحليل والتفسير والاستشراف. إعلام يؤدي وظائف متعددة كالتي تؤديها وسائل الإعلام في الدول الليبرالية، وتحدث عن المفكرين الإعلاميين من: إخبار، تثقيف، تعليم، وترفيه...كلها تحديات فرضت تواجد قنوات إعلامية جديدة تختلف عن تلك السائدة، فكانت البداية سنة 1991م بإنشاء فرع لقناة BBC يتحدث باللغة العربية وينقل الواقع العربي بالتعاون بين شبكة أوبرت[2] و القناة، تتكفل السعودية بتمويل القناة وهذه الأخيرة بإدارتها. وتكون بذلك سببا لانفتاح الفضاء الإعلامي العربي، أعقبه إنشاء العديد من المحطات التلفزيون بمختلف تخصصاتها وتوجهاتها وصلت إلى 1230 قناة عربية سنة 2015.[3]

غير أن هذا الكم الهائل من القنوات لم يستجب في مجمله لتطلعات المتلقي العربي من إعلام نزيه حر، بعيدا على النمط السلطوي الذي يعتبر المشاهد مجرد مستقبل للترويج السياسي والدعاية الرسمية الذي احترفته بامتياز تلك القنوات- رغم امتلاك الخواص للكثير منها- يمارس المهام المنوطة للإعلام من تنوير للرأي العام في

---

[1] - محمد جاسم فلحي الموسوي، **نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري**، مقرر الفصل الثاني لمرحلة الماجستير قسم علوم الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الآداب، والتربية زيارة للموقع يوم، 11 أفريل 2015. الساعة 20:45.

[2] - هي شبكة تلفزيونية بالدفع مملوكة للقطاع الخاص وتعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا مملوكة من قبل الشركة السعودية شركة موارد القابضة (عبر أنظمة الوسائط الرقمية) كانت أول قنوات رقمية بالكامل ومتعددة القنوات واللغات ودفع خدمة التلفزيون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أوربت بثت في عدة لغات حول العالم منها الإنكليزية والعربية والفلبينية. في 12 يوليو 2009 أعلنت الشركة اندماجها مع شبكة شوتايم باسم شبكة أوربت شوتايم.

[3] - حياة الحويك: **الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين جيوبوليتيك وخطاب الفضائيات الإخبارية العربية**، متدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013، ص232.

مختلف القضايا التي تشغل حيزه المكاني والزماني، وممارسا الوظائف المنوطة له من تعليم، تثقيف وترفيه...الخ. لتأتي ظاهرة إعلامية جديدة مطلع سنة 1996م لتكسر حاجز السكوت والخوف من الأنظمة التسلطية آخذة لـ"الرأي والرأي الآخر" شعارا لها، في دلالة واضحة إلى إبراز توجهات رسمية وأخرى معارضة حول مختلف القضايا والمواضيع التي تهم المشاهد العربي والأجنبي بعد توسع بثها باللغة الانجليزية، وهو ما تم التركيز عليه في مختلف التغطيات الإخبارية والندوات النقاشية المقدمة عبرها، حيث قال وضاح خنفر (المدير السابق للقناة) :"الجزيرة انطلقت في حالة فراغ وترقب كانت تعيشه الأمة العربية، حيث الشعوب بحاجة لفهم واقعها الذي بدأ ينفتح مع بداية البث الفضائي، خاصة بالنسبة للنخب السياسية والمثقفة، ولكن دون إغفال قطاع واسع من الجماهير العادية التي أتاحت لها القناة مجالا للتعبير الحر."[1] غير أن المتتبع للقناة منذ نشأتها وفي سياقها الداخلي القطري (في إطار العلاقة مع الحكومة)، والاقليمي الخليجي، والعالمي في إطار العلاقات الديبلوماسية القطرية، خاصة أثناء الأحداث الكبرى ، يكتشف أن هناك توجهات إعلامية وخط سياسي للقناة، محبك بعناية بالغة لا تظهر خيوطه إلا بدراسات معمقة لهذه الظاهرة الإعلامية.

ومن بين الأحداث الكبرى التي كان للقناة ظهورا إعلاميا بارزا، وتأثيرا بالغ الأهمية على أرض الواقع، انتفاضة الشعوب العربية على أنظمتها، بداية من انتفاضة تونس وصلا إلى سوريا. فرغم تعدد أسباب كل انتفاضة وخصوصية كل بلد قامت فيها، إلا أن قناة الجزيرة سيطرت على المشهد الإعلامي خلالها.

فدراستنا هذه تبحث عن دور الإعلام في توجيه أحداث هذه الانتفاضات العربية، معتمدين من جهة على قناة الجزيرة كنموذج حي عن الممارسة الإعلامية البارزة في الوسط العربي وحتى العالمي، وعلى الانتفاضة التونسية كنموذج عن تلك الانتفاضات من جهة أخرى، باعتبارها أول انتفاضة تتميز بخصوصية التلقائية

---

[1] - حسينة بوشيخ: **برامج الرأي في قناة الجزيرة الفضائية**، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010، ص 19.

والعفوية في قيامها حسب -المتتبعين- على خلاف معظم الانتفاضات العربية الأخرى.

وبناء على ذلك جاءت إشكالية الدراسة في السؤال المحوري الآتي:

كيف تتجلى وظيفة توجيه الحدث السياسي في إعلام قناة الجزيرة القطرية أثناء معالجتها للحراك التونسي؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة، نصيغ التساؤلات الإجرائية الآتية:

1- أين تتجلى وظيفة توجيه الحدث السياسي بين وظائف وسائل الإعلام؟

2- كيف تعاطى الإعلام مع الانتفاضات الشعبية العربية؟

3- ماهي التوجهات الإعلامية لقناة الجزيرة القطرية أثناء تغطيتها للحراك الشعبي العربي؟

4- ماهي وظائف الإعلام البارزة في قناة الجزيرة أثناء تغطيتها للحراك التونسي؟

5- ماهي مصادر الخبر المعتمدة من طرف قناة الجزيرة في تغطية أحداث الانتفاضة التونسية؟

6- كيف كان اعتماد قناة الجزيرة على الميديا الجديدة في الحصول على المعلومات من موقع الحدث؟

7- هل استطاعت الجزيرة تعبئة الرأي العام التونسي للالتفاف حول انتفاضتهم وإنجاحها؟

8- كيف برز دور الجزيرة في توجيه الحدث السياسي أثناء الانتفاضة التونسية؟

فرضيات الدراسة:

تضم الدراسة جملة من الفرضيات التي تنطلق من الملاحظة الميدانية للتغطيات الإعلامية والبرامج الحوارية التي قدمتها قناة الجزيرة القطرية حول الانتفاضة الشعبية التونسية من جهة، و معالجة المقاربات النظرية المتعلقة بعلاقة الإعلام السياسي في الواقع العربي من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- استطاعت قناة الجزيرة القطرية توجيه الأحداث السياسية أثناء الحراك العربي، والتونسي تحديدا حسب توجهاتها، وتوافقا مع الشارع التونسي ضد النظام السياسي السائد.

- اعتماد الجزيرة على الميديا الجديدة كمصدر للمعلومات رغم نقص جودة الصور أحيانا، أكسبها مزيدا من المشاهدين والملتفين حول الانتفاضة.

- تضاف وظيفة توجيه الأحداث السياسية لوظائف الإعلام، خاصة إذا تعلق الأمر بتتبع الأحداث لحظة بلحظة، ومحاولة توجيهها وفق للتوجهات الإعلامية المرغوبة فيها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها وظيفة توجيه الأحداث السياسية كوظيفة جديدة من وظائف الإعلام لم تتحدث عنها الأدبيات الإعلامية السابقة بصورة واضحة، كما أن ظهورها كان مرتبط بالتطور التكنولوجي والتقني لوسائل الإعلام، فكلما حدث تطور تقني أرفقه تطور في وظائف تلك الوسائل كما بينا سابقا. فلم تعد وسائل الإعلام الجماهيرية مجرد وسائل للتسلية والترويح عن النفس، أو مصدرا للمعلومات والأخبار، أو حتى أداة فاعلة في صناعة الرأي العام فحسب، بل أضحت كذلك وسائل لتوجيه الأحداث السياسية قبل حدوثها ولحظتها، كما أنها لم تكتف اليوم في ظل التطور الكبير للأنترنت والميديا الجديدة بمصادر المعلومات التقليدية كالمراسلين، ووكالات الأنباء، والمواقع الرسمية للهيئات الحكومية والخاصة، بل أصبحت أيضا تعتمد على مصادر متعددة لجمع المعلومات من بينها المواطن الصحفي رغم ما يشوب هذا المفهوم من نقاش بين رافض له ومتحفظ بشأنه، غير أنه أصبح واقع حال تعتمد عليها وسائل الإعلام في ظروف معينة كفقدانها لمراسلين وصحفيين محترفين في موقع الحدث و شح المصادر الرسمية خاصة أثناء الحروب، لتصبح المعلومة أهم شيء تصل إلى المؤسسات الإعلامية، فنجدها تعتمد على شهود عيان ينقلون شهادتهم عبر وسائل إعلام جديدة كالهواتف الذكية وما تحمله من تطبيقات، أو عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook، Twitter،.Instagram..) لتعالج محتواها وتقدمها من جديد للمشتركين في تلك الوسائط، لتكتمل الحلقة بعدها بتوزيعها على أقصى نسبة من المشاركين فيها، في علاقة توافقية، تلازمية لم تشهدها وسائل إعلام حتى في الماضي القريب.

لقد قدم العديد من الباحثين وظائف وسائل الإعلام في علاقتها بالجمهور وكذا بالوسط الذي تبث فيه موادها الإعلامية أمثال: بول لازارسفيلد[1]

[1] - **بول لازارسفيلد** : عالم نمساوي ولد بفيينا في 13 فيفري 1901، نال الدكتوراه في علم الرياضيات التطبيقيّة من جامعة فيينا سنة 1925، انتقل بعدها إلى أمريكا ليتم تعيينه في سنة 1939 محاضرا بجامعة كولومبيا، ثمّ أستاذا مساعدا في علم الاجتماع، ثم مقدما لدروس في جامعة بتسبرغ، باعتباره أستاذا متميّزا منذ سنة 1969 حتّى وفاته سنة 1976.من مؤلّفاته: مقالة مشتركة مع روبرت ميرتون حول "وسائل الاتصال

وروبرت ميرتون[1] ...وبعد تحليلنا لها لم نجد ما يقترب إلى توجيه الأحداث السياسية إلا ما جاء به هارلود لاسويل[2]، حين عدد وظائف وسائل الإعلام في: مراقبة البيئة، الترابط، نقل التراث الثقافي والاجتماعي عبر الأجيال، إضفاء الأهمية والمكانة الاجتماعية والقانونية على الأشخاص والأشياء والموضوعات. حيث سنتحدث عنها بنوع من التفصيل في أجزاء قادمة من الدراسة.

إن أبرز وظيفة قدمها لاسويل والتي تقترب إلى الوظيفة محل دراستنا هي "مراقبة البيئة" والتي تعني حسبه مراقبة الجمهور لبيئته من خلال المعلومات التي تجمعها وتقدمها وسائل الإعلام، وتعتبر كتحذير مبكر للنظام لتوفير المعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

فمن خلال هذه الدراسة نقف عند أهمية الإعلام ودوره في توجيه الأحداث السياسية معتمدين في إثبات ذلك على الظاهرة الإعلامية "الجزيرة القطرية"، التي أبرزت بشكل واضح توجيهيها للأحداث من خلال تعبئتها للجماهير وخلق رأي عام حول الأحداث أثناء الحراك العربي وبشكل خاص الانتفاضة التونسية.

كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في تسليط الضوء على الاهتمام الذي أظهرته قناة الجزير القطرية لتغطية الانتفاضات الشعبية العربية وعلاقة ذلك بالتوجهات الإعلامية للقناة وكذا السياسة الديبلوماسية القطرية.

والذوق العام والفعل الاجتماعي المنظّم" (1948)، وكتاب مشترك مع كندال (Kendall) حول "مشكلات تحليل المسوح"، دراسة عن الانتخابات الرئاسيّة بعنوان "خيارات الناس" (1940)، وكتاب "مذكرات تاريخيّة عن الدراسات الإمبريقيّة للفعل : الأوديسا العقلانيّة" (1958).

(1) - **روبرت ميرتون:** ولد في 1944 بنيويورك، تحصل على دكتوراه في القانون من جامعة شيكاغو سنة 1989، وفي عام 1991 أصبح أستاذا فخريا في الدراسات التجارية العليا من جامعة باريس، وفي 1995 تحصل على دكتوراه فخرية من جامعة لوزان، وفي 1996 على دكتوراه فخرية من جامعة باريس وعمل في الفترة من 1998-1988 أستاذا للمالية بكلية علوم اقتصادية وجامعة نانت، وفي 1993 كأستاذ زائر للمالية ومؤسس مدرسة سلون للإدارة فيمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا-1980 1988أستاذ مساعد المالية 1970-73، أستاذ 1973-74 وفي 1970 عمل باحثا مساعدا مع بول سأمويلسون في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. له العديد من المؤلفات في مجال المال والاقتصاد والرياضيات.

(2) - **هارولد دوايت لاسويل Harold Dwight Lasswell :** عالم اجتماعي أمريكي(1902 -1978) درس تأثير أجهزة الإعلام على تكوين الرأي العام، وهو صاحب صيغة لاسويل الشهيرة في تصميم الرسائل الاعلامية المستنبطة من طرح الاسئلة التالية: (من يقول؟،ماذا يقول؟،لمن؟، بأية وسيلة؟، وبأي تأثير؟)

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة دور وسائل الإعلام في توجيه الأحداث السياسية من خلال البحث عن دور قناة الجزيرة القطرية في الحراك العربي والتونسي بوجه خاص.
- معرفة أولويات قناة الجزيرة القطرية في تغطيتها لأحداث الانتفاضات الشعبية العربية.
- قياس مدى فاعلية قناة الجزيرة في توجيه أحداث الانتفاضة التونسية إلى الاطاحة بالنظام السياسي السائد في تونس.

تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

قبل استعمالنا لبعض المفاهيم تجدر بنا الإشارة إلى مفهومها الإجرائي المستعمل في دراستنا، وهذا بعض الاضطلاع على مفهومها اللغوي والاصطلاحي في الأدبيات والمراجع في مختلف التخصصات، وركزنا على مفاهيمها المستعملة في ميدان علوم الإعلام والاتصال من قبل الباحثين، كما نشير هنا إلى تحديد المفهوم المستعمل لدينا مباشرة دون التطرق إلى مختلف المفاهيم التي وظفت من قبل الباحثين وكذا المفاهيم اللغوية.

1- الرأي العام:

يعتبر مفهوم الرأي العام من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون والأكاديميون على وضع تعريف دقيق له، رغم اتفاقهم على مكانته وأهميته، إلى درجة اعتبار القدرة على قياسه لدى البعض أكثر من القدرة على وضعه في مفهوم، ويعود ذلك إلى اختلاف وجهات نظرهم حوله من منطلق تخصصاتهم، فعلماء الاجتماع مثلا يركزون على الصبغة الاجتماعية للرأي العام، باعتباره حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات، إزاء شأن يمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات ونظم، والتي يمكن أن تؤثر في تشكيلها عمليات الاتصال التي قد تؤثر نسبيا أو كليا في مجريات أمور الجماعة الانسانية على نطاق محلي ودولي.[1]

و لعلماء النفس والسياسة رأي ومفاهيم أخرى له، انطلاقا من تخصصاتهم ومجالات بحثهم، غير أننا نركز على مفهومه عند علماء الاتصال بحكم مجال تخصصنا، فهم يركزون على الإعلام وأهميته في تشكيل الرأي العام، رغم وجود أصوات معارضة لباحثين وأكاديميين، ترفض الحديث عن مفهوم الرأي العام في المجتمعات السلطوية وذات التوجه الواحد، ويعتبرون هذا المفهوم مرتبط فقط بالإعلام الليبيرالي الحر الذي يستطيع أن يخلق رأيا عاما يجتمع عنده الأفراد، وفي هذا الصدد يعرفه ليوناردو دوب Leonardo Dob على أنه: " الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة، إزاء موقف من المواقف أو تصرف

[1] - إسماعيل علي سعد: **الاتصال والرأي العام**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1985، ص 119.

من التصرفات، أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمام الناس أو تتعلق بمصالحهم المشتركة."[1]

كما يعرف على أنه: "مجموعة الآراء الشخصية الناتجة عن التفاعل حول بعض القضايا وفي وسط جماعة اجتماعية معينة".[2]

ويذهب بعض الباحثين إلى ضرورة التمييز بين مفهوم الرأي العام ومفاهيم أخرى تتقارب وتتداخل معه من أمثلتها الميول السياسية، الاتجاه السياسي. والرأي العام يختلف عن المفهومين، فالميل يعبر عن استجابة داخلية أما الاتجاه فيعبر عنه لكن يختلف في كونه شخصي ليس عاما كالرأي العام الذي يتميز بدرجة من العمق والاستقرار والتراكم الجمعي ثم العلانية.[3]

كما يرفض البعض من الباحثين والأكاديميين الحديث عن الرأي العام في الدول التي تفتقد إلى الأسس الديموقراطية من المنظور الغربي،[4] واعتبروه مفهوم متعلق بالإعلام الليبيرالي الحر الذي يتبنى رأي ويدافعه عنه لدى أوساط المتلقين مشكلا بذلك موقفا ورأيا عاما حول الموضوع.

غير أننا نذهب إلى اعتماد مفهوم "الرأي العام" انطلاقا من ملاحظاتنا للدور الذي قامت به وسائل الإعلام وقناة الجزيرة بشكل خاص في تشكيله لدى جماهير الحراك العربي معتمدين على تعريف "ليوناردو دوب" Leonardo Dob، الذي أورداه سابقا.

---

(1) - إبراهيم إمام: **الإعلام والاتصال بالجماهير** ، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1969، ص 205.

(2) - يوسف تمار: **نظرية Agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، 2005. نقلا عن:
Albig in: **L'opinion publique et la presse**, Université de Paris, Institut D'étude Politique, 1965 ,P44

(3) - عبد الله بوجلال: **الرأي العام، مفهومه، تكوينه، خصائصه، وأهمية قياسه**، في المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 05، 1991، ص 103.

(4) - يوسف تمار، المرجع السابق، ص 22

2- الانتفاضة الشعبية:

اختلف المتتبعون للأوضاع والأحداث التي يشهدها العالم العربي ابتداء من ديسمبر 2010م إلى غاية اليوم، في وضع تسمية دقيقة لها، بين من يراها عبارة عن ثورات بأتم معنى الكلمة، ومن يراها حراكا سياسيا أو انتفاضات شعبية أو من يراها سوى أحداث منعزلة قامت هنا وهناك. بين هذا وذلك هناك من يقر بقيام ثورات في دول ونجاحها وغياب ذلك النجاح في دول أخرى.

فبالنسبة لحالة تونس يراها المنتسبون للمدرسة الأمريكية في العلوم السياسية أنها حدثت هناك ثورة، والدليل هو سقوط نخب حاكمة وتعويضها بأخرى جديدة، والديموقراطية بالمفهوم الأمريكي هو "دوران النخب في الحكم عبر صناديق الاقتراع"، ومفهوم النخب يتكرر كثيرا في أدبياتها وهو المحور المركزي في مقارباتها. وهي تعتقد أن "النخب" تشكل نسبة خمسة بالمائة (05%) من المجتمع وتقود بقية المجتمع، أي خمسة وتسعون في المائة (95%) المتبقية، والنخب بالنسبة لها لا تشمل فقط القادة السياسيين وإنما القادة من مختلف المجالات.

وبالنسبة للمدرسة اليسارية الاجتماعية عامة والمدرسة الماركسية بشكل خاص، فلم تقم هناك ثورة لأنه لم يحدث سقوط طبقة وتولي طبقة جديدة الحكم. وتركز هذه المدرسة على مفهوم "الطبقات" بدل مفهوم "النخب".[1]

بناء على ذلك و تعميما للمفاهيم بين ما حدث في مختلف الأقطار العربية نعتمد على مصطلح "الانتفاضات الشعبية" للدلالة على الأحداث والحراك السياسي العربي في كل الدول العربية التي شهدت هذه الأحداث أو جزء منها، وهذه الدول على التوالي هي: تونس، مصر، البحرين، جيبوتي، السودان، والعراق، ليبيا، سوريا، اليمن.

[1] - رياض الصيداوي: **من تونس إلى ...دمشق حقائق خفية عن الربيع العربي**، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية CARAPS، جنيف، سويسرا، 2015، ص 23.

3- الإعلام السياسي:

يعتبر الإعلام السياسي نمطاً جديداً من أنماط الإعلام، يحتاج وضع تعريف له إلى الكثير من الاجتهادات، من طرف الباحثين والأكاديميين، لذلك فقد تباين الخبراء والباحثين في مجال الإعلام والسياسة من ايجاد تعريف محدد ومتفق عليه، حيث يعرف على أنه: "عبارة عن حملة إخبارية منظمة هادفة تطلقها الدولة (المرسل) إلى الجمهور (المستقبل) لتنفيذ التأثير في نفوسهم لتحقيق أهداف تتعلق بسياسة الدولة تجاه موقف محدد أو معين".[1]

أو أنه: "تبادل المعلومات بين الحاكم والمحكوم عن طريق قنوات إرسال مهيكلة أو غير رسمية، وهو يلبي مطالب ويستجيب، على وجه الخصوص، لحاجة معينة، وهو تأمين الربط بين الحاكم والمحكومين".[2]

من خلال ما سبق ومن خلال قراءاتنا، يمكننا تعريف الاعلام السياسي بأنه أحد فروع الإعلام الذي يتميز بقدرته على التأثير والتغيير والاقناع ويهتم بتغطية الموضوعات السياسية ويسعى لتحقيق أهداف سياسية، ويعتبر من الأدوات الفعالة والرئيسية التي يعتمد عليها أي نظام سياسي حيث يستخدمه في تحقيق استراتيجياته المختلفة.

4- التغيير السياسي:

عرفه الدكتور عبد الإله بلقزيز: " هو التغيير أو التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ولاسيما ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج".[3]

غير أننا نرى في تعريف موسوعة العلوم السياسية التعريف الأمثل والأشمل الذي يتناسب مع التغيير السياسي الحاصل في الوطن العربي، حيث سنعتمده في دراستنا وهو: " مجمل تلك التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما

---

(1) - محمد أبو سمرة: **الإعلام السياسي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأدن، 2012، ص 20

(2)- Jean Marie Cotteret : **Gouvernant et Gouvernés**, Paris : Presse Universitaire de France, 1973, P 3.

(3) - بلقزيز عبد الإله : **أسئلة الفكر العربي المعاصر** ، مطبعة النجاح الأيوبية،، الدار البيضاء 1998 ،ص 13

يقصد به الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي أو دستوري."[1]

5- توجيه الحدث السياسي:

يقصد بهذا المفهوم في دراستنا كل العمليات التي تسعى من خلالها وسائل الإعلام إلى توجيه الحدث السياسي من وضع إلى وضع آخر وفقا لأجندة وتوجهات تلك الوسائل، حيث يقول بسام عبد الرحمن المشابقة: "إن التلاعب والتأثير المدروس في العملية السياسية قد تقوم به وسائل الإعلام خلال هذه الوظيفة على التلاعب المباشر بالعملية السياسية فقد يكون غرض وهدف بعض الأخبار السياسية إثارة ردود أفعال عامة، وخلق مطالب سياسية جديدة أو يكون الهدف هو التعاون بين موظفي الحكومة الاداريين والصحفيين لإثارة موضوع معين."[2]

[1] - مقلد ربيع، إسماعيل صبري، محمد محمود: **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص47.

[2] - عبد الرحمن المشابقة: **الإعلام والسلطة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 126.

نوع الدراسة:

تعتبر دراستنا من الدراسات المسحية ضمن البحوث الوصفية، كغيرها من عديد الدراسات الإعلامية، حيث أنها تلائم دراسة المشكلات الإعلامية أكثر من غيرها من أنواع الدراسات في البحث العلمي. وتهدف هذه البحوث إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع.[1]

فدراستنا تعنى بدراسة الظاهرة الإعلامية بمختلف أبعادها أثناء الانتفاضات الشعبية، ومساهمتها في توجيه الحدث السياسي في البلدان التي قامت فيها، منطلقين مما توصلت إليها الدراسات السابقة (المعتمدة) من نتائج. وصياغة فروض تكون أساسا نظريا لدراستنا، لنحاول بعدها كشف العلاقة السببية بين متغيرات الفروض، ونثبت في الأخير صحتها أو خطأها وبالتالي نفيها، فيقول سمير محمد حسين في هذا الصدد:"...يستفيد من نتائج البحوث الوصفية في صياغة الفروض السببية لبحثه والقيام بالإجراءات البحثية الخاصة باختبار مدى صحة هذه الفروض والانتهاء بنتائج يمكن تعميمها."[2]

---

[1] - منال هلال المزاهرة: **مناهج البحث الإعلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014، ص 307.

[2] - سمير محمد حسين: **بحوث الإعلام الأسس والمبادئ**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1976، ص.152

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على منهج المسح، من خلال مسح مضمون وسيلة إعلامية متمثلة في قناة الجزيرة القطرية. ويعتبر هذا المنهج من الطرق المألوفة في إعداد البحوث وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية، ونظرا لأهميته حاول الكثير من المختصين إيجاد تعرف محدد وواضح له، حيث يعرفه "هاريسون Harrison " بأنه عبارة عن نشاط تعاوني يخضع لقواعد الطريقة العلمية لدراسة ومعالجة المشاكل الاجتماعية القائمة ضمن حيز جغرافي معين."[1]

ويعرفه "مورس Morse" بأنه عبارة عن طريقة من طرق التحليل العلمي المنظم لغرض الوصول إلى أهداف محددة، وأن هذا المنهج يمكن أن يتضمن عدة عمليات كتحديد الهدف وتعريف مشكلة البحث وتحليلها وتفسير النتائج والوصول إلى استنتاجات محددة.[2]

فالمسح إذن من أنسب المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية التي تعنى بجمع الحقائق واستخلاص دلالتها طبقا لأهداف الدراسة ولا يتم إلا بتوظيف دقيق للبيانات وتناولها بالصورة التي تجعلها تفصح عن الاتجاهات الكامنة فيها.[3] والمسح كما يعرفه محمد زيان عمر: "عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان، وفي الوقت الحاضر."[4]

ويعد "أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم كما يعد أيضا الشكل الرئيسي المعياري".[5] وهو محاولة جمع البيانات اللازمة والكافية عن ظاهرة ما، القصد منها تسجيل وتحليل مكونات الظاهرة.

---

[1] - احسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسيني: **طرق البحث الاجتماعي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق، 1983، ص .181

2- علي إحسان شوكت، فوزي عبد الخالق فوزي: **البحث العلمي، مناهجه، أساليبه وأدواته**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 77.

3- سعيدة عزوز، مرجع سبق ذكره نقلا عن زيدان عبد الباقي، **قواعد البحث العلمي**، ب د ن، القاهرة، مصر، 1972، ص 175.

4- محمد زيان عمر، **البحث العلمي، مناهجه وتقنياته**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1988، ص 66.

[5] - محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000، ص 157.

ونحن في دراستنا نحاول وصف وتحليل المواد الإعلامية التي قدمتها قناة الجزيرة عن ظاهرة اجتماعية شهدتها المجتمعات العربية وهي الحراك السياسي وايجاد العلاقة السببية بين الإعلام كفاعل أساسي في توجيه أحداث ذلك الحراك إلى قلب أنظمة سائدة لمدة طويلة من الزمن، كما نركز على حالة تونس كمحور لدراستنا محاولين بذلك تعميم نتائج الدراسة على باقي الانتفاضات الشعبية العربية.

تدخل اجراءات عديدة تحت منهج المسح حيث لا يستقر منهج المسح على استخدام أسلوب واحد في عملية جمع البيانات، وإنما يلجأ إلى استخدام مختلف الأساليب كالإستقصاءات والملاحظة وغيرها، من طرق جمع البيانات والمعلومات .."[1]

وعليه اعتمدنا على تحليل مضامين إعلامية قدمتها قناة الجزيرة القطرية في تناولها للحراك العربي. باحثين عن دور تلك المضامين في توجيه الأحداث السياسية في الواقع.

وتكمن خطوات المنهج المسحي فيما يلي:[2]

- بعد تحديد الإشكالية وطرح الفروض المعتمدة في الدراسة، يقوم الباحث بجمع المعلومات التي تفيده في صياغة أدوات جمع المعلومات.
- التحديد الدقيق لنوع العينة وتحديد حجمها.
- إعداد أدوات جمع البيانات، وتصميم هيكلها واختبار دقتها.
- جمع البيانات وتحليليها وتفسيرها.

[1] - سمير محمد حسين: **بحوث الإعلام الأسس والمبادئ**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1976، ص 152.
[2] - يوسف تمار: مرجع سبق ذكره، ص 25

أدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على أسلوب تحليل المضمون في محاولتنا لدراسة للمواد الإعلامية التي قدمتها قناة الجزيرة أثناء الانتفاضات الشعبية العربية بهدف الكشف عن ما تريد أن تبلغه هذه القناة لجمهورها ومدى تأثير ذلك على الأحداث السياسية. وقد أخذنا بعين الاعتبار

- دراسة شخصية الوسيلة الإعلامية متمثلة في قناة الجزيرة القطرية وعلاقتها بالنظام القطري والعلاقات الديبلوماسية القطرية والدول التي قامت فيها الانتفاضات.
- دراسة المحتويات الإعلامية التي تقدمها قناة الجزيرة.
- تحليل المادة الإعلامية المختارة وفقا لعينة الدراسة. والتي سوف نتحدث عنها لاحقا.

يعد تحليل المضمون من بين الاجراءات القليلة التي سخرت خصيصا لدراسة الأبحاث الاتصالية.[1] ورغم أهميته لا يزال محل نقاش بين المختصين في المجال الإعلامي، كونه منهجا أو أداة للبحث، فدائرة المعارف في العلوم الاجتماعية قدمته على أنه من منهج في تعريفها، يستخدم ويطبق في مجال الاتصال حيث قالت: "إن تحليل المحتوى هو أحد المناهج المستخدمة في دراسة مضمون وسائل الاتصال المكتوبة والمسموعة، بوضع خطة منظمة تبدأ باختيار العينة من مادة التحليل وتصنيفها وتحليلها كميا وكيفيا".[2] في حين يراه هارولد لاسويل أنه أسلوب يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما يقال عن موضوع معين في وقت معين.[3] وعرف "كلوز كربندورف" تحليل المضمون في كتابه (تحليل المضمون مقدمة منهجية) بأنه أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل

---

(1) - Jean de bonville : **L'analyse de contenu des médias, de la problématique au traitement statistique**, Deboek université, 2000, p 9.

(2) - محمد شطاح، ونعمان بوقرة: **تحليل الخطاب الأدبي والإعلامي**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2006، ص 31.

(3) - محمد عبد الحميد: **تحليل المحتوى في علوم الإعلام**، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، 1983، ص17.

المواد الإعلامية بهدف الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة في حالة إعادة البحث أو التحليل.[1]

وعرف أيضا بأنه: "الطريقة المنهجية التي نستخدمها لكي نصف مضمون الاتصال، سواء أكان هذا المضمون شفهيا، أو مكتوبا، أو إذاعيا، أو تلفزيونيا، وصفا كميا وموضوعيا بطريقة منتظمة منهجية بغرض اختيار فروض علمية أو الإجابة على تساؤلات بحثية".[2]

وبين الرأيين يبقى تحليل المضمون شائع الاستعمال في الكشف والاستدلال عن العديد من المعاني والرموز الاتصالية في المحتوى، والتي توضح الكثير من مفاصل العملية الاتصالية. إلا أن هذه الأداة لم تستخدم كثيرا لتحليل محتويات وسائل الإعلام الجماهيرية في الجزائر، وقد يعود ذلك إلى غياب الإطار المعرفي الذي يوجه هذا النوع من التحليل. فالدراسات الإمبريقية عندنا، غير واضحة المعالم والاعتماد عليها يكاد لا يتعدى بعض الدراسات في شكل مقالات في بعض الدوريات في علم الإعلام وعلم الاجتماع. وإذا كان من شروط التوجه الإمبريقي، استعمال تحليل المحتوى، فلأنه أداة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي أي تفسير الرموز اللفظية لمحتوى وسائل الإعلام بناء على مجموعة من الأسس والمعايير وعد هذه الأجزاء والأقسام التي تم تقسيم المحتوى في إطارها، ووصف المحتوى من خلال تحليل نتائج هذا العد والقياس بل وتقسيم (عند الضرورة) هذا المحتوى إلى أجزاء أو أقسام في إطار المساحات التي تحتلها على الصفحات أو الحجم الزمني في الحصص المسموعة والمسموعة المرئية.[3]

وفي دراستنا هذه نحاول التقيد بأهم المفاهيم التي يقوم عليها تحليل المضمون، وهي التحليل المنهجي طبقا لقواعد واضحة منتظمة، باحترام إجراءات اختيار العينة، بالطريقة الصحيحة والتزامنا بالموضوعية في اختيارها، ثم التعبير الكمي

---

(1) - سمير محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) - راسم الجمال: **مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية**، جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص 220.

(3) - يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص 40.

للمحتوى الذي تطرحه العينة. لأن الهدف هو التعبير الصحيح والدقيق عن حجم الظاهرة أو الإجابة عن إشكالية البحث إحصائيا.

أما الخطوات المتبعة في تحليل المضامين الإعلامية لقناة الجزيرة المتناولة للانتفاضات الشعبية العربية فهي كالآتي:

1- مجتمع البحث:

يختلف مجتمع أو وحدة الدراسة في تحليل المضمون باختلاف أهداف البحث، ويعرف على أنه "جميع الوحدات التي يرغب الباحث دراستها، وقد يكون مجموعة من البشر، إذا كان موضوع البحث دراسة حجم الأسرة وعلاقته بمستوى الدخل مثلا، وقد يكون المجتمع هو مجموعة أعداد جريدة صادرة في فترة زمنية معينة، أو أعداد من برامج تلفزيونية وإذاعية أو أفلام، إذا كانت الدراسة تستهدف تحليل مضمون المادة الإعلامية.[1]

وفي دراستنا هذه، فإن مجتمع البحث هو مجموعة الحصص والتغطيات الإخبارية لقناة الجزيرة المتناولة للحراك الشعبي التونسي.

وتعود أسباب اقتصار مجتمع البحث على المضامين الإعلامية المتناولة للانتفاضة الشعبية التونسية إلى ما يلي:

- تعتبر الانتفاضة التونسية أول انتفاضة عربية قامت في مسلسل ما أطلق عليه "الربيع العربي".

- شهدت الانتفاضة التونسية مدة زمنية واضحة المعالم ابتداء من حرق محمد البوعزيزي لنفسه يوم 17/ 2010/12 إلى سقوط النظام وهروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية يوم 2011/01/14. أي لمدة 29 يوما.

- تعتبر الانتفاضة الأكثر عفوية حسب المتتبعين بسبب عدم تدخل أياد خارجية بصفة مباشرة في قيامها أو توجيه أحداثها. خاصة مع عدم انحياز الجيش إلى أي طرف في النزاع.

[1] - حسينة بوشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 103.

- كان للإعلام وقناة الجزيرة بوجه خاص الأثر الواضح في تغطية الأحداث و إلقاء كامل ثقلها على صناعة الرأي العام وتوجيه الأحداث وفقا لأجندتها الإعلامية، حيث اعتبرها المتتبعين وبعض الدراسات السابقة التي اعتمدها كمنطلق لبحثنا، كطرف في النزاع وليست مجرد قناة تقوم بتغطية الأخبار من أرض الميدان.
- استعمال مصادر معلومات من قبل القناة كأول مرة في سبيل نقل الأحداث بسبب عدم السماح لطاقمها التواجد في تونس من قبل النظام التونسي السابق.

2- العينة المعتمدة في التحليل:

لقد تم اختيارنا لعدد من الحصص والتغطيات الاخبارية المتناولة للانتفاضة التونسية وكذا مجموعة من التغطيات الإخبارية خلال 29 يوما من الحراك.

وكان اختيارنا لعينة الدراسة اختيارا شاملا لكل الحصص والمتناولة للانتفاضة التونسية في فترة الحراك الذي استمر من 14/ 12/2010م- 17/01/2011م. حرصا منا للوصول إلى نتائج دقيقة بخصوص مساهمة تلك الحصص في توجيه الحدث السياسي وكذا للعدد المحصور من الحصص التي بثت في موضوع الانتفاضة التونسية. كما أننا استثنينا من العينة تلك الحصص التحليلية التفسيرية للانتفاضة بعد تلك الفترة، التزاما بإشكالية الدراسة التي تبحث عن دور القناة في توجيه الحدث أثناء وقوعه.

وقد كانت حصيلة ذلك كالآتي:

حصة **"ما وراء الخبر"**: ثمانية (05) حصص.

حصة **"الاتجاه المعاكس"**: حصة واحدة (01).

وكانت بذلك حصيلة الحصص المتناولة ست (06) حصة.

كما كان لنا اختيار للنشرات الإخبارية باستعمال العينة القصدية، نظرا لصعوبة إجراء شامل للنشرات التي قدمت في تلك الفترة، وتستخدم هذه العينة في بحوث الإعلام والاتصال، تبعا لمواصفات محددة يتم اختيارها مسبقا من قبل الباحث، حين لا يترك له مجال البحث الاختيار أو لملاءمتها لطبيعة الدراسة والهدف منها.[1]

[1] - المرجع السابق، ص 103.

وقد شملت عينتنا:

- أربع نشرات لحصاد اليوم ممثلة في أيام 24-26-27- 30 ديسمبر 2010م.
- نشرة واحدة لـ"هذا الصباح" وذلك ليوم 29 ديسمبر 2010م.
- ثمان نشرات للحصاد المغاربي لأيام 19-20-21- 22- 24 ديسمبر 2010م و 03- 05- 08 جانفي 2011م.
- أربع تغطيات مستمرة في اليوم الأخير من الانتفاضة يوم 14 جانفي 2011م.

وبهذا حاولنا أن تكون عينتنا ممثلة لمختلف الأنواع الإعلامية المقدمة من طرف قناة الجزيرة في تغطيتها للانتفاضة التونسية، كما حاولنا تغطية كل الفترة المخصصة للدراسة.

3- تحديد فئات ووحدات التحليل:

أ- فئات التحليل:

يتضمن تحليل المضمون عدة عمليات فرعية، من بين أهمها تحديد فئات التحليل، باعتبارها محددة للمجال الفعلي للبحث والمتحكم الرئيسي في نتائج الدراسة فقد عبر عنها بـ " L'analyse du contenu vaut ce que valent ces catégories".[1] للنظر في أهميتها بالنسبة لتحليل المضمون، وذهب بعضهم إلى أبعد من هذا باعتبار تحليل المضمون هو الفئات.

والفئات هي مجموعة من التصنيفات يقوم الباحث بإعدادها طبقا لنوعية المضمون ومحتواه والهدف من التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والشمول، وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور.

وتتم عملية اختيار فئات التحليل عبر المراجعة المتكررة للمضمون محل التحليل، آخذين بعين الاعتبار اشكالية الدراسة وفرضياتها. حيث يشترط في فئات التحليل تعبيرها عن المتغيرات التي تحملها فرضيات الدراسة، وبقدر دقة المتغيرات تكون دقة الفئات الخاصة بالتحليل وهو ما يؤدي في الأخير إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.[2]

كما يمكن للباحث الوقوف على فئات اعتمدت في دراسات سابقة، تكون منطلقا لعملية تحديد لفئات بحثه، بما يتوافق مع أهداف بحثه وإشكاليته.

وقد قسم "برانارد بيرسلون" Bernad Bereslon، فئات التحليل إلى فئة الموضوع "ماذا قيل؟" وفئة الشكل الذي قدمت به المادة الإعلامية "كيف قيل؟"، حيث تجيب الأولى عن الموضوع، الاتجاه، القيم، المصدر... الخ من الفئات الفرعية المحددة من قبل الباحثين، مع إمكانية إضافة فئات جديدة تخص المضمون محل الدراسة، وتجيب الفئة الثانية على النمط الإعلامي للمادة محل التحليل،

---

[1] - يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسي كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 24.

[2] - يوسف تمار: **نظرية Agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص 43.

والجوانب الإخراجية...الخ. وهي جوانب تأثر تأثيرا شديدا على فعالية الجوانب الموضوعية وتزيد من تأثيرها.[1]

وبناء على ما سبق ذكره وانطلاقا من فرضية دراستنا وأهدافها حددنا الفئات، وسبب اختيارنا لها:

في فئة الموضوع:

1- **فئة الموضوع**: هي الفئة الأكثر استخداما في دراسات تحليل المضمون، والتي تقوم بتصنيف المضمون حسب موضوعاته، وتجيب على التساؤل الأساسي الخاص بالموضوع أو المجموعات التي تدور حولها المادة الإعلامية،[2] فبالرغم من وحدة الموضوع في دراستنا والمتعلقة بالانتفاضة الشعبية التونسية مطلع 2011م، غير أننا رسمنا مؤشرات داخل الفئة الرئيسة تجيب على الاهتمام والتركيز الذي توليه المواد الإعلامية للنقاط المختلفة في الموضوع الرئيس.

2- **فئة وظيفة المادة الإعلامية**: نتعرف من خلال هذه الفئة على الوظائف التي تقدمها المادة الإعلامية المقدمة من طرف قناة الجزيرة القطرية أثناء الانتفاضات الشعبية العربية، وقد قسمنا تلك الوظائف إلى: وظيفة إخبارية، وظيفة تحليلية تفسيرية، وظيفة دعائية لجهة معينة، طلب الرأي والاتجاه، وظيفة توجيه وإملاء الرأي.

3- **فئة مصادر المعلومات**: نستخدم هذه الفئة للتعرف على مصادر المعلومات المعتمدة من طرف قناة الجزيرة القطرية في المواد الإعلامية محل التحليل، مقسمين إياها إلى:

- **مصدر المادة الإعلامية كوحدة كاملة**: هل هي محلية؟ أي من إنتاج معدو الأخبار والبرامج لدى القناة، أم هي منقلة؟ أي مادة إعلامية منتجة من قبل الغير ومنقولة عبر القناة كالفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي، أو من مواطنين صحفيين،...الخ

---

[1] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 394.

[2] - نفس المرجع، ص 395.

- **مصادر المعلومات في المواد الإعلامية:** نقصد بها المصادر المعتمدة من طرف القناة لبناء حكمها ومادتها الإعلامية هل هي مصادر رسمية خارجية متمثلة في: أشخاص يعتلون مناصب رسمية، هيئات حكومية أو خاصة، وكالات الأنباء، مراسلين، وسائل الإعلام أخرى...الخ أم هي غير رسمية متمثلة في المواطنين الصحفيين، مراسلين أحرار ، شهود عيان،...الخ.

وتفيدنا هذه الفئة في التعرف على مدى موضوعية المصدر وإمكانية الثقة فيما يسوقه من معلومات.

4- **فئة الاتجاه:** يمكن اعتبارها من بين أهم الفئات التي تنقيس بها فرضية من فرضيات الدراسة، وهذا فيما يتعلق بكون قناة الجزيرة طرفا في الانتفاضات الشعبية أم هي وسيلة لنقل الأخبار والمعلومات فقط. فمن خلال هذه الفئة نكتشف التأييد أو الرفض أو الحياد في المضمون موضع التحليل بالنسبة للمواقف أو القضايا أو الموضوعات المتضمنة فيه. ونقوم بتقسيم الاتجاه حسب شدته إلى عدة مستويات: مؤيد، معارض، محايد.

<u>في فئة الشكل:</u>

1- فئة الشكل الإعلامي (النمط الإعلامي): تستخدم هذه الفئة للتفرقة بين الأنماط المختلفة للمادة الإعلامية موضع التحليل. وهو ما نذهب إليه في دراستنا، حيث نقوم بتحديد أشكال المضامين الإعلامية، من نشرات إخبارية تعتمد على تقديم المعلومات الإعلامية أو حصص تعتمد على شرح وتفسير الأحداث.

2- فئة شدة الاتجاه: ويطلق عليه الباحثين "عاطفية الاتجاه" Emotionalism or Sentimenalization، وهي تعبر عن عنصر القوة والإثارة التي عولجت بها المادة الإعلامية، ونسعى من خلال هذه الفئة إلى تحديد العبارات القوية و المثيرة أو تلك المباشرة والواضحة، وكذا المؤثرات المصاحبة في تقديم المادة الإعلامية محل التحليل، من مؤثرات صوتية أو بصرية دون التطرق إلى الدراسة السيميولوجية للمضامين بحكم خروجها عن نطاق دراستنا.

3- فئة التفاعل مع مصادر المعلومات: نستخدم هذه الفئة للتعرف على الوسائط المستعملة من طرف قناة الجزيرة في تعاملها مع مصادر المعلومات خاصة وأنها اعتمدت على مصادر متعددة لتغطيتها لانتفاضة تونس خاصة في ظل غياب مراسل معتمد للقناة من 2004م إلى غاية ليلة هروب زين العابدين بن علي من الحكم منتصف جانفي 2017م. حيث كان الموعد مع ظهور مراسل الجزيرة لأول مرة على القناة بالصوت والصورة بعدما كان يعمل في الخفاء طوال تلك الفترة، ما أدى للقناة بالتعامل مع أطراف أخرى مستعملة في ذلك : الهاتف، الأقمار الصناعية لبث الحوارات بصورة مباشرة، والانترنت بما يحمله من تقنيات، وكذا الاستضافة الفعلية للضيوف للحديث عن الانتفاضة.

4- فئة نوعية الصور المستخدمة: تفيدنا هذه الفئة في التعرف على مدى اعتماد قناة الجزيرة على التغطيات والفيديوهات المباشرة أو الحصص المسجلة وكذا الصور التوضيحية كالخرائط، المخططات البيانية ...الخ.

ب- وحدات التحليل:

تعرف وحدات التحليل بأنها وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة، ويعطى وجودها أو غيابها أو تكرارها وإبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية، وتبعا لأغراض البحث وفروضه وتساؤلاته، يقسم الباحث المحتوى إلى وحدات أصغرها الكلمة وأكبرها الفكرة، ثم الموضوع، ومفردات النشر والإذاعة.[1]

ورغم تقسيمنا للمحتوى إلى فئات في خطوة سابقة إلا أنها تبقى لا تلبي البعد الكمي له، وذلك لأن الفئات كوحدات كبيرة، لا يمكن قياسها إلا بعد إضافة نوع آخر من التقسيم وهو تقسيم المضمون المراد تحليله إلى وحدات تحليلية،[2] والتي هي عبارة عن بناء لغوي، يتكون من مجموعة من الوحدات اللغوية، التي يختارها المصدر للتعبير عن الأفكار والمعاني التي تستهدف توصيلها إلى الجمهور.

وبناء على ما سبق فقد اخترنا الاعتماد على وحدة الفكرة في دراستنا نظرا للأسباب الآتية:

- هي الوحدة التي تتحكم في تناول الوحدات الأخرى (الكلمة، الجملة، الفقرة).
- هي الوحدة الأكثر استخداما في عملية تحليل المضامين الإعلامية.
- صعوبة تحليل المواد السمعية البصرية باستخدام وحدة الكلمة، أو الجملة، أو الفقرة، لما يتطلبه ذلك من وقت وجهد كبيرين.

---

(1) - محمد عبد الحميد: **تحليل المحتوى في علوم الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص 82

(2) - يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، مرجع سبق ذكره، ص 48.

3- صدق وثبات التحليل:

تستفيد بحوث تحليل المضمون بخاصية الصدق والثبات كغيرها من البحوث في كثير من المجالات المعرفية خاصة الإمبريقية منها، وذلك لهدف الربط بين المفاهيم والنظريات من جهة، والنتائج الفعلية والمؤثرات التطبيقية من جهة أخرى، حيث تسعى اختبارات الثبات إلى التأكد من اتساق أداة جمع المعلومات أو المقياس في قياس ما يسعى الباحث إلى قياسه، بينما تسعى اختبارات الصدق إلى التأكد من أن الأداة تقيس فعلا ما يسعى الباحث إلى قياسه،[1] وكلا الاختبارين يكمل بعضهما البعض، ولا غنى عنهما للتأكد من صلاحية الأداة وكفاءتها في جمع البيانات المطلوبة بصورة موضوعية، لذا يقول يوسف تمار: "صدق وثبات التحليل هو العمود الفقري لتحليل المحتوى، وعليه فوجوده من عدمه، يحد بين الموضوعية والذاتية".[2]

---

[1] - John Bowers , John Courtright**, Communication Research Method**, Foresman and Company, N scott, 1984, p 119

[2] - يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

أ- صدق التحليل: يعبر عن اختبار صدق أداة جمع البيانات والمعلومات ومدى قدرتها على أن تقيس ما تسعى الدراسة إلى قياسه، بحيث تتطابق المعلومات التي يتم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعية، وبحيث تعكس المعنى الحقيقي والفعلي للمفاهيم الواردة في الدراسة بدرجة كافية.[1] وبناء على ذلك تم توزيع دليل الاستمارة على مجموعة من الباحثين والمختصين[2] في تحليل المضمون أو موضوع الدراسة لغرض تحكيمها، والنظر فيها وإبداء ملاحظاتهم حولها، لتصبح أكثر دقة ووضوحا.

وبعد الاطلاع على ملاحظات الأساتذة المحكمين أجرينا، بعض التعديلات البسيطة على استمارة تحليل المضمون، لنختبرها بعد ذلك على عينة عشوائية من المضامين الإعلامية محل الدراسة ممثلة في 05 مضامين، لتقدم الاستمارة في الأخير في صيغتها النهائية بعض التأكد من جاهزيتها.

---

[1] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 413.

[2] - وهم السادة الأساتذة:

- د. أحمد فلاق أستاذ محاضر – جامعة الجزائر 03
- د. قاسم حجاج أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- د. سلامي اسعيداني أستاذ محاضر –جامعة محمد بوضياف مسيلة.

ب- ثبات التحليل: يقصد بثبات التحليل قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاته، وهو ما يتيح الحصول على نتائج متطابقة أو متشابهة إذا تكرر استخدامها أكثر من مرة في جمع نفس المعلومات، أو في قياس نفس الظواهر أو المتغيرات.

ولقياس ثبات التحليل استعنا بمجموعة من المحكمين قاموا بترميز مؤشرات الفئات وتعريفاتها الاجرائية، ثم نحسب **نسبة الاتفاق بين كل محكمين اثنين،** (وفقا للمعادلة م1)، وعند اتمام العملية نقوم بحساب متوسط الاتفاق (المعادلة م2) بجمع نسبة الاتفاق بين كل الأزواج وتقسيمه على عدد عددها الإجمالي، لنصل في النهاية لتطبيق معادلة "هولستي"[1] (المعادلة م3) لقياس درجة التجانس بين المحللين والمتمثلة في معامل الثبات.

<u>حساب نسبة الاتفاق بين كل محكمين اثنين:</u>

$$\text{م1= نسبة الاتفاق بين محللين اثنين} = \frac{\text{ت 1}}{\text{ت}}$$

حيث تشير:

ت1: إلى عدد العناصر المتفق عليها بين محكمين.

ت: إلى العدد الإجمالي للعناصر الخاضعة للتحكيم.

وعلى هذا الأساس جاءت النتائج على النحو الآتي:

نسبة الاتفاق بين المحكمين:

$$\text{بين "أ" و "ب" } = \frac{\text{ت 1}}{\text{ت}} = \frac{35}{36} = 0.97$$

و نطبق نفس المعادلة وبنفس الطريقة مع كل الأزواج لنتحصل على نسبة الاتفاق بين المحكمين وهي كالاتي:

---

[1] - انظر كتاب ، يوسف تمار، **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية- الاتصالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2017، ص 160

بين "أ"و"ب":0.97، بين "أ"و"ج": 0.78، بين "أ"و"د": 0.67، بين "ب" و"ج": 0.78، بين "ب" و"د": 0.67، بين "ج" و"د": 0.67.

حساب متوسط الاتفاق بين المحكمين:

م2 = (0.97 + 0.78 + 0.67 + 0.78 + 0.67 + 0.67) ÷ 6 = 4.54 ÷ 6 = **0.76**

حساب معامل الثبات:

نصل في الأخير إلى حساب معامل الثبات حسب معادلة "هولستي" حسب ما يلي:

$$\text{م3} = \frac{\text{ن} \times \text{م2}}{\text{م2}\left[1+ (\text{ن} -1) \times\right]}$$

حيث تشير:

ن: إلى عدد المحكمين.

م2 : إلى متوسط الاتفاق بين المحكمين

وبالتالي:

$$\text{م3} = \frac{0.76 \times 4}{0.76\left[1 + (1 - 4) \times\right]} = \frac{3.04}{3.28} = \mathbf{0.92}$$

وبما أن معامل الثبات المتحصل عليه متواجد في المجال الذي تحدث عنه الباحثين والمحدد بين (0.65 و 0.95)،[1] فهو على درجة عالية من القبول، ونعتمد على نفس العناصر وبتعاريفها الاجرائية، بعد تأكدنا من فعاليتها أيضا

[1] - المرجع السابق، ص 163.

بتجريب أداة القياس على عينة تجريبية مع إضفاء بعد التعديلات الخفيفة عليها -كما تقدم سالفا- لتطوير استمارة التحليل وإعطاء الشكل النهائي لها.

الدراسات السابقة:

بناء على التراكمية التي تقوم على أساسها المعرفة العلمية، واستفادة من نتائج الدراسات السابقة، ورغبة في عدم تكرار مضامين قدمت سابقا، فقد اسندت دراستنا على جملة من الدراسات نراها تصب في اشكالية بحثنا، وكانت اللبنة الأولى للانطلاق في بحثنا حول دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي من خلال المادة الإعلامية المقدمة من طرف قناة الجزيرة القطرية. وقد جاءت هذه الدراسات على النحو الآتي:

1- محمد عارف محمد عبد الله:[1]

تمحورت إشكالية الدراسة حول رصد وتحديد الدور الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية في أحداث الثورة المصرية التي أفضت لتغيير سياسي وبالتالي معرفة وفهم دور القناة في حالة وجد وطبيعته في عملية التغيير السياسي التي تمر بها المنطقة العربية، ومدى تأثر الثورة المصرية بالتغطية الإخبارية للقناة وطبيعة وشكل وكيفية ذلك التأثير.

ولتفكيك هذه الاشكالية صاغ الباحث مجموعة من التساؤلات وهي:

1- ما طبيعة الدور الذي لعبته قناة الجزيرة خلال الثورة المصرية ؟

2- ما أهمية هذا الدور بالنسبة للثورة المصرية وتطور مجرياتها على مدار 18 يوماً من عمر الثورة؟

3- كيف أثرت تغطية القناة لأحداث الثورة المصرية على الثورة ومسارها؟

4-كيف أسهمت القناة من خلال دورها في الثورة المصرية بالتغيير السياسي في المنطقة العربية، وما هي إمكانيات القناة في دعم التغيير السياسي في الوطن العربي؟

5- هل وظفت قناة الجزيرة خبرتها الإعلامية وأطقمها وخطابها الإعلامي لمصلحة التغيير السياسي والثورة في مصر ومن ثم الوطن العربي؟

---

[1] - محمد عارف محمد عبد الله: **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012

6- هل الثقة التي تتمتع بها قناة الجزيرة ونسب المشاهدة العالية لها في الوطن العربي ساعدت القناة في أن يكون لها دور مؤثر في الثورة المصرية والتغيير السياسي في المنطقة العربية عموماً؟

7- كيف وظفت القناة برامجها وتقاريرها وتغطياتها وخدماتها أثناء فترة الثورة المصرية لخدمة خطابها الإعلامي، وكيف أثرت تلك البرامج والتقارير والتغطيات والخدمات في الثورة وفعالياتها؟

وللإجابة على الأسئلة والبحث في الموضوع انطلق الباحث من فرضية مفادها:

لعبت قناة الجزيرة الفضائية دوراً هاماً في دعم الثورة المصرية ونجاحها عبر تغطيتها للحدث بصورة مكثفة وعميقة، وهي بذلك ساهمت في إحداث تغيير سياسي هام في الساحة العربية.

ولإثبات أو نفي هذه الفرضيات اعتمد الباحث على منهج المسح، من خلال اعتماده على الاستبيان كأداة لقياس طبيعة أثر ودور القناة في الثورة المصرية وأثرها في نجاحها، موزعة على عينة غير احتمالية مكونة من 100 مفردة تم اختيارهم بآلية كرة الثلج، وبعد تحليل استمارة الاستبيان توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نوجزها في ما يلي:

1- لعبت قناة الجزيرة دورا هاما جدا في الثورات العربية، من خلال تغطياتها لها، بغض النظر هذا الدور سلبا أو ايجابا. خاصة الثورة المصرية وأسهمت إسهاما عاليا في نجاحها واستمرارها وتنقلها من بلد عربي لآخر.

2- جاءت الثورات العربية والثورة المصرية على وجه الخصوص لتؤكد فكرة انحياز قناة الجزيرة دوماً للشعوب في وجه الأنظمة والحكومات، فانحازت إلى الشعوب ومطالبها، وكشفت عن كل أسلحتها الإعلامية لتغطية هذه اللحظات التاريخية الفارقة، وجاءت تغطيتها على قدر الحدث، واستمرت كذلك في أكثر من بلد وأكثر من ثورة عربية ولا زالت.

3- شكلت تجربة قناة الجزيرة في تغطيتها للثورة المصرية والثورات العربية بصفة عامة تجربة فريدة، فهي رغم أنها ولدت وعاشت في المنطقة العربية إلا

أنها لم تستكن للنمط الإعلامي العربي السائد، القائم على تقديس الأنظمة والدفاع عنها، بل اختارت أن تكون إلى جانب الشعوب وقريبة منها ومن نبضها، ومعبرة عن ما يجول في خواطرها من هموم ومشكلات وقضايا، فكانت بحق منبر من لا منبر له، فالشعوب العربية قبل الجزيرة لم يكن لها أي منبر، وبعدها أصبح لها منبر من أكبر المنابر وأكثرها متابعة.

4- تجاوزت قناة الجزيرة في تغطيتها للثورة المصرية حدود التغطية الصحفية لتصل إلى حدود صناعة الحدث، والمشاركة في الثورة إلى جانب الثوار ضد النظام المصري.

5- أضرت التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة للثورة المصرية على الصورة العامة لها كقناة إخبارية محترفة ومهنية بسبب الانحياز الفاضح للثورة والثوار.

6- نقلت الجزيرة الثورة المصرية بصورة مكثفة، وعلى مدار أيامها كانت الثورة هي الشغل الشاغل لقناة الجزيرة وبثها ومراسليها وإعلاميها، وتنوعت التغطية بين الخبرية والتحليلية، وفي بعض الأحيان كانت تطغى التغطية التحليلية على غيرها.

7- أسهمت الجزيرة عبر تغطيتها للثورة المصرية وتناولها للشأن المصري أثناء وما قبل الثورة في تشكيل رأي عام مؤيد للثورة ومعارض للنظام المصري السابق.

8- .اعتماد قناة الجزيرة على قاموس من المصطلحات الإيجابية حول الثورة مثل "ثورة شعب، ثورة الكرامة، حرية، عدالة اجتماعية، مصر الحرة، الخ "، ساهم في نقل صورته نمطية إيجابية عن الثورة وأهدافها والثوار، وساهم في اكساب الثورة تعاطف مصري وعربي متزايد.

9- كان للأدوات الفنية التي استخدمتها القناة أثناء الثورة مثل "الفواصل، القوالب التحريرية، الألوان، الموسيقى " والتي كانت تتماشى مع الثورة ومطالبها وكانت تثير الإحساس 129 والشعور الوطني في اللاوعي المصري تأثير

واضح في توجيه قطاعات كبيرة من المشاهدين والجمهور داخل مصر وخارجها نحو التعاطف مع الثورة وتأييدها.

10- ساهم اعتماد الجزيرة على شهود العيان أثناء تغطيتها للثورة في اقناع الناس بما تبثه القناة حول الثورة، كون هؤلاء الشهود "المواطنين، النشطاء، الشباب، الخ " هم الشريحة الأقرب للناس والأكثر التصاقاً بهم وبمطالبهم، وهو ما عزز مصداقية القناة فيما تنقله من أخبار وصور ومشاهد عن الثورة.

11- تجاوز دور د.عزمي بشارة المفكر العربي والمحلل السياسي والذي كان يظهر على شاشة القناة وقت الثورة المصرية بشكل شبه يومي ولمرات عديدة ويقدم كمفكر عربي دوره كمحلل سياسي للحدث إلى دور فاعل في الثورة من خلال تقديم إرشادات ونصائح سياسية للثوار حول كيفية التعامل مع النظام وماهية الخطوات التي يجب أن تتبع لمواصلة الثورة وإسقاط النظام.

12- لم يكن مستوى تغطية الجزيرة للحدث المصري بعد انتهاء الثورة وسقوط النظام بنفس مستوى تغطيتها للثورة المصرية خلال 18 يوماً، وهو أمر مفهوم نتيجة انتهاء الثورة أو سقوط النظام السابق، ونتيجة أن المنطقة تحفل بالأحداث السياسية الهامة والساخنة الأخرى التي تتطلب تغطية من القناة، بالإضافة لانطلاق ثورات عربية أخرى كانت أكثر دموية وتعقيداً من الثورة المصرية مثل الثورة الليبية التي انطلقت مباشرة، وهو ما أجبر القناة على تغطيتها بكل طاقتها.

13- تدخلت أجندة وأهداف القناة الخاصة في طبيعة التغطية للثورة ال مصرية، ولكن هذا الأمر مفهوم أيضاً كون أنه لا يوجد إعلام دون أجندة وأهداف، بالإضافة إلى أن فلسفة تغطية القناة للشأن المصري لم تتغير بحدوث الثورة، بل كانت استمراراً لنهج سابق تجاه النظام المصري وتجاه الأنظمة العربية الأخرى، وهو النهج الذي يعتمد على تبني وجهة نظر الشعوب وليس الحكومات أو الأنظمة.

14- لقناة الجزيرة تأثير كبير و عميق في وعي وممارسة الشعوب العربية، فكانت عاملاً مساعداً ومحفزاً للثورة والاستمرار فيها إلى جانب عوامل أخرى عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية.

اعتبرنا هذه الدراسة مفيدة جدا لموضوع بحثنا خاصة وأنها جاءت بعد سنة واحدة فقط (2012م) من بداية الحراك في المنطقة العربية بدءا من تونس مطلع 2011م وصولا إلى مصر يوم 25 جانفي 2011م، كما أنها من بين أولى الدراسات المعمقة في علاقة الحراك العربي بالإعلام وبوجه خاص قناة الجزيرة القطرية الفاعل الأساسي في هذه الانتفاضات فقد بينت هذه الدراسة الدور الفعال لقاعات التحرير في حسم معارك الميدان فلم تكن مجرد قناة تنقل الأخبار إلى المشاهد بل طرفا في النزاع واقفة إلى جنب الشعوب ضد الحكام الذين اعتلوا سدة الحكم لمدة زمنية كبيرة ولم تستطع القوى السياسية والاجتماعية احداث التغيير فيها.

غير أن ما يعاب على هذه الدراسة أنها اعتمدت على الاستبيان فقط كأداة لجمع بيانتها، مع ما يشوب هذه الأداة من نسبية في تعميم النتائج، وكذا العدد القليل لمفردات البحث الذي لم يكن ممثلا تماما لمجتمع البحث ناهيك عن استعمال العينة القصدية.

2- دراسة عز الدين عبد المولى:[1]

تناولت هذه الدراسة إشكالية علاقة قناة الجزيرة القطرية بالتحولات الديموقراطية وخلق فضاء عربي عام حيث جاء عنوانها على النحو التالي: "دور الجزيرة في التحولات الديموقراطية وتأسيس فضاء عربي عام"، وهي أطروحة دكتوراه في "جامعة اكستر" بالمملكة المتحدة، حيث تشير الدراسة إلى أن ظهور القنوات التلفزيونية الفضائية خلال العقدين الماضيين أدى إلى تغيير الطريقة التي يستقبل بها الجمهور المحتوى الإعلامي ويتعاطى مع وسائل الإعلام التي تبثه، وقد لعبت الجزيرة بصفة خاصة دورا رياديا في تغيير الأسلوب الذي يعبر من خلاله المواطن العربي عن نفسه وعن فهمه للأحداث المحلية والإقليمية والعالمية.

ونظرا لتوجه الناس المتزايد نحو المحطات الفضائية لاستقاء المعلومات ومتابعة الأخبار والمشاركة في الحوارات العامة، فإن الإعلام العربي وفي مقدمته الجزيرة يمهد الطريق لخلق فضاء تواصلي عربي جديد. إن تشكل مثل هذا الفضاء بفعل الدينامية التي أحدثها الإعلام العربي على درجة من الأهمية، ولكن الأهم من ذلك انعكاساته السياسية في واقع تغيب فيه المؤسسات الديموقراطية التي تسمح بالمشاركة الجماهيرية ودفع الحكومات للاستجابة لمطالب شعوبها.

وقد كان هدف الدراسة تحليل الآثار الديموقراطية للجزيرة والنظر في الانعكاسات السياسية لأدائها الصحفي.

كما جاءت فرضية الدراسة على النحو الآتي: أن قناة الجزيرة من خلال إنشائها إطارا فكريا لتعدد الآراء وتنوعها والاعتراف المتبادل بين مختلف الأطراف، قد عززت الجهود الديموقراطية في المنطقة.

لقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتساهم في الجدل حول ما إذا كانت قناة الجزيرة تساعد فعلا على ديموقراطية العالم العربي من خلال تأهيل الأفراد العاديين وتوسيع المشاركة بين مختلف طبقات المجتمع، أم أن ما يحصل على أرض الواقع

---

[1] - Ezzeddine Abdelmoula, **Al Jazeera's Democratizing Role and the Rise of Arab Public Spher,** University of Exeter, UK, 2011

عكس ذلك باعتبار أن الفضاء العام الذي تقترحه الدراسة يظل فضاء افتراضيا. حيث يتحول الإعلام إلى بديل عن المشاركة السياسية الحقيقية.

وجدنا في دراسة عز الدين عبد المولى (دور الجزيرة في التحولات الديموقراطية وتأسيس فضاء عربي عام) ارتباطا وثيقا بدراستنا من حيث تشابه متغيرات الدراسة فهي تدرس علاقة وسيلة من وسائل الإعلام بالتحول الديموقراطي، في ظل انفجار القنوات الفضائية. وهو ما ذهبنا إليه في دراستنا المتعلقة بالبحث عن وظيفة توجيه الإعلام للحدث السياسي، أو مساهمة الإعلام في التغيير من النمط الدكتاتوري التسلطي إلى النمط الديموقراطي التشاركي من خلال ما قامت به الجزيرة من تغطيات للانتفاضات الشعبية العربية، فكانت القناة إحدى متغيرات الدراستين أيضا.

وبالتالي كانت استفادتنا منها كبيرة خاصة مع الانطلاق في تحويل إشكالية الدراسة إلى فروض، منطلقين من نتائج هذه الدراسة ودراسات أخرى.

الإطار النظري

الفصل الأول:

وظائف وسائل الإعلام والميديا الجديدة

- **المبحث الأول**: مصطلح الاعلام بين النظرة الكلاسيكية والحديثة
  - **المطلب الأول**: التأصيل المفاهيمي لـ "الإعلام، الإعلام الجديد، الميديا الجديدة"
  - **المطلب الثاني**: مقاربات في تطور المصطلح: الإعلام، الإعلام الجديد أو الميديا
- **المبحث الثاني**: مقاربات نظرية في دراسة وظائف الإعلام والميديا الجديدة
  - **المطلب الأول**: طرق التفكير في وظائف وسائل الإعلام
  - **المطلب الثاني**: وظائف وسائل الإعلام والمجتمع
  - **المطلب الثالث**: الميديا الجديدة ، تطور الأداء والوظيفة
- **المبحث الثالث**: مقاربات نظرية في دراسة تأثير وسائل الإعلام والميديا الجديدة
  - **المطلب الأول**: القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة
  - **المطلب الثاني**: نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام

المبحث الأول: مصطلح الإعلام بين النظرة الكلاسيكية و الحديثة

شهد ميدان علوم الإعلام والاتصال الكثير من المفاهيم والمصطلحات منذ ظهوره كاختصاص علمي جديد سنة 1975م، رغم وجود الإعلام كظاهرة انسانية قديمة قدم الانسان، فظهوره كعلم مشترك الاختصاصات يستدعي التفاعل بين حقول عديدة من العلوم أكسبه التنوع الابستمولوجي والمعرفي، بالإضافة إلى التطور العلمي والتقني لوسائله جعلت من الباحثين يقدمون عدة مقاربات نظرية من بينها ما جاء به "برنار مياج" حين قال: "إن علوم الإعلام والاتصال قد ظهرت لأن مجتمع الاتصال يحتاج إلى علم يدرس عمليات الإعلام والاتصال الناجمة عن أعمال منظمة، هادفة، مرتكزة على التقنيات، ومشاركة في أشكال التواصل الاجتماعية والثقافية"[1].

من هذا المنطلق نبرز في هذا الجزء من الدراسة المفاهيم الأكثر اعتمادا للباحثين في شرحهم للظاهرة الاعلامية في علاقتها بالحياة السياسية والاجتماعية، وفي ظل التطور التقني والتكنولوجي الحاصل في هذا المجال.

[1] - MIEGE Bernerd, **La pensee communicationnelle,Grenoble** ,Pug, 1995, p 84.

❖ المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي لـ "الإعلام، الإعلام الجديد، الميديا الجديدة"

- **الإعلام:** يعتبر الإعلام ظاهرة إنسانية قديمة قدم الانسان. ويشير في مفهومه اللغوي البسيط إلى الإبلاغ و الاطلاع، كما جاء في لسان العرب أن الإعلام مصدره الفعل الرباعي "أعلمَ"، يقال: أعلَمَ يُعلِمُ إعلاماً.. وأعلمتُه بالأمر: **أبلغته إياه، وأطلعته عليه،** جاء في لغة العرب: "استعلم لي خبر فلان وأعلمنيه حتى أعلمه، واستعلَمَني الخبر فأعلمته إياه"[1]

ويقول الدكتور محمود سفر: "الإعلام في اللغة: التبليغ، ويقال بلغت القوم إبلاغا: أي أوصلتهم بالشيء المطلوب، والبلاغ ما أبلغك أي وصلك، ففي الحديث: بلغوا عني ولو آية"[2]

أما اصطلاحا فشهد الإعلام عدة تعاريف وفقا لاتساع مجالات المعرفة المكونة لهذا العلم -كما أشرنا سابقا- غير أننا نعرض بعضها بالتحليل و النقد وفقا لأهداف دراستنا. فمن بين التعريفات المنتشرة للإعلام ما جاء على لسان الدكتور سامي ذبيان: "الإعلام هو تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحافي بمعلومات ذات أهمية، أي معلومات جديرة بالنشر والنقل، ثم تتوالى مراحلها: تجميع المعلومات من مصادرها، نقلها، التعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها وإطلاقها أو إرسالها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفزة إلى طرف معني بها ومهتم بوثائقها"[3]

غير أن ما يعاب على هذا التعريف أنه جاء ليقدم وصفا لخطوات العملية الاعلامية أكثر من تقديمه لمفردات مركزة تحمل مدلولات علمية حول المصطلح المراد تعريفه.

كما أن التعريف الذي قدمه محمود سفر للإعلام يذهب إلى المثالية منه للواقع الذي يعيشه الإعلام المعاصر، فكثيرا ما ينشر معلومات غير دقيقة ولم يتأكد

---

(1) - ابن منظور، تنسيق علي شيري: **لسان العرب**، دار إحياء التراث الثقافي العربي، بيروت، ج9 ، 1988، ص371

(2) - محمود محمد سفر، **الإعلام موقف**، مطبعة تهامة، السعودية، ط1، 1982، ص 21.

(3) - سامي ذبيان، **الصحافة اليومية و الإعلام**، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، ط2 ، ص 35.

حتى من صدقها وقد يكون ناشر للإشاعات ومدعما لأفكار قصد توجيه للرأي العام، حيث قال في تعريفه: " نشر الحقائق والمعلومات الدقيقة الصادقة بهدف التقرير والإقناع"[1]

وقد اتفق تعريف العالم الألماني المتخصص في شؤون الإعلام "أوتوجروت" مع تعريف طلعت همام في اعتبار العمل الإعلامي يخضع إلى ميول الناس واتجاهاتهم، وأن الموضوعية في الإعلام أمر نسبي فهي تختلف من مؤسسة إعلامية إلى أخرى وقد تختلف في المؤسسة نفسها بين مسؤول قديم وآخر جديد، و قد جاء تعريف "أوتوجروت" على النحو التالي: "الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه"(2). في حين عرف طلعت همام الإعلام على أنه:" عملية تفاهم تقوم على تنظيم التفاعل بين الناس وتجاوبهم وتعاطفهم في الآراء فيما بينهم"[3]

غير أننا نرى في تعريف إبراهيم إمام، التعريف الأنسب، باعتماده مفردات منتقاة بعناية بالغة تجعله قابلا لأن يكون جامعا، فرغم كونه مقتضبا إلا أنه يلبي في رأينا مختلف جوانب الممارسة الإعلامية، فقد أشار إلى ما ينشره الإعلام المعاصر للجمهور من حقائق وأخبار، ولم يكتف بهذا -كتعريف "محمود سفر"- بل تعداه ليشمل الأفكار و الآراء وهو الملاحظ في وسائل الاعلام الحالية. كما أنه لم يحدد في تعريفه وسائل معينة واكتفى بقول "وسائل إعلام مختلفة" ما يجعل التعريف صالحا رغم ظهور وسائل إعلام جديدة وتطور القديمة منها. وقد قال في تعريفه:" الإعلام هو نشر للحقائق والأخبار والأفكار والآراء بوسائل الإعلام المختلفة."[4]

وبهذا فالإعلام مرتبط بمؤسسات تتمثل وظيفتها في إنتاج مضامين تتعلق بالتبليغ و الإخبار والتأثير موجهة لجمهور معين.

---

(1) - محمود محمد سفر، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

(2) - محمد بن عبد الله السلامة: **الإعلام الإسلامي ومتغيرات العصر**، مكتبة التوبة، الرياض، ط 1، 2003، ص21.

(3) - طلعت همام: **مائة سؤال عن الإعلام- موسوعة الإعلام والصحافة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1985 ص07.

(4) - إبراهيم إمام: **الإعلام والاتصال بالجماهير**، مكتبة الأنجلو مصرية- القاهرة، مصر، ط1 1969، ص 12.

- **الإعلام الجديد**: بداية يجب الاشارة إلى الخلاف العلمي الأكاديمي الحاصل بين الباحثين المتخصصين في مجال الإعلام حول اعتماد هذا المصطلح من عدمه بين من يراه تغير جذري وطفرة نوعية، تتطلب تغيرا للمصطلح من الإعلام إلى الإعلام الجديد ومن وسائل الإعلام التقليدية إلى وسائل إعلام الكترونية ومن يرى أنها نفس الوظيفة ولكن بوسائل أكثر تطورا إلكترونيا.

فقد بدأ الانتشار الواسع لمصطلح وسائل الإعلام الجديد في الجزء الثاني من القرن العشرين ليشمل دمج وسائل الإعلام التقليدية مثل الأفلام والصور والموسيقى والكلمة المنطوقة والمطبوعة، مع القدرة التفاعلية للكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات، وتطبيقات الثورة العلمية التي شهدها مجال الاتصال والإعلام.[1]

فكما يشير مصطلح الإعلام في المخيال العام إلى ما يسمى "الوسائل الإعلامية " أي بالتلفزيون و الإذاعة والصحافة التي تحمل وظيفة التبليغ والإخبار و التأثير –كما أشرنا سابقا- يشير مصطلح التكنولوجيا الحديثة إلى والوسائل التقنية الرقمية كالهاتف الجوال والكومبيوتر والأقمار الصناعية، المتمثل وظيفتهم في عمليات النقل والتوصيل والتخزين والمعالجة والعرض والتواصل.

هذه الحركية التقنية، التكنولوجية و الوظيفية الجديدة التي شهدتها وسائل الإعلام أبرزت مصطلحات جديدة "كالإعلام الجديد" و "وسائل الاعلام الجديدة" ومصطلحات أخرى كالميديا الجديدة الذي سنتناوله لاحقا.

فيشير الإعلام الجديد New Media أو الإعلام الرقمي Digital Media إلى مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تمكننا من إنتاج ونشر واستهلاك وتبادل المعلومات التي نريدها وفي الوقت الذي نريده وبالشكل الذي نريده، من خلال الأجهزة الالكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالأنترنت والتفاعل مع المستخدمين الآخرين كيفما كانوا وأينما وجدوا. فيعرفه

[1] -Terry Flew, **New media : an introduction** , Oxford University Press, London, 2008, P 09

قاموس التكنولوجيا الرفيعة High-Tech Dictionary "اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة".[1]

ويقول ليستر Lester: "الإعلام الجديد باختصار هو مجموعة تكنولوجيا الاتصال التي تولدت من التزاوج بين الكومبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام، الطباعة والتصوير الفوتوغرافي والصوت والفيديو".[2]

كما يقر جونز Jones [3] بصعوبة تقديم تعريف شامل للإعلام الجديد ويعتبره في حالة نشوء حين يقول "الإعلام الجديد هو مصطلح يستخدم لوصف أشكال من أنواع الاتصال الالكتروني أصبح ممكنا باستخدام الكومبيوتر كمقابل للإعلام القديم التي تشمل الصحافة المكتوبة من جرائد ومجلات وتلفزيون وراديو- إلى حد ما- وغيرها من الوسائل الساكنة Static. ويتميز الإعلام الجديد عن القديم بخاصية الحوار بين الطرفين، صاحب الرسالة ومستقبلها، ومع ذلك فالفواصل بين الإعلام الجديد والقديم ذابت، لأن القديم نفسه أعيد تكوينه وتحسينه ومراجعته ليلتقي مع الجديد في بعض جوانبه "[4]

ووضعت كلية شريديان التكنولوجية Sheridan [5] تعريفا عمليا للإعلام الجديد بأنه : "كل أنواع الإعلام الرقمي الذي يقدم في شكل رقمي وتفاعلي. وهنالك حالتان تميزان الجديد من القديم حول الكيفية التي يتم بها بث مادة الإعلام الجديد والكيفية التي يتم من خلالها الوصول الى خدماته، فهو يعتمد على اندماج النص

---

(1) -(http://www.computeruser.com/resources/dictionary/dictionary.html?name-directory-search-value=new+media) Accessed , May 2015. (20 :30)

(2) - عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات**، دار الشروق للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر، 2008 ص 5 نقلا عن: Dr. Paul Martin Lester , California State University
http://commfaculty.fullerton.edu/lester/curriculum/newmedia.html, Accessed: July. 2006

(3) - البروفيسور ستيف جونز هو رئيس قسم الاتصال بجامعة ايلنوي في شبكاغو University of Illinios-Chicago و مؤلف موسوعة الإعلام الجديد The Encyclopedia Of New Media ورئيس تحرير جمعية الإعلام الجديد New Media and Society.

(4) - Steve Jones **, Encyclopedia of New Media : An Essential Reference to Communication and Technology** . SAGE Publications. 2002.

(5) - تسست كلية شيريدان منذ أكثر من 40 عام، تحتوي على فروع عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية فى أوكفيل Oakville (آيوا)، وكندا في أونتاريو، Ontario وغيرها تقدم تكوبنا في تخصصات عديدة : الفنون، التكنولوجيا الميكانيكية والكهربائية، الحاسبات، التاريخ، الاتصالات، الهندسة المعمارية، الصحافة، التعليم ، السياحة والسفر، التمريض، الطب البيطري، الفنون البصرية،... وغيرها.. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الكلية برامج دراسية عبر الانترنت.

والصورة والفيديو والصوت ، فضلا عن استخدام الكومبيوتر كآلية رئيسة له في عملية الانتاج والعرض، أما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيسي التي تميزه، وهو أهم سماته.

كما يمكن تقسيم الإعلام الجديد إلى أربعة أقسام وهي:[1]

- ❖ الإعلام الجديد القائم على شبكة الانترنت Online وتطبيقاتها، وهو جديد كليا بصفات، وميزات غير مسبوقة، وهو ينمو بسرعة وتتوالد عنه مجوعة من تطبيقات لا حصر لها.
- ❖ الإعلام الجديد القائم على الأجهزة المحمولة، بما في ذلك أجهزة قراءة الكتب والصحف. وهو أيضا ينمو بسرعة وتنشأ منه أنواع جديدة من التطبيقات على الأدوات المحمولة المختلفة ومنها أجهزة الهاتف والمساعدات الرقمية الشخصية وغيرها.
- ❖ نوع قائم على منصة الوسائل التقليدية مثل الراديو والتلفزيون التي أضيفت إليها ميزات جديدة مثل التفاعلية والرقمية والاستجابة للطلب.
- ❖ الإعلام الجديد القائم على منصة الكومبيوتر Offline ويتم تداول هذا النوع إما شبكيا أو بوسائل الحفظ المختلفة مثل الاسطوانات الضوئية، ويشمل العروض البصرية وألعاب الفيديو والكتب الالكترونية وغيره.

وبناء على ما تقدم من تعريفات يتضح جليا تركيزها على التطور الحاصل لوسائل التقنية الاتصالية التي تؤدي وظيفة الإعلام بالمقابل تشهد هذه الوسائل في حد ذاتها تطورا سريعا في وتيرتها فما كان جديدا يصبح قريبا قديما وما كان قديما يصبح أيضا أكثر قدما لذلك يصعب وضع تعريفا دقيقا وشامل للإعلام الجديد من هذا المدخل في ظل التغيرات السريعة الذي تشهدها وسائله، غير أنها تتفق بأن فكرة الجدة يمكن استقراؤها من أن الاعلام الجديد يشير إلى حالة من التنوع في الاشكال والتكنولوجيا والخصائص التي حملتها الوسائل المستحدثة عن التقليدية خاصة فيما يتعلق الفردانية Individuality والتخصيص Customization وهما تأتيان نتيجة لميزة رئيسة هي التفاعلية. فإذا ما كان الإعلام الجماهيري

(1) - Definition of New Media, < http://www.sheridanc.on.ca >, Accessed,May 2015

وواسع النطاق أحدث ما سماه مارشال ماكلوهان "بالقرية الكونية" وهي سمة إعلام القرن العشرين،، فإن الإعلام الشخصي والفردي هو إعلام القرن الجديد، فالأنترنت -وهي واحدة من أدواته- جعلت في مقدور أي انسان البحث عن البرنامج التلفزيوني والفيلم السينمائي والمعلومات الصحفية والعلمية التي يريد، وفي الوقت الذي يريد ومن المكان الذي يريد.

- **الميديا الجديدة:** ظهر مصطلح الميديا الجديدة في بعض الدراسات الإعلامية الحديثة التي تناولت وسائل الإعلام التقنية الالكترونية الجديدة لتبرز للواجهة إشكال اعتماد مصطلحات أخرى للتعبير على نفس الظاهرة كالإعلام الجديد المتناول في الفقرة الماضية، فاستخدام الإعلام الجديد كترجمة للمصطلح الإنجليزي (New Media) والمصطلح الفرنسي (Nouveaux médias). يراه بعض الباحثين[1] غير دقيق، فإذا لم يكن هناك خلاف في ترجمة (New) أو(Nouveaux) إلى الجديد رغم أنه مصطلح غير محايد وذو حمولة ثقافية فإن كلمة الإعلام لا تبدو الحل الأمثل لترجمة ."Media" أو "Médias"[2]، فإذا كان الاستخدام العربي للإعلام كما أشرنا في التعريف الاصطلاحي له سابقا يشير إلى الإبلاغ و الإخبار فإن مصطلح الميديا (Media) بسبب اشتقاقه من كلمة (Medium) يحيل إلى معاني الوساطة والوصل والوسط (Milieu).

والاحتفاظ بمصطلح الإعلام يوحي بأن التجديد يشمل الوسائط فقط، في حين أن الحد الفاصل بين المجالين ليس دائما الطابع الجديد أو القديم للوسائط، بل هو ظهور مجال مختلف إلى حد ما من جهة الوسائط التي تكوّنه والممارسات التي تتشكل داخله. وعلى هذا الأساس يقول الحمامي الصادق: " مصطلح الميديا بما يحمله من مفهوم الوساطة بكل مستوياتها الدلالية يبدو لنا أكثر قدرة على الإيفاء بثراء الظواهر التي نحن بصدد مقاربتها"[3]. و الوسيط هنا عكس الدلالات الشائعة المرتبطة بوسائط الإعلام ليس ذا بعد أداتي ومنفعي أي إبلاغي، بل هو عملية

---

(1) - كالباحث الصادق الحمامي في كتابه الميديا الجديدة: الإبستيمولوجيا و الاشكاليات والسياقات.

(2) - الصادق الحمامي، **الميديا الجديدة، الابستيمولوجيا والإشكاليات و السياقات**، سلسلة البحوث، المنشورات الجامعية بمنوبة، ط 01، 2012 ص13.

(3) - نفس المرجع ص 14.

تقنية- رمزية. ويحذرنا "ريجيس دوبريه" (Régis Debray)، الذي يحذرنا من توصيف الوسيط بالديناميات المخصوصة التي يعمل داخلها، إذ أن توصيف الوسيط عملية عسيرة فهو ليس معطى جاهز بل يجب تعريفه بحسب الحالات التي يعمل فيها أي في علاقته بتنظيم العلاقات التي تنتجها. فقد يكون الهاتف الذكي كوسيط مختلف حسب السياق فهو أداة تواصل بين المهنيين يساهم في تشكيل تنظيمات و شبكات ذات طابع عملي و مهني ووظيفي، كما يمكن أن يشتغل كوسيط للتواصل الاجتماعي ولتبادل الأخبار الاجتماعية. إن الوسيط هو ما تتحقق بواسطته حالة اجتماعية أو من علاقات أخرى.[1]

ويقول "دوبريه" [2]أن الوسيط ذو طبيعة مزدوجة أو ثنائي التكوين ذو جسدين حسب تعبيره: [3]

الجسد الأول: يتكون من طبقة مادية فيزيائية خضعت لعملية تركيب وتنظيم يطلق عليها "دوبريه" "المادة المنظمة" فالتكنولوجيا الرقمية ليست أسلاكا ومواد إلكترونية بل خضعت لتنظيم معين.

الجسد الثاني: يتكون من طبقة غير مادية ذات طبيعة مؤسسية يسميها "دوبريه" "التنظيم غير المادي" ولا يمكن أن تكون التكنولوجيا دونها.

فالتكنولوجيا متداخلة مع منظومات مؤسسية (يمكن أن تكون مثلا قواعد...) مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي أي بالجماعة و بنظام العلاقات الذي يتشكل من خلال الوسيط. فهو إذن ذو طابع تقني مادي وفي الآن ذاته ذو طابع تداولي بين الجماعات الانسانية.

و بهذه الميزات يمكن القول أن وسائط الميديا الجديدة جسدت الاتصال الوسطي.

و تقدم الباحثتان "ليفرو" (Leah A.lievrouw) [4] و"صونية ليفينقستون" (Sonia Livingagaston) [5] في كتابيهما " The Hanbook of New

---

[1] - نفس المرجع ص 15.

[2] - Régis Debray, né le 2 septembre 1940 à Paris, est un écrivain, haut fonctionnaire et universitaire français. Dans le domaine des sciences de l'information, il crée et développe le domaine de la médiologie

[3] - R .Debray, Introduction à la médiologie , PUF, Paris, 2000 ,PP 125-126

[4] - أستاذة جامعية في قسم الإعلام بجامعة كاليفورنيا (لوس أنجلس) بالولايات المتحدة الأمريكية (UCLA).

[5] - أستاذة جامعية في قسم الإعلام والاتصال بجامعة لندن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (LSE).

Media" تعريفهما للميديا الجديدة بعيدا عن منطلقات تقنية أو تكنولوجية (التكنولوجيا الرقمية مقابل التكنولوجيا التناظرية) أو حتى من خلال الوسائل و المضامين (المضامين الشبكية مقابل المضامين الكلاسيكية)، فالميديا الجديدة في منظورهما هي: "تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعوالم الاجتماعية المرتبطة بها"، ومن خلال التعريف هناك مستويان يميزان الميديا الجديدة عن الإعلام الكلاسيكي في هذا التعريف وهما: [1]

- **المستوى الأول**: يتمثل كما تسميه الباحثتان في إعادة التنظيم الذي يتجسد في عملية التهجين المتواصل للتكنولوجيا والابتكارات. نتيجة للتطور والتجدد الدائم بحكم ارتباطها بالفعل الانساني الراهن لأنه فاعل لا يكتفي بالاستعمال فقط بل يبتكر وفقا لمتطلبات عصره.

- **المستوى الثاني**: يعبر الجديد حسب الباحثتان في بعض الأحيان عن إعادة تشكيل القديم (قنوات تلفزيونية على الخط مثلا.)

بناء على ما تقدم نرى أنه من الأصلح اعتماد مصطلح الميديا الجديدة في دراستنا هذه للتعبير عن الأشكال الجديدة لمعالجة المعلومات و التقنيات المستحدثة في مجال البث والتلقي، سواء بالوسائل التقنية الرقمية كالهاتف الجوال والكومبيوتر والأقمار الصناعية، المتمثل وظيفتهم في عمليات النقل والتوصيل والتخزين والمعالجة والعرض والتواصل. أو وسائل الإعلام الكلاسيكية التي أحدثت تغيرات تقنية تشاركية جديدة.

[1] - الصادق الحمامي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

❖ المطلب الثاني: مقاربات في تطور مصطلح الإعلام، الإعلام الجديد، الميديا الجديدة

إن فهم أي علم من العلوم قديما كان أو حديثا مرهون بفهم المصطلحات الحاملة والناقلة لأفكاره وتصوراته، ويقول عمار ساسي أن" المصطلحات هي علامات المعرفة، وسمات تعرف بها العلوم، وهي ألوان مختلفة تنتظم بها الحياة سكونا، وحركة و تتعارف بها الأجيال وتتحاور بها الحضارات، وتتقدم بها الأمم".[1]

فلا سبيل في استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات المشكلة له، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون الرجوع لمصطلحاته ودراستها دراسة دقيقة تمكننا من معرفة الفرق بينها وبين مصطلحات تقترب منها في المعنى، والنظر أيضا في تغيرها أو تطورها. من هذا المنطلق نحاول في هذا الجزء من الدراسة العرض بالتحليل والنقد التغيرات والتطورات التي شهدها مصطلح الإعلام ، وفقا للتطورات الحاصلة في ميدانه.

فالإعلام ليس وليد اليوم بل قديم قدم الإنسان، فمنذ وجوده على قيد الحياة حاول بفطرته التفاهم و تبادل الأخبار و المشاركة في السراء و الضراء مع بني جنسه لأنه اجتماعي بطبعه –كما قال ابن خلدون- ولكن في إطار الظروف الجغرافية والاجتماعية المتاحة.

فلقد مرت البشرية بمحطات تاريخية محددة، تركت كل مرحلة بصمات واضحة على مسيرتها منذ آلاف السنين، فإذا كان اكتشاف الكتابة والطباعة والكهرباء والثورة الصناعية، والثورة التكنولوجية... الخ محطات سابقة، فالمحطة التي يعيشها المجتمع المعاصر اليوم هي ثورة المعلومات والمعرفة، والتي تعتمد على الاندماج بين تكنولوجيا الكومبيوتر وتكنولوجيا الأقمار الصناعية حيث تتم" المعالجة الآلية للمعلومات وتخزينها واسترجاعها باستخدام الحاسب الآلي في أقل حيز متاح وبأسرع وقت ممكن، وسريان تلك المعلومات وتدفقها عبر الدول والقارات والمحيطات بطريقة فورية (مكتوبة ومسموعة ومرئية) باستخدام

---

[1] - عمار ساسي، **المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 2009، ص 04.

الأقمار الصناعية."[1]وهو ما أدى إلى " النمو الهائل المتضاعف في حجم الإنتاج الفكري وتشتته وتنوع مصادره وتعدد أشكاله، واتساع مجاله ليشمل كـافة مجالات النشاط الإنساني. الأمر الذي أدى إلى أن تتحول أنشطة إنتاج المعلومات إلى صناعة متكاملة."[2]

وفي سياق هذه التحولات اكتسبت وسائل الإعلام الكلاسيكية سمات لم تكن في السابق اضطر بالباحثين إلى تسميتها بمصطلحات جديدة كالميديا الجديدة-كما بينا سابقا-، ليجمع المصطلح التداخل الحاصل بين وسائل الإعلام الكلاسيكية من جهة والتكنولوجيا الرقمية الحديثة من جهة أخرى. لتنشأ بذلك وسائل إعلام من بين وظائفها التواصل (كمنتديات الحوار التي تتيحها بعض القنوات التلفزيونية) في حين تحولت بعض التكنولوجيات الرقمية إلى وسائل إعلامية كتحول الهاتف الجوال واللوحات الذكية إلى وسائل لعرض الإخبار الصحفية والبرامج التلفزيوني وقراءة الكتب، فجمعت بذلك الصحيفة، الإذاعة، التلفزيون والكتاب في جهاز واحد.

هذا التداخل والتعايش في الوسائط الإعلامية والتكنولوجيا وتنوع وظائفها أنشئ هذا المجال الجديد (الميديا الجديدة) فأصبحنا نرى الوسائل الإعلامية الكلاسيكية بصورة جديدة (صحافة الكترونية، تلفزيونات وإذاعات على الانترنت، وكل اشكال استهلاك الفيديو الجديدة وإنتاجها) بالمقابل تكنولوجيات متغيرة تنافسها وتتفاعل معها، كالهاتف الجوال المتعدد الوظائف، وأنماط تواصل وتفاعل اجتماعي كمواقع الشبكات الاجتماعية ومنتديات الحوار وأشكال تعبير مستحدثة كالتدوين وتعبيرات ثقافية كالواقع الافتراضي و الألعاب الافتراضية الشبكية وممارسات جديدة في الترفيه وأجهزة مثل الكومبيوتر وأجهزة الاستماع إلى الموسيقى الرقمية... وجماليات جديدة كالفن الرقمي وحتى جماليات شعرية جديدة.[3]

---

(1) - فاروق، أبو زيد، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مطابع الأخبار، القاهرة، مصر، 1991، ص 10.

(2) - حسن، عماد مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2005، ص 29.30.

(3) - الصادق الحمامي، مرجع سبق ذكره، ص 14 نقلا عن : Adalaide & Swiss,New Media Postics, Technotexts, and Theories, Massachusetts : MIT Press (eds) 2006.

المبحث الثاني: التوجهات النظرية في دراسة وظائف الإعلام والميديا الجديدة

أضحت وسائل الإعلام والميديا الجديدة تشغل حيزا زمنيا معتبرا من الحياة اليومية للأفراد ويتسع ذلك الحيز يوما بعد يوم نظرا لوتيرة التطورات السريعة التي تشهدها. واقتحامها لمختلف يوميات الفرد فارضة بذلك نمطا حياتيا مختلفا عن سابقه، ما جعل المؤسسات المختلفة سواء الحكومية وغير الحكومية (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية،...الخ) تسعى لتحقيق أهدافها من خلال تلك الوسائل، كما أصبحت مصدر نفوذ لبعض الدول وسياستها نظرا لأهمية الإعلام وتأثيره على الجماهير، وهنا نتحدث بوجه خاص عن علاقة قناة الجزيرة بالسياسة المنتهجة من طرف الدولة القطرية، وهو ما سنعالجه بالتفصيل في مواضع أخرى من بحثنا.

ونظرا لأهمية وظائف التي تؤديها وتسعى لتحقيقها وسائل الإعلام الجماهيرية والميديا الجديدة أضحت محور دراسات العديد من الباحثين والمفكرين في حقل الإعلام والاتصال منذ بداية القرن الماضي، فكلمة وظائف "Function" أشار إليه الباحث دينيس ماكويل أنها تستخدم بمعنى هدف "Purpose" أو بمعنى نتيجة "Consequence" أو بمعنى مطلب أساسي Requirement أو التوقيع Expectation [1]. و يؤخذ معان أوسع واستخدامات متعددة عند بعض الباحثين. إلا أن التعريف الأكثر قبولا والأوسع انتشار ما جاء به "دوركايم" و"راد كليف" و"بروان" و"مالينوفسكي" في كون الوظيفة هي "الإسهام الذي يقدمه الجزء للكل، وهذا الكل قد يكون المجتمع أو الثقافة" كما وقد أضاف الباحث ميرتون بعدا جديدا لمفهوم الوظيفة، حينما قام بصياغة مفهومي الوظيفة الواضحة (Manifest) والوظيفة الكامنة (Latent)، ويقصد بالأولى النتائج والأهداف الموضوعية والمقصودة التي يمكن ملاحظتها والتي تساهم في الحفاظ على النسق، أما الثانية هي تلك التي لم تكن مقصودة أو متوقعة.

---

[1] - حمدي حسن: **مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1987، ص 33.

كما ساهم كل من: بول لازارسفيلد، روبرت ميرتون، وولبر شرام وبيرنارد بيرلسون وتشارلز رايت، وغيرهم من العلماء الوظيفيين في تحليل النسق الإعلامي انطلاقا من الرؤية العامة للوظيفة، حيث تعد اسهاماتهم بمثابة حجر الأساس للدراسات المعاصرة حول وظائف الإعلام وآثاره على الفرد و المجتمع.

❖ المطلب الأول: طرق التفكير في وظائف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية

يتم التفكير في وظائف وسائل الإعلام والاتصال حسب حسن عماد مكاوي و ليلى حسن السيد على النحو التالي:[1]

1- الوظائف الفردية مقابل الوظائف المجتمعية: يجب التفريق في البداية بين الوظائف التي تحققها وسائل الإعلام للأفراد وتلك التي تحققها للمجتمع من خلال طرح الأسئلة الآتية: على مستوى الفرد: ماذا يفعل الناس بوسائل الإعلام؟ وماهي الإشباعات التي يبحثون عنها؟ وهل تساعد وسائل الإعلام في تحقيق رغبات واحتياجات الأفراد أم لا؟ وبالنسبة للمجتمع يكون الاهتمام منصبا في: كيف تحافظ وسائل الإعلام على استقرار المجتمع وثباته Stabillity، أو كيف تعمل على التغيير Change؟ وما هو الدور الذي تلعبه تلك الوسائل في البناء الاجتماع في مختلف مجالاته، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات؟

عموما تبدو وظائف المجتمعية مشابهة أو حتى متطابقة للوظائف الفردية وهناك من يرى الأولى نتيجة تراكم الثانية، فيمكن اعتبار ذلك صحيحا بنسبة محدودة، مع وجود اختلافات جوهرية إذا عمقنا أكثر في الجزئيات والفروع.

2- وظائف المحتوى مقابل وظائف الوسيلة: عند دراسة وظائف وسائل الإعلام، يجب التمييز بين المحتوى الذي تعرضه الوسيلة، وبين خصائص الوسيلة في حد ذاتها، فهناك وظائف ترتبط بالمحتوى المعروض من قبل الوسيلة الإعلامية وأخرى ترتبط بنوع الوسيلة المستخدمة، مثلا بين محتوى يهتم بتقديم المعلومة وتفاصيلها من أرقام وإحصائيات كعدد السكان، الانتخابات، النمو الاقتصادي...الخ ومحتوى آخر يركز على جمالية الصورة والديكور وحجم الشاشة،...كالأفلام، المناطق السياحية...الخ.

---

[1] - حسن عماد مكاولي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط07، 2006، ص 66

3- وظائف ظاهرة مقابل وظائف كامنة: يجب التمييز بين الوظائف الظاهرة الملموسة والمعلنة، وبين الوظائف الكامنة غير الواضحة، فالوظائف الواضحة لوسائل الإعلام هي تلك التي ندركها حين استخدام وسائل الإعلام وهي: الإخبار، التثقيف، التعليم، التوجيه، الترفيه، والإقناع... أما الوظائف الكامنة فهي الوظائف الخفية التي يعرفها من يفكرون في وسائل الإعلام من نواحي أخرى وهم في العادة قلة. كتقديم مادة إخبارية في ظاهرها لكنها تخدم أجندات وأهداف سياسية بغية توجيه الرأي العام لقضية معينة فلا يدرك تلك الوظيفة الكامنة إلا من كانت لديه كل خلفيات الموضوع المثار.

كما يضيف بعض الباحثين أمثال "حسن عمد مكاوي"، و"ليلى حسن السيد": الوظائف المقصودة والوظائف غير المقصودة، فهي تقترب كثيرا من سابقتها لكن الاختلاف يكمن في تعمد مصدر الرسالة للوظائف السابقة (الكامنة) وعدم تعمده لغير المقصودة. فقد يطور المصدر رسائل بقصد معين، وتؤدي هذه الرسائل وظيفة مختلفة تماما عما كان ينويه المصدر.

❖ المطلب الثاني: وظائف وسائل الإعلام والمجتمع

تشهد وسائل الإعلام والميديا الجديدة تطورات متسارعة يوما بعد يوم موافقة تطور المجتمعات، فرغم صعوبة حل اشكالية أيهما يساهم في تطور الآخر، ومن هو المستقل ومن هو التابع، وأيهما السبب وأيهما الأثر. إلا أن هناك توافق بين المتغيرين في وتيرة التطور وارتباطهما ببعضهما، ما جعل عدد من الباحثين يجتهدون في دراسة وظائف هذه الوسائل في علاقتها بالمجتمعات التي تنشط فيها من منطلق الأهمية والتأثير ،نعرضها في ما يلي:

1-مقاربة هارولد لاسويل لوظائف الإعلام في المجتمع:

لفت عالم السياسة "هارولد لاسويل" الانتباه إلى الوظائف التي تؤديها وسائل الإعلام في علاقتها بالمجتمع، حيث حددها كما يلي[1]:

- **مراقبة البيئة:** حيث تقوم وسائل الإعلام بتجميع المعلومات وتوزيعها سواء داخل المجتمع أو خارجه، ليتمكن المجتمع من التكيف مع الظروف المتغيرة في بيئته الداخلية والخارجية، وتستخدم هذه المراقبة كتحذير مبكر للنظام لتوفير المعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.
- **الترابط:** تحقق وسائل الإعلام الترابط بين أجزاء المجتمع في استجابتهم لبيئتهم، فالإعلام يودي إلى تشكيل الرأي العام، من خلال استراتيجية اتصالية تضعها المؤسسة الإعلامية والقائمين عليها من رجال الإعلام والصحافيين، إذ لا بد من وجود قدر من الترابط في المجتمع تجاه القضايا الأساسية ولا يمكن لهذا الترابط أن يتحقق بدون إحاطة بكل المعلومات التي تخص كل قطاعات المجتمع.
- **نقل التراث الثقافي والاجتماعي عبر الأجيال:** أضحت وسائل الإعلام تؤدي دورا كبيرا في هذا المجال بعدما كانت هي المهمة الجوهرية للآباء والأمهات، فتقوم الصحيفة، الراديو، والتلفزيون وسائر أشكال الإعلام توفير المرجعية العامة اللازمة لأي مجتمع، فهي تنقل إلى الجيل الحالي قيم

---

[1] - منال هلال المزاهرة، **نظريات الاتصال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، العبدلي، عمان، ط01، 2012، ص75.

وتقاليد ومعارف الأجيال الماضية، ويرى لاسويل أن المجتمعات البدائية لم تكن في حاجة لممارسة هذه الوظيفة من وسائل الإعلام، بسبب العيش في نطاق العائلات والقرى المنعزلة، حيث يحدث التفاعل المباشر بين أفراد المجتمع، لكن تطور المجتمعات وحدوث التمدين والوفرة يحدث الانعزال والتناثر، وأصبح من الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام التنشئة الاجتماعية ونقل الموروث الاجتماعي والثقافي للأجيال.[1]

- **إضفاء الأهمية والمكانة الاجتماعية والقانونية على الأشخاص والأشياء والموضوعات:** فتقوم وسائل الإعلام ببث وتدعيم العادات والتقاليد الاجتماعية، وتلفت النظار والانتباه إلى القضايا والموضوعات، وتؤكد على الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية.

[1] - حسن عماد مكاوي، ليلى حسن، السيد، مرجع سبق ذكره، ص72.

2- مقاربة بول لازارسفيلد وروبرت ميرتون لوظائف الإعلام في المجتمع:

وضع كل من لازارسفيلد وميرتون ثلاث وظائف لوسائل الإعلام في المجتمع وهي:[1]

- **التشاور:** تعتبر وسائل الإعلام فضاء للتشاور وتبادل الأفكار والآراء حول القضايا، حيث تضفي وسائل الإعلام الألفة والشرعية على الأفكار وتلفت الانتباه إلى القضايا و الموضوعات المهمة.
- **دعم المعايير الاجتماعية:** تعمل وسائل الإعلام في كل مجتمع على التأكيد ودعم القيم والمعايير الاجتماعية، وفرض نوع من الرقابة الاجتماعية على أفراد ذلك المجتمع فهناك في الغالب فجوة بين الأخلاق العامة وسلوكيات بعض الأشخاص، فجوة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن.
- **الاختلال الوظيفي:** تفطن "بول لازارسفيلد" و"ميرتون" كما سبقهم في ذلك "لاسويل" إلى الخلل الوظيفي الذي يمكن أن تسببه وسائل الإعلام، من خلال الآثار غير المرغوبة التي قد تسببها وهو ما أسمياه "التخدير" أو "تخفيف الشعور بالاختلال الوظيفي"، أي أن وسائل الإعلام توجد إحساسا باللامبالاة لدى الجمهور، يؤدي إلى التخدير بدلا عن التنشيط بسبب الكم الكبير من المعلومات الذي تقدمه لهم وبالتالي تحول معرفة الناس إلى معرفة سلبية، ويؤدي ذلك إلى الحيلولة دون أن تصبح نشاطات البشر ذات مشاركة فعالة نشطة.

---

[1] - P.Lazarfeld,V.Berelson,& H.Gaydet, **The Peoples Choice, How the Voters Makes up His Mind in Presidential Campaign**,Sloan 07, (N.Y) 1944, p 45

3-مقاربة ولبر شرام لوظائف الإعلام في المجتمع:

يرى ولبر شرام أن وسائل الإعلام تخدم السياسة وتنمي التطلعات عند الأفراد حينما يشاهدون أنماطا جديدة للحياة أو ابتكارات جديدة، كما أنها تساهم في التنمية بما تبثه من أفكار جديدة حولها وبما تحشده من تأييد لها.

وقدم "ولبر شرام" ثلاث وظائف عامة يرى أنها ضرورية للاتصال الجماهيري، وخاصة في مجال التنمية الشاملة وهي:[1]

- **وظيفة المراقب:** من خلال استكشاف الفرص والآفاق، وإعداد التقارير عن الأخطاء.
- **الوظيفة السياسية:** وذلك بتوفير المعلومات الكاملة والشاملة لاتخاذ القرارات السياسية الصائبة، والقرارات القيادية.
- **التنشئة:** وذلك من خلال تعليم أفراد المجتمع الجدد المهارات والمعتقدات التي يقدرها المجتمع.

[1] - Wilem. Schramm & D.Ropers**, The Press and Effects of Mass Communication**, University of Illinois Press,Urbana, 1964, p 38-43.

4-مقاربة دنيس ماكويل لوظائف الإعلام في المجتمع:

يعتبر ماكويل أن الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام توجد بها حاجات ودوافع لم تكن موجودة من قبل، تدفع الجمهور إلى وسائل الاعلام، فيسعى إلى إشباع تلك الحاجات من خلال التعرض لوسائل الإعلام.[1]

وصنف ماكويل الوظائف الاساسية للإعلام كالآتي[2]:

- **الإعلام**: وتتمثل في نشر المعلومات الخاصة بالوقائع التي تقع داخل المجتمع وخارجه، والتي يحتاجها الفرد لبناء التصورات حول الاتجاهات والقوى الفاعلة في مجتمعه.
- **تحقيق التماسك الاجتماعي**: من خلال التعبير عن الثقافة السائدة، والكشف عن الثقافات الفرعية والنائمة، ودعم القيم النامية.
- **التفاعل الاجتماعي**: من خلال تعبئة الأفراد على المساهمة في الحملات الاجتماعية، وبصفة خاصة أثناء الأزمات بمختلف أشكالها.
- **الترفيه**: وتتمثل في توفير التسلية والراحة والاسترخاء والقضاء على التوتر والهروب من المشكلات.

---

(1) - Denis Macquial, Mass Communication Theory, An intrroduction, Sage publication, 2 (ed),London,1988, p 52.

(2) - محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1997، ص 52-53

5-مقاربة ليزي مولر لوظائف الإعلام في المجتمع:

لخص مولر وظائف وسائل الإعلام في المجتمع إلى تسع وظائف هي:[1]

- وظيفة الإخبار والتزويد بالمعلومات ومراقبة البيئة.
- الربط والتفسير بهدف تحسين نوعية المعلومات، وتوجيه الناس.
- الترفيه بهدف تحرير الناس من الضغط، التوتر والمشكلات اليومية.
- التنشئة الاجتماعية وهدفها المساهمة في الحفاظ على قاعدة مشتركة للمعايير والخبرات الجماعية.
- التسويق، بترويج السلع والخدمات.
- قيادة التغيير الاجتماعي في المجتمع.
- خلق النمط الاجتماعي، وذلك بتقديم النموذج الايجابي والفعال في الشؤون العامة للمجتمع.
- الرقابة.
- التعليم.

هذه أهم المقاربات التي قدمت من قبل الباحثين في حقل علوم الاعلام والاتصال حول وظائف وسائل الإعلام في علاقتها بالمجتمع. وجاء هذا العرض بالتحليل لهذه النماذج الخمس ليس من قبيل حصر كل المساهمات، بل توجد مساهمات أخرى لباحثين آخرين على غرار ما قدمه "كاتز" في سنة 1984م، حيث صنفها إلى: وظيفة منفعية، وظيفة معرفية، وظيفة التعبير عن القيم، ووظيفة الدفاع عن الذات.[2]

---

[1] - صالح أبو اصعب، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، ط01، 1995، ص104.

[2] - أنظر منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

❖ المطلب الثالث: الميديا الجديدة، تطور الأداء والوظيفة

تعتبر الميديا الجديدة مرحلة متقدمة ومتطورة من وسائط التقنية التي تمارس وظيفة الإعلام والاتصال، ومنظومة تواصلية جديدة تقوم على وسائط ومضامين و نماذج مستحدثة، فبعض ممن تولوا للبحث في الميديا الجديدة مثل "جون بافليك" يراه من مدخلي الثورة الرقمية والانترنت وما يتعلق بهما من تطبيقات، وباحثين آخرين مثل "ريتشارد ديفيس" و"ديانا أوين" من خلال مجموعة من الأشكال الإعلامية الجديدة التي غيرت تماما النموذج التقليدي للإعلام كبرامج الحوار التلفزيوني والإذاعي والتفاعلي في الوسائل الأخرى، كما لم يغفلا دور التكنولوجيا الرقمية والانترنت في بلورة هذا النوع الجديد من الوسائط الإعلامية.

ومن أهم عوامل ظهور الميديا الجديدة ما يلي[1]:

1- **العامل التقني**: المتمثل في تكنولوجيا الحاسبات الآلية: تجهيزاتها وبرمجياتها، وتكنولوجيا الاتصالات ولا سيما ما يتعلق بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف الضوئية. وقد انعكس أثر هذه التطورات على جميع قنوات الإعلام: صحافة، إذاعة وتلفزيون، وانعكس أيضا على طبيعة العلاقات التي تربط بين منتج مرسل الرسالة الإعلامية ومتلقيها، فقد انكمش العالم مكاناً وزماناً وسقطت الحواجز بين البعيد والقريب، وكادت تكنولوجيا الواقع الخيالي أن تسقط الحاجز بين الواقعي والوهمي وبين الحاضر والغائب وبين الاتصال مع كائنات الواقع الفعلي والكائنات الرمزية التي تقطن فضاء المعلومات.

2- **العامل الاقتصادي**: المتمثل في عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من إسراع حركة السلع ورؤوس الأموال وهو ما يتطلب بدوره الإسراع في تدفق المعلومات. وليس هذا لمجرد كون المعلومات قاسماً مشتركاً يدعم جميع النشاطات الاقتصادية دون استثناء، بل لكونها أيضا سلعة اقتصادية في حد ذاتها تتعاظم أهميتها يوماً بعد يوم. بمعنى آخر، أن عولمة نظم الإعلام والاتصال هي وسيلة القوى الاقتصادية لعولمة الأسواق وتنمية النزعات الاستهلاكية.

---

[1] - سميرة شيخاني: **الإعلام الجديد في عصر المعلومات**، مجلة دمشق – المجلد26 ، العدد 01، 2010، ب ص.

3- **العامل السياسي**: المتمثل في الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام من قبل القوى السياسية بهدف إحكام قبضتها على سير الأمور والمحافظة على استقرار موازين القوى في عالم شديد الاضطراب زاخر بالصراعات والتناقضات.

خصائص الميديا الجديدة:

قدمت العديد من الرؤى والمقاربات في فهم الميديا الجديدة وخصائصها، بعضها يعرضها من زاوية تكنولوجيا الاتصال، وبعضها من جوانب الدراسات الاجتماعية والسياسية وغيرها.

فيحصر نيغروبونتي Negroponte ميزات الميديا الجديدة فيما يلي:[1]

- استبدال الوحدات المادية بالرقمية كأدوات رئيسة في حمل المعلومات وتوصيلها في شكل إلكتروني.

- قدرة الميديا الجديدة على المخاطبة الرقمية المزدوجة Digital Addressability أي التحول من انتقال المعلومات من كومبيوتر واحد إلى آخر، إلى تبادل المعلومات في شبكة غير محدودة من أجهزة الكومبيوتر، أي إمكانية المخاطبة المزدوجة للاهتمامات والرغبات، وهي حالة غير متوفرة في الإعلام بوسائله الكلاسيكية.

- خروج الإعلام من أسر السلطة: وهي أهم ميزة فقد تحرر الإعلام من يد السلطة والكنيسة والدولة إلى أيدي جميع الناس.

و يشترك "فين كروسبي" مع "نيغروبونتي" في نفس الأفكار ويعقد مقارنة ثلاثية متسلسلة بين الميديا الجديدة والإعلام بوسائله القديمة من خلال النماذج الاتصالية الكلاسيكية (الاتصال الشخصي والجمعي) مقدما مميزات كل نموذج، نكتفي بذكر مميزات نموذجه الثالث محور دراستنا في هذا الجزء، حيث تتميز الميديا الجديدة حسبه بما يلي:

- الرسائل الفردية يمكن أن تصل في وقت واحد إلى عدد غير محدود من البشر.

-أن كل واحد من هؤلاء البشر له نفس درجة السيطرة ونفس درجة الإسهام المتبادل في هذه الرسالة.

---

[1] - Nicholas Negroponte, Being Digital, Publisher Vintage, USA ,1996, P 37

وتتمثل خصائص الميديا الجديدة عند الدكتور "سامي زهران" في :[1]

- التفاعل بين المصدر والمتلقي فهو يتيح فرصة التعليق والنقد.
- تحوّل المتلقّي إلى ناشر يستطيع أن ينشر ما يريد.
- إعلام متعدد الوسائط حيث يستعين بالصورة والكلمة ومقاطع الفيديو في الوقت نفسه.
- إندماجه مع مخرجات الإعلام التقليدي واستيعابه لها.
- سهولة الاستخدام فهو متاح للجميع وفي متناول أيديهم عبر أجهزة الحاسوب الشخصية أو أجهزة الجوال التي في أيديهم.

كما أن الإعلام الكلاسيكي يتشابه في ميزات كثيرة مع الميديا الجديدة غير أن هذه الأخير تحمل سمات أكثر تطور مواكبة لمتطلبات الحياة السياسية، الاجتماعية الحديثة لعل أهم هذه الصفات ما يلي: [2]

1- التحول من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي.

2- **التفاعلية:** وتطلق هذه السمة على الدرجة التي يكون فيها للمشاركين في عملية الاتصال تأثير في أدوار الآخرين وباستطاعتهم تبادلها، ويطلق على ممارستهم الممارسة المتبادلة أو التفاعلية.

3- **تفتيت الاتصال:** وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي. وتعني أيضاً درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستهلكها.

4- **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم، ولا تتطلب من المشاركين كّلهم أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه.

5- **الحركية:** تتجه وسائل الاتصال الجديدة إلى التصغير من حجمها مع إمكانية الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى آخر في أثناء تحرك مستخدميها، ومثال

---

[1] - قينان عبد الله الغامدي، **التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الالكتروني**، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة "الإعلام والأمن الإلكتروني "، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ماي 2012.، ص12

[2] - سميرة شيخاني، مرجع سبق ذكره، ص 488.

هذا: أجهزة التلفاز ذات الشاشة الصغيرة التي يمكن استخدامها في السيارة مثلاً أو الطائرة.

6- **قابلية التحويل:** وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس.

7- **قابلية التوصيل:** تعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأنواع كثيرة من أجهزة أخرى وبغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع. ومثال ذلك توصيل DVD جهاز التلفاز بجهاز الفيديو.

8- **الشيوع والانتشار:** ويعني به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.

9- **الكونية**: البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية حتى تستطيع المعلومات أن تتبع المسارات المعقدة.

وظائف الميديا الجديدة:

عرضنا في فقرة سابقة من دراستنا وظائف الإعلام الكلاسيكي من خلال زاوية نظر مختلف الباحثين، فكما كانت موجودة ومختلفة في المجتمعات التقليدية كما يرى "ولبر شرام"، فهي أيضا متغيرة بتغير الواقع الموضوعي، وانتشار تقنيات الإعلام الرقمي والإلكتروني التفاعلي، عن سابقاتها. وهو ما يستدعي إعادة النظر في وظائف الإعلام آخذين بعين الاعتبار التعايش الالكتروني المستقبلي والكم الهائل من المعلومات الضرورية لتماسك النظام الاجتماعي والعلاقات الإنسانية وهو ما ذهب إليه بعض الباحثين، فالوظائف السياسية للإعلام الحديث حسب آلموند ملخصة فيما يلي:[1]

1- **توجيه القيم والمعتقدات السياسية:** وسائل الإعلام أصبحت تؤدي دورا مهما في بث التوجيهات والقيم السياسية الحديثة للأمم، فعلاوة على تقديمها معلومات دقيقة، محددة وفورية عن الأحداث السياسية في العالم – سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – تقدم أيضا القيم الأساسية التي يقرها المجتمع الحديث (علاقة الإرهاب بالإسلام مثلا في الميديا الغربية) عن طريقة شعارات مثيرة للعاطفة... وهو ما جعل وسائل الإعلام أداة قوية في تشكيل المعتقدات السياسية.

2- **المساهمة في ربط الصلة بين الحاكم والمحكوم:** فبعض الوسائل الحديثة تمثل بعض الممارسات السياسية، إذ تترك بنية النظام السياسي بصمتها على تحديد مضمون الخطاب الاتصالي، وهو ما يعتبر إحدى أشكال التدخل السلطة في الإعلام.

3- **أداة للهيمنة و التسلط :** فقد أثبتت التجربة العملية أن ما من إعلام حر ومستقل بالمطلق حتى في الدول الديموقراطية فإن لم تكن متمركزة وتخضع لرقابة السلطة كما في الدول النامية فهي تخضع لرقابة وهيمنة أصحاب النفوذ ورجال الأعمال، وذلك بفرض سياسة إعلامية معينة.

---

[1] - انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، جامعة بغداد، العراق، ط01، 2011، ص 51.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن وسائل الإعلام الحديثة استخدمت في الحياة السياسية للأغراض الآتية: [1]

- ❖ تبيان ما هو مهم وما هو غير مهم، و ترتيب الأجندة السياسية.
- ❖ أداة لتحريك الرأي العام من خلال:
  - التنويه، بتقديم المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف محددة
  - التحفيز على التغيير
  - الدعوة للمشاركة.
- ❖ استخدمت مصدرا للمعلومات لأولئك الذين لديهم خطط وطموحات، إذ أن الإعلام يقوم بدور حيوي في جذب الشركاء والجمهور الخارجي.
- ❖ مواجهة الإعلام المضاد. تستعمله السلطات للتصدي للإعلام المضاد الذي تتعرض له عن طريق تحصين مواطنيها باستخدام أساليب مختلفة منها:
  - ربط معتقداتهم بالقيم المشتركة للمجتمع، وربط هذا الاعتقاد بجماعات مرجية تحظى باحترام عام.
  - إثارة الخوف والتوتر عند المتلقي في حال استجابته للإعلام المضاد.
- ❖ أداة للإشهار السياسي للدولة.

هذه بعض الوظائف السياسية التي ينتظر من الإعلام الحديث أن يقوم بها في علاقته بالمجتمع الذي يحتضن وسائله في نظر "آلموند" غير أن الملاحظ أن "آلموند" لم يتحدث عن الوسائل التواصلية التي تؤدي وظيفة إعلامية كالهواتف النقالة واللوحات الذكية المتاحة لدى الجمهور العام الذي تمكنه بممارسة الإعلام، وهو ما نشده في وقتنا وبفضلها أصبح ميسرا للمتلقي العادي المشاركة والتفاعل في العملية الإعلامية و هو ما يسمى بظاهرة "الاندماج"، والتي تشير إلى الاستعمال الشامل للرقمنة في الوسائل والتقنيات المتاحة، ما يسمح بتشبيك تلك الوسائل التي كانت تعمل منفصلة. كما أتاح التدوين الإلكتروني لفئات وجماعات خارج النخب الحاكمة ايصال صوتها للآخرين، عبر المنتديات والمواقع الإخبارية والصحف الافتراضية، وهو ما مكنهم من أن يكونوا صحفيين وكتابا و منتجين للمعلومات

[1] - المرجع السابق، ص 54

وليسوا مستهلكين لها فقط. وما ارتفاع عدد المدونات إلى حوالي 70 مليون مدونة سنة 2008م إلا دليل على ذلك. لذا سماها الباحثون إلى تسميتها بـ"إعلام المواطن" وهناك من سماها بصحافة الهواة.[1]

وقد زادت أهمية التدوين الإلكتروني واعتماد كبريات المؤسسات الإعلامية عليها كمصدر من مصادر المعلومات أو استئجار مدونين بارزين، فقد توصلت دراسة أمريكية إلى تزايد اعتماد الصحفيين والكتاب ورؤساء التحرير على المدونات السياسية، حتى أصبح الاستعانة بهذه المدونات جزء من الروتين اليومي لجمع الأخبار.

كما ساهمت الميديا الجديدة في تعزيز مسؤولية الفرد في صناعة القرارات الوطنية وفي إدارة شؤون البلاد، والمشاركة في الحياة العامة، ومحاولة ايجاد حلول لمشاكلهم العامة.[2]

إن هذه الاستعمالات الكثيفة للميديا الجديدة من قبل الأفراد والجماعات ومشاركاتهم الديموقراطية في النقاشات السياسية جعلت الدول غير الديموقراطية والتي تنتهك حقوق الأفراد تعتبر هذه الوسائل عدوا لها، عكس وسائل الإعلام التقليدية التي تستطيع بسهولة التحكم في محتوياتها وفرض الرقابة عليها، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن استعمال الانترنت في الدول التي تصنف بأنها غير ديموقراطية ساعدت في كسر الطوق على عدد من الجماعات السياسية.

ومن الوظائف التي يمكن أن تؤديها الميديا الجديدة لتعزيز الأهداف الديموقراطية في المجتمع ما يلي:[3]

- **الشفافية الحكومية:** ترتبط الشفافية الحكومية بالانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بالهيكل والوظائف التي تقوم بها الحكومة وأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة، وهي تنطوي على وصول فوري للمعلومات

---

(1) - شريهان توفيق، شرين كدواني، **المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة**، مؤتمر الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة أسيوط، مصر، ص 01.

(2) - محي الدين العوير، **أثر الإعلام المعاصر في العقيدة والتربية والسلوك**، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2007، ص 85.

(3) - انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، مرجع سبق ذكره، ص 58

الموثوق بدقتها، ليتسنى فهمها ومقارنتها ومتابعتها[1]، ويمكن للإعلام أن يقوم بهذه الوظيفة لاسيما بعد سن العديد من الدول قوانين تسمح للإعلاميين للوصول إلى مصادر المعلومات بكل حرية، وتشمل هذه الوظيفة الممارسة الديموقراطية نفسها، كالانتخابات، مصادر تمويل الحملات الانتخابية،...الخ.

❖ **الاتصال بالسلطة:** تختلف سبل الوصول إلى السلطات في الدول غير أن خبراء الاتصال السياسي قسموها إلى مجموعتين:

- قنوات الدخول السياسي، وتتمثل في الأحزاب، الهيئات التشريعية والقضائية، والدوائر الحكومية، وسائل الإعلام، الإضرابات السلمية.
- قنوات الدحول القسري، وتتمثل في اضرابات المجموعات الساخطة التي تلجأ إلى العنف.

فنجد أن وسائل الإعلام والميديا الجديدة تشكل قناة مهمة للاتصال بالسلطة من الجانبين (من السلطات إلى المواطنين أو من المواطنين إلى السلطات.)

❖ **تقليص صلاحيات السلطة:** يقول أستاذ الفكر الاجتماعي بجامعة شيكاغو (أدوارد شلس): "إن الإعلام الحر ساهم في تقويض شرعية الحكومة، فهو ينكر على الحكومات امتيازات سلطة ذات سيادة على ممارسة التعقل في اختيار البدائل وتسويقها للمطالب، وإن عدم شرعية السلطة يضعف فاعليتها، مثلما أن الضعف يقلص من الايمان بشرعيتها."[2]

إن الميديا الجديدة أفقدت الكثير من الدول واحدة من أهم الأدوات المستعملة في التحكم السلطوي، وأصبحت غير قادرة على مواجهة تأثير تكنولوجيا الاتصال الجماهيري التي تدعم الاتصال الحر المتدفق، كما يساهم التدفق السريع للمعلومات التعرض المتواصل لمختلف الثقافات في تشكيل آراء معتقدات جديدة تؤدي لامحالة لسلوكيات مختلفة عن الواقع المعاش.

---

(1) - محمد المعموري: **العلاقة بين الديموقراطية والفساد وأثرها على التنمية الاقتصادية**، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2005، ص 19.

(2) - ادوارد سي بانفليد، ترجمة سميرة غزت نصار: **السلوك الحضاري والمواطنة**، دار النسر للنشر والتوزيع، 1995، ص 18

- **نشر الوعي بالحقوق وصيانتها:** تؤكد منظمة اليونسكو على هذه الوظيفة من خلال حث واضعي سياسة الإعلام والاتصال أن يوجهوا اهتماما أكثر لنشر الوعي بالحقوق وأن حرية الصحافة والإعلام و التجمع، من الحريات الأساسية لممارسة حقوق الإنسان، ومن أشكال صيانة هذه الحقوق، توسيع المشاركة السياسية للأفراد داخل المجتمع بعدما كانت مقتصرة على النخب السياسية المتكونة من أقلية صغيرة، وهو ما من شأنه توسيع قاعدة المشاركة السياسية عن طريق الدمج بين الأقليات ذات الاهتمامات المتشابهة لغرض التنظيم الاجتماعي والسياسي، بحيث أصبح وعن طريق الميديا الجديدة من الممكن للعديد من الأفراد تكوين تنظيمات اجتماعية افتراضية دون الحاجة إلى التواجد المادي المباشر، وبشكل متاح وغير مكلف اقتصاديا.[1]
- **تحريك مطالب الإصلاح:** تعمل وسائل الإعلام الحديثة على تحريك التغيير نحو الإصلاح، بالكشف عن مواضع الفساد السياسي للسلطة، أو الأزمات الاقتصادية التي تلقي باللوم على السياسات الحكومية الهزيلة، ما يمكن من تسهيل حدوث التغيير.
- **التعامل مع الأفكار المستحدثة:** من بين الوظائف المهمة لوسائل الإعلام الحديثة مواكبة التسارع الدولي في كل المجالات والذي خلق مفاهيم ومصطلحات واستخدامات متجددة، ما يتوجب على وسائل الإعلام شرح مضامينها وأبعادها أمام الجمهور، وعدم ترك المجال للسلطات للقيام بشرح هذه الأفكار وحدها وفق لما يتماشى مع مصالحها.[2]

وتزداد أهمية هذه الوظيفة بعد شعور المتلقي أن هذه الفكرة المستحدثة صعبة الفهم لتأتي هذه الوسائل لتذلل الصعاب وتجعلها فكرة واضحة للمتلقي العادي.

هذه بعض من الوظائف التي تحدثت عنها بعض الأدبيات الإعلامية التي تناولت وظائف الإعلام والميديا الجديدة، غير أننا نقول بأنها عبارة عن اجتهادات قد تشهد

---

[1] - نفس المرجع، ص 16.

[2] - انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، مرجع سبق ذكره، ص 63.

انتقادات وتطورات أخرى في المستقبل كون الميديا الجديدة لازالت في مرحلة جنينية لم تظهر ملامحها بشكل نهائي.

المبحث الثالث: مقاربات نظرية في دراسة تأثير وسائل الإعلام والميديا الجديدة

تعتبر النظرية محصلة دراسات، وأبحاث ومشاهدات وصلت إلى مرحلة من التطور وضعت في إطار نظري وعملي لما تحاول تفسيره، كما أنها قائمة على الكثير من التنظير والافتراضات التي قويت من خلال إجراء تطبيقات ميدانية. كما أنها مجموعة من البنى المترابطة والمفاهيم والتعريفات والمقترحات التي تقدم وجهة نظر منهجية للظواهر عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف الشرح والتنبؤ.[1]

ولا تخرج نظريات الاتصال والإعلام عن هذا المبدأ، فهي حصيلة جهود ونتائج الدراسات التي توصل إليها الباحثون والمفكرون في الاتصال الانساني، بهدف تفسير ظاهرة الإعلام والاتصال وأثرها على المجتمع والتنبؤ بتطبيقاتها ونتائجها. حيث برزت أولى النظريات في بداية القرن العشرين، لتشهد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية دراسات علمية عديدة من قبل العلماء والمفكرين من تخصصات عديدة كعلم النفس والاجتماع والرياضيات،... جاؤوا - كما تقول جوديت لازار- " لاختبار جزء من نظرياتهم في ميدان الاتصال".[2] ذلك أن البحوث الأولى كانت تتم في إطار مفاهيم ونظريات مستوحات من تلك التخصصات نظرا لحداثة هذا العلم، فقد علق "ولبر شرام" عن تطور علم الإعلام والاتصال سنة 1963م بقوله: "إن الاتصال ليس اختصاصا أكاديميا، على النمط الذي هو عليه علم الفيزياء أو الاقتصاد، لكنه اختصاص في مفترق الطرق...".

لتتوالى الأبحاث وتزداد أهميتها أكثر بتطور علم الإعلام والاتصال وأصبح علما أكاديميا قائما بذاته، له فروعه المعرفية، ومناهجه، ومفكريه وباحثيه، وهو ما أدى إلى توسع دراسة وسائل الإعلام وجمهوره وتأثيراتها، الأمر الذي أدى إلى ظهور النظريات والنماذج والفرضيات المفسرة لوسائل الإعلام.

---

(1) - Kerlinger,F. Foundation Of Behavioralresearcg : **Educational and psychological inquiry**, New York 1964,p 11

(2) - JUDITH Lazar : **Sociologie de la Communication de Masse**, Armand Colin, Paris, 1997, P31.

غير أنه وبالمقابل لا يجب التعامل مع نظريات الإعلام كمسلمات وبديهيات وبناء استنتاجات الدراسات وتحليلاتها وفقها خاصة وأن أغلب تلك النظريات ظهرت في أطر وسياقات ثقافية وسياسية واجتماعية، تختلف عن مجتمعات الدول العربية والعالم الثالث بشكل عام.[1] بل بناء المقاربة النظرية وفقا لسياق الدراسة ومجتمعها. وهو ما نحاول توظيفه في مقاربتنا لنظرية حارس البوابة في المطلب الأول من هذا المبحث ونظريتي تحديد جدول الأعمال ونظرية تشكيل الرأي العام في المطلب الثاني.

[1] - يوسف تمار، **نظرية Agenda Setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 17

❖ المطلب الأول: القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة

بدأ الاهتمام ببحوث القائم بالاتصال في النصف الثاني من القرن العشرين بعدما انحصر الاهتمام قبل ذلك في بحوث الاعلام والاتصال بالمتلقي للرسالة الإعلامية وبمضمون هذه الأخيرة، فعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يحتلها القائم بالاتصال في دورة حياة العملية الاتصالية إلا أن الاهتمام به من قبل الباحثين كان متأخرا في الدول المتقدمة ومحدودا جدا في دول العالم الثالث، فلا يقدم أو يبث حدث أو قضية إلا وكان للقائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية دورا أساسيا ومهما فيها سواء في الأنظمة الإعلامية السلطوية أو الليبرالية بهدف الترويج لإيديولوجية معينة.

من هنا تبرز أهمية دراسة القائم بالاتصال على حد سواء مع المتلقي ومحتوى الرسالة خاصة، بل وارتبطت دراسات محتوى الرسالة الاعلامية بدراسة مصممها، نتيجة للعلاقة التأثيرية الموجودة بين الطرفين، وهو ما نذهب إليه في دراستنا هذه، والمركزة على دراسة محتوى ومضامين مبثة من طرف قناة الجزيرة غير أنه من الضروري التطرق إلى القائم بالاتصال على المستوى القناة.

1- القائم بالاتصال:

تختلف التعاريف المقدمة للقائم بالاتصال من طرف المدارس الإعلامية، فقد تناولته بعض الدراسات من زاوية القدرة على التأثير في المتلقي فعرف أنه: "يشمل من لديهم القدرة على التأثير بشكل أو بآخر في الأفكار والآراء"، وعرف من زاوية دوره في العملية الاتصالية بأنه "الشخص الذي يتولى إدارة العملية الاتصالية وتسييرها، وعلى ضوء ما يتمتع به من قدرات وكفاءات في الأداء يتحدد مصير العملية الاتصالية برمتها." أو بأنهم (القائمين بالاتصال) "الذين يؤدون دورا فعالا ومباشرا في إنتاج الرسائل الإعلامية". وتعرفه دراسة أخرى على أنه "أي فرد أو فريق منظم يرتبط مباشرة بنقل المعلومة من فرد لآخر عبر الوسيلة الإعلامية، أو له علاقة بتسيير أو مراقبة نشر الرسائل إلى الجمهور عبر الوسائل الإعلامية."[1]

[1] - نجوى فوال، **القائمون بالاتصال**، المركز القومي للأبحاث الاجتماعية، القاهرة، مصر، 1992، ص 05.

وتسميه المدرسة الفرنسية في الإعلام "الوسيط" على أساس أن الصحفي يقوم بدور تفاوضي بين صاحب المعلومة (المصدر) والجمهور (المتلقي).[1]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن القائم بالاتصال هم أشخاص ينتمون لمؤسسات معينة والذين لديهم القدرة على صنع وانتاج المعلومة من بدايتها إلى أن تصبح قابلة للاستهلاك من قبل المتلقي، يقدمونها في وسيلة إعلامية لهدف التأثير.

وتعتبر دراسة "ليو روستن" والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في 1937م أول دراسة تناولت بالشرح قطاعا من القائمين بالاتصال، وكان عنوانها: "مراسلو واشنطن"[2]. تناولت بالتحليل سيكولوجية المراسل الصحفي، لينشر بعدها الباحث "دفيد مانج وايت" دراسة بعنوان "حارس البوابة وانتقاء الأخبار" حيث أعطت دفعا قويا للبحث في هذا المجال.[3] فتتوالى الدراسات حول القائم بالاتصال، خاصة بعدما أصبح التخصص وتقسيم العمل أحد أهم الخصائص في تنظيم المؤسسات الإعلامية الحديثة، والتي تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأفراد الذين يطلق على كل واحد منهم "القائم بالاتصال" وفق تنظيم يحدد الواجبات والمسؤوليات والأدوار والمواقع الذي ترسمه المؤسسات في تحديد أهدافها وسياستها وعلاقتها مع مؤسسات المجتمع الذي تعيش فيه.

كما فرض هذا التوسع في دراسة القائم بالاتصال معرفة الخصائص والسمات، والأدوار والمواقع، واتجاهات القائمين بها وانتماءاتهم، وتأهيلهم العلمي والمهني، والتنظيم، بما يؤثر في صنع القرار في المؤسسات الإعلامية، وإنتاج الرسائل الإعلامية في النهاية،[4] وهنا نشير إلى دراسة "ليو روستن" حول مراسلي صحيفة "واشنطن بوست"، وقدمت حالة لنموذج مهني متقدم، تسود فيه القواعد والنظم الخاصة بمعايير الإنجاز الذي طورتها ودعمتها الجهود الأكاديمية للارتفاع بمستوى الأداء.

---

[1] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[2] - Leo.Rosten, **The washington Correspondent**, New Yourk, Harcourt, Brace 1937.

[3] - D.White, **The Gatekeeper, A case study in the Selection of News**, Journalism Quarterly, 1950

[4] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 241.

الشروط الواجب توفرها في القائم بالاتصال :

حدد "دفيد بيرلو" الشروط الواجب توفرها في القائم بالاتصال فيما يلي:[1]

1- توافر مهارات الاتصال، وهي خمس مهارات: الكتابة، التحدث، القراءة، الإنصات، والقدرة على التفكير السليم لتحديد أهداف الاتصال.

2- اتجاهات القائم بالاتصال نحو نفسه ونحو الموضوع ونحو المتلقي، وكلما كانت هذه الاتجاهات ايجابية زادت فعالية القائم بالاتصال.

3- مستوى معرفة المصدر وتخصصه بالموضوع الذي يعالجه يؤثر في زيادة فعاليته.

4- مركز القائم بالاتصال في إطار النظام الاجتماعي والثقافي وطبيعة الأدوار التي يؤديها والوضع الذي يراه الناس فيه يؤثر على فعالية الاتصال.

ويرى "وارين بريد" أنه من بين الشروط الواجب توفرها في القائم بالاتصال أيضا معرفة السياسة التحريرية لمؤسسته وذلك من خلال:

-المتابعة المستمرة لما تقدمه المؤسسة من مادة إعلامية.

-المشاركة في الدورات والمحاضرات التي تقيمها المؤسسة.

- الاحتكاك مع ذوي الخبرة في المؤسسة.

-اتباع توجيهات رئيس التحرير.

-كما تساهم الخبرة في معرفة السياسة التحريرية للمؤسسة.

[1] - عماد حسن مكاوي، ليلى حسن السيد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط 07، ماي 2008.

العوامل التي تجعل القائم بالاتصال مؤثرا في إقناع المتلقين:

حدد "ألكسيس تان" ثلاثة عوامل تجعل القائم بالاتصال مؤثرا في المتلقين وهي: [1]

1- **المصداقية**: تعتمد على عنصرين أساسيين:

- الخبرة: وتتعلق بمدركات المتلقي عن معرفة القائم بالاتصال للإجابة الصحيحة عن السؤال أو القضية المطروحة وموقفه السليم منها، وهذا يعتمد أساسا على التدريب، التجربة، القدرة، الذكاء، والإنجاز المهني. والشخص الخبير هو الذي يملك المعلومة الحقيقية والصادقة عن الموضوع.
- الثقة: وتتمثل في إدراك المتلقي أن القائم بالاتصال يقدم المعلومة بشكل موضوعي ودون تحيز مهما كان نوعها ولو لا تتفق مع توجهاته.

وقد أجريت عدة دراسات لاختبار درجة المصداقية نذكر منها:

- **دراسة "هوفلاند" و"ويس"**: في عام 1953م، حيث كانت من بين أهم نتائجها أن إمكانية تغيير الاتجاهات ترتبط طرديا مع درجة المصداقية، وأن التغيير في الاتفاق مع القائم بالاتصال يميل إلى التزايد مع الدرجة العالية، بينما لا تؤثر درجة المصداقية في القدرة على استعادة الرسالة.
- **دراسة كيلمان وهوفلاند**: عام 1953م، أشارت إلى ارتفاع درجة الاتفاق مع القائم بالاتصال مع درجة المصداقية.
- **دراسة بيرنبوم وستيجنر**: أجريت سنة 1979م: توصلت إلى أن القائم بالاتصال الخبير أكثر تأثيرا في الإقناع عن غير الخبير، وأن المتحيز أقل تأثيرا، وأن الخبرة تزيد تأثير المصدر المتحيز، ومن يوصي بما هو غير متوقع يكون أكثر تأييدا من المحايد، بينما يمكن أن يكون المتحيز مؤثرا في دعم الآراء.[2]

---

[1] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 246 -247.

[2] - المرجع السابق، ص 248.

2- **الجاذبية:** ويتمثل قياس الجاذبية في القائم بالاتصال وفق الباحثين إلى التشابه والتماثل والمودة والحب، ويشمل التشابه أو التماثل، التشابه في الخصائص الديموغرافية أو الفكرية والعقائدية، فالمتلقي يميل إلى القائم بالاتصال الذي يشاركه خصائصه العامة مثل العمر، التعليم، مستوى الدخل، الدين، العرق، مقر الإقامة وغيرها، كما يميل المتلقي إلى القائم بالاتصال الذي يشاركه الآراء والاتجاهات و يعتبر التشابه في الخصائص الفكرية أو العقائدية أكثر قوة من التشابه الديموغرافي حسب الباحثين.

كما أن التشابه والمودة يقودان إلى الحب، فإذا وصلت العلاقة بين المتلقي والقائم بالاتصال إلى الحب زاد التأثر وتقبل الرسائل التي يقدمها الأخير.

وتشير النتائج العامة لبحوث الجاذبية إلى أن الحب والمودة والتشابه ذات علاقة إيجابية بتغيير الآراء، كما أن هناك عدة آراء حول تأثير الجاذبية العضوية، فالبعض يرى أن الجاذبية تعزز قدرة الرجل الإقناعية مع كل من المتلقي الذكر أو الأنثى، ورأى آخرون أن الجاذبية العضوية للقائم بالاتصال تكون أكثر تأثيرا تحت شروط معينة مثل التعبير بوضوح عن رغبته في التأثير على المتلقين بينما يصر آخرين على عدم وجود تأثير كبير للجاذبية العضوية.

3- **قوة المصدر:** تتمثل في سيطرة القائم بالاتصال وضبطه للأمور إضافة إلى أهميته، وكذا قدرته على التدقيق والتمحيص وإدراك المتلقي لتلك السيطرة والضبط، ويظهر في قدرة القائم بالاتصال على تقديم الثواب والعقاب وهو ما يعادل تماما التأثير بالإذعان، والإذعان يشمل توقعات الجمهور لتوصيات المصدر أو القائم بالاتصال بدون تعهدات خاصة منه، وبالتالي يظهر التأثير في دافعية المتلقي للحصول على الثواب وتجنب العقاب الذي يمكن أن يفرضه المصدر ويرى "كيلمان" (Kelaman) أن قوة المصدر غالبا ما تستعمل التهديد لتحقيق الإذعان، وهو ما يقلل من فعالية القوة على المدى البعيد مقارنة بالمصداقية والجاذبية، وقد دعمت دراسة "هيلمان" و"جارنز" Helimar & Garner التي أجريت سنة 1975م، الفرض

القائل بأن الوعد بالثواب أكثر تأثيرا بالإقناع من التهديد بالعقاب وتأثير التهديد يمكن أن يتأكد إذا سمح للمستقبل بالحرية في الاختيار فيكون له نفس تأثير الوعد بالثواب.[1]

[1] - المرجع السابق، ص 250.

بحوث القائم بالاتصال:

من بين الدراسات الاجتماعية المهمة للقائم بالاتصال **دراسة ورين بريد** حول القائمين بالاتصال و القوى الاجتماعية التي تؤثر على عملهم، واستعمل في دراسته طريقة التحليل الوظيفي ليظهر كيف تدفن أو تحذف الأخبار التي تهدد النظام الاجتماعي والثقافي وبنائه. وقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل وسائل الإعلام كمتغير من المتغيرات الاجتماعية والثقافية، وكذلك الحالات التي تواجه فيها وسائل الإعلام مشكلة نشر مضمون ما قد يؤثر على اتجاهات المجتمع. وتمكن "بريد" من تحديد العديد من الوسائل الخاصة التي يمكن عن طريقها كبت أو إخفاء المؤثرات التي قد تسبب تمزيقا للمجتمع، وافترض أن "وسائل الإعلام تساعد على تحقيق الاتفاق الثقافي والاجتماعي عن طريق حذف أو دفن المواد التي يمكنها أن تتسبب في تمزيق المجتمع". وتوصل أيضا إلى أن أغلب الموضوعات المحذوفة تنتمي إلى مواضيع سياسية واقتصادية، كما توصل إلى أن القائم بالاتصال يأخذ بعين الاعتبار النتائج الاجتماعية التي تترتب على نشر المواد الإعلامية.[1]

وفي دراسة له أيضا بعنوان صحف الصفوة نشرها سنة 1952م، يفترض أن محرري الصحف ينتقدون من خلال مهنهم ووظائفهم فاعلية بعض المتغيرات ذات الطبيعة الاجتماعية لأعضاء الصفوة. وألقى الضوء فيها على الخصائص الاجتماعية الخاصة بالصحفيين، أنماط معيشتهم، سلوكياتهم، وتوجهاتهم وانتماءاتهم.

[1] - جيهان أحمد رشتي، **الأسس العلمية لنظرية الإعلام**، دار الفكر، القاهرة، مصر ط 02، 1978، ص 308-310

نظرية الشفيع (المحامي): ترى هذه النظرية أن القائم بالاتصال يساهم في بناء المجتمع وينتقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية حماية للجمهور ومصالحه، والمسؤولية المهنية للقائم بالاتصال تتجلى في الدفاع عن مصالح الجماعات. وهناك ثلاث اتجاهات رئيسية تحدد فكرة الشفيع:

- يؤمن القائم بالإعلام عموما بضرورة الاحتفاظ بسرية مصادره في بعض الظروف.
- إن مهمة القائم بالإعلام "المحامي" في غالب الأحيان تسبق دوره كمواطن، فهو يؤمن بأنه إذا حصل على معلومات قد تؤدي إلى توجيه الاتهام إلى أحد المجرمين فإنه غير ملزم بمساعدة الدولة.
- يرى أن من حقه تقديم المعلومات التي تعتبرها الوكالات الحكومية موضوعات سرية.

دراسات تأثير الجمهور:[1]

وجد العديد من الباحثين من خلال ما أجروه من بحوث أن القائم بالاتصال يخضع في المقام الأول لتأثير متلقي مادته الإعلامية.

أما عن الدراسات الحديثة في تأثير الجمهور على الإعلاميين فقد لخص "ريمون باور" علاقة الجمهور بالإعلاميين في ثلاث فروض:

أ- يؤثر الجمهور في طريقة تنظيم المعلومات الجديدة وبالتالي يؤثر فيما يتذكره القائم بالإعلام بعد ذلك هو نفسه.

ب- أن الرسالة التي تصدر عن كاتب معين تصبح مستقلة عن صاحبها، مرغمة إياه إلى أداء سلوك اتصالي معين يتفق ويتوافق معها.

ج- أن الرسائل الاتصالية نادرا ما توجه إلى جمهور ظاهر، وحيد، ومنفرد، وإنما توجه إلى جماعة مرجعية في نفس الوقت، وتكون الجماعة بمثابة جمهور ثانوي. وقد أظهرت هذه الدراسة أن نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالإعلام أنه يوجه إليه الرسالة له تأثير كبير عل الطريقة التي بمقتضاها يتم اختيار المادة وتنظيمها.

---

[1] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 254.

فهناك متطلبات الجمهور وخصائصه، وظروف السوق تتطلب أن تشبع وسائل الإعلام احتياجات الجمهور ومطالبه بنفس الطريقة التي تؤثر بمقتضاها الطلب في النظام الاقتصادي.

دراسة "دي سوبول" و"ارفيع شولمان" : اهتمت بالإجابة على التساؤل الآتي: إلى أي مدى يؤثر الجمهور على دقة و صدق المادة الإعلامية التي يعدها القائم بالاتصال؟ ووجدا من خلال دراستهما أن هناك فئتين من الصحفيين:

- **الأولى**: تتخذ من الجمهور موقفا وديا، حيث تعمل لكسب رضاه.
- **الثانية**: تتخذ من المقال الذي تكتبه سلاحا لمواجهة الجمهور خدمة لقضية ما.

و خلصت هذه الدراسة إلى أن القائم الاتصال بمقدوره تقديم مقال أفضل إذا كان موضوعه يتفق مع توجهه الأساسي مع موقف الجمهور المستهدف.

كما أن درجة الدقة في عملية نقل المعلومات تعد مؤشرا دالا على طبيعة العلاقة بين تصور القائم بالاتصال عن جمهوره من ناحية، وطبيعة الأحداث التي يتناولها من ناحية أخرى.[1]

هذه إذن بعض الدراسات والنظريات التي تناولت القائم بالاتصال وعلاقته الاجتماعية بالجمهور لتناول بعدها نظرية حارس البوابة الإعلامية، فرغم تقارب المفهومين غير أن هناك فروق جوهرية بينهما نبرزها في حينها.

---

[1] - المرجع السابق ص 255.

نظرية حارس البوابة:

ارتبط ظهور نظرية حارس البوابة الإعلامية بدراسات القائم بالاتصال خاصة مع التطور الذي شهدته المؤسسات الإعلامية في القرن الحادي والعشرين حيث أصبحت نظاما قائما بذاته تتصارع فيه المصالح وفقا لأجندات معينة، فتتخذ بذلك قرارات مهمة وخطيرة أحيانا. ونظرا لتعلق تلك القرارات بالمتلقي فيجب معرفة الأسلوب الذي يتم بمقتضاه اتخاذ تلك القرارات، ومعرفة من ينفذها فعلا. وطبيعة القائم بالاتصال والقيم والمستويات، والإيديولوجيات التي يؤمن بها ويريد بثها.

ويقصد بنظرية حارس البوابة القائمون والمسؤولون على الوسيلة الإعلامية، الذين يتحكمون بمضمون الرسالة، حيث أنه وعلى طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد نقاط (بوابات) يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل ويخرج.[1] وكلما طلت المراحل التي تقطعها الأخبار حي تظهر في الوسيلة الإعلامية، تزداد المواقع التي يصبح فيها من سلطة الفرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت الرسالة ستنتقل بنفس الشكل أو بعد تعديلها أو إلغائها أصلا. فينشرون ما يريدون وما يوافق سياستهم الإعلامية ويمنعون ما يريدون أو ما لا يتوافق تلك السياسة.

فحارس البوابة، هو الشخص المخول أو صاحب الامتياز والمتمتع بصلاحيات أو نفوذ يسمح له بالتحكم في الرسالة الإعلامية، ويصبح هنا هو صاحب القرار في تمريرها للمتلقي من عدمه، أو تعديلها بحذف أو إضافة ما يريد تمريره، حيث تمر الرسالة بمراحل حتى تصل للمتلقي، وتشبه هذه المراحل السلسلة المكونة من عدة حلقات.[2]

---

[1] - عماد حسن مكاوي، ليلى حسن السيد، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] - W. Schramm, Mass Communication, The Gatekeeper, A Memorandum in W. Schramm ed, 1960, p175.

نشأة وتطور نظرية حارس البوابة:

يعود تطوير نظرية حارس البوابة الإعلامية إلى العالم النمساوي الأصل والأمريكي الجنسية "كورت لوين" (Kurt Lewin)[1]، حيث نقلها من مجرد مفهوم إلى نظرية، وأثبت أن الرسالة الإعلامية تتعرض خلال رحلتها من المصدر إلى المتلقي لنقاط تفتيش، وتمحيص وتدقيق، وهي عملية تتأثر بالقوى المحيطة بحارس البوابة.

فدراسة حارس البوابة هي في الواقع دراسة تجريبية، منتظمة لسلوك الأفراد الذين يسيطرون في نقاط مختلفة على المادة الإعلامية، فأشار "كيرت" أن هناك في كل حلقة بطول السلسلة شخص ما يتمتع بالحق في أن يقرر ما إذا كانت الرسالة التي تلقاها سيمررها كما هي إلى الحلقات التالية أم سيعدلها أو يحذفها تماما.

فمفهوم حراسة البوابة تعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال حيث يصبح لحارس البوابة سلطة مراقبة ما يمر من بوابته وكيف يمر. وقد أشار "ليتون" إلى أن فهم وظيفة البوابة يعني فهم المؤثرات أو العوامل التي تتحكم في القرارات التي يصدرها حارس البوابة.[2] فنظرية كهذه تؤثر من ناحيتين الأولى: المادة التي تنشر، والثانية المادة التي تمنع من النشر، وتعتبر هذه النظرية فاعلة ومهمة جدا إذا كان حارس البوابة على قدر المسؤولية ويدرك أهمية فلترة المضمون الإعلامي لتتوافق مع هوية الجمهور الذي تستهدف وتنسجم مع قيمه وثقافته، وهي أيضا خطيرة جدا إذا استغل تلك السلطة في تمرير أهوائه وتحقيق مصالحه وخدمة أجندات معينة مضرة بالمتلقي.

وقد استخدم "كيرت لوين" مصطلح حارس البوابة سنة 1947م ليشير إلى نقاط التفتيش التي تمر بها الرسالة الإعلامية وسلطتها الكاملة في منح التراخيص لما يمر ومالا يمر، وكلما زادت رحلة الرسالة الاعلامية طولا

---

[1] - وذلك في دراسته : Fled Theory in Science, N.Y, Harper, 1P51

[2] - جيهان أحمد رشتي، مرجع سبق ذكره، ص 294.

داخل المؤسسة الإعلامية كلما ازدادت نقاط التفتيش وقد سمى تلك النقاط بالبوابات، وسمي الأفراد الذين يقومون عليها ويقررون بشأن العملية بـ"حراس البوابة"، وفي عملية الإعلام يشمل هؤلاء الحراس كل من: الناشرون، المحررون، رؤساء الأقسام، رؤساء التحرير، مديري المحطات، وغيرهم ممن لهم سلطة تقييم محتوى المادة الإعلامية.

دراسات حول نظرية حارس البوابة:

قدمت العديد من الدراسات حول حارس البوابة من أبرزها:[1]

1- **دراسة "واترجيبر":** أجرى "واتر" دراسته على محرري الأنباء الخارجية في 16 صحيفة يومية بولاية "واسكونس" الأمريكية سنة 1956م، وكان المصدر الوحيد للأنباء الخارجية لهذه الصحف هي وكالة "اسوشيتيد برس".

لاحظت هذه الدراسة أنه إذا كان المحرر يختار عينة ممثلة من الأنباء التي تصله من الوكالة فإننا نقول أنه وفق في أداء عمله، كما أننا نتنبأ بما يختاره في يوم آخر بعد تتبعنا للأسلوب الذي يختار بمقتضاه الأنباء لفترة زمنية كافية.

كما تبين لجيبر أن الضغوط التي يفرضها الواقع البيروقراطي، والعمل في حجرة الأخبار يعتبر من أقوى العوامل تأثيراً، فمحرر الأنباء الخارجية يأخذ دائما بعين الاعتبار الضغوط الميكانيكية في عمله أكثر مما تشغله المعاني الاجتماعية، ووقع الأخبار، ومنه استنتج "جيبر" أن ظروف إخراج الصحيفة والروتين البيروقراطي والعلاقات الشخصية في داخل حجرة الأخبار تؤثر أساساً على عمل ذلك المحرر.

ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى حقيقتين مقلقتين هما:

1- أن محرر الأنباء الخارجية كان سلبيا في سلوكه الاتصالي ولا يلعب دورا فعالا كقائم بالاتصال، فهو لا يدرس بشكل نقدي البرقيات التي تصله من وكالة الأنباء. كما أنه ملازم لمكتبه في أغلب الأحيان عكس المراسل أو المخبر الذي

[1] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 260.

ينتقل من مكان إلى مكان ليجمع الأخبار وينقلها. كما يرى الباحث أن رؤساء هؤلاء المحررين لا يشجعونهم على أن يصبحوا أكثر نشاطا.

وبشكل عام فهذا المحرر لا يختار برقياته بشكل يظهر أنه يقيّم ما يقدمه بشكل نقدي.

2- أن محرر الأنباء الخارجية كقائم بالاتصال ليس لديه دراية كافية عن الجمهور الذي يستهدفه، وبذلك فالصحيفة لم تعد تدرك أن هدفها الأساسي هو خدمة جمهور معين أو الجمهور بشكل عام، وذلك لأن المجموعة التي تقوم بجمع الأخبار، والنظام البيروقراطي كثيرا ما تحدد الأهداف أو تحدد المادة الإعلامية التي تظهر في تلك الصحيفة.

و بالتالي يرى "جيبر" أنه بدون دراسة القوى الاجتماعية التي تؤثر في عملية جمع الأخبار لا نستطيع أن نفهم حقيقة تلك الأخبار.

من خلال هذه الدراسة يمكننا القول أن بقاء القائم بالاتصال حبيس مكتبه واعتماده على مصدر واحد في جمع الأخبار، وغفلة مسؤوليه عن تنشيطه، يجعله بعيدا عن هدف الإعلام وهو خدمة القارئ والاهتمام بمحيطه، كما أن الأنظمة الإعلامية السلطوية لا تسعى لدراسة جماهيرها وتقديم ما يحتاجون من معرفة وأنباء بل تسعى لتحديد أولويات جمهورها من خلال ما تنشره من أنباء. حيث سنحاول تبيان ذلك في مقاربتنا لنظرية تحديد الأولويات.

2- دراسة "دفيد مانج": تعتبر دراسة (مانج) **"**حول حارس البوابة والانتقاء الأخبار" البداية الحقيقية لدراسات وتطور مفهوم حارس البوابة، فقد فتحت المجال في الخمسينيات من القرن العشرين لإجراء سلسلة من البحوث أمثال دراسات "وارن بريد"، "روي كارتر"، "ستارك"، "جيبر"...الخ، حيث اعتبرت إضافات جديدة لبحوث القائم بالاتصال، من خلال تقديمها تحليلا وظيفيا لأسباب التحكم والسيطرة في غرف الأخبار، القيم المؤثرة على انتقائهم ومعالجتهم للأخبار، ووضع العاملين بالصحف ومصادر الأخبار، والعوامل التي تتحكم في اختيار الصحفيين للأخبار ونوعيتها. كما بينت دراساتهم المسار

الذي تتبعه الرسالة الاعلامية، متنقلة من مصدرها حتى تصل إلى المتلقي في سلسلة مكونة من عدة حلقات.

3- دراسة "وارين بريد" سنة 1955م: تعتبر من أعمق الدراسات التي تناولت القائم بالاتصال والتي توصلت إلى وجود دلائل تؤكد سيطرة وهيمنة الصحف والإذاعات الكبرى ماليا وسياسيا على الطريقة التي تعالج بها الأخبار والموضوعات المهمة في الصحف والإذاعات الصغرى، وهذا الأمر يمنع وسائل الإعلام الجماهيرية من التغيير والتنويع في الآراء، وبالتالي ينعكس على عدم تكوين رأي عام واع وناضج.

تعتبر إذن هذه الدراسات بعض من أهم الدراسات التي تناولت حارس البوابة وهي على سبيل الأهمية لا الحصر، كما توجد دراسات أخرى تناولت الموضوع، دون أن تستخدم بالضرورة هذا المصطلح غير أنه تبقى غير كافية مقارنة بالمجال الواسع والأهمية الكبيرة التي يحظى بها القائم بالاتصال وحارس البوابة في الحلقة الإعلامية، إضافة إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهده هذا الحقل وانعكاساته على الطرف الأول في العملية الإعلامية، وهو ما يستوجب دراسات حديثة تراعي هذا الجانب. ولعل دراستنا تصب في هذا الإطار.

العوامل المؤثرة على حارس البوابة الإعلامية: قسمت الدراسات الإعلامية لحارس البوابة الإعلامية العوامل المؤثرة فيه إلى أربعة عوامل وهي:[1]

1- معايير المجتمع وقيمه وتقاليده: يعتبر النظام الاجتماعي الذي تعمل في كنفه وسائل الإعلام من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال، فأي نظام اجتماعي هو مجموعة قيم ومبادئ يسعى لإقرارها والمحافظة عليها، وتعكس وسائل الإعلام هذا المسعى من خلال محافظتها على القيم الثقافية والاجتماعية السائدة. ويقول "وارن بريد" (WAREN Breed) في هذا الإطار "في بعض الأحيان قد لا يقدم القائم بالاتصال تغطية كاملة للأحداث التي تقع من حوله، وليس هذا الإغفال نتيجة تقصير أو أنه عمل سلبي، ولكن يغفل القائم بالاتصال أحيانا تقديم بعض الأحداث إحساسا بالمسؤولية الاجتماعية، وللحفاظ

[1] - حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 177.

على بعض الفضائل الفردية أو المجتمعية، فقد تضحي وسائل الإعلام أحيانا بالسبق الصحفي، وتتسامح بعض الشيء في واجبها الذي يفرض عليها تقديم كل الأخبار التي تهم الجماهير، وذلك رغبة منها في تدعيم قيم المجتمع وتقاليده، كما تعمل وسائل الإعلام على حماية الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع مثل: الرأسمالية، الولاء للوطن، احترام رجال الدين والقضاة والمجتمعات المحلية، توقير كبار السن والقادة والأمهات ورجال القوات المسلحة، وغالبا ما تتجنب وسائل الإعلام انتقاد الأفراد الذين يقومون بتلك الأدوار لتدعيم البناء الثقافي للمجتمع."[1]

2- **المعايير الذاتية للقائم بالاتصال:** تلعب الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال دورا كبيرا في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل: عمره، جنسه، دخله، الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، مستواه التعليمي والفكري، انتماءاته العقائدية والأيديولوجية، واحساسه بذاته،...

كما يعد الانتماء عنصرا محدد للشخصية مؤثرا في طريقة التفكير والتفاعل مع العالم المحيط بالفرد، فالجماعات التي ينتمي إليها القائم بالاتصال بمختلف نشاطاتها (تعليمية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية،...) هي بمثابة جماعات مرجعية يشارك الفرد أعضاءها في الدوافع والميول والاتجاهات، فتظهر قيمهم ومعاييرهم في اتخاذه لقراراته وقيامه بسلوكات معينة.

وقد اهتم الخبراء بالاطار الدلالي والخبرات المختزنة للقائم بالاتصال التي تؤثر في أفكاره ومعتقداته، والتي تحدد له السلوك المتوقع في المواقف الاتصالية المختلفة وتحديد ما يجب وملا لا يجب.[2]

3- **المعايير المهنية للقائم بالاتصال:** يتعرض القائم بالاتصال للعديد من الضغوط المهنية والتي تؤثر في عمله، وتؤدي إلى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها، والتوقعات التي تحدد دوره في نظام الاتصال.[3]

---

(1) - جيهان أحمد رشتي، مرجع سبق ذكره، ص 299.

(2) - محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(3) - Whitney C, **The Media and The People : Soundings for Two Communities, Gannet Centre For Media Studies**, Colombia University, NY, 1985,p 08

وتتضمن المعايير المهنية للقائم بالاتصال كل من سياسة المؤسسة الإعلامية، ومصادره للأخبار، وعلاقات العمل وضغوطه، وهي كالاتي:[1]

- **سياسة المؤسسة الإعلامية:** تنتهج كل مؤسسة إعلامية خط عمل معين، يشكل ضغطا على القائم بالاتصال فيها ويفرض عليه اتباع نهج أو فكر مهني أو أيديولوجيات يؤمن بها صاحب المؤسسة أو شركاؤه، ولا تعبر بالضرورة على تفكير وأيديولوجية محرروها. وتنقسم هذه الضغوطات إلى ضغوطات داخلية وخارجية، فالخارجية تظهر في موقع الوسيلة من النظام الاجتماعي القائم، ومدى ارتباط المؤسسة بمصالح معينة ، أما الداخلية فتشمل نظام الملكية، وأساليب السيطرة والنظم الإدارية وضغوط الانتاج، حيث يعتبر الكثير من المحررين أنفسهم موظفين في بيروقراطية لجمع الأنباء، فهم لا يعبرون عن أفكارهم بل يقومون بالتعبير عن أفكار صاحب المؤسسة وشركائه. فكل هذه الضغوط تلعب دورا مهما في شكل المضمون الذي يقدم للجمهور، كما أنها تنتهي بالقائم بالاتصال أن يصبح جزءا من الكيان العام للمؤسسة.[2]
- **مصادر الخبر:** تظهر أهمية مصادر الخبر في استحالة الاستغناء عنها من قبل القائم بالاتصال، فقد أشارت العديد من الدراسات إمكانية الاستغناء عن الجمهور ولا يمكن ذلك بالنسبة لمصادر الخبر، وبالمقابل أثبتت هذه الدراسات قوة تأثير المصادر الصحفية على القائم بالاتصال إلى حد احتوائها بالكامل، مؤكدين أن محاولة الصحفي الاستقلال عن مصادر الأخبار عملية شاقة للغاية.

وتتمثل تأثيرات المصادر على القيم الإجبارية المهنية فيما يلي:[3]

1- تقوم وكالات الأنباء بتوجيه الانتباه إلى أخبار معينة دون أخرى بطرق عديدة.

2- تؤثر الوكالات على طريقة تقييم رؤساء أقسام الأخبار لعمل مندوبيهم ومراسليهم.

---

(1) - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 271.

(2) - أماني قهمي، **أثر الممارسة الإعلامية للعاملين في أخبار التلفزيون على اتجاهاتهم نحو العمل**، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 05، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1996، ص 90.

(3) - محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 182.

3- تؤثر وكالات الأنباء على طريقة توزيع وسائل الاتصال لمراسليها لتغطية الأحداث الهامة.

4- تصدر وكالات الأنباء سجلا يوميا بالأحداث المتوقع حدوثها في المدن الكبرى.

5- تقلد الصحف الصغرى نظيرتها الكبرى في أسلوب اختيار المضمون.

- **علاقات العمل وضغوطه:** يكون القائم بالاتصال علاقات تفاعلية مع زملائه في العمل، لتشكل جماعة أولية له Pure Group، يعتمد عليها بدرجة كبيرة ويستمد منها قوته المعنوية، حيث اتفق الباحثون على أن علاقات العمل تضع بصمتها على القائم بالاتصال، حيث نجدهم يتوحدون مع بعضهم، ويتعاملون مع العالم الخارجي من خلال إحساسهم الذاتي داخل الجماعة، بالمقابل هناك معايير خاصة بالقائم بالاتصال يحتفظ بها لنفسه، وهي التي يسعى من خلالها إلى التقدم على زملائه في إطار المنافسة المشروعة داخل المؤسسة الإعلامية رغبة منه للوصول إلى أكبر عدد من الجمهور وكسب ثقتهم.

وبجانب إكساب القائم بالاتصال المعايير المهنية، تقوم علاقات العمل على مساعدته على تجاوز مخاطر المهنة، وتحقيق الرضا الوظيفي، والذي يؤثر على الدافعية والانجاز.[1]

4- **معايير الجمهور:** توجد علاقة تأثير وتأثر بين الجمهور والقائم بالاتصال، فيرى كل من "اثيل دي سولا بول" و"شولمان" أن الجمهور يؤثر على القائم بالاتصال، مثلما يؤثر القائم بالاتصال على الجمهور، فالرسالة التي يقدمها القائم بالاتصال يحددها توقعاته عن ردود فعل الجمهور، وبالتالي يلعب الجمهور دورا إيجابيا في عملية الاتصال. ويؤثر تصور القائم بالاتصال للجمهور على نوعية الأخبار التي يقدمها، وقد أظهرت دراسات "ريموند باور" أن نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالاتصال أنه يخاطبه له تأثير كبير على اختيار المحتوى وطرق تنظيمه إلى جانب الأدوات اللغوية المستعملة... وليتحقق هذا يجب على القائم بالاتصال معرفة جمهوره معرفة دقيقة وشاملة ولا يتجلى له ذلك إلا بإجراء دراسات ميدانية معمقة حول الجمهور الذي تستهدفه وسيلته الإعلامية.

---

[1] - نفس المرجع، ص 112.

الانتقادات الموجهة لنظرية حارس البوابة:

وجهت بعض الانتقادات لنظرية حارس البوابة من قبل الباحث "إبراهام باس" فهو يرى أن مفهوم حارس البوابة لا ينطبق إلا على قنوات الاتصال القائمة داخل جماعة اجتماعية بعينها كفريق المحررين مثلا، وإنما يجب أن يلاحظ دور وكالات الأنباء المستقلة التي تحتل نفس الأهمية بسبب مسؤوليتها عن إنشاء ووضع مضامين الرسائل الاتصالية التي تبثها وسائل الإعلام، وبما أن وكالات الأنباء وهيئات التحرير المسؤولة في وسائل الاتصال الجماهيري لا تمثل جماعة اجتماعية بالمعنى الذي قصده "لوين"، فان مفهوم حارس البوابة لا يصلح للتطبيق على كل فئات القائمين بالاتصال، وبناء على ذلك يقترح "باس" ضرورة التمييز بين المجالين الآتيين:[1]

1- **المجال الأول**: وهو المجال الرئيسي الذي تمثله وكالات الأنباء والمخبرون الصحفيين الذين يتولون جمع الأنباء.

2- المجال الثاني: تمثله إدارات التحرير التي يعمل فيها محررو الأخبار.

ومن هنا يتضح أن المجال الأول هو الذي يحدد الأحداث التي تستحق الكتابة والنشر عنها وبالتالي يحدد الأخبار التي تصل إلى القائمين بالاتصال. أما المجال الثاني يعتبر ثانويا حيث تقتصر مهمته على مجرد تعديل وتحرير المادة الإخبارية الخام الواردة من المراسلين.

ومعنى هذا أن وظيفة حارس البوابة تؤدي بشكل منفصل وعلى نحو مختلف في كل مجال على حدى.[2]

عموما جاءت دراسات القائم بالاتصال و نظرية حارس البوابة –رغم قلتها- لتضع لبنة جديدة في الدراسات الإعلامية وتفسر العديد من الظواهر التي يعتبر فيها القائم بالاتصال متغيرا مستقلا، يؤدي دوره التأثيري بشكل بارز في المتغيرات التابعة الأخرى، غير أن هذه الدراسات تبقى ناقصة مقارنة بالتغيرات الكبيرة والسريعة الحاصلة في هذا المجال، وظهور قائمين بالاتصال من صنف آخر لا

---

[1] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 274.

[2] - محمد الجوهري وآخرون، **دراسة الإعلام والاتصال**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر 1992، ص 55

ينتمون إلى جماعات أولية كالمحررين داخل مؤسساتهم الإعلامية، وأصبحوا أيضا يؤدون دور المخبرين والمحللين ومصادر للخبر في أحيان عديدة، يعتمد عليهم الصحفيين في صياغة موادهم الإعلامية. كل هذه الاشكالات يمكن أن تكون محور لدراسات مستقبلية للقائمين بالاتصال الجدد، كما أن دراستنا جاءت لتسلط الضوء على هذا الجانب علنا نجيب على بعض تلك الاشكالات في نهايتها.

❖ المطلب الثاني: نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام

تعتبر العلاقة التفاعلية بين الجمهور ووسائل الإعلام من أكثر القضايا التي شغلت الباحثين في علم الاتصال، حيث اهتموا بالتأثيرات التي تحدثه هذه الوسائل في الأفراد من خلال ما تنشره من محتوى إعلامي، وكذا تأثير الجمهور في اختيار مواضيع المادة الاعلامية وطريقة تناولها من قبل القائم بالاتصال (كما بينا ذلك في المبحث السابق). ونخص هذا الجزء من الدراسة ببعض المقاربات التي نعتبرها سند نظري لموضوعنا، ونكتفي بها ولا نخوض في تفاصيل المقاربات الأخرى نظرا لكثرة المداخل النظرية في علوم الاعلام والاتصال، فيصعب كثيرا تقديم دراسة شاملة لكل المداخل النظرية نتيجة لتعدد الزوايا التي يجب الانطلاق منها، فمن الدراسات من تعتمد على التطور التاريخي للمدارس الفكرية مثل دراسة "ماتلار"، و"جوديت لازار"، و"بول عطاء الله"...، ومنها من تناولها من زاوية عناصر العملية الاتصالية، والتي حصرها لاسويل في مقولته الشهيرة: من؟ يقول ماذا؟ لمن؟ بأي وسيلة؟ وبأي تأثير؟ [1]ومنهم من يدرسها من خلال العلاقة التفاعلية التأثيرية والتأثرية بين وسائل الإعلام والجمهور المستهدف وهو ما نذهب إليه في دراستنا هذه. غير أننا نقتصر فيها على المقاربات المتعلقة بالتأثير المعتدل لوسائل الإعلام كونها الأنسب -كما أشرنا- في توجيه مسار بحثنا.

ظهرت هذه النظريات في نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي كنماذج جديدة لدراسة آثار وسائل الإعلام، حيث تعتبر نماذج تفاعلية تضع جميع العناصر والظروف المتصلة بالعملية الإعلامية بعين الاعتبار، وترى أن وسائل الإعلام عبارة عن نظم اجتماعية ذات طبيعة بنائية، تتفاعل مع النظم الأخرى في المجتمع، وتراعي الخصائص النفسية والاجتماعية لأعضاء الجمهور.[2]

---

[1] - يوسف تمار، مرجع سبق ذكره ص 58.

[2] - حسن عماد مكاوي، ليلى السيد، مرجع سبق ذكره، ص 287.

ويرى واضعوا النظريات الجديدة أن النظريات السابقة برغم أهميتها تبقى غير دقيقة وغير كافية لدراسة العلاقة المعقدة بين وسائل الإعلام والأفراد وينقصها العديد من المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في دراسة هذه العلاقة، لذا فهم ينطلقون من الافتراضات الآتية:[1]

- ✓ أن نظريات التأثير المحدود لوسائل الإعلام مثل: نظرية تدفق الاتصال على مرحلتين، ونظرية انتشار المبتكرات، قد قللت من شأن تأثيرات وسائل الإعلام، كما أن نظريات التأثير القوي مثل: نظرية "ليرنر"، ونظرية "مكلوهان"، ونظرية "نيومان"، قد ضاعفت بشكل مبالغ من تأثيرات وسائل الإعلام على الأفراد، ولذلك تفترض نظريات التأثير المعتدل أن وسائل الإعلام – في ظل ظروف معينة – تتنوع تأثيراتها بين القوة والضعف.
- ✓ أن النظريات الأخرى درست تأثيرات وسائل الإعلام في مجالات المواقف والآراء، في حين لو نظرنا إلى تأثيراها على متغيرات أخرى سنجد لها تأثيرات أكبر.
- ✓ أن النظريات السابقة ركزت على التأثيرات القصيرة الأمد، في حين تراعى نظريات التأثير المعتدل التأثيرات بعيدة الأمد لوسائل الإعلام.

بناء على ذلك يرى أصحاب هذه النظريات أنه يجب بناء نظريات جديدة لا تبالغ في تصوير قوة وسائل الإعلام ولا تقلل من شأن هذه القوة أو تنفيها، وتتكون نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام من عدة مداخل نظرية يشكل كل منها إضافة جديدة لفهم العلاقة التفاعلية التي تربط وسائل الإعلام بجمهورها، ومن أهمها:

- نظرية ترتيب الأولويات – الأجندة
- نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام
- نظرية الانتماء الثقافي.

[1] - نفس المرجع، ص 287.

غير أننا نركز بالعرض والتحليل في دراستنا على المدخلين الأولين لاقترابهما عن موضوع بحثنا.

1- نظرية ترتيب الأولويات: Agenda – Setting Theory

ترجع الأصول الفكرية لنظرية وضع الأجندة إلى ماكتبه "وولتر ليبمان" (Lippmann) سنة 1922م في كتابه "الرأي العام" حول العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام وجماهيرها في تحديد أولويات القضايا المختلفة التي تهم المجتمع، حيث يرى أن وسائل الإعلام تساعد على بناء الصورة الذهنية لدى الجماهير وفي كثير من الأحيان تقدم بيانات زائفة في عقول الجماهير، وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع.[1] وناقش "ليبمان" كيف أن التفسيرات التي تقدمها الصحف عن الأحداث يمكن أن تغير بشكل كبير تفسيرات الناس عن الواقع الحقيقي، وبالتالي تغير أيضا من أنماط سلوكياتهم تجاه هذا الواقع، مركزا في كتابه على التزييف الذي طال الصحافة في تعبيرها عن الأحداث أثناء الحرب العالمية الأولى والدعاية التي طالتها لجهة على حساب أخرى. مستدلا بما ذكرته الصحف في 06 نوفمبر 1918م، حول نبأ الاتفاق على الهدنة بين الدول المتحاربة في جين كان خبرا زائفا ولم يتحقق ذلك إلا بعد أيام عديدة، كما كانت تتحدث عن الفرح والابتهاج في أوساط الناس في صورة زائفة عن الواقع الذي كانت تحصد فيه الكثير من الأرواح. واستنتج "ليبمان" حينها أن الناس يتصرفون ليس على أساس ما يحدث أو يقع فعلا في الواقع بينما على أساس الصورة التي تنقلها الصحف ويعتقدون أنها الحقيقة.[2]

وقد تم تجاهل هذه النظرية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين في حين أعاد الباحث "كوهين" بعد أربعين سنة من ذلك إحياء نظرة "ليبمان" حيث قال "لا تنجح وسائل الإعلام دائما في إبلاغ الجماهير كيف يفكرون، ولكنها تنجح دائما في إبلاغهم عما يجب أن يفكروا فيه".[3]

---

[1] - نفس المرجع، ص 288.

[2] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 328.

[3] - Cohen , B : The Press, The Public, and Foreign Policy, Princeton University Press, Princeton N,J 1963, P13

ليأتي بعد ذلك العالمان "ماكسويل ماكوبس" و "دونالد شو" – اللذان يعتبران مؤسسا هذه النظرية سنة 1972م – ليشيرا إلى وجود علاقة ارتباطية ايجابية بين جدول أعمال وسائل الإعلام (أولويات وسائل الإعلام) وجدول أعمال الجمهور (أولويات اهتمامات الجمهور)، حيث افترضا أن تركيز وسائل الإعلام حول حدث معين يدفع الجمهور للنظر إلى ذلك الحدث على أنه هام، حيث قالا: "بينما قد يكون لوسائل الإعلام تأثير محدود على نوع أو شدة الاتجاهات، إلا أنه يفترض أن تقوم وسائل الإعلام بتحديد الأولويات للعمليات السياسية ويكون لتلك الوسائل تأثير على شدة الاتجاهات نحو القضايا السياسية المثارة". وذلك في دراسة امبريقية تعتبر الأولى لنظرية ترتيب الأولويات، معتمدان فيها على أسلوب تحليل المضمون للتعرف على الكيفية التي قدمت بها الصحف والمجلات والمحطات التليفزيونية الأخبار السياسية عن المترشحين والقضايا الانتخابية خلال فترة زمنية محددة. وقد توصلا "شو" و"ماكوبس" في دراستهما إلى أن وسائل الإعلام تخبرنا بالشؤون السياسية وتؤثر في إدراكنا بالأهمية النسبية التي تمنحها لهذه القضايا.[1]

كما تحدث بول عطا الله عن هذه النظرية من خلال اعتبار أي موضوع أو فكرة تصبح مهمة بمجرد ذكرها في مضمون وسائل الإعلام وهذا راجع حسبه إلى صفة الوساطة التي تتمتع بها هذه الوسائل والتي يرتقي من خلالها أي فرد أو موضوع إلى شيء مهم ويجب معرفته بمجرد أن تسلط وسائل الإعلام الضوء عليه، وهذا ما يؤكد قدرة وسائل الإعلام على التأثير في الحركة الاجتماعية المنظمة.[2]

وفي دراسة أخرى ركز الباحث "لانج" على التأثير المتراكم للمعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام في رسم الصورة الذهنية السياسية لعامة الناس في فترة الانتخابات حيث قالا: "أن وسائل الإعلام هي التي تبني القضايا وتحدد الشخصيات، وتقوم بتلك الوظيفة على فترة طويلة، وبالتالي من الصعب إدراك هذا

---

(1) - يوسف تمار، مرجع سبق ذكره ص 97.

(2) - المرجع السابق ص 98 نقلا عن

Attallah Paul, Théories de la communication, Sens, Sujet, savoirs Québec, Presses universitaire du .Québec, 1991, P 73

التأثير بشكل غير مباشر من خلال تهيئة المناخ السياسي، ورسم الصورة الذهنية للأحزاب والمترشحين وبالتالي تؤثر وسائل الإعلام على أصوات الناخبين ".[1]

ويتفق "نيمو" مع هذا الرأي حيث يقول أن وسائل الإعلام تساعد على تحديد أولويات الجمهور من خلال تحديد القضايا التي تختلف بشأنها وجهات النظر، وتصلح للنقاش الجماهيري.[2] فحينما تقرر مثلا وسائل الإعلام تخصيص معظم الوقت أو المساحة في التغطية الاخبارية لقضية ما (فلنقل المخدرات مثلا)، فإن هذه القضية سوف تكسب أهمية قصوى لدى الجماهير التي تتعرض لتلك والوسائل، وإذا كان التركيز من قبلها بعد ذلك على موضوع حوادث المرور فإن هذا الموضوع سوف يحتل المرتبة الثانية في تفكير الجمهور واهتماماته وأولوياته، وهكذا تهتم بحوث ترتيب الأولويات بدراسة العلاقة بين الأولويات التي تطرحها وسائل الإعلام، وأولويات القضايا التي تشغل تفكير واهتمامات الجمهور كعلاقة تبادلية من خلال الموضوعات.

ومن الدراسات الإمبريقية المهمة التي عالجت نظرية جدول الأعمال في الواقع الجزائري، دراسة "يوسف تمار" الذي تناول فيها هذه العلاقة التبادلية بين ما تطرحه وسائل الإعلام الجماهيرية (مركزا على الصحافة المكتوبة خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004) والمواضيع التي يناقشها الجمهور، منطلقا من فرضية أساسية وهي: "توجد علاقة ايجابية قوية بين تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة وحجم الأهمية التي يعيرها الجمهور لنفس القضايا وبمعنى أدق، أن ما يطرح من قضايا في محتوى الصحافة الجزائرية أثناء الحملة الانتخابية، يعبر عن القضايا تشغل الفرد المواطن في نفس المرحلة".[3]

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها جاءت تحليلية ونقدية لنظرية تحديد الأولويات على ضوء واقع اجتماعي وثقافي معين، ولم تأخذها كمسلمة تقارب على أساسها نتائج النظرية وسنتعرض إلى بعض الانتقادات الموجهة للنظرية من خلال هذه الدراسة في جزء لاحق من دراستنا.

---

(1) - Lang ,K & Lang,G **: Politics and Televison**, Quadrangle Books, Chicag, Usa, 1988, P 19

(2) - Nimmo, D : **The Political Persuaders**, Englewood Cliffs, N .J, Prentice- Hall, 1970,P 15

(3) - يوسف تمار، مرجع سبق ذكره ص 19.

وبناء على ما سبق وبعد عرضنا لأهم الدراسات التي تناولت هذه نظرية فإن فروض هذه النظرية تتلخص في ما يلي:

- أن لوسائل الإعلام تأثير كبير في تركيز انتباه الجمهور نحو الاهتمام بالموضوعات وأحداث وقضايا معينة.

- أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم كل الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، إنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها ومحتواها وهذه الموضوعات تثير اهتمامات الناس تدريجيا وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها، ويقلقون بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا من الموضوعات الأخرى التي تطرحها وسائل الإعلام.

ووفقا لهذه النظرية ترتب وسائل الإعلام أولويات الجمهور إلى قضايا من المستوى الأول وقضايا من المستوى الثاني ...الخ وذلك حسب درجة الاهتمام بتلك القضايا من قبلها، وبذلك فهذه النظرية تذهب إلى أن الإعلام يحدد الأولويات ويرسم الصورة الذهنية ويؤطر وجهات النظر، وأن الجمهور عبر تعرضه وزيادة تعرضه لنفس المضامين يتشرب تلك الرؤى بشكل كبير ويصبح أسيرا لها في تفكيره وقراراته.

وهي النقطة الأساسية والجوهرية في اقتراب هذه النظرية لموضوع دراستنا والمتمثل في كشف تلك العلاقة التبادلية بين أولويات المواضيع التي تطرحها وتركز عليها قناة الجزيرة من خلال الحجم الزمني الكبير المخصص لها وبناء على التوجهات السياسية في طرحها ومعالجتها وتحولها إلى وأوليات في تفكير الجمهور المتعرض لهذه المضامين الإعلامية وبدرجة ثانية كيف يصل به إلى تغيير سلوكياته استجابة لتلك المضامين.

عملية وضع جدول الأعمال:

تتضمن عملية وضع جدول الأعمال ثلاثة اتجاهات بحثية وهي:[1]

1- وضع أجندة الجماهير: وتتخذ من أولويات اهتمامات الجمهور متغيرا تابعا لها حيث تندرج الدراسات في هذا المجال البحثي إلى أربعة فئات:

- اعتماد على معلومات تجميعية من الجمهور
- اعتماد على معلومات فردية، على مستوى كل فرد على حدة.
- الاعتماد على البحث في قضية واحدة.
- الاعتماد على البحث في عدة قضايا.

2- وضع أجندة السياسة العامة: وتتخذ من أولويات قضايا السياسة العامة ودوائر صنع القرار، وأولويات اهتمامات صانعي القرار متغيرا تابعا لها، بينما تمثل أولويات اهتمامات وسائل الإعلام المتغير المستقل.

3- وضع أجندة وسائل الإعلام: وتتخذ من أولويات قضايا وسائل الإعلام متغيرا تابعا لها.

[1] - بسيوني حمادة، **الاتجاهات الحديثة في بحوث وضع الأجندة**، كلية الصحافة والإعلام، جامعة القاهرة، مصر، ص04

الانتقادات الموجهة لنظرية ترتيب الأولويات:

وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية أهمها:

- لم تحدد هذه النظرية مصدر التأثير على الجمهور بوضوح، نظرا لوجود عدد من الأجندات المركبة مثل الفرد، الجماعة والمجتمع، كما لم تراعي تأثير الاتصال الشخصي في كل أجندة، وكذا تأثير السياسيين وقادة الرأي وصانعي القرار، حيث تسهم هذه العوامل في الفشل في تحديد المصدر الحقيقي للتأثير.[1]

كما وجه "كارجيه وزملاؤه" الانتقادات الآتية للنظرية:

- تعدد الأساليب المنهجية المستخدمة في إجراء هذه البحوث.

- إغفال الطبيعة التراكمية التي تبثها وسائل الإعلام، والتركيز على الأثار قصيرة الأمد.

- غياب الأسس النظرية التي ترتكز عليها هذه البحوث، بحكم تركيزها على موضوعات وقضايا مختلفة، بدلا من فحص مجالات الاهتمام الممكنة التي تنقلها وسائل الإعلام لعامة الناس، حيث تكمن قدرة وسائل الإعلام في تحديد الموضوعات المثيرة الجدل من بين سياق أكبر من الموضوعات العامة.

وفي دراسته النقدية للنظرية في السياق الاجتماعي والثقافي الجزائري وجه "يوسف تمار" عديد الانتقادات للنظرية نوجزها أهمها في ما يلي:[2]

- تركيز نظرية جدول الإعمال على العلاقة التبادلية بين الفرد ووسائل الإعلام دون الإشارة إلى السياق الذي تحدث فيه هذه العلاقة، حيث كان هذا الأخير محددا ومستقرا ويمتاز بالنضج والوعي السياسي لدى أطراف هذه العلاقة (الفرد ووسائل الإعلام) ما يسمح لهما بالتعبير عن آرائهما ومواقفهما السياسية، في حين لا يزال ذلك السياق غير مستقر وناضج في العديد من الدول منها الجزائر، خاصة تلك المنطوية تحت إطار النظام الإعلامي السلطوي أو حديثة العهد بالتحرر منه.

---

(1) - محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 285

(2) - يوسف تمار، **نظرية Agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائر**، مرجع سبق ذكره ص 300.

- تنطلق نظرية الأجندة من مسلمات ليست هي نفسها في كل المجتمعات والثقافات، منها وجود جمهور وسائل الإعلام واضح المعالم قار ومحدد الوظائف في السياق الاجتماعي الكلي بينما يبقى ذلك الجمهور غائب وغير محدد وفي طور التشكل في الواقع الجزائري.
- لا تناقش نظرية جدول الأعمال المكانة التي تحتلها وسائل الإعلام في المجتمعات التي طبقت فيها، باعتبار تلك المكانة مختلفة ومرتبطة بعوامل أخرى كالتطور ودرجة الأمية وكذا درجة الاعتماد على وسائل الإعلام في تشكيل الآراء حول القضايا والمواضيع.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لنظرية تحديد جدول الإعمال إلا أن هناك إجماع لدى الباحثين على أن بحوث ترتيب الأولويات ساهمت في زيادة فهم ودور وسائل الإعلام في المجتمع، خاصة المجتمعات المتميزة بالديموقراطية وحرية التعبير والتي تحتل فيها وسائل الإعلام مكانة كبيرة تتصدر منابع المعلومات لدى الرأي العام، حيث يستقي الفرد معظم معلوماته منها ويجعلها طرفا فعالا في تشكيل وجهات النظر حول القضايا والموضوعات المطروحة. كما يعتبر الباحثين هذه النظرية مجسدة بامتياز لمفهوم الأثار بعيدة المدى للتأثير الاجتماعي لوسائل الإعلام.

2- نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: Dependency Theory

ترجع جذور نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام إلى عشرينيات القرق العشرين، حيث انصب اهتمام الباحثين بدراسة تأثير وسائل الاعلام على المستوى المعرفي للأشخاص، وأصبح ينظر إلى أن الاختلاف على المستوى المعرفي للأفراد يرجع أساسا إلى التفاعل بين متغيرات مرتبطة بطبيعة وسائل الإعلام التي يتعرضون لها،[1] وأزداد التأكيد على هذا الطرح مع التطور التكنولوجي الكبير لوسائل الإعلام، هذه الأخيرة أصبحت المصدر الرئيس لتزويد الجمهور بالمعلومات الداخلية والخارجية، من خلال علاقتها هي الأخرى بمختلف النظم السائدة، كالنظام السياسي، الاقتصادي، الديني ...الخ حيث تنشأ علاقة متبادلة بين وسائل الإعلام وهذه الأنظمة من جهة، وبين وسائل الجمهور والأفراد من جهة أخرى.

ومن ثم كانت البداية الأولى لبروز نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام على يد الباحثة "ساندرا بول روكيتش" و"ملفين دي فلور" وزملائهما عام 1974م عندما قدموا ورقة بحثية بعنوان "منظور المعلومات" والتي طالبوا فيها بضرورة الانتقال من مفهوم قوة الإقناع لوسائل الإعلام إلى وجهة النظر التي ترى قوة وسائل الإعلام كنظام معلوماتي يعتمد في نشاطه على مصادر المعلومات الأخرى التي تصنع النظام الإعلامي القائم في المجتمع.

لتتبلور هذه الأفكار ويظهر فيما بعد مفهوم الاعتماد على وسائل الإعلام من قبل "روكيتش" و "فلور" في كتابهما "نظريات وسائل الإعلام" الذي حاولا من خلاله توضيح العلاقة بين وسائل الإعلام والقوى الاجتماعية الأخرى.

---

[1] - M .Defleur & S. Ball-Rokeach, **Theories of Mass Communication**, David Mcky Company,N.Y 1975,P69

ويعتبران أن المؤسسة الإعلامية هي نظام اجتماعي ذو طبيعة تبادلية مع الأنظمة الأخرى الموجودة في المجتمع وبالتالي يصعب فهم طبيعة أدوار وسائل الإعلام وتأثيرها ما لم يتم فهم طبيعة الاعتماد المتبادل، والترابط الوثيق بينها وبين الأنظمة الأخرى من جهة، وما لم يتم أيضا تحديد المجالات التي يعتمد فيها الجمهور على هذه المؤسسة من جهة أخرى.[1]

[1] - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

محتوى نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

تتلخص الفكرة الأساسية لنظرية الاعتماد في "أن قدرة وسائل الإعلام في تحقيق قدر أكبر من التأثير المعرفي والعاطفي والسلوكي سوف تزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظائف نقل المعلومات بشكل متميز ومكثف، وهذا الاحتمال تزيد قوته في حالة تواجد عدم استقرار بنائي في المجتمع بسبب الصراع والتغيير، بالإضافة إلى ذلك فإن فكرة تغيير سلوك ومعارف ووجدان الجمهور يمكن أن تصبح تأثيرا مرتدا لتغيير كل من المجتمع ووسائل الاتصال، وهذا هو معنى العلاقة الثلاثية بين وسائل الاتصال والجمهور والمجتمع."[1]

كما ركزت هذه النظرية على أن العلاقة التي تربط وسائل الإعلام والجمهور والنظام الاجتماعي تتسم بخصائص اجتماعية من الاعتماد المتبادل الذي تفرضه سمات المجتمع الحديث، إذ أن الجمهور يعتمد على وسائل الإعلام باعتبارها نظام فرعي من أجل فهم وإدراك نظام فرعي آخر هو المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه أفراد الجمهور، أي أن وسائل الإعلام هنا تمثل مصادر رئيسية يعتمد عليها أفراد الجمهور في الحصول على المعلومات عن الأحداث من حوله وبخاصة في حالات اللااستقرار والتحولات والصراعات داخل البنية الاجتماعية التي تفرض على أفراد الجمهور زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام لفهم الواقع الاجتماعي، هذا دون إغفال أن نشاط وسائل الإعلام لا يتم من جهة أخرى دون اعتمادها على المصادر المتناثرة داخل عناصر مكونات البناء الاجتماعي من هيئات ومؤسسات وبنى جزئية أو فرعية مشكلة للبناء الاجتماعي بصفة عامة.

ففيما يخص علاقة وسائل الإعلام بالنظام السياسي فيرى "دي فلور" أنها علاقة اعتماد متبادل فهو لا يمكنه الاستغناء عنها من أجل نشر مبادئه وقيمه والترويج لها، ولا هي باستطاعتها الاستغناء عنه لدعم مشاريعها، وهو ما أكده "هلبرت شيلر" الذي يقول أن "العلاقة التي تربط المؤسسات الإعلامية بالنظام السياسي هي علاقة قائمة على رؤية هذا النظام لها بوصفها وسيلة وأداة منافسة

[1] - نفس المرجع ص 208.

لترويج أفكاره ومبادئه قصد بسط سيطرته على ثقافة وحياة المجتمع برمته كما هو الحال في المجتمعات ذات النظام الرأسمالي."

وفيما يتعلق بعلاقتها بالنظام الاقتصادي فهي علاقة لا تقل عن سابقتها في الجانب السياسي إذ تعتبر وسائل الإعلام أدوات مهمة لتحقيق الأهداف المادية للنظام الاقتصادي عبر أساليب الإعلان والإشهار.

أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين المؤسسة الإعلامية وأفراد الجمهور، فهي علاقة وثيقة ومتينة فالجمهور ليس بمقدوره الاستغناء عنها لمعرفة شؤون حياته اليومية وهي الأخيرة سيظل نشاطها دون معنى في غياب اهتمام أفراد هذا الجمهور، وقد تحدث "ملفين ديفلر" و"سندرا بول روكيتش" عن تلك العلاقة وحددا اعتماد الفرد على وسائل الإعلام لتحقيق: الفهم والتوجيه والتسلية.[1]

فرضيات نظرية تحديد الأولويات: تلخص فرضيات النظرية في النقاط الآتية:[2]

- يتراوح تأثير وسائل الإعلام بين القوة والضعف تبعا للظروف المحيطة والخبرات الخاصة بالجمهور.
- نظام ونشاط وسائل الإعلام جزء أو صورة مجزأة للنسق الاجتماعي للمجتمع.
- استخدام وسائل الإعلام وتأثيرها لا يحدث بمعزل عن تأثيرات النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه الجمهور ووسائل الإعلام.
- حالات اللااستقرار والأزمات التي تحدث في النظام الاجتماعي تزيد من حاجة الجمهور للمعلومات وبالتالي تزيد من اعتماده على وسائل الإعلام لإشباع هذه الحاجة.
- اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام يزداد كلما كان النظام الإعلامي قادرا على الاستجابة لاحتياجات النظام الاجتماعي والجمهور.

(1) - للاستزادة في الموضوع راجع: يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص 90-91

(2) - منال هلال المزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

- يختلف أعضاء الجمهور في اعتمادهم على وسائل الإعلام بين الصفوة التي تعتمد على مصادر خاصة كالبرقيات أو شريط وكالات الأنباء والتي ليست متاحة لكل الجمهور، وتلك الجماهير العادية التي تحتاج إلى رسالة إعلامية سهلة وميسرة.

وقد اعتمدت هذه النظرية في العديد من البحوث المتعلقة بالإعلام في فترة الأزمات أو ما يصطلح عليه بإعلام الأزمات، وتعتبر دراستنا في هذا المجال، لذا كان اعتمادنا عليها لبناء فروض دراستنا، واعتبارها كمرتكز نظري نستند عليه في تفسير نتائج دراستنا.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن نتائج بعض الدراسات فيما يتعلق بالاستراتيجيات الرئيسة التي تمر بها التغطية الإعلامية للأزمة والمراحل التي تمر بها المعالجة الإعلامية ومما انتهى إليه الباحثون في ذلك أن إعلام الأزمات لا بد أن يتعامل مع الأزمة من خلال مراحل ثلاث هي:[1]

- مرحلة نشر المعلومات ويكون ذلك في بداية الأزمة ليواكب الإعلام رغبة الجماهير في مزيد من المعرفة واستجلاء الموقف عن الأزمة ذاتها وآثارها وأبعادها.

- مرحلة تفسير المعلومات أي أن تقوم وسائل الإعلام في هذه المرحلة بتحليل عناصر الأزمة والبحث في جذورها وأسبابها ومقارنتها بأزمات أخرى مماثلة وهنا تفسح وسائل الإعلام المجال أمام كل من يساعد على بيان الحقيقة وتوضيحها للرأي العام سواء من المسؤولين وصانعي القرار أم من النخب والمثقفين وأهل الاختصاص.

- المرحلة الوقائية وهي مرحلة ما بعد الأزمة وانحسارها حيث لا يتوقف دور وسائل الإعلام على مجرد تفسير الأزمة والتعامل مع عناصرها المختلفة بل يجب أن تتخطى الوظيفة الإعلامية هذا الهدف لتقدم للرأي العام طرق الوقاية المناسبة والأسلوب الأفضل في التعامل مع أزمات مشابهة.

---

[1] - هويدا مصطفى، **دور الإعلام في الأزمات الدولية**، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 2000م، ص43

وبناء على ما تقدم فإن نظرية الاعتماد ترتكز على شرطين أساسيين حتى يكون هناك اعتماد متبادل بين الجمهور ووسائل الإعلام هما:

1- إذا قامت وسائل الإعلام بتحقيق وظائف مهمة زاد اعتماد المجتمع عليها.

2- تؤثر الأزمات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،...) على درجة اعتماد الفرد على وسائل الإعلام، فكلما اشتدت الأزمة كلما زادت كثافة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام لتلبية احتياجاتهم المعرفية حول الوضع.

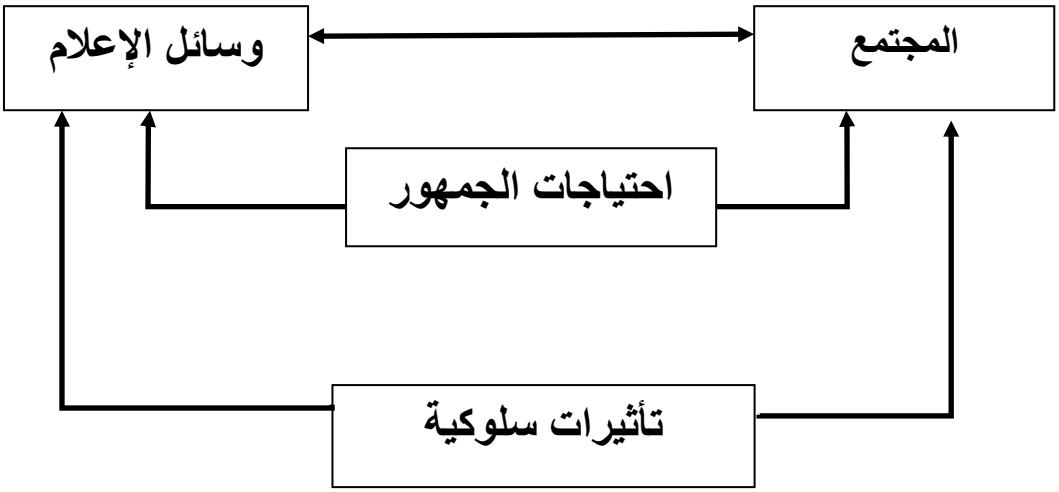
نماذج نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

طورت نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام وقدم عديد الباحثين تصور على علاقة الاعتماد بين وسائل الإعلام ومختلف النظم نذكر من هذه النماذج ما يلي:

1- **النموذج الأول لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام عام 1976م:**

قدم **"دو فلور"** و**"ساندرا روكيتش"** نموذج الاعتماد الأول سنة 1976م إذ عرضا نموذجهما لتوضيح العلاقة بين العناصر الرئيسية للنظرية (المجتمع- وسائل الإعلام- الجمهور) بشكل متداخل حيث تختلف هذه العلاقة من مجتمع لآخر إذ أن طبيعة الأنظمة الاجتماعية والإعلامية تختلف من بيئة لأخرى وأن نشاط وسائل الإعلام ونشاطها يختلف من مجتمع لآخر بناء على اهتمامات وحاجات الجمهور.

النموذج المتكامل لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام المطور 1982:



يوضح هذا النموذج التداخل الكبير بين عناصر النظرية إذ يقدم مجموعة معقدة من المتغيرات التي تؤدي إلى تأثير وسائل الإعلام التي تظهر نتيجة الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية الأخرى ونوجز هذا النموذج في النقاط التالية:

1- ينشأ تدفق المعلومات داخل البناء الاجتماعي باعتبار المجتمع نظام تحكمه البنائية الوظيفية الذي يحدث فيه علاقات الاعتماد بين النظم الاجتماعية ووسائل الإعلام والجمهور المعني بالأحداث، هذا طبعا يتساير مع طبيعة كل مجتمع بحكم أن كل نظام اجتماعي يختلف عن الآخر في البنى الثقافية ومعاييرها.

2- تأثر معايير وقوانين البناء الاجتماعي على طبيعة نشاط وسائل الإعلام وأهدافها وتنظيمها ودرجة مركزيتها في التحكم في سيرورة المعلومات وعلاقتها بالأنظمة الاجتماعية من جهة والجمهور من جهة أخرى

3- تركز وسائل الإعلام في نشاطها على المسائل والأحداث التي ترى بأهميتها للنظام الاجتماعي والجمهور معا.

4- يعتبر الجمهور العنصر المهم في علاقة التبادل بين النظام الاجتماعي ونشاط وسائل الإعلام لأنه المعني بالتأثير، سواء من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن داخل البناء الاجتماعي أو تكملة بناء واقعه

5- في حالات فهم وإدراك الجمهور للواقع الاجتماعي وطبيعة أنظمته يكون دور وسائل الإعلام ثانوي دون تأثير، أما في حالة البناء أو الاستقرار تزداد احتياجات الجمهور لوسائل الإعلام لفهم البناء الاجتماعي ومحاولة دفعه للاستقرار (زيادة التأثير على السلوكيات و الاجتهادات ...)

5-وسائل الإعلام تبث المعلومات للتأثير في الأفراد، لكن في بعض الحالات تتدفق المعلومات أيضا من الأفراد لكي تؤثر في وسائل الإعلام وفي المجتمع ككل كالاعتراض الجماهيري الذي يزيد من مستوى الصراع في المجتمع أو الذي يؤدي إلى تكوين جماعات اجتماعية جديدة (تغيير طبيعة العلاقات بين النظم الاجتماعية)

2- **النموذج الإدراكي المطور لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام 1989م:**

يرى أصحاب النموذج أن هناك اعتمادا متبادلا بين الإعلام الجماهيري والنظام الاجتماعي الذي ينشأ فيه كما أن الجمهور يختار وفق آلية التعرض الانتقائي بين وسائل الإعلام والمصادر الأخرى ما يلبي حاجاته ويشبعها، سواء كانت حاجات معرفية إدراكية (الاتجاهات، المعتقدات، القيم، ترتيب الأولويات) أو الحاجات العاطفية الوجدانية التي تساهم في استقرار أدوار الفرد في المجتمع.

الانتقادات الموجهة لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

1- تبالغ النظرية في درجة اعتماد وسائل الإعلام أثناء نشاطها على مكونات النظام الاجتماعي وذلك أن وسائل الإعلام غالبا ما تكون محايدة، حيث أنها مصدر غير سياسي وغير اقتصادي بل هي وسيط محايد وليست هي النظام السياسي أو الاقتصادي في حد ذاته.

2- انطلاق النظرية من مسلمة تأثر الجماهير بمضامين وسائل الإعلام، وإهمالها للقدرة الانتقائية للأفراد وتأثرهم بوسائط اجتماعية أخرى كالأصدقاء والجماعات المرجعية وغيرها.

3- أنصار هذه النظرية عرفوا الاعتماد على أنه التعرض في حين أن الاعتماد غير التعرض، فالفرد قد يتعرض إلى مضامين وسائل الإعلام المختلفة لكنه لا يعتمد عليها في حصوله على المعلومات بل يعتمد على مصادر

إعلامية أخرى داخل النظام الاجتماعي كالمؤسسات أو إفراد مقربين أو أصحاب قرار ومواقع معينة داخل النظم الاجتماعية.

الفصل الثاني:

قناة الجزيرة القطرية كظاهرة إعلامية

المبحث الأول: لمحة تعريفية عن قناة الجزيرة القطرية

- المطلب الأول: نشأة قناة الجزيرة وتطورها

3- نشأة قناة الجزيرة القطرية

4- الجزيرة من قناة إلى شبكة قنوات

- المطلب الثاني: مصادر التمويل في قناة الجزيرة

المبحث الثاني: علاقة قناة الجزيرة بالحكومة القطرية

- المطلب الأول: قطر والظاهرة الإعلامية الجديدة
- المطلب الثاني: الديبلوماسية القطرية وقناة الجزيرة

المبحث الثالث: السياسة التحريرية لقناة الجزيرة في تغطيتها للانتفاضات العربية

- المطلب الأول: ماهية السياسة التحريرية
- المطلب الثاني: قناة الجزيرة والانتفاضات العربية

المبحث الأول: لمحة تعريفية عن قناة الجزيرة القطرية

❖ المطلب الأول: نشأة قناة الجزيرة وتطورها

1- نشأة قناة الجزيرة القطرية: تأسست قناة الجزيرة القطرية في الثامن من فبراير سنة ستة وتسعون وتسعمائة وألف (1996/02/08م) بقرار أميريا أصدره أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بناء على توصية المجلس الشوري القطري، يقضي بإنشاء المؤسسة العامة للقناة الفضائية القطرية، سميت بقناة "الجزيرة"، برأسمال قدره خمسمائة مليون ريال قطري، تملكها الحكومة القطرية ويترأس مجلس إدارتها الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني، والذي يشغل رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون القطرية الرسمية.[1]

لقد كانت البدايات الأولى لانطلاق بث قناة الجزيرة مثيرا، فقد تأجل عدة مرات بسبب الخلاف الناجم بين هيئة الإذاعة البريطانية BBC وشركة الموارد السعودية (أوربيت) واستغلاله من طرف القطريين رغبة منهم في الاستفادة من طاقم إعلامي متخصص وجاهز. حيث بدأ الخلاف بعدما قررت المملكة العربية السعودية في أوائل عام 1996م حرمان شبكة BBC العربية من البث باستخدام قمر "أوربت " الفضائي إثر بثها لبرامج سياسية رأت فيها استهدافا لنظام الحكم في الرياض، من بينها لقاء مع معارض سعودي مقيم في لندن. فتم إنهاء العقد بين الطرفين والمتعلق بإنشاء قناة إخبارية ناطقة بالعربية ليتوقف إثر ذلك بث القناة وقدمت بالمقابل المملكة تعويضا ضخما. ليأتي الدور على القطريين للتفاوض مع البريطانيين من أجل شراء القناة الجاهزة بتقديم دعم مالي بلغ 140 مليون دولار تدفع خلال خمس سنوات، مع نيل القناة استقلاليتها من الإشهارات التي تبث عبها لاحقا.[2] ولقد كانت هذه الرغبة القطرية لشراء القناة متوافقة مع الظروف السياسية في تلك الفترة حيث شهدت البلاد انقلابا أبيضا قاده الشيخ حامد بن خليفة آل ثاني ضد والده الذي كان في أوروبا وبتزكية من العائلة الحاكمة. وما نتج عنه

---

[1] - طارق آل شيخان الشمري : **الجزيرة قناة.. أم حزب.. أم دولة، دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2006.

[2] - حسينة بوشيخ : مرجع سبق ذكره، ص 125.

من اصلاحات في مجالات عدة منها المجال الإعلامي وهو ما سنتناوله بنوع من التفصيل في أجزاء لاحقة من هذه الدراسة.

إذن وفي هذه الظروف استطاع القطريون أيضا إقناع بعض أفراد الطاقم الإعلامي لقناة BBC للقدوم إلى الدوحة، والبدء بالعمل في هذا المشروع الجديد وفي هذه الدولة الناشئة ، والتي كانت تبحث عن مكانة لها في الساحة السياسية ولعب دور فعال في المنطقة فقد فكرت سابقا في إنشاء صحيفة دولية قبل أن تجد أمامها قناة شبه جاهزة، لم تتوان في الظفر بها وبطاقهما المتمرس حيث زادت محاولات الإغراء لكل الطاقم، وهو ما فسر تأخر الجزيرة عن بداية بثها الرسمي عدة مرات.

وفي الفاتح من نوفمبر سنة 1996 بدأت قناة الجزيرة بثها كأول قناة إخبارية، متخصصة، عربية عبر القمريين الصناعيين (يوثلسات W2) و(عربسات A2) لمدة ست (06) ساعات يوميا.[1] ليرتفع بعدها البث إلى سبع (07) ساعات فتسع (09)ساعات أسبوعيا ليصل إلى 12 ساعة مع نهاية سنة 1997م. وبحلول سنة 1999م بدأت القناة تبث برامجها على مدى أربع وعشرين ساعة يوميا، ووسعت من رقعة للعالم، حيث تعدته من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، إلى أمريكا الشمالية والجنوبية، وكل أنحاء العالم عبر البث الرقمي الذي وصل إلى مليون مشاهد سنة 2000م، وبعد منتصف العام وصل بث الجزيرة إلى أستراليا وجنوبي وشرق آسيا، وزاد بالمقابل عدد الأقمار الصناعية التي تبث عبرها. كما كان لموقع الجزيرة نت الذي بدأ العمل به منتصف سنة 2000م دور فعال في انتشار أوسع للقناة، وبدأ نجاح القناة يتصاعد يوما بعد يوم بفضل عوامل شتى أبرزها الطاقم الإعلامي المتخصص والخبير في العمل الإعلامي والتلفزي المنتقل من هيئة الإذاعة البريطانية وقناتها الناطقة بالعربية.[2]

---

[1] ـ فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني: **إدارة الجودة في المؤسسات الإعلامية بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية في الفترة من 2004- 2006 م**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

[2] ـ حسينة بوشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 126.

كما أن اختيار الجزيرة منذ يومها الأول أن تكون "منبر من لا منبر له" وابتعادها عن ما ألف المشاهد العربي مشاهدته من ترويج سياسي ودعاية رسمية جعلها تستقطب أكبر قدر من الجماهير العربية، حيث يقول وضاح خنفر[1]: "... لجمت الجزيرة نزوح السلطة المتأصل نحو التغول على الإعلام، ووضعت القناة برزخا بين غرفة أخبارها وأروقة القصور، وصرفت عن صدر نشراتها أخبار الاحتفالات والاستقبالات، وأزاحت ما أرهق الناس من عبارات التمجيد والتبجيل، ونفذت عبر ستائر التعميم والتعتيم إلى لب السياسة وأصل الخبر، فغدا العمل الصحفي- رغم الصعاب رسالة ممتعة."[2]

كما حاولت أن تجعل المشاهد في مركز اهتمامها التحريري، يضيف وضاح خنفر: "... تعودنا في الجزيرة أن يكون المشاهد حاضرا في أذهاننا عند التخطيط البرامجي ننصت إلى نبضه، ونحاول قراءة ما يجول في مخيلته، نحترم أولوياته في ترتيب عناوين نشراتنا وموضوعات برامجنا، نبقي قنوات التواصل مفتوحة معه، نقرأ تعليقاته، نحترم أفكاره، ونأخذ بالمفيد من اقتراحاته، ومع ذلك نحتفظ بمنهيتنا، ونراعي توازن شاشتنا منطلقين من الشعار الخلاق الذي رفع من أول يوم (الرأي والرأي الأخر)"[3].

وقد صنف مدير قناة الجزيرة السابق "وضاح خنفر" مراحل تطورها إلى ثلاث مراحل وهي:[4]

المرحلة الأولى (1996- 2001 م): سماها بمرحلة الدهشة، وهي المرحلة التي ظهرت فيها القناة بمظهر مغاير وشاذ لم يألفه المشاهد العربي في الساحة الإعلامية العربية بإبرازها للعديد من الإشكالات التي لم يكن يجرأ أحد على طرحها أو التنويه بها في القنوات العربية المختلفة فأماطت اللثام على العديد من الاشكاليات التي تدور في كواليس السياسة والأنظمة، خاصة ما يتعلق بالقضايا

---

(1) - وضاح خنفر: المدير السابق لشبكة الجزيرة.

(2) - وضاح خنفر: "**روح الجزيرة**"، شبكة الجزيرة ، **روح الجزيرة 1996-2006**، الدوحة، قطر،2006، ص 18.

(3) - نفس المرجع، ص 18.

(4) - حسينة بوشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 126، نقلا عن وضاح خنفر: تجربة الجزيرة ومراحل تطورها، في ندوة بأكاديمية الإعلام بطرابلس، ليبيا، 2007/02/13. www.middleast.onlin.com

المثيرة للجدل، كالفساد والديموقراطية وحقوق الإنسان. حيث أكدت أنه لم يعد بالإمكان إبقاء الكثير من القضايا في كنف المحظور بل قامت بإبرازها للمشاهد العربي وتحليلها بالاستعانة بأدوات تحليلية محايدة وهو ما لم يألفه المشاهد العربي الذي كان حبيس إعلام سلطوي موجه ومصادر معلومات أحادي. وبهذا الأسلوب اعتبرت الجزيرة ظاهرة جديدة انقسمت الآراء بشأنها بين من اعتبرها بمثابة مؤامرة موجهة ضد الأنظمة العربية المدعومة من قبل أيادي أجنبية، ومن اعتبرها مهنية تقدم مادة إعلامية ملتزمة بالقوانين والمواثيق الإعلامية العالمية، وغير منتمية لأي حزب أو طائفة، وهو ما جعلها تستقطب الجماهير العربية كما يرى "وضاح خنفر".

المرحلة الثانية (2001- بعد احتلال العراق): حيث واجهت القناة في هذه الفترة صعوبات مع الدول الأنظمة العربية لتلتحق بعد ذلك الدول الغربية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م. حيث تحول الإشادة بالقناة من طرف القنوات والصحف الأجنبية العالمية إلى انتقاد واتهامات بدعم الإرهاب خاصة مع بروز تفوقها على كبريات القنوات الإعلامية الغربية في التغطيات الحصرية والوصول إلى مصادر المعلومات فانفردت بتغطية حرب أفغانستان، حيث تناقلت تلفزيونات العالم لأول مرة تغطيات حصرية لقناة عربية قام بها مراسل القناة "تيسير علوني"، وهي التغطيات التي فتحت باب التأويل بعلاقة محتملة بتنظيم القاعدة، حيث صرح "وضاح خنفر" بأنها: "مجرد ترجمة لاستعلاء غربي، لم يتقبل ريادة مؤسسة عربية، لأن العقل الغربي لا يتقبل النجاحات العربية وتعود إلى الإخفاقات وغياب المهنية والشفافية في القنوات العربية."

كما أضاف أن القناة عكست في هذه المرحلة حراكا شعبيا وسياسيا، على المستوى العربي رافقها تصاعد الحديث عن الوضعية الغربية وتحديدا الأمريكية، مع بروز مصطلح الإرهاب بقوة وتقسيم العالم بين معسكرين افتراضيين، في إطار الحرب على الإرهاب، بعد الحادي عشر سبتمبر 2001م، وهو التقسيم الذي رأت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه ضرورة انحياز وسائل الإعلام لوجهة نظرها والانحياز للمعايير الغربية، لأن ذلك يعني حسب نظرها الانحياز للقيم الحضارية والإنسانية، وهو ما أدى إلى شن عدة حملات على الجزيرة واتهامها بالتحول إلى منبر إرهابي، ازدادت ضراوة بعد حرب العراق، كما شهدت هذه المرحلة قصف عدة مكاتب للقناة في العراق وأفغانستان.

المرحلة الثالثة (2004- 2006): تميزت بعودة الخلافات العربية والتناول الإعلامي لقناة الجزيرة لها حيث أوضح وضاح خنفر "أن الخلافات العربية الداخلية عادت إلى الظهور مرة أخرى، لكن في ثوب جديد قديم، وهو الطائفية" فبعد الخلافات مع الأنظمة طفت إلى السطح إشكالية دينية حقيقية بين السنة والشيعة والصراعات الداخلية في العراق والسودان ولبنان، وغيرها من الدول العربية، وكلها إشكالات -يقول وضاح خنفر- فرضت نمطا جديدا من التعامل، لأن الفتنة الداخلية تحتاج إلى نوع من التعامل معها بحذر ومسؤولية عالية.

ويرجع وضاح خنفر التفوق والنجاح الذي ميز قناة الجزيرة بعد عشر سنوات من الجد والعمل إلى "احترامها للعقل الجمعي العربي، وعدم تنصيبها لنفسها وصايا على الشعوب، بل إنها تحولت إلى منبر لمكونات المجتمع العربي، تمكنت من استيعاب الرأي والرأي الآخر، متسامية فوق الحدود الإثنية والمذهبية والدينية، والعرقية والتنوع الفكري، فاستقطبت الناس من كل الأجناس والألوان ولم تكتفي بتقديم الأخبار بل دعمتها بالبرامج الوثائقية والحوارية، مذكرا بهامش الحرية الذي يتمتع به الصحفي ليفكر ويبدع وحتى يخطئ."[1]

[1] - نفس المرجع، ص 128.

2- الجزيرة من قناة إلى شبكة قنوات:

بفضل الدعم اللامحدود المادي والمعنوي من طرف الدولة القطرية والخطة المنتهجة من طرف طاقم قناة الجزيرة المتمرس والخبير في الاعلام وقضاياه، شهدت القناة قفزات نوعية في مسارها لتتحول رسميا في الثالث والعشرين من مارس 2006م من قناة إلى شبكة إعلامية حيث يشير المدير العام لشبكة الجزيرة وضاح خنفر إلى فكرة إنشاء الشبكة فيقول: "إن الجزيرة لم تعد مجرد قناة إخبارية موجهة للناطقين باللغة العربية فقط، فبانطلاق القناة الانجليزية والوثائقية إضافة إلى وجود القنوات الأخرى، كان من الطبيعي أن تتجمع هذه القنوات ومواقع الانترنت في شبكة واحدة. وتعتبر هذه الشبكة الواحدة ضرورية لتعزيز التكامل فيما بين هذه المؤسسات في ضوء تنوع أهدافها واهتماماتها والمناطق الجغرافية التي تستهدفها".[1]

وتضم هذه الشبكة عدة قنوات ومؤسسات وهي: قناة الجزيرة، الجزيرة مباشر، الجزيرة الناطقة بالإنجليزية، الجزيرة نت، الجزيرة الوثائقية، الجزيرة الرياضية، الجزيرة للأطفال، بالإضافة إلى مركز التدريب والتطوير، ومركز الجزيرة للدراسات.

1- **قناة الجزيرة الفضائية**: هي أول قناة عربية إخبارية متخصصة في الوطن العربي، حاولت من خلال سياستها الإعلامية تقديم لون جديد من ألوات التغطية الإخبارية التي تبتعد شكلا ومضمونا عن القوالب النمطية للتغطية المنتشرة في الوطن العربي والتي تتسم بالتبعية للحكومات وتقدم إعلاما رسميا يردد توجهات المسؤولين الحكوميين فقط. بل تناولت القضايا الحساسة والشائكة التي لم يسبق تناولها على صعيد الإعلام العربي.

ويعود الانتشار الواسع للقناة إلى ما يلي:[2]

---

[1] - حوار مع مدير شبكة الجزيرة السابق وضاح خنفر، www.aljazeera.net ، 2006.

[2] - محمد فلاح القضاة، سحر محمد خميس: **الصورة الذهنية لقناة الجزيرة والجزيرة الدولية لدى الشباب الجامعي- دراسة ميدانية على طلبة جامعتي قطر واليرموك**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد 01، 2008، ص 28.

- أسباب مهنية: تتمثل في المستوى المهني الرفيع من حيث مراعاة الدقة والموضوعية في التغطيات الإخبارية، والحرص على تقديم الرأي والرأي الآخر، بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير الإخبارية المصورة من مواقع الأحداث، وتقارير المراسلين الميدانيين من شتى أنحاء العالم، والتي تنقل جميع الأحداث الهامة والساخنة بالصوت والصورة لحظة وقوعها. كما تعتمد القناة أيضا على البرامج الحوارية والمناظرات الساخنة باستضافة شخصيات يمثلون تيارات وأفكار متباينة واتجاهات متضاربة.

كما قدمت الجزيرة ولأول مرة على الصعيد العربي إعلاما حرا متفتحا وبعيد عن الرقابة، متجاوزا كل الخطوط الحمراء، فاستضافت القناة مسؤولين إسرائيليين لأول مرة في تاريخ القنوات العربية، بالإضافة لاستضافة المعارضين للحكومات العربية في دول المهجر وتناول قضاياهم في منتهى الجرأة وباستخدام مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة، كاستضافة أكثر من شخصية واحدة من مختلف مناطق العالم على الهواء مباشرة باستخدام البث المباشر عبر الأقمار الصناعية بالإضافة إلى السماح للجمهور بتقديم آرائهم في الموضوع المعالج مباشرة عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني،...

- أسباب سياسية: لعل من بين أهم الأسباب في انتشار رقعة مشاهدي قناة الجزيرة وشعبيتها ليس فقط إقليميا وإنما دوليا أيضا، أحداث 11 ديسمبر2001م، والحرب الأمريكية على أفغانستان، فقد كانت القناة الوحيدة في نقل تفاصيل الحرب وانفردت ببث تقارير إخبارية حية بالصوت والصورة عبر الأقمار الصناعية مباشرة من أفغانستان، واعتمدت كمصدر للأخبار في كثير من الأحيان من قبل كبريات المؤسسات الإعلامية الدولية كـ CNN، و BBC.

كما قدمت الجزيرة نظرة مغايرة عن تلك التي اعتمدتها وسائل الإعلام الأمريكية والمتمثلة في الدفاع عن الهجمات الأمريكية على كابول، حيث كانت ضد الحرب وضد الهجمات الأمريكية من خلال إظهار صور الضحايا الأبرياء من المدنيين والهجمات الشرسة الأمريكية التي استهدفت المدنيين الأفغان.

وقد تكرر الأمر نفسه في الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003م، حيث نجحت الجزيرة في تقديم نوع مختلفة من التغطية الإعلامية يختلف في أحيان كثيرة مع النظرة الأمريكية على الحرب، أدى ذلك إلى قصف مكتب الجزيرة في بغداد، غير أن تلك العملية زادت من شعبية والجزيرة إقليميا ودوليا.

وبهذا الطرح الذي تبنته قناة الجزيرة استطاعت ولأول مرة أن تبرز وجهة النظر العربية والإسلامية إلى العالم الخارجي وخاصة الغرب، من خلال نقل الأخبار والأحداث الهامة من منظور الرؤى والمصالح والاهتمامات العربية.

ولا تنحصر أسباب انتشار قناة الجزيرة في الجانبين المهني والسياسي بل يتعداه إلى الجانب الانساني وما يرتبط بها من مآسي، فقد كانت الجزيرة أول من بث إلى العالم صورا عن كارثة تسونامي من "باندا آتشي"، وكذا تناولها للمجاعة في النيجر، وأول من افتتح مكتبا في الصومال، كما أقامت علاقات تعاون مع منظمات إنسانية، مثل "منظمات لا حدود" و"برنامج النظام العالمي" من أجل القيام بتغطيات إعلامية تلفت انتباه العالم، وتجلب المساعدات الإنسانية لهم.

2- قناة الجزيرة الدولية (الجزيرة الإنجليزية): تعتبر الجزيرة الانجليزية أول قناة إخبارية عالمية باللغة الانجليزية من قلب الشرق الأوسط، انطلق بثها على الساعة الثانية عشر ظهرا بتوقيت غرينيتش من 15 نوفمبر 2006م، وتعرف نفسها على أنها: "قناة تلفزيونية تبث البرامج والتقارير الاخبارية على مدى 24 ساعة، وتقدم تغطية إخبارية محايدة وموضوعية، تغطي جميع جوانب الأخبار من مختلف أنحاء العالم باللغة الانجليزية لأكثر من بليون مشاهد من شتى بقاع العالم من مكاتبها الاخبارية في الدوحة، لندن، واشنطن، وكوالالمبور". ويدعم هذه المكاتب الرئيسة طاقم من المراسلين في مختلف أنحاء العالم يؤمنون للمشاهد تغطية ما يحدث محليا برؤية وأفق عالميين، حيث تضم القناة طاقما إعلاميا يمثلون خمسون جنسية.[1]

وتكمن أهمية قناة الجزيرة الانجليزية في مخاطبتها لجمهور عريض ومتنوع وتقدم لهم مادة إعلامية من وجهة نظر الدول النامية ودول العالم الثالث بوجه عام و

[1] - حوار مع المكلف بالاتصال في شبكة الجزيرة سمير شمعلي، الدوحة، قطر، يوم 03 مارس 2014

العالم الإسلامي والعربي بشكل خاص، مما يسهم في بناء جسور التواصل بين الثقافات من جهة ويمثل في الوقت نفسه تحديا للهيمنة الغربية على تدفق المعلومات والأخبار على الصعيد الدولي.

وقد أكد وضاح خنفر أن قناة الجزيرة الانجليزية جاءت في السياق الطبيعي لتوسع وتطور مؤسسة الجزيرة في المجالين الفني والجغرافي، واستجابة طبيعية للاحتياجات اللغوية لجماهير المشاهدين، نافيا أن يكون إطلاقها يهدف إلى التخفيف من وطأة الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية على الشبكة لتغيير سياستها التحريرية. وأضاف خنفر أن "تأسيس هذه القناة الجديدة سيؤدي إلى فهم أوسع وأعمق للأحداث وتطوراتها بالنسبة للمشاهدين الذين لا يتكلمون العربية، وأن الجزيرة التي قدمت مدرسة إعلامية متميزة وملتزمة بالأخلاقيات الرفيعة للمهنة سيكون لها جمهور أوسع وأكثر تنوعا من المشاهدين على مستوى العالم بعد إطلاق هذه القناة الإنجليزية الجديدة".[1]

وبالرغم من حداثة القناة وتمثيلها طفرة جديدة في مجال الإعلام العربي، نظرا للعديد من العوامل جاءت في سياق ما تقدم كعدد المشاهدين الذي يتجاوز البليون مشاهد والأداء المهني الذي يتميز بالاحترافية العالية ناهيك عن التكنلوجيا المتطورة المستعملة إلا أن القناة تواجه عدة تحديات أبرزها:[2]

- الصورة الذهنية لقناة الجزيرة العربية، بين من يراها في الغرب أنها ضد كل ما هو غربي وأمريكي ومن يراها في العالم العربي وفي الشرق الأوسط من يتهمها بالولاء للغرب والانحياز له.

هذه الصورة قد تنعكس بالسلب على الجزيرة الانجليزية، مما قد يؤثر على قدرتها على الانتشار على الساحة الدولية واختراق المجال الإعلامي الغربي والأمريكي خاصة، بالإضافة إلى احجام الكثير من المعلنين عن التعامل معها والاشهار فيها.

---

[1] - حوار مع مدير شبكة الجزيرة السابق وضاح خنفر، مرجع سبق ذكره.
[2] - محمد فلاح القضاة، سحر محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- هيمنة شركات الكابل الأمريكية على السوق الأمريكي، واحتكارها لهذا السوق الهام وللمشتركين فيه، مما يجعل مهمة أي قناة فضائية جديدة جد صعبة لدخول هذا السوق الهام والوصول إلى المشاهد الأمريكي.
- انخفاض الاهتمام بالأخبار الدولية خاصة لدى المشاهد الأمريكي حيث تشير بعض الدراسات إلى أن حوالي 60% من أفراد الشعب الأمريكي لا يتابعون الأخبار الدولية مرجعة أسباب ذلك إلى عدم فهمهم لها، أو لرفضهم تلقي أي نقد للسياسة الأمريكية.

هذه بعض التحديات التي تواجه قناة الجزيرة الدولية غير أننا نستطيع القول أن مجلس إدارتها تعامل معها بجدية محاولا التغلب عليها وبالتركيز على جودة المعلومة ودقتها، ما جعلها تستقطب من جهة عدد معتبرا من الإعلاميين الأجانب ذووا الخبرة والكفاءة في المجال الإعلامي، والعديد من الجماهير من شتى بقاع العالم حتى أضحت في أحيان كثيرة مصدرهم الرئيس للأخبار والمعلومات.

3- **الجزيرة نت:** أطلقت الجزيرة موقع لها في الشبكة العنكبوتية بداية من جانفي 2001م، كأهم موقع إخباري باللغة العربية تربع على المرتبة الأولى في فترة قياسية وليتحول أيضا في مدة قصيرة إلى واحد من أشهر المواقع الإخبارية العالمية خاصة بعد إطلاق الجزيرة نت بالإنجليزية. وفي سبتمبر 2004م تطور الموقع ليقدم عدة خدمات جديدة متمثلة في الأخبار والمعلومات والمعرفة بالإضافة إلى أرشيف مصور لكل ما تبثه القناة في قاعدة بيانات ضخمة، أضف إلى ذلك التسويق الالكتروني ببيع الخدمات الإخبارية ومنتجات القناة بشكل عام.[1]

كما تسعى الجزيرة نت إلى مواكبة التطور الذي انتهجته القناة وانتهاج سياستها في خدمة المشاهد العربي وزائري الموقع من خلال تقديم عدة خدمات كالخدمات البحثية في 25 ألف مادة نصية مصنفة وفقا لأبرز أقسام التصنيف المعتمدة في مراكز المعلومات، كما توفر لزوار الموقع النص الكامل لبرامج القناة مع تسجيلاتها الصوتية خلال 36 ساعة من البث، وتتيح لهم المشاركة المباشرة أثناء البث الحي، وتصفح النصوص الكاملة لأكثر 1500 حلقة من التسجيلات

[1] - فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص 440.

الصوتية.[1] وهي الخدمة التي استفدنا منها كثيرا أثناء معالجتنا للمضامين الإعلامية المصورة، كما سنوضح ذلك في الجزء التطبيقي من دراستنا هذه.

4- **الجزيرة مباشر:** بدأت خدمة الجزيرة مباشر في 15 من أفريل 2005م،[2] وتعتبر خدمة إخبارية تنقل الأحداث لحظة وقوعها دون تدخل تحريري، ما يسهم في ريادتها في مجال تلفزيون الواقع الإخباري كما يعبر عن درجة عالية من التعبير الحر للصحفي والمراسل من موقع الخبر دون المرور بالعديد من حراس البوابة الإعلامية.

5- **مركز الجزيرة للدراسات:** هو مؤسسة بحثية مستقلة تعنى بتعميق مقومات البحث العلمي والدراسات السياسية والاستراتيجية. تأسس سنة 2006م، مقره الدوحة القطرية، تابع لشبكة الجزيرة،[3] وهو ما يضمن له طرقا أنجع وأوسع للتواصل وتبادل الأفكار، والآراء، والتعريف بإنتاجه من جهة، واعتباره كمرجعية علمية أكاديمية تستند إليها قنوات شبكة الجزيرة في مسارها وبناء استراتيجيتها الإعلامية.

6- **مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير:** بدأ نشاطه في شهر فيفري سنة 2004م ليتحول في مدة وجيزة إلى أحد أبرز مراكز التدريب والتطوير الإعلامي عربيا، إقليميا ودوليا.[4] واضعا في أولى أولوياته المساهمة في تطوير الإعلام العربي خاصة والدولي بشكل عام، يستهدف الأفراد والمؤسسات ببرامج احترافية في كافة مجالات العمل الإعلامي المرئي، المسموع، المطبوع والإلكتروني.

7- **قناة الجزيرة الوثائقية:** هي قناة ثقافية متخصصة في عرض الأفلام الوثائقية، تعتبر الأولى من نوعها في الوطن العربي وحتى في العالم باعتبار اللغة العربية التي تتحدث بها.

---

(1) - شبكة الجزيرة: **روح الجزيرة**، شبكة الجزيرة الفضائية، الدوحة، قطر، ط1 2007، ص246.
(2) - نفس المرجع، ص 248.
(3) - فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص 446.
(4) - نفس المرجع، ص 443.

تقدم لمشاهديها أفلام تتناول بالتحليل المعمق مختلف القضايا، السياسية، التاريخية، الحضارية، الثقافية، العلمية، الفنية، السياحية وغيرها.[1]

8- **قناة الجزيرة الرياضية:** بدأ البث التجريبي للقناة الرياضية التابعة لشبكة الجزيرة في 05 أوت 2003م يومي السبت والأحد من كل أسبوع، وكان السبت الأول من شهر نوفمبر 2003م موعدا لبداية البث الرسمي، مصادفا الذكرى السابعة لانطلاقة الجزيرة الإخبارية، لتصبح الجزيرة الرياضية القناة الرياضية الأكثر مشاهدة في العالم العربي باحتضانها لغالبية التظاهرات الرياضية العالمية والعربية. معتمدة على استراتيجية تسعى من خلالها إلى تحقيق رغبة المشاهد العربي واحترام عقله وفكره واعتباره مشاركا ومساهما، وليس مستهلكا، وذلك من خلال تقديم خدمة تستجيب لتطلعاته، وتمنحه فرصة توسيع ثقافته الرياضية بأسلوب محترم وبلغة سليمة يكفلها ذوي الكفاءة والموهبة والخبرة في كافة مجالات العمل الإعلامي الرياضي المرئي.[2] وفي إطار الاحترافية أكثر قامت الرياضية في الأول من جانفي 2014م بتغيير اسمها ليصبح "بي إن سبورت"، موسعة من باقة قنواتها المجانية والمشفرة والتي بلغ عددها 17 قناة حاليا تابعة لمجموعة "بي إن" الإعلامية.

9- **قناة الجزيرة للأطفال:** انطلق بث قناة الجزيرة للأطفال بتاريخ 09 سبتمبر 2005م، كأول قناة ترفيهية تربوية في الوطن العربي موجهة للفئة الأطفال، وكانت بمبادرة من مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، بالشراكة مع شبكة الجزيرة. حيث تعملان على تقديم مضمون يراعي خصوصية الطفل العربي الثقافية، الاجتماعية والنفسية، ويقول "محمود بوناب"، المدير التنفيذي للقناة: "تركز قناة الجزيرة للأطفال في سياستها التحريرية على ترسيخ ثوابت الهوية العربية للطفل، وعلى تقديم المادة السلوكية بأسلوب محبب وغير تلقيني".[3]

بالإضافة إلى كل ذلك تعمل شبكة الجزيرة لمواكبة التطور والاستجابة إلى تطلعات جمهورها بمختلف صفاته من خلال برامج وتطبيقات وخدمات جديدة مثل:

---

(1) - شبكة الجزيرة، روح الجزيرة، مرجع سبق ذكره، ص 250

(2) - فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص 442.

(3) - نفس المرجع، ص 446.

الجزيرة مباشر، أرشيف الجزيرة المصور، النص الكامل للحصص الحوارية ...الخ.

❖ المطلب الثاني: مصادر التمويل في قناة الجزيرة

يعتبر تمويل المؤسسات الإعلامية ومصادره، من أكثر المواضيع حساسية وغموضا، يرقى إلى أن يصبح جدلا في أحيان كثيرة لأنه يتعلق أساسا بتبعية الوسيلة فكريا وأيديولوجيا لجهات التمويل. فيقول "ريفال ريمي" في هذا الصدد: " في كثير من الأحيان يتعذر كشف أو معرفة مصدر تمويل وسيلة إعلامية من خلال إدراك توجهها العام، لأنه غالبا ما يتم تمويل وسائل إعلامية معينة بغرض الدعاية السياسية "[1].

وقناة الجزيرة من المؤسسات الإعلامية التي شهدت هذا الجدال خاصة بعد الخمس سنوات الأولى من تأسيسها لأن بدايتها كانت بتمويل من الدولة القطرية، حيث تضمنت المادة رقم 19 من الفصل الثالث من قانون إنشاء القناة بتخصيص مبلغ خمسمائة مليون ريال قطري كرأسمال للقناة لمدة خمس سنوات، كقرض يسدد إلى الميزانية العامة، وبعد انتهاء مدة الخمس سنوات يتم عرض أسهم القناة، ويمكن لمن يشاء التقدم لشرائها والمساهمة فيها. والقناة حالها بذلك كحال أي مشروع استثماري آخر، تقرض الحكومة القطرية أصحابه، مبلغا ماليا على أن يعاد إليها بشكل أقساط. ويقول **"محمد جاسم العلي"** مدير عام قناة الجزيرة السابق: **"**إن ميزانية القناة هي ثلاثون مليون دولار سنويا، وكان الاتفاق منذ البداية أن تقدم الحكومة القطرية هذا المبلغ لمدة خمس سنوات على أن تعتمد بعدها على الموارد الذاتية، مثل: تأجير المعدات التلفزيونية، ورفع أُشارات التلفزيونية للكثير من المحطات العربية والأجنبية، والتشفير في أمريكا اللاتينية، وأمريكا، وأستراليا، وشرق آسيا، بالإضافة إلى وجود القناة على عدد كبير من الكيبلز لمشتركين يدفعون من الدول الأوروبية وبعض الدول العربية**"**.[2]

وتغطي هذه القيمة الممنوحة من الدولة القطرية مصاريف انفاق القناة لمدة خمس سنوات، وبالمقابل يؤكد **"محمد جاسم العلي"** أن هذا الدعم لا يحد من استقلالية

---

[1] - Rémy Rieffel: Sociologies des Medias, ellipses,Paris, 2001,p 45

[2] - فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص 460.

القناة مستشهدا بتمويل وزارة الخارجية البريطانية لقناة الـ BBC غير أن ذلك لا يعني أنها غير مستقلة.[1]

وأكد أنه بالفعل بدأت القناة تعتمد على نفسها ماليا عن طريق انتقالها من قناة تنقل الحدث إلى قناة تصنع الحدث وتروجه من خلال مراسليها ومكاتبها بالخارج، ومن خلال المقابلات الحصرية وإنشائها لبرامج وثائقية تحصل من خلالها على أرباح كبيرة ومثال ذلك: انفراد القناة بحوار مع "أسامة بن لادن" تم تسويقه للمحطات العربية والأجنبية فقد اشترت محطة NBC عشرة دقائق فقط من الحوار بمبلغ 300 ألف دولار،[2] كما أن لقناة الجزيرة اتفاقيات عديدة مع شركات أوروبية وقنوات مثل فوكس نيوز وCNN و CBS. بالإضافة إلى دأبها على عقد اتفاقيات أخرى مع قنوات أخرى كلما استدعت الضرورة ذلك، حيث أكد على ذلك جهاد علي بلوط[3] "إن القناة لديها مصادر دخل متنوعة إلى درجة أنها أصبحت شبه ممولة ذاتيا في ما يتعلق بميزانيتنا التشغيلية السنوية البالغة حوالي 30 مليون دولار، ومصادر الدخل الإضافية تلك تتضمن رسوم الاشتراكات خارج العالم العربي، وبيع أشرطة لمؤسسات إخبارية أخرى، وبيع برامج للمشاهدين بشكل أشرطة فيديو وما شابهها، وتدوين بعض البرامج والأفلام الوثائقية في كتب". وقال "بلوط" :"حاليا نفكر في استخدام شعار الجزيرة واسمها على بعض السلع الراقية" مؤكدا أن القناة تغطي ما بين 85 و90% من ميزانيتها التشغيلية. غير أنه اعترف بالعجز ضمنيا عند قوله "إننا نبذل جهدنا لنصبح قادرين على الاستمرار تجاريا" لدى جوابه على سؤال حول ما إذا كانت الحكومة القطرية تسد العجز؟ مشيدا في الوقت ذاتها على الامكانيات الكبيرة للجزيرة في وصولها إلى 35 مليون مشاهد في العالم العربي، و08 ملايين مشترك من أوروبا، وتغطيتها لنحو 150 ألف منزل في الولايات المتحدة الأمريكية. على مدار 24 ساعة من البث وبالتالي فإن على

---

[1]- ياسر محجوب الحسن: **الجزيرة نظرة رمادية إلى إفريقيا**، دار الخير للطباعة والنشر، بيروت، ص 111 نقلا عن حوار مع مدير قناة الجزيرة في صحيفة القبس الكويتية، أعادت نشره صحيفة الشرق القطرية في 13 أغسطس 2001، ص 23.

[2] - نفس المرجع ، ص 111، نقلا عن الموقع www.Islam-online ، 19 أفريل 2000.

[3] - مسؤول الاتصالات والإعلام سابقا بقناة الجزيرة.

المعلنين أن يكونوا مصطفين في طوابير لاستخدام الجزيرة للتواصل مع أسواقهم المستهدفة.[1]

كما كانت للأزمات التي قدمت الجزيرة تغطية حصرية لها سببا في أرباحا طائلة للقناة خاصة حرب أفغانستان حيث قالت وكالة "رويترز" أن قناة الجزيرة حققت نصرا على أكبر القنوات الفضائية العالمية ببثها اللقطات الحية الوحيدة للضربات ضد أفغانستان والأحاديث المصورة لابن لادن وأقرب مساعديه وهم يهددون بمزيد من الهجمات، حيث أن الجزيرة حققت أرباحا طائلة فهي تبيع الدقيقة الواحدة بعشرين ألف دولار، حيث تتهافت عليها الشبكات من جميع أنحاء العالم لشراء تصريحاتها المصورة.[2]

بالمقابل ترى مجلة فوربس الألمانية الأسبوعية أن الحملة الأمريكية على الأفغانستان سببت خسائر كبيرة لقناة الجزيرة بعد عرضها لشريط "أسامة بن لادن" بلغت قيمتها أربعة ملايين دولار، حيث ذكرت الوكالة معتمدة على مصادرها" أن إحدى الحكومات العربية لم تحبذ تغطية القناة للحرب بصورة اعتبرتها مؤيدة لابن لادن ومارست ضغوطا على الشركات العاملة فيها، وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات لمقاطعة قناة الجزيرة، أي بعدم نشر إعلانات على شاشتها"[3]

وأمام هذه الثنائية الحساسة، من جهة الاتهامات التي تتعرض لها القناة بارتباطها بتنظيم القاعدة وبالتالي الضغوطات غير الرسمية التي تعرض لها من الكثير من دول العالم خاصة السعودية وحجب الإشهارات عليها، ورغبتها التفوق على الفضائيات العالمية في تغطيتها للأحداث الساخنة واستقطابها للمشاهد العربي والعالمي من جهة أخرى، وهو ما ذهب إليه الإعلامي البريطاني "Hyou Mails" حين قال: "بأن الجزيرة تعتمد على نجاحها جماهيريا، وليس على مموليها، فهي مؤسسة خاسرة ماليا، تتحدى ضغوط الحكومات العربية الممارسة عليها نتيجة

---

(1) ـ ياسر محجوب الحسين، مرجع سبق ذكره، نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية AFP يوم 09 ماي 2003.
(2) ـ المرجع السابق، نقلا عن تقرير مايكل جورجي، وكالة رويترز للأنباء، 11 أكتوبر 2001.
(3) ـ المرجع السابق، نقلا عن وكالة الأنباء الألمانية (DPA), 03 مارس 2002.

لسياستها الإعلامية، والجدل الذي تثيره برامجها الحوارية."[1] وهذا ما أكدته تصريحات المسؤولين القطريين على غرار وزير الخارجية حيث قال: "القناة لازالت تعتمد في تمويلها المالي على مساعدات الدولة، وعائدات الإشهار، معترفا أن القناة تشهد تضييقا في هذا المجال بسبب سياستها الإعلامية ومواقف بعض دول المنطقة، لا سيما الدول التي توفر سوقا كبيرا للإعلان التجاري لمختلف السلع والخدمات".[2]

كما ذكرت مجلة "الاينوكوميست" أن أمير قطر قد قرر دعم القناة سنويا بمبلغ 400 مليون دولار اعتبارا من 2010، مما يعني أن الحكومة القطرية لا يمكنها أن تسمح بتوقف القناة نتيجة عدم قدرتها على تمويل مشاريعها الكبيرة القناة بل يقع على عاتقها استمراريتها بل تطورها الذي تشهده يوما بعد يوم.

---

[1] ـ حسينة بوشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] ـ نهوند القادري عيسى: **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية، الوقوف على تخوم التفكيك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 122

المبحث الثاني: علاقة الجزيرة بالحكومة القطرية

❖ المطلب الأول: قطر والظاهرة الإعلامية الجديدة

لم يكن الحديث عن دولة قطر منذ عهد قريب بالطريقة التي هو عليه الآن، فهذه الدولة الصغيرة التي لا تبلغ مساحته 11.521 ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها 800 ألف نسمة والواقعة في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، استطاعت أن تصنع اسما لها على الساحتين الاقليمية والعالمية بفضل سياستها الجديدة ابتداء من السابع والعشرون من جويلية 1995م بعد اعتلاء الحكم ولي العهد ووزير الدفاع "حامد بن خليفة آل ثاني" منقلبا على والده "الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني" انقلابا أبيضا بمساعدة العائلة الحاكمة وفي غياب والده الذي كان في أوروبا، هذا الأخير الذي حكم البلاد مدة 23 عام وكان حكمه يتميز بالانغلاق على جميع الأصعدة السياسية، الحزبية، الإعلامية...الخ، ومرتكزا على مفاهيم القبيلة والوراثة الأميرية، ومرتبطا ارتباطا وثيقا بالمملكة العربية السعودية الباسطة سيطرتها على جميع الأصعدة في المنطقة الخليجية.

فيأتي "الشيخ حامد" ليقلب المفاهيم ويحاول تغيير هذا البلد المغمور وغير المعروف حتى على الصعيد العربي إلى دولة حديثة وعصرية يحسب لها حساب على المستوى الاقليمي والعربي وحتى العالمي مهما كلفت الظروف وبلغت التحديات، فدولة قطر ووزيرها للخارجية يجب أن يكون لهما حضور في مختلف الفعاليات العربية، الاسلامية والعالمية اقتداء بوزراء خارجية كل من السعودية ومصر وسوريا إلى أمد قريب.

وكل ذلك لن يتم إلا بمعرفة خفايا اللعبة السياسية والإعلامية ومباشرة العديد من الاصلاحات في المجالين فقد تم إلغاء وزارة الإعلام وإنشاء وكالة للإعلام الخارجي هدفها التعريف بدولة قطر خارجيا وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الإعلامية الأجنبية والإشراف على مندوبي وسائل الإعلام الأجنبية في قطر كما تم إنشاء مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وإلغاء نظام الرقابة على الصحافة المكتوبة الذي كان قد قيدها النظام السابق.

وعلى الصعيد السياسي تم تعديل النظام الدستوري والفصل بين الإمارة ورئاسة الوزراء وتحديد صلاحيات الأمير، وتشكيل مجلس للدفاع واجراء انتخابات بلدية ومراجعة شاملة للتشريعيات من أجل انطلاقة شاملة للحكومات. هذه الاصلاحات أعطت حركية للحياة السياسية وانهت الركود الذي استمر طويلا.

كما شملت الاصلاحات الجانب الاقتصادي بفتح السوق المالية والاقتصادية وتشجيع الاستثمارات والمبادرات الشخصية وتأهيل الخبرات وتحفيز الكفاءات وكذا دعم التبادل التجاري الإقليمي والدولي ومحاولة خلق قاعدة صناعية تنافسية، وهو ما أكده وزير الخارجية القطري "الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني" في خطاب ألقاه في مؤتمر لندن سنة 2002م حول "التمويل والاستثمار في قطر". وبمثل هذه المبادرات العلمية والديبلوماسية سعت قطر وحكومته الجديدة بناء علاقات جديدة مع المجتمع الدولي بمختلف قواه وأطيافه بدءا بواشنطن، لندن وباريس،... وصول إلى الكيان الصهيوني رغم الانتقادات الشديدة من بعض الدول العربية ورافضو التطبيع معه، غير أن الحكومة الجديدة لم تعر أي اهتمام لهذه الانتقادات بل سعت إلى عقد سلسلة من اللقاءات رفيعة المستوى مع شخصيات يهودية، كما دعت لعقد المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أكتوبر 1998م، ودعت الكيان الصهيوني للمشاركة فيه.[1]

وبناء على ما تقدم نستنتج أن قطر ابتداء من جويلية 1995م سعت نحو التحرر وبناء دولة جديدة قوية اقتصاديا، سياسيا، إعلاميا لها كلمتها على المستويين العربي والإقليمي وحتى العالمي، متحدية كل العقبات والأعراف التي تقف أمام تفتحها على العالم الخارجي. ومن بين أهم اهتماماتها بناء إعلام سياسي قوي وفعال ومؤثر يخدم مصالح وأهداف سياستها الخارجية، ويدافع عن مقومات أمنها الوطني، وهو ما أجادته قطر الجديدة، حيث أدركت أهمية وجود قناة تحل محل وزارة الإعلام التقليدية، وتحقق لها ما لم تحققه، من خلال ممارسة هذا الاعلام السياسي الذي يخدم مصالح الدولة قطرية.

---

[1] - حسينة بوشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 122.

ففي التعريف البسيط للإعلام السياسي يشير الدكتور "محمد أبو سمر" على أنه أحد فروع الإعلام الذي يهدف بشكل خاص إلى توصيل رسالة إعلامية من الدولة ومؤسساتها بهدف تحقيق التأثير في الجماهير لتحقيق أغراض تخدم السياسة العامة للدولة أو توجهاتها في المجال السياسي كالأحزاب أو الانتخابات أو الاستفتاء على دستور أو معاهدات أو قوانين سيادية هامة أو تحريك مشاعر الجماهير في حالة السلم أو الحرب لخدمة الوطن من خلال التعاون مع الأمن أو الجيش أو توعية الجمهور نحو أهداف الوطن بخصوص الولاء والانتماء للنظام الحاكم أو الحزب الحاكم أو موقف الدولة من دولة أخرى، كما تعتبر الإشاعات والحرب النفسية في حال الحرب، كوسائل من وسائل الإعلام السياسي أو الإعلام السياسي المضاد".[1]

ويستخدم الإعلام السياسي في الدول ذات الحكم المطلق أو الحزب الواحد كما يستعمل أيضا في الأنظمة الديموقراطية، بهدف الدعاية للنظام الحاكم وسياسته والدفاع عنه، حيث يقوم على تشغيل وإدارة هذا الإعلام نخبة متميزة من السياسيين والإعلاميين المتخصصين ذو علاقات وثيقة بالنظام السياسي الحاكم، وتتظافر جهود هؤلاء لوضع الأسس والأطر المناسبة للمحتوى الرسالة الإعلامية السياسية لغرض توجيهها للمتلقين. ويحرص النظام الحاكم مخاطبة ثلاث فئات من خلال هذا النوع من الإعلام وهي:[2]

1- أفراد المجتمع ومؤسساته الشعبية والحزبية الذي يحكمه هذا النظام، من خلال تحريك مشاعر وأحاسيس هذا المجتمع وطنيا أو عرقيا أو مذهبيا، لكي يؤمن ويصدق ذلك المجتمع عرقيا ومذهبيا ووطنيا، لكي يؤمن ويصدق ما تحويه الرسالة من مبادئ وقيم ومقومات وأهداف تحقق مصالح وأهداف النظام السياسي، حتى تم استغلال بعض القيم أو القضايا الحساسة، لأن المهم لدى القائمين على إدارة هذا النوع من الإعلام هو توصيل الرسالة بشتى الطرق، لكي تتغلغل في عقول وقلوب المتلقين.

---

[1] - محمد أبو سمرة، **الإعلام السياسي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 19.
[2] - طارق آل شيخان الشمري : مرجع سبق ذكره، ص 90.

2- الأنظمة الحاكمة والأحزاب والمؤسسات والمنظمات السياسية والحزبية ومراكز التأثير السياسي في البلدان الأخرى، سواء كانت صديقة أو عدوة، باستعمال أسلوبي الدعاية أو الهجوم والتشهير في الرسالة السياسية.

3- أفراد المجتمعات الأخرى التي تحكمها هذه الأنظمة الصديقة أو العدوة ومحاولة التأثير فيها من خلال إبراز ايجابيات النظام السائد والثناء عليه مع الدول الصديقة وتبيان عيوب النظام السائد لشعوب البلدان العدوة.

ويستعمل لمخاطبة هذه الفئات مختلف وسائل الإعلام السياسي التي يمتلكها النظام السياسي أو لديه يد عليها من صحافة، الإذاعة، تلفزيون، مسرح، سينما، إعلام إلكتروني،...الخ

وهو ما يلاحظ من قبل قناة الجزيرة القطرية في استهداف هذه الفئات الثلاث واستعمال كل الأدلة والحجج والاستمالات من أجل الوصول إلى إقناع المتلقين بفحوى الرسالة السياسة، وسنتحدث بالتفصيل عن ذلك في الجزء التطبيقي للدراسة من خلال تحليلنا لمضامين بعض الحصص والتغطيات الإخبارية المبثة من طرف القناة.

تبعية قناة الجزيرة للدولة القطرية: مما لا يدع مجال للشك الارتباط الوثيق لقناة الجزيرة بالحكومة القطرية الجديد، بل سعي الأخيرة لإنشاء القناة بعد الانقلاب الأبيض في جويلية 1995م، ومرافقتها المادية لها منذ نشأتها إلى يومنا هذا، خاصة في الخمس سنوات الأولى. كما كان لتعيين كل من الشيخ "حمد بن ثامر"، وكيل وزارة الثقافة والإعلام المنحلة رئيسا لمجلس الإدارة في القناة، و"محمد جاسم العلي" مديرا عاما لها، تأكيدا على السيطرة السياسية والإعلامية القطرية على القناة من ناحية التأسيس والقيادة والتبعية الإدارية والمالية لقطر، غير أن تلك التبعية تختلف تماما عن التبعية الإعلامية التقليدية للنظام السياسي، بل يعد ابتكارا قطريا لنموذجا جديدا للإعلام السياسي من خلال قيادة سياسية ذات جذور وخلفية إعلامية، فالشيخ "حمد بن ثامر" رجل سياسي وإعلامي، كونه أحد أفراد الأسرة الحاكمة والمقربين بشكر كبير من مركز صنع القرار من جهة، وشخصية إعلامية خبيرة من خلال إشرافه السابق على وزارة الثقافة والإعلام من جهة أخرى.

وقد جاء تعيين مجلس الادارة الجديد وفقا للقرار الأميري 33 حيث جاء نص القرار كالآتي:[1]

"نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المادة 23 منه، وعلى القانون رقم 1 لسنة 1996م بإنشاء قناة الجزيرة الفضائية، المعدل بالقانون رقم 21 لسنة 2001م وعلى القرار الأميري رقم 5 لسنة 2003م بتشكيل مجلس إدارة قناة الجزيرة الفضائية، قررنا ما يلي:

المادة 01: يعاد تشكيل مجلس إدارة قناة الجزيرة الفضائية، على النحو التالي:

1- الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني رئيسا
2- خلف أحمد المناعي نائبا للرئيس
3- حسين عبد الله جعفر عضوا
4- عبد الله مبارك الخليفي عضوا
5- حسن محمد الأنصاري عضوا

[1] - المرجع السابق، ص 214.

6- قاسم محمد جعفر عضوا

7- قاسم عبد الله العمادي عضوا

المادة 02: مدة المجلس سنة ميلادية واحدة، ويتولى الأعضاء عملهم فيه بالإضافة إلى أعمالهم الأصلية.

المادة 03: يعمل المجلس على تطوير قناة الجزيرة الفضائية، وتعزيز إمكانياتها الحرفية، والارتقاء بمستوى أدائها وخدماتها الفنية والمهنية.

المادة 04: يرفع المجلس قبل نهاية مدته تقريرا إلى مجلس الوزراء، متضمنا توصياته حول أفضل السبل لتحويل القناة إلى شركة مساهمة خاصة.

المادة 05: على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

وفي مارس 2006م، صدر قرار أميريا بتشكيل مجلس إدارة جديد حافظ فيه على الرئيس ونائبه في حين استبدل الأعضاء بأعضاء جدد وهم: أحمد بن عبد الله الخليفي، مبارك عبد الله الخليفي، الدكتورة إلهام بدر السادة، محمود شمام، وضاح عارف خنفر

كما نص على تحول قناة الجزيرة إلى شبكة قنوات متخصصة.

ومن هنا يمكننا القول أن قناة الجزيرة تابعة للحكومة القطرية بامتياز، ولا أدل على ذلك من تلك المراسيم الأميرية من نشأتها سنة 1996م إلى إعادة هيكلتها سنة 2001م و2006م، كما أن تعيين الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني على رأس مجلس إدارتها وهو من كان يشغل منصب وزارة الثقافة والإعلام، ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون بعد ذلك وهي هيئة حكومية رسمية لدليل آخر على هذه التبعية من قبل الجزيرة للدولة القطرية، بل وأكثر من ذلك إمكانية إسكات الجزيرة من قبل الدولة في

أي لحظة تشاء، فقد أشار وزير الخارجية القطرية "الشيخ حمد بن جاسم" في محاضرة له في معهد برونكنز في واشنطن، على أن "قطر بلد مسلم يطبق الإسلام المعتدل، وبأن الدوحة لا يمكن أن تسمح لقناة الجزيرة بأن تساند من يطلق عليهم

بالمتشددين الإسلاميين، وبأن تلك الاتهامات لا تتفق مع الخط السياسي التي تتبناه قطر."[1]

[1] - الرجع السابق، ص 67.

❖ المطلب الثاني: الديبلوماسية القطرية وقناة الجزيرة

من خلال استقرائنا للمراجع والدراسات حول علاقة الجزيرة بالديبلوماسية القطرية، وبناء على ما ورد في المطلب السابق، تبين أن هناك علاقة وثيقة بين العلاقات الخارجية القطرية وديبلوماسيتها مجسدة في وزير الخارجية القطرية وقناة الجزيرة محور دراستنا، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة نحاول إبراز هذه الأوجه من العلاقة بالتحليل والتمحيص على سبيل المثال لا الحصر مقتصرين، على بعض الدول والأحداث الهامة وتعامل الديبلوماسية القطرية معها من جهة ومقارنة ذلك التعامل مع التناول الإعلامي لقناة الجزيرة لهذه الأحداث من جهة أخرى، وهذا كمقدمة نظرية يساعدنا في تحليلنا لمضامين القناة بخصوص الانتفاضات الشعبية العربية في دراستنا التطبيقية.

العهد الجديد للدبلوماسية القطرية: قامت الديبلوماسية القطرية الجديدة بعد الانقلاب الأبيض للشاب الطموح على والده على أساسين هما:

- الرغبة في الخروج عن مظلة المملكة العربية السعودية المسيطرة على المشهد العربي الخلجي ومصر على الصعيد العربي العام، بالانفتاح المباشر على المحيط الخارجي باستضافتها جملة من النشاطات والفعاليات الاقتصادي أهمها عقد المؤتمر الاقتصادي الأسيوي الإفريقي عام 1997م، ومن جهة أخرى السعي إلى على علاقات ديبلوماسية جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وصلت إلى حد الازعاج من قبل بعض الدول العربية التي لها علاقات تاريخية مميزة مع هذا الشريك الاقتصادي والسياسي، ويبرز هذا الانزعاج وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم في 2002م في قوله: " ليس أمام الدول العربية سوى التوسل للولايات المتحدة لجلب تعاطفها وتعاطيها مع الأماني العربية."[1]

هذا التوجه الجديد للديبلوماسية القطرية خلق العديد من الخلافات مع الدول العربية وصلت في بعضها إلى سحب السفراء وحتى التهديد بمسح قطر من

[1] - محمد أحمد محمد أبو الرب: **الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2012، ص64.

الخريطة، وتمثلت هذه الخلافات خاصة مع الدول المسيطرة على المشهد العربي والإقليمي منها المملكة العربية السعودية ومصر خاصة، فعلى سبيل المثال الصراع بين السعودية وقطر على الحدود بين الدولتين ووساطة مصر، فبعد أرضية اتفاق، لم يجسد على أرض الواقع، ما اعتبرته قطر انحيازا مصريا للسعودية وجاء التحرك القطري عبر قرار الأمير تسريح 20 ألف مصري يعملون في قطر، ردا على رفض مصر حضور المؤتمر الاقتصادي الأسيو افريقي في 1997م.[1]

- اعتماد إصلاحات داخلية في الحقوق والحريات وإقرار الدستور القطري في استفتاء شعبي سنة 2003م، وإجراء الانتخابات البلدية، والسماح للنساء بالمشاركة في الانتخابات، غير أن هذه الإصلاحات لم ترق إلى المستوى المطلوب من الديموقراطية بل اعتبرت ديموقراطية مقيدة، من خلال الإبقاء على تفوق صلاحيات الأمير على الهيئة التشريعية العليا المتمثل في مجلس الشورى، وكذا سيطرته عليه من خلال حقه في تعيين ثلث أعضاء المجلس المكون من 45 عضوا، كما لا تتوقف صلاحياته عند تعليق العمل بالقانون في حالات الضرورة، فهو قادر على تعطيل أي مشروع قانون يتبناه المجلس بدون تحديد المدة بدواعي المصلحة العليا للبلاد.[2]

هذه الثنائية حاولت قطر الجديدة تجسيدها من خلال قناة الجزيرة، فرغم الادعاء باستقلاليتها إلا أن هناك توافق كبير بين نظام الحكم والقناة فلا الجزيرة تنتقد قطر ولا قطر تسمح بانتقاد الجزيرة. فلا انتقاد للشأن الداخلي القطري، ولا استضافة لمعارضي نظام الحكم، ولا حديث عن حقوق الإنسان في قطر بالمقابل لا يسمح لوسائل الإعلام القطرية انتقاد قناة الجزيرة فقد سرحت السلطات القطرية مستشار المجلس الوطني للثقافة والفنون "أحمد عبد الملك" من منصبه لنقده للقناة بعد مقال صدر له في صحيفة "الراية القطرية" بتاريخ 05 مارس 2007م، بعنوان "القطريون يحتاجون إلى كفيل للدخول إلى جزرهم"، حيث تساءل عبد الملك عن

---

(1) - فتحي العفيفي: **"الديموقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر"**، المستقبل العربي ، مج 26، العدد 292، ص 48.

(2) - محمد أحمد محمد أبو الرب، المرجع السابق، ص 66.

سبب استبعاد القطريون من العمل في قناة الجزيرة، وكتب قائلا: "القطريون مسموح لهم بالتجول في جزرهم الطبيعية ... لكننا نحتاج إلى كفيل عندما نريد دخول إحدى الجزر الجديدة التي أوجدتها الدولة منذ العام 1996م"[1]

كما أن الجزيرة وقطر اعتمدتا جدلية العرض والاخفاء، السطح والعمق، الحضور والغياب، في الكثير من القضايا فقطر مثلا تحتضن القواعد الأمريكية وتتميز بعلاقتها مع أمريكا وإسرائيل، أما الجزيرة تقاوم الأمريكان وتدعو إلى مقاطعة إسرائيل ومقاومتها،[2] فالجزيرة هنا اعتمدت التعتيم والتسطيح على العلاقات القطرية الأمريكية الإسرائيلية، في المقابل نجدها تعمق وتركز على العلاقات التاريخية لبعض الدول العربية مع إسرائيل، وعرضها بشكل عاطفي، من خلال استضافة الجزيرة وإيواء الدوحة لرموز دينية واقتصادية وسياسية معارضة لبلدانها، بحيث توظف تلك الشخصيات عبر خطاب الجزيرة لانتقاد سياسات دولها في المقابل التغطية على السياسات الداخلية والخارجية القطرية، فلا يمكن بأي حال أن تنتقد الجزيرة قطر من على شاشتها، وقد وضح ذلك صراحة "حمد بن ثامر آل ثاني" عند حديثه عن مسار قناة الجزيرة حيث أكد أنها ذاهبة في نفس اتجاه الدولة القطرية من حيث اختيار المراسلين، وأولئك الذين يأخذون باستراتيجية قطر في هذه المرحلة،[3] ومن هنا يتضح أن الجزيرة جزء من مشروع قطر الجديدة.

(1) - أحمد عبد المالك: **"القطريون يحتاجون إلى كفيل للدخول إلى جزرهم"**، صحيفة الراية، 05 مارس 2007.
(2) - فندي مأمون: "الانفصام القطري بين رؤية الأمير وأجندة الجزيرة"، صحيفة الشرق الأوسط، 04 أكتوبر 2004.
(3) -Zayani Mouhammad, **Aljazeera Phenomenon**, From The Introduction,2005, P12.

دور قناة الجزيرة في العلاقات الديبلوماسية القطرية:

- **العلاقات القطرية السعودية**: ليس من اليسير فهم العلاقات القطرية السعودية بمعزل عن قناة الجزيرة، رغم أن الخلافات بين الدولتين كانت حتى قبل ظهور الجزيرة إلى الوجود من خلال أزمة الحدود منذ 1965م، خاصة وأن المنطقة المتنازع عنها غنية بالنفط والغاز وتمتد إلى 40 كلم وصل هذا الخلاف إلى حدود اطلاق النار في 21 سبتمبر1992م في ناحية "خوفش" في حدود 80 كلم جنوب شرق العاصمة القطرية الدوحة، قتل فيها جنديان قطريان وأسر آخر، غير أن قطر وديبلوماسيتها الجديدة اهتمت بالتخطيط والمراوغة واستعطاف الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى إقامة علاقات ديبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، محاولة منها للاعتناء بالشأن القومي الداخلي ولو على حساب الأمن الإقليمي.[1]

ولعبت الجزيرة بعد ظهورها دورا بارزا في هذه التوترات من خلال البرامج الحوارية خاصة، فقد أحدث برنامج "الاتجاه المعاكس" المبث في 25 جويلية 2002م حول علاقة السعودية بالقضية الفلسطينية موجها انتقادات صريحة للحكومة السعودية بسبب مواقفها غير الداعمة للقضية الفلسطينية، كما كان لبرنامج "أكثر من رأي" نصيب في هذه التورات فقد استضاف في إحدى المعارض السعودي (محسن العوجي) لتناول موضوع "الموقف الشعبي للحملات الأمريكية على السعودية" موجها انتقادات للأمير (عبد الله) ولي العهد السعودي آنذاك. هذه الأحداث أدت إلى شروخ العلاقة بين الرياض والدوحة وصلت إلى حد سحب السفير السعودي من قطر، رغم تأكيد الصحافة السعودية أن ذلك لم يتم بسبب برنامج في قناة الجزيرة، وإنما عائد لطبيعة علاقة البلدين بالولايات المتحدة الأمريكية وفتح قطر المكتب التجاري مع إسرائيل، بالإضافة إلى رفض السعودية الحرب على العراق في حين كانت قاعدة "العديد"[2]

---

[1] - محمد ناصر مهنا: **قطر: التاريخ، السياسة، التحديث**، مرجع سبق ذكره، ص 326

[2] - "العديد" تعتبر أكبر قاعدة أمريكية خارج الولايات المتحدة، تتسع لـ 120 طائرة و10 آلاف عسكري، وقبل الحرب على العراق كانت قد استضافت 35 مقاتلة أمريكية وناقلة، في ظل سعي النظام الجديد للحماية بعد الانقلاب الأبيض سنة 1995، ووصلت تكلفة بناء القاعدة إلى بليون دولار للمزيد حول القاعدة الأمريكية أنظر: http://globalsecurity.org/military/facility/udeid.htm

الأمريكية في الأراضي القطرية منطلقا للهجوم الأمريكي على العراق.[1]

كما كانت للتسجيلات الحصرية والجريئة التي بثتها الجزيرة لزعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" وما أعقبها من أحداث 11 سبتمبر 2001م، تأثيرها على العلاقات الديبلوماسية الأمريكية السعودية فبعدما كانت حليف وصديق أصبحت عدو استراتيجي، معتبرة إياها المصدر الأول لغالبية المشاركين في التفجيرات، وتعالت حينها أصوات اللوبي الصهيوني وأقلام صحفية تدعو إلى احتلال مناطق النفط وتجميد الأرصدة السعودية في الولايات المتحدة. وقد اعتبرت نيويورك تايمز أن السعودية تتسامح مع الإرهاب، وأن القمع السياسي يشجع على العادات الهدامة.[2]

هذه الأحداث والتغطيات غيض من فيض في تأثير قناة الجزيرة على الديبلوماسية القطرية السعودية من جهة والسعودية والأمريكية من جهة أخرى، واستفادت قطر بالتوتر الحاصل بين الديبلوماسيتين وأصبحت شريك أساسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

- **العلاقات القطرية المصرية:** تجلت بوضوح صورة العلاقات الديبلوماسية بين القاهرة والدوحة في قناة الجزيرة منذ ظهورها، خاصة أثناء تحضير قطر للقمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 1997م، حيث شنت مصر حملة مضادة مطالبة الدول العربية لمقاطعة القمة أمام إصرار قطر باستضافة الكيان الصهيوني في فعاليات القمة معتبرة إياها فرصة للتوقع وفرض سياستها الجديدة على الصعيدين الإقليمي والعربي. وفعلا نجحت مصر في التعبئة للمقاطعة وتحول المؤتمر العالمي الكبير الذي كانت تصبوا إليه قطر إلى مؤتمر اقتصادي عادي خاصة مع تواجد إسرائيل في القمة حيث مثلها وزير الصناعة والتجارة "داليا ايتسيك" بالإضافة إلى أربعة عشر (14) موظفا في الوزارة ومكتب التصدير الإسرائيلي، بالمقابل كان الحضور العربي ممثلا في سبع دول فقط. وهو ما أثار حفيظة الدوحة واعتبرتها تدخلا سافرا في الشؤون القطرية، وتجلى ذلك في

---

[1] - مفيد الزيدي:**قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي**، دار الطليعة، بيروت، لبنان 2003، ص65.

[2] - صحيفة نيويورك تايمز، تاريخ 13 أكتوبر 2001.

الاتهامات التي وجهها وزير الخارجية القطري في مؤتمر صحفي للسلطات المصرية، بقيادة فريق المعارضة الذي يسعى إلى إلغاء القمة، وبالتحريض المستمر للدول العربية لمقاطعتها، في إشارة واضحة للجولة التي قام بها الرئيس المصري آن ذاك "حسني مبارك" لدول الخليج العربي مستثنيا قطر. مضيفا أن القاهرة تقوم منذ سنتين بالعمل على الإخلال بالاستقرار والأمن القطري، ومتهما القيادة المصرية بالنفاق وبعدم اهتمامها بالوحدة العربية. رافقت هذه التصريحات النارية بين البلدين حملة إعلامية شرسة. وكذا إجراءات ميدانية تجلت في فرض التأشيرة المصرية على المواطنين القطريين الذين يرغبون في زيارة مصر ومن جهتها أمهلت قطر حوالي خمسة مائة مستشار وخبير مصري يعمل أغلبيتهم في إدارات وزارة الداخلية مدة شهر لمغادرة التراب القطري.

بالمقابل عمدت قناة الجزيرة السير في اتجاه واحد مع السياسة والديبلوماسية القطرية من خلال تشويه صورة النظام المصري وسياسته وكذا تخوين الدور القومي الإسلامي المصري، ورسم صورة سلبية لمصر لدى المشاهد العربي مركزة على دهائها الإعلامي حيث استهدفت محاور ثلاث:[1]

- تحريض الشعب على النظام: وذلك من خلال خلق الفجوة بين النظام وأفراد الشعب المصري عبر التطرق إلى مواضيع تمس السياسة المصرية الداخلية والخارجية، كالتركيز على الأوضاع الاقتصادية المتردية والفساد الاقتصادي الذي خلق طبقية في المجتمع المصري حيث ازداد الفقير فقرا وازداد الغني غنى، وخارجيا كالتركيز على معاهدة السلام مع اسرائيل وخيانة القضية الفلسطينية.
- إثارة الفتنة والنزاع الداخلي: من خلال تناول بعض الفروقات الموجود في المجتمع المصري بالتحليل والتضخيم والتهويل أحيانا، وإثارة النعرات الطائفية والحزبية كموضوع الأقباط والمسلمين، أو الإخوان المسمين والعلمانية... الخ.
- خلق توترات بين مصر والدول الأخرى: اعتمدت الجزيرة على أساليب إعلامية حديثة في سبيل تشويه صورة النظام المصري من بينها استضافة

[1] - طارق آل شيخان الشمري : مرجع سبق ذكره، ص 187.

شخصيات معارضة قوية الاقناع والحجة ممثله الرأي الآخر ومقابلتها بشخصيات تمثل الرأي غير أنها ضعيفة الأداء والبرهان مجسدة شعارها "الرأي والراي الآخر" وفي نفس الوقت تعطي انطباعا لدى المشاهد بضعف الرأي وقوة الرأي الآخر ما يتسنى لمسير الحوار أو البرنامج مهاجمة النظام وإبراز ضعفه، خاصة في القضايا التي تمس المشاعر العربية كالقضية الفلسطينية وموقف مصر من حرب الخليج ...الخ، وقد عبر وزير الإعلام المصري على معادات الجزيرة ومن ورائها قطر للنظام المصري في قوله: "...قناة الجزيرة تخصصت في الهجوم على مصر وقيادتها، وهي تعمل على شق الصف العربي بما تقدمه من مهاترات، مضيفا أن المجتمع المصري والمجتمع العربي مستاءان من هذه القناة، وأكد أنه حاول الاتصال بالمسؤولين عن قناة الجزيرة لإبلاغهم أن مصر ترفض ما يقدمونه، وأنه سيكون له كوزير إعلام موقف إعلامي لوقف كافة المعاملات مع الجزيرة، متمنيا أن يراعي القائمون على قناة الجزيرة ضميرهم، وأن يتوقفوا عن الهجوم على مصر وألا يضطروه لاتخاذ إجراءات ضدها."[1]

كما كانت للجزيرة عدة حصص حاولت من خلالها خلق التوتر بين مصر وبعض الدول الأخرى منها الكويت في عدة برامج خاصة الاتجاه المعاكس باستضافة شخصيات مختلفة التوجهات. تهدف في الأخير إلى الإضرار وتشويه صورة مصر وسياستها عن طريق أساليبها الإعلامية المتعددة، وبالتالي فإن ما قامت به وتقوم به اليوم هو أحد المهام والمسؤوليات التي ترى الجزيرة أنها تدخل ضمن الدفاع عن قطر وسياستها وأمنها ومصالحها.

إن عرضنا لعلاقة الجزيرة بمصر والسعودية ليس على سبيل الحرص، بل نظرا لموقع الدولتين في الواقع العربي والإقليمي وكيف سمحت الجزيرة وقطر من ورائها لنفسها مقارعتهما وايجاد موقع لها بين هاتين الدولتين، كما أننا سنحاول من خلال الجزء المتبقي من هذا الفصل الحديث عن السياسة التحريرية للقناة والأساليب المستعملة في سياستها التحريرية من أجل بلوغ الأهداف المسطرة من طرف الحكومة القطرية الجديدة.

[1] - المرجع السابق ص 188، نقلا عن موقع إسلام اون لاين يوم 28.10.2000

بناء على ما تقدم يمكننا القول أن هناك ارتباط وثيق بين الديبلوماسية القطرية وقناة الجزيرة، بل تعتبر القناة وسيلة لتصفية الحسابات بين قطر والدول العدوة من جهة ووسيلة للتقارب مع الدول الصديقة من جهة أخرى، كما أن السياسة الحكومية دون القناة لن تعدو سوى سياسة دولة صغيرة غير مؤثرة في قضايا ونزاعات وتفاعلات المنطقة، ولم تكن باستطاعة ديبلوماسيتها التأثير نسبيا في بعض المعادلات السياسية العربية سواء على مستوى النظام الخليجي الفرعي، أو النظام الإقليمي العربي. وبهذا استطاعت القناة المزج بين مصالح وأهداف السياسة والديبلوماسية القطرية وبعض القواعد المهنية في إدارة العمل الإعلامي بالجزيرة بما يضفي بعض من المصداقية والإثارة على أدائها.

يبدو أن قناة الجزيرة أداة مؤثرة للديبلوماسية القطرية من جهة وأداة لصياغة وتوجيه وإعادة توجيه السياسة القطرية، وإدخال تعديلات عليها، من جهة أخرى حيث تستعين العائلة الحاكمة ببعض الخبراء السياسيين في التكيف وإعادة التكيف مع القناة، وخطابها السياسي إزاء بعض النظم والنخب الحاكمة، وأزمات الدول والمجتمعات العربية.

إذن هناك علاقة تفاعلية بين الجزيرة والحكومة القطرية يتأثر كل منهما بالآخر ويؤثر فيه، حيث تشكل القناة أداة مهمة في أيدي الحكم القطري، ولكنها تؤثر أيضا في سياسته الإقليمية أساسا، واستطاعت القناة أن تؤدي دورا إعلاميا بارزا ومكثفا في التعبير عن دولة قطر وحاكمها ورئيس وزرائه ووزير خارجيته، وإبراز دورها كفاعل إقليمي في إطار التناقضات والمنافسات الإقليمية.[1]

[1] - نبيل عبد الفتاح: **الإعلام وإدارة التنوع حالة قناة الجزيرة الفضائية**، في مجلة دراسات استراتيجية، العدد 203 ، سبتمبر 2009، ص19.

المبحث الثالث: السياسة التحريرية لقناة الجزيرة في تغطيتها للانتفاضات العربية

❖ المطلب الأول: ماهية السياسة التحريرية

رغم اللبس الملاحظ في تحديد مفهوم السياسة التحريرية من طرف الباحثين في الأدبيات الإعلامية واكتفاء معظمها بتحديد أهداف عامة يرجى تحقيقها دون وجود خطط عملية لتنفيذها، وإهمال للجوانب الأساسية الأخرى للسياسات الإعلامية المحددة في عناصر العملية الإعلامية، إلا أن منظمة اليونسكو في ظل التطور التكنولوجي الحاصل في حقل علوم الإعلام والاتصال، دعت أعضاءها إلى رسم سياسة اتصالية وعقدت بذلك عدت مؤتمرات دولية لتعريف الدول الأعضاء بالسياسة التحريرية وطرق صياغة سياسة إعلامية عامة تتبناها الدول، تتفرع منها سياسات إعلامية فرعية تتبناها وسائل إعلام تلك الدول، رغم وجود أصوات معارضة تعتبر تحديد تلك السياسة مساسا بحق المواطن في الإعلام والتعبير.

كما أن السياسة التحريرية لا يمكن أن تنفصل عن حقيقة التطور الحضاري كونها تعد أحد وجوه السياسة بمعناها الشامل، وهي تعد بمثابة الطريق المرشد نحو الأهداف المسطرة.[1]

وقد عرفت المنظمة السياسة الاتصالية على أنها: " مجموع المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري، والأجهزة الرئيسية للمعلومات، من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة.

ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول أن السياسة التحريرية تتضح من خلال ما يلي:

- المضمون الإعلامي والاتصالي.

---

[1] - حسن صعب، **علم السياسة**، دار الملايين، بيروت، لبنان، ط 06، 1979، ص 19.

- الأنظمة والمؤسسات الاعلامية والاتصالية القائمة وأنظمة ومؤسسات نقل المعلومات وبنيانها ووظائفها، والتشريعات المنشئة والمنظمة لها، وكيفية تحويلها، وإدارتها، والاخلاقيات المحددة لنشاطها، والأبعاد السياسية الداخلية والخارجية لها.
- نوعية المستفيدين من هذه الأنظمة ومواقعهم الجغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- نوعية التكنولوجيا الاتصالية المستخدمة وحدود إمكانياتها ومدى تأثيرها على العناصر الأخرى الداخلية في العملية الاتصالية.
- العمليات المتصلة بتقييم نتائج الانشطة الإعلامية والاتصالية، على الأخص ما يتصل منها بالآثار الاجتماعية والثقافية والتربوية.

كما ركزت منظمة اليونسكو على دول العالم الثالث في سبيل وضع سياسة إعلامية تتماشى مع الأهداف العامة للدولة من أجل تحقيق التنمية والتطور، وقد حدد Chun Mack Bride أولويات رسم السياسات الإعلامية في هذه الدول في تقرير قدمه لليونسكو سنة 1979م وهي:[1]

- ألا ينظر إلى الاتصال على أنه خدمة عارضة، فيترك تطوره للصدفة.
- تشجيع وتعزيز وسائل الاتصال بقدر ما تسمح به الموارد، وتحديد الأولويات في مجال الإعلام ووسائله وفي اختيار شكل التكنولوجيا المناسبة.

[1] - شون مايك براید وآخرون: **أصوات متعددة وعالم واحد**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 527.

- **السياسة التحريرية لقناة الجزيرة وآثارها:**

من جهتها صاغت قناة الجزيرة لنفسها سياسة إعلامية من خلال تقديمها لنفسها في كتاب "روح الجزيرة" تحت عنوان: الرؤيا والمهمة فتقول: " الجزيرة خدمة إعلامية عربية الانتماء عالمية التوجه شعارها الرأي والرأي الآخر وهي منبر تعددي ينشد الحقيقة ويلتزم المبادئ المهنية في إطار مؤسسي، وإذ تسعى الجزيرة إلى نشر الوعي العام بالقضايا التي تهم الجمهور، فإنها تطمح إلى تكون جسرا بين الشعوب والثقافات يعزز حق الإنسان في المعرفة وقيم التسامح والديموقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان."[1]

كما وضعت الجزيرة لنفسها ميثاق الشرف الصحفي ينص على الآتي:

كونها خدمة إعلامية عالمية التوجه فإن الجزيرة تعتمد ميثاق الشرف المهني التالي سعيا لتحقيق الرؤية والمهمة اللتين حددتهما لنفسها[2]:

1. التمسك بالقيم الصحفية من صدق وجرأة وإنصاف وتوازن واستقلالية ومصداقية وتنوع دون تغليب للاعتبارات التجارية أو السياسية على المهنية.
2. السعي للوصول إلى الحقيقة وإعلانها في تقاريرنا وبرامجنا ونشراتنا الإخبارية بشكل لا غموض فيه ولا ارتياب في صحته أو دقته.
3. معاملة جمهورنا بما يستحقه من احترام، والتعامل مع كل قضية أو خبر بالاهتمام المناسب لتقديم صورة واضحة واقعية ودقيقة مع مراعاة مشاعر ضحايا الجريمة والحروب والاضطهاد والكوارث وأحاسيس ذويهم والمشاهدين واحترام خصوصيات الأفراد والذوق العام.
4. الترحيب بالمنافسة النزيهة الصادقة دون السماح لها بالنيل من مستويات الأداء حتى لا يصبح السبق الصحفي هدفا بحد ذاته.
5. تقديم وجهات النظر والآراء المختلفة دون محاباة أو انحياز لأي منها.

---

[1] - أنظر (الرؤية والمهمة) ، في **روح الجزيرة (1996-2006)**، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، ط 02، 2007، ص 232

[2] - نفس المرجع ص 234.

6. التعامل الموضوعي مع التنوع الذي يميز المجتمعات البشرية بكل ما فيها من أعراق وثقافات ومعتقدات وما تنطوي عليه من قيم وخصوصيات ذاتية لتقديم انعكاس أمين وغير منحاز عنها.
7. الاعتراف بالخطأ فور وقوعه والمبادرة إلى تصحيحه وتفادي تكراره.
8. مراعاة الشفافية في التعامل مع الأخبار ومصادرها والالتزام بالممارسات الدولية المرعية فيما يتعلق بحقوق هذه المصادر.
9. التمييز بين مادة الخبر والتحليل والتعليق لتجنب الوقوع في فخ الدعاية والتكهن.
10. الوقوف إلى جانب الزملاء في المهنة وتقديم الدعم لهم عند الضرورة وخاصة في ضوء ما يتعرض له الصحفيون أحيانا من اعتداءات أو مضايقات، والتعاون مع النقابات الصحفية العربية والدولية للدفاع عن حرية الصحافة والإعلام.

وإلى جانب ميثاق الشرف الصحفي وضعت الجزيرة دليل السلوك المهني وهو مجموعة من التوجيهات والضوابط المهنية تطلب من العاملين في القناة الالتزام بها عن تأديتهم لعملهم، وتهدف هذه اللائحة إلى:[1]

أ- تحديد الأسس والمعايير المنهجية للسلوك والأداء المهني.

ب- تعزيز وتكريس حرية العمل الصحفي.

ج- ضبط التمسك بالقيم الصحفية.

د – ضمان موضوعية ومصداقية واستقلالية القناة.

ه – تعزيز ثقة المشاهد بالقناة.

و - تحديد علاقات العمل بما يكفل سلاسة سير العمل في جو من المهنية والاحترام المتبادل.

وينص هذا الدليل على ما يلي:(2)

---

[1] - حسينة بوشيخ: مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] - فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص 451، نقلا عن شبكة الجزيرة الفضائية، روح الجزيرة، مرجع سبق ذكره ص 14.

المصداقية والموضوعية:

يعتمد نجاح العمل الإعلامي على عناصر عديدة أهمها المصداقية والموضوعية، اللذان يكفلان إيصال المادة الخبرية بصيغة يمكن الوثوق بصحتها وتصديقها. وقد ظل هذان العنصران سمة مميزة لقناة الجزيرة، وعليها تكريس ذلك بالتقيد بالضوابط والتوجيهات التالية:[1]

1- تحري دقة وصحة المعلومات الواردة من مختلف المصادر والحرص على تفادي ارتكاب أخطاء نتيجة للغفلة والإهمال.
2- عدم تحريف الوقائع والمعلومات والحقائق تحت أي ذريعة.
3- عدم إطلاق الأحكام على الأمور والموضوعات التي نتناولها، وتفادي التحليلات الوصفية غير القائمة على معطيات وحقائق وبيانات معلومة يمكن التأكد منها.
4- تفادي الإبهام والمفردات والمصطلحات والعبارات التي قد تؤدي إلى التشكيك في صدقية الخبر أو التقرير أو الرأي أو التحليل (مثل استخدام كلمة مؤخرا بمعنى أخيرا) لتفادي التثبت من تأريخ حدث مهم.. وتكرار مفردات وعبارات مثل "العالمون ببواطن الأمور" و"النقاد والمراقبون"، قد تبدو محاولة للالتفاف على الحقائق بنسبها إلى جهات غير معلومة (لدى القناة والمتلقي).
5- ينبغي عدم التلاعب بمحتوى الصور المتعلقة بالأخبار والتقارير الإخبارية بحيث يؤدي ذلك إلى تشويه الوقائع، ويمكن محاولة تحسين الصورة فنيا لتكون أكثر وضوحاً.
6- إعادة تمثيل الأحداث والوقائع أو اصطناعها مجافاةٌ للأمانة الصحفية، وفي حال اللجوء إلى تمثيلها لغايات إيضاحية يجب إبلاغ المشاهد بأنها محاولة لمحاكاة الواقع.

---

[1] - المرجع السابق، ص 15

7- عند تناول الموضوعات والأحداث بالتحليل والتعليق ينبغي الاستعانة بأهل المعرفة والدراية على اختلاف رؤاهم مع الأخذ في الاعتبار أن تبني موقف أو رأي دون الآخر سيُحسب على القناة.

8- يجب احترام خصوصية وتفرد مختلف ثقافات وعادات وتقاليد الشعوب كافة وعدم إعطاء أوصاف تعميمية (وصف زي معين بأنه "قومي"، أو وصف امرأة ترتدي الجينز بأنها متفرنجة، أو نعت شاب ذي وشم وأقراط بأنه جانح..)

9- تفادي التنميط والأحكام الجاهزة الشائعة على أساس العنصر أو العرق أو الجنس أو الدين أو السن أو الموقع الجغرافي أو الإعاقة أو المركز الاجتماعي.

10- الحرص على التمييز بين الخبر من جهة، والتحليل والتعقيب من جهة أخرى، تفادياً لشبهة المحاباة والانحياز. فالخبر يستند إلى عناصر ومصادر متعارف عليها، ويمكن للمشاهد تقصي صدقيتها عبر أدوات إعلامية أخرى، في حين أن التعقيب أو التحليل يعكس بالضرورة وجهات نظر قابلة للجدل، وقد تكون محل قبول أو رفض، وينبغي من ثم تفادي إدغام ودمج وخلط الرأي أو التحليل في عناصر الخبر دون تنويه إلى ذلك.

11- ليس هناك حجر على آراء الصحفيين العاملين في القناة، وقد يستوجب موقف أو حدث معين استطلاع رأي مراسل أو موفد في موقع ما، فيقدم قراءته الخاصة واستنتاجاته دون الإيحاء بأنها حقائق قاطعة أو أنها تمثل رأي القناة، ويستحسن أن يكون ذلك في المشهد الذي يظهر فيه المراسل أو الموفد على الشاشة في مواجهة الكاميرا، أو يجيب فيه على الأسئلة الموجهة إليه من المذيع.

12- على الصحفي عدم إطلاق الأحكام على الأمور التي يتناولها، وتفادي التحليلات الوصفية غير القائمة على معطيات وحقائق وبيانات معلومة يمكن التحقق منها (مثلا التحدث عن دمار شامل في بلدة ما لمجرد أن في المشهد

المصور بضعة مبان مهدمة. أو القول إن طرفا ما في مواجهة مسلحة تلقى "ضربة قاصمة.")

13- منح الفرصة لأطراف أي قصة خبرية أو قضية موضع حوار، لتوضيح مواقفهم والرد على أي اتهام موجه إليهم، أو قولٍ أو فعلٍ يرون أنه نسب إليهم خطأ، أو بصورة مشوهة، وإذا تعذر عند طرح المواضيع المثيرة للجدل إدراج وجهات النظر المتعارضة في حلقة البرنامج ذاتها فينبغي السعي لمنح الفرصة لمن لم يتسن لهم الإعراب عن وجهات نظرهم في حلقات لاحقة.

وإذا رفضت جهة ما المشاركة لتوضيح وجهة نظرها أو موقفها من قضية بعد محاولة الاتصال بها من قبل القناة ينبغي إبلاغ المشاهد بذلك كي لا تُتهم القناة بعدم التوازن.

14- عند تغطية أحداث فيها مواقف وآراء متضاربة مثل الانتخابات، يجب التعامل بحرص وموضوعية مع حملات الحشد الرامية إلى كسب التأييد، والشعارات، تفادياً لتغليب مصالح طرف أو حزب على آخر، والحرص على منح الأطراف المتنافسة فرصا متساوية لطرح رؤاهم وبرامجهم (ولا يشمل ذلك الإعلانات المدفوعة الأجر التي يبثها طرف معين على نفقته)

15- المراسل أو الموفد الموجود في موقع الحدث ليس حجة في كافة الأمور المتعلقة بالحدث أو بمكانه أو أطرافه، وعلى المذيعين تفادي التخاطب مع المراسلين والموفدين كأنهم مدركون لكافة أبعاد المواضيع التي يغطونها أو بشكل قد ينم عن أنهم معنيون بالأمر، لأن ذلك يوقع المراسلين والقناة في حرج، وقد يضطر المراسل(الموفد) إلى الخوض في شؤون لا يلم بها، وقد يدلي بآراء شخصية وكأنها حقائق مسلم بها. ولهذا ينبغي التفاهم بين المذيع والمراسل أو الموفد حول محاور المقابلة قبل البث.

16- عدم الوقوع في فخ الإعلان التحريري غير المدفوع الأجر في سياق إعداد وبث المادة الإعلامية (كالقول إن دبابة معينة تعتبر الأفضل في الميدان، وإن عقارا معينا هو الأنجع، أو الإشادة بكتاب أصدره أحد ضيوف البرامج، الخ)

التعامل مع المصادر:[1]

- القاعدة هي أن يُنسب كل خبر/رواية/ رأي، إلى مصدر معلوم وموثوق به، والاستثناء هو الامتناع عن نسبة الخبر/ الرواية/ الرأي إلى المصدر لأسباب تقتضيها خصوصيات المصدر نفسه.
- عند رفض المصدر الكشف عن هويته ينبغي التحقق من دوافعه ومبرراته، فإذا كانت خالية من الشبهات، يجب احترام رغبته، مع التنويه إلى ما يؤكد الثقة فيه، فيها.
- لا تعرض مصادرك للمخاطر أو المضايقة أو الملاحقة أو المساءلة، ووفر لها الكتمان والحماية إذا كان الكشف عنها سيعود عليها بمتاعب.
- المصادر الرسمية وغير الرسمية تتمتع بنفس القدر من الأهمية، وتأسيساً على هذا فإن المادة المذاعة لا تكتسب أهميتها من أسماء الشخصيات اللامعة التي ترد فيها، وعليه لا يجوز إغفال أو إهمال خبر أو تقرير يهم الرأي العام لمجرد أن أطرافه أو رواته من غير المشاهير.
- لا تثق بالمصادر غير المعتمدة وغير المتعارف عليها التي تطلب مقابلاً مادياً نظير توفير المعلومات.

[1] - المرجع السابق ص 16.

الأمانة المهنية:[1]

- عند إعداد العناوين والمواد الترويجية أو استخدام الصور والرسومات التوضيحية (الغرافيكس) والمقتطفات والأقوال للتنويه بمادة معينة، ينبغي تفادي التهويل أو التبسيط الذي يجافي محتوى المادة المذاعة، ويجب أن تكون المادة الترويجية خالية من الأحكام المسبقة، وبعيدة عن التحيز.
- تفادي استخدام "المؤثرات" المتاحة في أنظمة المونتاج والتصاميم الإيضاحية (الغرافيكس) بما يعطي المشاهد انطباعاً غير واقعي، ولكن يجوز اللجوء إليها لتعزير الصورة والصوت الفعليين (مثلاً استخدام مؤثر صوتي لتبادل إطلاق نار حدث فعلاً ولكنه جاء ضعيفاً عند التسجيل).
- يجب عدم التلاعب بمحتوى الصور المتعلقة بالأخبار والتقارير الإخبارية، بما يؤدي إلى تشويه الوقائع، إلا لدواعي تحسينها فنيا لتكون أكثر وضوحاً.
- إعادة تمثيل الأحداث والوقائع واصطناعها مجافاةٌ للأمانة الصحفية وفي حال اللجوء إليها لغايات إيضاحية يجب إبلاغ المشاهد بأنها محاولة لمحاكاة الواقع.
- عند استخدام المواد الأرشيفية ينبغي وضع تنويه على الشاشة أو على لسان المذيع يفيد بأنها تعود إلى تواريخ سابقة.
- لا يجوز للصحفي السطو على جهود وإنتاج الآخرين ونسبتها إلى نفسه، وعليه عدم انتهاك قوانين الملكية الفكرية.
- لا يجوز إهمال أو قتل قصة خبرية مهمة لمجرد أنها قد لا تكون مقبولة لدى شريحة من المشاهدين.
- التحلي بالشجاعة والأمانة عند تناول موضوع قد لا ينال استحسان شخصية، شخصيات متنفذة، وإذا شعرت بأن ارتباط اسمك بمادة تحريرية ما قد يجر عليك متاعب مؤكدة، عليك إبلاغ أعلى سلطة تحريرية بذلك مشفوعا بطلب تكليف زميل آخر بمهمة إعداد تلك المادة.

---

[1] - المرجع السابق ص 16.

- في حال بث مادة يثبت لاحقا أنها خاطئة أو تحوي إفادات غير دقيقة، أو موثوق بها يتم اتخاذ الخطوات التالية:

- التأكد من عدم إعادة بث تلك المادة.
- الاعتراف للمشاهدين في أقرب فرصة ممكنة بحدوث الخطأ والاعتذار عنه.
- إعادة بث المادة بعد تصويب الخطأ (ما لم يكن الخطأ كبيرا بحيث يُفقد المادة أهميتها الخبرية).
- إذا كان هناك طرف متضرر من ذلك الخطأ فمن مقتضيات الإنصاف أن يمنح الفرصة ليقوم بالتصويب أو النفي مع ضمان أنه لن يلجأ إلى المهاترة أو أي أسلوب ينال من سمعة القناة .

ومن خلال هذا التقديم لنفسها يمكن أن نتحدث عن نقطتين أساسيتين هوية القناة، وفلسفة القناة من خلال تحليل شعارها "الرأي والرأي الآخر".

فهوية الجزيرة عربية الانتماء عالمية التوجه، محاولة تمثيل كل التناقضات السياسية في العالم العربي، الإسلاميين، الليبراليين، اليمين، اليسار، وسائر التيارات السياسية. كما أنها عالمية في نظر مديرها السابق وضاح خنفر "عدم التقوقع داخل منظومة إقليمية، قومية أو دينية".[1] وهو ما ذهب إليه باحثين آخرين :"الجزيرة فاعلا دوليا مثلها مثل بي بي سي الدولية"[2]

فهي قناة إسلامية، معتدلة بالنسبة للبعض، إرهابية وصندوق بريد لابن لادن بالنسبة للبعض الآخر، عملية خداع وتلاعب بالنسبة للكثير الذين يعتقدون أن السي آي ايه هي التي تديرها.[3]

ومهما يكن من أراء الباحثين فإن للجزيرة صلة وثيقة مع سياسة الحكومة الجديدة بل من استراتيجيات بناء قطر الجديدة كما بينا في الجزء السابق من الدراسة وقد ذهبت إليه أيضا "فتيحة دازي هيني" في حديثها عن أمير قطر الجديد :"... فبما أنه لا يستطيع أن يستفيد من المعطيات التقليدية التي تحدد السيادة الوطنية، لجأ الأمير

---

(1) - وضاح خنفر: "**الجزيرة نظرة من الداخل**"، في روح الجزيرة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) - Abdallah Schileifer and Sarah Sullivan: Al- Jazeera: Interview with Sheikh Hamad bin Thamer Al Thani Tbs Journal N07, 2001.

(3) - Sophie Shehab: Qui se cache derrière Al Jazeera?, Le Monde, 06/11/2001.

إلى تطوير سياسة الصورة الطموحة والمتطورة بواسطة ظاهرة الجزيرة".[1] معترفة أن الجزيرة استطاعت أن تقلب المشهد الإعلامي العربي رغم تشكيكها في اعتبار الجزيرة فضاء يستطيع فيه الرأي العالم العربي أن يشكل رؤيته الخاصة للأمور.

كما ظهر في تقديم الجزيرة لنفسها شعارها المتمثل في الرأي والرأي الآخر وهو من أهم العناصر لتحديد السياسة التحريرية للقناة، فقد بلور هذا الشعار جميل عازر[2]، حيث قال:"... وكنت شخصيا مؤلف عبارته بعد تمعن في مدلولاته وتداعياته، لم يكن خاطرا جماليا أو طرحا خطابيا....وتوخيا للصدق والصراحة كنت أخشى أن لا يكون هذا الشعار مقبولا بسبب إدراكي أنه سيلزم القناة بنهج معين ينطوي على مواجهات صعبة تتحدى المألوف الإعلامي والرسمي في الساحة العربية. ولكنه لما كان بمثابة ملخص أفكار نوقشت في اجتماعات مجلس الإدارة التأسيسي، قبل الانطلاق فقد جاء قبوله دليلا على وجود النية الصادقة وراء طرح جاد من هذا القبيل لدى راعي هذه المسيرة الرائدة، ومن هذا يتضح أن الجزيرة منذ انطلاقتها خرجت عن المألوف وأخرجت معها الرأي العربي العام أيضا".[3]

ويعني الشعار أنه إذا كان هناك شخص لديه رأي "مع" فإنه يجب أن يكون هناك شخص لديه رأي "ضد" الأول، وبالتالي تسعى الجزيرة لتواجد الرأيين "مع" و"ضد" حتى تحقق شعارها وتكون بذلك أدت واجبها نحو المشاهد. لكن ومن خلال دراسات عديدة لشعار الجزيرة تبين استخدامها للشعار بشكل كامل مع وجود حيلة ودهاء إعلامي في توفير الرأيين وفق ما يتماشى مع الأهداف العامة للقناة وديبلوماسية

قطر كما بينا سابقا ويمكن يتجلى ذلك أساسا في:[4]

---

(1) - Fatiha Dazi- Héni, Monarchies et sociétés d' Arabie: Le Temps des confrontations, préface de Gilles Kepel; Postface du Ghanim al- Najjar, collection académique, Paris: les presse des Science, po2006, P208.

(2) - جميل عازر: مقدم أخبار وبرامج ومسؤول التقيق اللغوي في قناة الجزيرة.

(3) - جميل عازر: **عشر سنوات من الرأي والرأي الأخر**، في روح الجزيرة 1996-2006، مرجع سبق ذكره، ص39.

(4) - طارق آل شيخان الشمري: مرجع سبق ذكره، ص 175.

ضعف الرأي وقوة الرأي الآخر: فعندما تستضيف الجزيرة شخصية ما تمثل الرأي، وهو رأي يخالف وجهة نظرها، أو وجهة نظر المصالح والأهداف القطرية، فإن الجزيرة تحرص شديد الحرص على أن تكون هذه الشخصية ضعيفة الحجة والإقناع، أو سيئة التحليل والمنطق أو مرتبكة الحديث والرهان، أما الرأي الآخر والمتوافق مع مصالح وأهداف السياسة القطرية وعن طريق شخصيات الجزيرة فإنها تكون متمكنة وقوية المجادلة والمدغدغة للمشاعر والعواطف العربية والدينية، ومن هنا يصبح بالسهولة بمكان تدخل مقدم الحصة ومدير الحوار إلى الوقوف مع الرأي الآخر المتماشي مع سياستها وتوجيه الاتهامات والانتقادات للرأي، وهي الطريقة المستعملة لانتقاد الأنظمة والدول العدوة لقطر.

من هنا يتضح أن السياسة التحريرية للقناة ركزت على الطابع السجالي في بعض البرامج التي تنطوي على النزعة الإثارية في خطابها وايقاعها، بهدف جذب عدد كبير من المشاهدين التواقين لسماع رؤى معارضة وسجالية في مواجهة الرؤى الرسمية السائدة في معظم الفضائيات العربية، والمتسترة على ملفات حساسة سياسية، دينية، أمنية، عرقية...لتأتي الجزيرة وتزيل اللثام عليها وتثيرها، بالإضافة إلى إثارة قضايا واهتمامات سياسية وإعلامية وطنية وإقليمية ودولية لدى فئات واسعة من المشاهدين من خلال برامجها المتنوعة.[1]

أدت السياسة التحريرية للجزيرة إلى إحداث خلخة في قائمة الاهتمامات السياسية، الأجندات في منطقة شهدت لسنوات طوال الركود الإعلامي وتفاقم الملفات المسكوت عنها إعلاميا وسياسيا، وهو ما لا ينفي أيضا التحيز الملاحظ في تناولها للمواضيع الحساسة بما يتماشى مع مصالحها ومصالح الدولة القطرية.

[1] ـ نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الثاني: قناة الجزيرة والانتفاضات العربية

تظهر أهمية الإعلام خاصة أثناء الأزمات، والدارس لتاريخ الجزيرة وتطورها، يجد أن الأزمات ساهمت بشكل كبيرة في بروزها ومنافستها لأكبر وأشهر القنوات العالمية، فقد غطت معظم الأحداث الساخنة منها على سبيل المثال: الانتفاضة الفلسطينية، حرب أفغانستان، حرب العراق، حرب لبنان، حرب غزة، كارثة تسونامي، إعصار كترينا... فبعد مدة صغيرة من ظهورها استطاعت أن تغزو شاشات تلك القنوات برمزها، بفضل تغطياتها الحصرية لبعض تلك الحداث ومثال ذلك بثها لأول شريط مسجل لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في أكتوبر 2001م،[1] وشرائه من قنوات عالمية على غرار "CNN" مع الاحتفاظ بلوقو الجزيرة في شاشتها.

ومن الأزمات التي كان للجزيرة حضورها الفعال الانتفاضات التي شهدتها الدول العربية بداية من انتفاضة تونس نهاية 2010م، وكان شعار الجزيرة الأبرز في تلك الانتفاضات "التغطية مستمرة" وقد كان شعار ملائما تماما نظرا لتسارع الأحداث في تلك الانتفاضات ووجوب تغطياتها لحظة بلحظة، كما استحدثت برامج مواكبة لتطور الأحداث مثل برنامج "حديث الثورة" الذي يناقش آخر التطورات والمستجدات، وبرنامج "حديث الثورة" الذي يوثق للثورات و"ربيع الشعوب" الذي يحكي قصص الشعوب الثائرة، وبرنامج "حكاية مدينة" الذي يعرف المشاهد بالمدن العربية الثائرة.[2]

كما كانت قناة "الجزيرة مباشر" مؤثرة بشكل كبير في تلك الانتفاضات من خلال تنصيب نفسها منبر مفتوح يعبر من خلاله المعارضون والمؤيدون للأنظمة عبر الاتصالات الهاتفية أو التطبيقات الهاتفية أو حتى الرسائل القصيرة عن آرائهم وشهاداتهم وأحاسيسهم...الخ. كما أن الجزيرة قامت إلى جانب نقل تصريحات الثوار والمعارضين، بنقل وجهة النظر الرسمية، مجسدة شعارها الرأي و الرأي الآخر، غير أنه وكما بينا في الجزء السابق أنها تتلاعب في تجسيد هذا الشعار،

---

(1) - "**محطات في مسيرة الجزيرة**"، **في روح الجزيرة 1996- 2006**، مرجع سبق ذكره، ص 238.

(2) - محمد حابس أحمد إبراهيم، **دور قناة الجزيرة الإخبارية بتوعية المشاهد الأردني بالقضايا العربية الراهنة ومدى تفاعله معها**، مذكرة باكلوريوس إذاعة وتلفزيون، جامعة اليرموك، الأردن، 2012، ص 41.

فقد اعتبرت الناطق الرسمي للمعارضين وغذاء لتلك الانتفاضات من قبل الأنظمة واتهمت بنقل التوتر من دولة إلى أخرى من خلال "التحريض" وإشعال الأوضاع في المنطقة، واتهمت أيضا بالانحياز والمبالغة في عرض مجريات الحراك لاسيما في تونس ومصر، وسوريا حاليا.

وبالمقابل هناك من الباحثين من يرجع سبب النجاح الذي حققته القناة واستطاعت المحافظة عليه يعود بالأساس إلى اعتبارها من قبل جمهور واسع كفضائية لصيقة ومعبر عن هواجس وهموم الشارع العربي، كما ترى "ليلى زبيدي"[1] أن تغطية الجزيرة كانت مهمة جدا منذ بداية الثورات العربية، وكانت القناة داعمة للثوار منذ اللحظة الأولى، وبذلك لعبت دورا مهما خاصة أن الإعلام الغربي كان بعيدا عن الأحداث. كان هناك تخوف من الإسلاميين ولم يكن يرى الصورة جيدا، لم يكن يعرف صناع الثورة، وهو ما فعلته الجزيرة التي أعطت مساحة كبيرة للتعرف على حقيقة مطالب المحتجين".[2]

من خلال ما تقدم يتبين أن لقناة الجزيرة دور كبير في الثورات التي انطلقت في الوطن العربي ابتداء من ثورة الياسمين في تونس في ديسمبر 2010م، وصولا إلى أحداث سوريا التي ما تزال إلى يومنا هذا، وسنسلط الضوء بالدراسة والتحليل على دور القناة في تلك الثورات في الجزء التطبيقي من دراستنا.

---

[1] - مديرة مؤسسة "هاينريش بويل" الألمانية ببيروت.

[2] - محمد حابس أحمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 42، نقلا عن www.dw.de/dw/article

الفصل الثالث:

الإعلام وتوجيه الحدث السياسي أثناء انتفاضة الشعوب العربية

- المبحث الأول: الحراك السياسي العربي الأسباب والخلفيات

- المطلب الأول: كرونولوجيا الحراك العربي من انتفاضة تونس إلى الحرب في سوريا
- المطلب الثاني: أسباب وخلفيات انتفاضة الشعوب العربية

- المبحث الثاني: دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي

- المطلب الأول: جدلية الإعلام والسياسية
- المطلب الثاني: الإعلام والتغير السياسي في الأنظمة العربية

- المبحث الثالث: التناول الإعلامي لأولى الانتفاضات العربية

- المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس الأسباب والخلفيات
- المطلب الثاني: التناول الإعلامي لانتفاضة تونس

المبحث الأول: الحراك السياسي العربي الأسباب والخلفيات

شهدت العديد من دول العالم العربي حراك اجتماعيا منذ نهاية 2010م إلى يومنا هذا تعددت أسبابه وخلفياته وأهدافه، أودت بأنظمة سياسية عمرت كثيرا إلى الزوال، وبأخرى إلى المقاومة والصمود، وبأنظمة أخرى إلى استباق اصلاحات سياسية واجتماعية خوفا من وصول موجه الاحتجاجات إليها.

ففي كل من تونس ومصر وليبيا واليمن سقطت رؤوس أنظمة تسلطية عمرت لعقود من الزمن في مدة وجيزة جدا مقارنة بمدة بقائها في الحكم، وصلت في تونس إلى 20 يوما، في حين يصارع النظام السوري من أجل البقاء في سدة الحكم، رغم سقوط الكثير من الضحايا العسكريين والمدنيين وصل حسب تقديرات الأمم المتحدة في جانفي 2015م إلى 220000، شخص بالإضافة إلى حركة نزوح داخل البلاد وخارجه قدرت في مجملها بـ حولي 13 مليون نازح.

وكما شهدت أيضا أنظمة ملكية حراكا اجتماعا قوبل بقمع شديد كما في البحرين، وبحذر وحزم في بعضها كالجزائر والمغرب، في حين كانت السعودية سخية في تقديم عطاءات بلغت أربعين مليار دولار تمثلت في مساعدات اجتماعية، وقرر الملك "عبد الله بن عبد العزيز" سنة 2011م تقديم إعانات للعاطلين عن العمل المسجلين في برنامج أطلقته وزارة العمل السعودية والذين بلغ عددهم 700 ألف شخص مبلغ 533 دولار شهريا لكل واحد منهم، حتى يجدوا وظيفة مناسبة.[1]

[1] - حسان أبو صلاح: **السعوديون والربيع العربي، تحولات هادئة**، مقال في جريدة الحياة ليوم 05 ديسمبر 2011.

❖ المطلب الأول: كرونولوجيا الحراك العربي من انتفاضة تونس إلى الحرب في سوريا

سجل الحراك العربي في العديد من الدول وفي فترة متقاربة حدثا تاريخيا لم يشهده منذ ظهور الحركات التحررية ضد الاحتلال الأوروبي لأراضيه غير أنه في هذه المرة أعطى طابعا خاصا بسبب قيامه ضد أنظمة حكم عربية تميزت بالتسلط وقمع الحريات الفردية والجماعية لتكون سببا مباشر في العديد من الحركات الاحتجاجية وأدوت لزوال هذه الأنظمة أو رأسها على الأقل.

فقد كانت شرارة بداية الأحداث غير المتوقعة والصادمة في الوطن العربي بإقبال الشاب التونسي محمد البوعزيزي في منتصف ديسمبر 2010م على حرق نفسه احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، ليشعر سكان سيدي بوزيد بما شعر به الشاب وتكون نقطة انطلاق الاحتجاجات السلمية في معظم المدن التونسية فالعاصمة وتنتقل معها المطالبة بتحسين ظروف المعيشة إلى إسقاط رأس النظام، لتنتهي في 14 جانفي 2011م، عندما غادر زين العابدين بن علي السلطة والبلاد بطائرة متجها إلى مدينة جدة السعودية، ليستلم السلطة "محمد الغنوشي"، فـ"الباجي قائد السبسي". وبعدها بعشرة(10) أيام فقط اندلعت ما أطلق عليه بـ "ثورة 25 يناير" في مصر وتنتهي بما انتهت سابقتها بتنحي "محمد حسني مبارك" عن الحكم في يوم 11 فيفري 2011م، ليتم سجنه ومحاكمته بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة إلى جانب العديد من الشخصيات النافذة في نظامه.

وإثر نجاح الحراكين التونسي والمصري و إسقاطهما لنظامين بوليسيين كان يعتقد أنهما لا يزولان بتلك السهولة وفي تلك المدة الزمنية القصيرة. بدأت الاحتجاجات السلميَّة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية في الكثير من دول العالم العربي الأخرى، وامتدت إلى المطالبة بإسقاط الأنظمة في بعضها، حيث بلغت البحرين، جيبوتي، السودان، والعراق. وأجبرت العديد من عواصم الأخرى بإقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عاجلة، استباقا للأحداث وامتصاصا لغضب شعوبها كالسعودية، الجزائر، والكويت ولبنان، والمغرب.

وفي 17 فيفري 2011م انتقلت عدوى الاحتجاجات إلى ليبيا، سُرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة ، شبت في مختلف مناطق البلاد وخاصة مع انتشار السلاح في أيدي مختلف الفصائل الليبية وبعد مساعدات دولية تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة الليبية طرابلس في أواخر شهر أوت عام 2011م، قبل مقتل قائد الثورة الليبية معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011م خلال معركة سرت، وبعدها تسلّم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي. وقد أدت هذه الانتفاضة إلى وفاة أكثر من خمسين ألف شخص، مسجلة أكثر عددا للضحايا في مختلف الانتفاضات، إلى جانب الحراك السوري الذي انطلقت أحداثه بحركات احتجاجات سلمية واسعة النطاق في 15 مارس2011م، أدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاماً وإجراء تعديلات على الدستور، محاولة لاحتواء الاحتجاجات غير أن الأمور خرجت من نصابها لتتسع رقعة الاحتجاج مؤدية إلى وقوع أكثر من ثمانية آلاف قتيل، ودفعت المجتمع الدولي إلى مُطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة غير أنه لم يتنحى إلى يومنا هذا بسبب تباين الرؤى واختلاف مصالح الدول العظمى في الاستفادة من الأزمة السورية.

كما وقد تم التدخل السياسي الإقليمي على اليمن من أجل انتقال السلطة وتأمين إطار للحوار الداخلي حول استكمال الانتقال الديموقراطي للسلطة، ما أسفر عنه إعلان الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" أواخر شهر فيفري 2012م تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها قبل بضعة شهور عقبَ الاحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد لعام كامل.[1]

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن المنطقة العربية شهدت محاولات للخروج من أنظمة حكم متسلطة حكمت المنطقة منذ عقون طويلة من الزمن لتدخل في مرحلة انتقالية طويلة ومعقدة تسعى خلالها إلى تلمس الديموقراطية، لكنها مرحلة مليئة بالصراعات يصعب خلالها التكهن بالمآلات والعواقب.

---

[1] - المرجع السابق ص12.

❖ المطلب الثاني: أسباب وخلفيات انتفاضة الشعوب العربية

اختلفت تحاليل وتفسيرات الباحثين والعارفين بالقضايا العربية والدولية حول مختلف محطات الانتفاضات العربية بدءا بأسباب قيامها وخلفياتها وصولا إلى نتائجها ومالاتها، غير أننا في هذا الجزء من الدراسة نحاول تسليط الضوء بالتحليل والتفسير حول ما نراه أقرب للصواب والواقع وبدون الخوض في تفاصيل أحداث وانتفاضة بعينها رغم أننا ندرك تمام الإدراك أن لكل حراك عربي أسبابا عامة تدخل في إطار ما يمر به الوطن العربي من انتهاكات للحقوق الجماعية والفردية بحكم تقارب التركيبة البشرية للشعوب والسلطات، وأسباب خاصة تدخل في سياق التطور التاريخي للبلد الذي قامت فيه.

يتفق الجميع أن حادثة "البوعزيزي" في تونس لم تكن إلا قطرة أفاضت كأسا مليئا بأوضاع مريرة عاشها العالم العربي منذ عقود من الزمن توالت على قيادة دوله أنظمة وحكومات لم ترقى إلى مستوى تطلعات الفرد العربي بالعيش في كنف العدالة والحرية بل في جو من القمع والجبر، أدى تراكمه إلى انتظار أدنى شرارة تأتي على الأخضر واليابس، وهو ما ذهب إليه الباحث الليبي المعارض "سليم نصر الرقعي"، فأن حادثة حرق البوعزيزي لنفسه لم تكن هي الدافع للثورات، إذ أن مبررات الثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت موجودة في واقع هذه المجتمعات كوجود الغاز المشبع في جو الغرفة، فكانت حادثة «البوعزيزي» بمثابة «الشرارة» التي انطلقت فأوقدت النار في ذلك الغاز القابل للاشتعال أصلا فأشعلت الغرفة برمتها. [1]

كما يرى "زبغنيو" "بريجنسكي"[2]، أن الانتفاضات الشعبية العربية هي "نتيجة حتمية لانفجار هذه النسبة العالية من الشباب العربي الناضج، والذي يواجه صعوبات ثقافية واقتصادية زمن الثورة التكنولوجية للاتصالات."[3]

---

(1) - http://www.ahewar.org/m.asp?i=2962 ، تاريخ الزيارة 30-06-2017.
(2) - مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر.
(3) - نزار عبد القادر: **الربيع العربي والبركان السوري، نحو سايكس-بيكو جديد**، بيروت، لبنان، ب س ن، ص 28.

أسباب داخلية:

- يرجع العديد من الباحثين تهيئة أسباب الحراك إلى القوة الشبابية التي يتمتع بها الوطن العربي، هذا الأخير الذي يتطلع إلى حرية أكثر وفرص عمل أفضل ومعيشة أحسن، فقد ازدادت فئة الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة والذين كانوا حجر الأساس في هذه الانتفاضات الشعبية من 40 مليون في عام 1980م إلى أكثر من 90 مليون في 2010م. كما أن 60 %من السكان في الوطن العربي عبارة عن شباب ما دون 25 سنة، ومع هذه الوتيرة المتسارعة في نمو نسبة الشباب كانت نسبة النمو وتطوير الموارد وتأمين فرص العمل أبطأ، ما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة في أوساط واسعة من المتعلمين وخريجي الجامعات، فقد وصلت نسبة البطالة بين الشباب في الوطن العربي حسب تقارير الأمم المتحدة إلى 24 % في الفترة الممتدة بين 2005م-2008م، وهو ما يزيد كثيرا على النسبة العالمية للبطالة التي بلغت 11.9% في الفترة نفسها. كما تشكل شريحة الشباب 50% من نسبة العاطلين عن العمل من الوطن العربي.

ويرجع سبب ذلك حسب دراسة قامت بها الأمم المتحدة في مصر اعتمدت على بيانات واحصائيات رسمية لعام 2010م، إلى عجز مؤسسات الدولة في توفير فرص العمل والوظائف الملائمة مع تزايد المستوى التعليمي لخريجي الجامعات وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل البطالة يتناسب طرديا مع نسبة التعليم فكلما زاد المستوى التعليمي زادت نسبة البطالة، وقد سجلت 14.7 % لدى خريجي التعليم الثانوي، و25.6 % لدى خريجي الجامعات، لترتفع تلك النسبة لدى الاناث الجامعيات إلى 35%، وهي نسبة تبرز أيضا التحيز الاجتماعي للذكور مقارنة بالإناث في الثقافة العربية السائدة. وبغية احتواء الاشكال يجب على الاقتصاديات العربية خلق 50 مليون فرصة عمل بحلول عام 2020م.بغية استيعاب الزيادة في نسبة الشباب.

يعتبر هذا العامل أساسيا ومشتركا ومحركا رئيسيا في كل الانتفاضات التي شهدها العالم العربي حتى سميت هذا الحراك بـ "بثورة الشباب"، حيث يرى "برجنسكي" أن الدراسات والإحصائيات الخاصة تفيد بأن نسبة الشباب في كل الانتفاضات التي عرفها العالم خلال العقود الثلاث الماضية قد تعدت الثمانين في المائة، كما أن نسبة الشباب في المجتمعات العربية تفوق بكثير نسبتهم في دول أوروبا ودول البلقان، والتي عرفت مثل هذه الانتفاضات في العقدين السابقين. ويشبه "بريجنسكي" ملايين الشباب الثائرين في عالم اليوم ومجملهم من خريجي الجامعات بمفهوم "كارل ماركس" للبروليتاريا المشكلة من طبقة العمال والفلاحين في عصر الثورة الصناعية، الذين كان يمكن تحريكم وتجييشهم بواسطة الشعارات الأيدولوجية والتعبئة الثورية.[1]

- تخلف الأنظمة السياسية وتسلطها في معظم البلاد العربية سواء بسيادة أنظمة حكم ملكية أو ديموقراطية مزورة، فانحصرت بذلك الاستثمارات الكبرى في العائلة الحاكمة أو فئات اجتماعية ضيقة مرخص لها، أدى ذلك إلى تعاظم الفئات المحبطة من الشباب وبنسبهم العالية كما أسلفنا سابقا، مدعومة في بعض الانتفاضات بأصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص والمستثمرين والصناعيين الصغار ممن أثر فيهم تقديم امتيازات لفئة اجتماعية ضيقة على حسابهم. فالتحقوا بالحراك الشعبي، ناهيك عن الفئات الاجتماعية الهشة كالعمال البسطاء، الموظفين، العاطلين عن العمل... وهو ما ساهم في اتساع رقعة الاحتجاجات.
- تأثير الثورة المعلوماتية وانفتاح وسائل الاتصال على توفير معرفة واسعة بالعالم والقيم الانسانية (الحرية، التحرر، كشف الايدلوجيا السائدة في الأنظمة التسلطية). هذه القيم انعكست مباشرة في الشعارات التي كانت ترفع مع بدء الانتفاضات الشعبية في كل من تونس ليبيا واليمن وغيرها.

[1] - المرجع السابق، ص 28.

إلى جانب هذه الأسباب السياسية التي ساهمت بشكل مباشر في اندلاع الأحداث في الوطن العربي هناك أسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية، نوجزها في مايلي:[1]

- **الأسباب الأمنية:**

1- تعاظم القبضة الأمنية والقمع لجهاز الأمن مقابل غياب أو تغييب حقوق الانسان.

2 - غياب دولة القانون وعدم احترام وتطبيق القوانين والانظمة المحلية.

3 - ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية والخطف والتغييب القسري.

4 - التنكيل بالمعارضين وتعذيبهم بمختلف وسائل التعذيب حتى الموت أو حرمانهم من أبسط حقوقهم.

5 - عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن انفسهم أو توكيل محامين للدفاع عنهم.

6 - عدم محاكمة المقبوض عليهم بتهم سياسية وسجنهم لمدد طويلة بدون احكام.

7 - زيادة الرقابة الأمنية على المواطنين وتكميم الافواه، ومنع حرية التعبير.

8 - تغليب الحلول الامنية على الحلول السياسية في معالجة المشاكل والازمات السياسية.

- **الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:**

1- استئثار النخبة الحاكمة بالثروة.

2 - التلاعب بثروات الوطن ومقدرات الأمة.

3 - انتشار الفساد المالي والإداري والرشوة على نطاق واسع.

4 - تردى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية عامة.

5 - انتشار الغلاء وزيادة الاسعار في مقابل تدني دخول المواطنين.

6 - اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة.

7 - ازدياد الاحتكار والاستغلال من قبل كبار التجار ذوي النفوذ.

8 - ازدياد الرسوم والضرائب لتغطية مصاريف كبار موظفي الدولة.

9 - نهب ممتلكات المواطنين والتعدي عليها وسرقتها بدون محاسبة.

---

[1] - محمد الشيوخ: **أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي**، ميدل است اولاين، http://middle-east-online.com/?id=146507 تاريخ الزيارة، 2017/06/30.

10 - الاستيلاء على أراضي الدولة وبيعها أو تأجيرها بأغلى الأسعار.

11 - ازدياد معدلات البطالة في وسط الشباب.

12 - ارتفاع أسعار المحروقات والماء والكهرباء.

13 - عدم توفر السكن لمعظم المواطنين وارتفاع الإيجارات.

14 - وجود ازمات في المواصلات والعلاج والتعليم.

15 - سوء الأوضاع المعيشية بشكل عام.

16 - زيادة معدلات الفقر وشيوع مظاهره.

17 - ارتفاع معدلات الجريمة وضعف الأمن الاجتماعي.

وتبقى هذه الأسباب متفاوتة من بلد عربي إلى آخر غير أنها في مجملها أسباب مشتركة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في اندلاع انتفاضات الشعوب العربية واستمراريتها، كما كان لشبكات التواصل الاجتماعي وسهولة الاتصال دور في التنسيق بين مختلف القوى والفعاليات وتوحيد الرؤى وتنسيق الجهود، بين المتظاهرين، كما كان للفضائيات دورا فاعلا في نقل الحدث أولا بأول والتعجيل بإسقاط العديد من الأنظمة في المنطقة وهو محور دراستنا من خلال التركيز على قناة الجزيرة القطرية ومساهمتها في ذلك.

أسباب خارجية:

إلى جانب عوامل داخليا أساسية عجلت بقيام الانتفاضات الشعبية العربية وانتشارها بشكل متسارع أدت إلى تساقط الأنظمة العربية واحد تلوى الآخر كتساقط أحجار الدومينو، هناك أسباب خارجية إقليمية ودولية ساهمت بوجود مناخ مهيئ لها، بين مشجع للحراك وداعم له أو متعاطف، ناهيك عن دور المثقفين والمعارضين السياسيين المتواجدين في الخارج في بلورة خطاب تحرري وتحريضي في أحيان كثيرة.

ومن بين الفاعلين الأساسيين في الحراك العربي الولايات المتحدة الأمريكية حيث شهدت تغييرا في خطابها في عهد الرئيس "براك أوباما" من دول حليفة يستفاد من أنظمتها وحكامها اقتصاديا إلى محاولة تبني خطاب الحرية والديموقراطية ودعم الحراك العربي وصل إلى حد التدخل العسكري في كل من ليبيا وسوريا.

غير أن بعض المحللين والباحثين يذهب إلى أبعد من كون الحراك العربي ناتج عن صناعة محلية، تسببت فيه ظروف اقتصادية واجتماعية معينة، استفادت منه دول غربية بل يعتبرونها تنفيذ لمخطط عالي الدقة، وهناك من ذهب أبعد من ذلك باعتبار ما يقع في الوطن العربي هو عبارة عن "سايس بيكو 2 " حيث قال المحلل المصري "محمد حسنين هيكل" في حوار لقناة الجزيرة القطرية نحن أمام سايس بيكو 2 وليس ربيعا عربيا، وهو امتداد لما حدث من اتفاق سري بين وزير الخارجية الفرنسي "فرانسوا جورج بيكو" ونظيره البريطاني "ماكس سايكس" سنة 1916م لتقسيم المشرق العربي بينهما وتفتيته وصولا إلى وعد بلفور سنة 1917م. غير أن الثورة البلشفية نجحت وكشف المخطط ونشرت الوثائق.[1] مرجحا فرضية المؤامرة ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الوطن العربي اجتمعت فيه أربع عناصر أدت إلى قيام هذه الانتفاضات وهي:[2]

1- الاحتياج لعقود تجارية كبرى من قبل الشركات العالمية العملاقة بعد الأزمة العقارية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 2007م، حيث اعتبرها البعض أكثر شراسة من الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م والتي وجدت لها حل بإنعاش الاقتصاد العالمي عن طريق تهيئة أسباب الحرب العالمية الثانية 1939م- 1945م، وبالتالي وجود ايجاد حلول للأزمة الجديد عن طريق خلق مناطق للتوتر يؤدي إلى حروب مدمرة تنعش بها تلك الشركات اقتصادها وما حدث من تخريب للبنى التحتية للدول بشكل واسع كقصف مطارات والبنى التحتية للكهرباء والهاتف والاتصالات والجسور والمصانع في ليبيا وسوريا

[1] - رياض الصيداوي: **من تونس إلى... دمشق، حقائق خفية عن الربيع العربي**، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية CARAPS، جنيف، سويسرا 2015، ص 10.
[2] - نفس المرجع ص 11.

وقبلها العراق لدليل يستند إليه أصحاب هذا الاتجاه، كما أن مشهد تدمير 20 طائرة في طرابلس بليبيا في يوم واحد يعني تحقيق أرباح طائلة لشركات الطيران الكبرى.

2- التلاعب بعقول شباب صغير في السن واستعمالهم كوقود لحرب داخلية بتغذية بعض النعرات فيهم قد تكون مذهبية، دينية، إثنية ، جهوية، أو مناطقية...ورغم أن هذه الاختلافات قد تجعل من الوطن ثرية في مجالاته العديدة إلا أنها قد تسبب أيضا بحرب ضروس بين فئات شبابية يسهل التأثير واللعب بعقولهم.

3-نخب سياسية، ثقافية، اجتماعية ودينية داخلية أو خارجية معارضة في أحيان كثيرة ساهمت في إذكاء نار الفتن بين أفراد المجتمع الواحد مقتات بتحليلاتهم للأحداث وتقديمهم لفتاوى قد تضعف الوطن أكثر مما تقويه.

4- تلهف بعض النخب الدينية للسلطة كالإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة بتونس وبعض ممارساتهم التي طرحت التساؤل حول ديموقراطية التسيير في الأنظمة ذات السيادة لتلك النخب.

بالإضافة إلى ظهور بعض المؤشرات التي تؤكد وجود مخطط غربي لضرب المنطقة العربية ودولها من طرف أبنائها أنفسهم يذكر الباحث "رياض الصيداوي" منها:[1]

- ظهور وثائق وكيليكس التي تفضح العرب حكاما ومعارضة وخاصة علاقة الإخوان المسلمين بواشنطن، وغياب الحديث عن الكيان الصهيوني ولو بكلمة واحدة.

- الادعاء على عدم العثور على "أسامة بن لادن" إلا بعد عشر سنوات شهدت فيها المنطقة العربية حروبا شرسة بدعوى مكافحة تنظيم القاعدة. بالمقابل العثور على "صدام حسين" بعض بضعة أشهر فقط ورصد القذافي وضربه من قبل الناتو.

[1] - المرجع السابق، ص 14.

- ظهور تنظيم "داعش" بعد القضاء على تنظيم القاعدة و"أسامة بن لادن"، وإصرار العديد من الباحثين السياسيين أنه صناعة أمريكية أوجد لتنفيذ خطة معينة.

- إنشاء قنوات فضائية باللغة العربية مثل الحرة الأمريكية، BBC البريطانية، France 24 الفرنسية، وروسيا اليوم الروسية إضافة إلى بعض القنوات الصينية باللغة العربية، كلها جاءت حسب الباحث لخدمة استراتيجية واضحة بإشراف أجهزة استخباراتية دولية لا تعيش على الصدف وإنما تبني خططها بشكل منهجي يعتمد على استشراف المستقبل والتخطيط له.

هذه أهم الأسباب الداخلية (المحلية) والخارجية (الإقليمية والدولية) المؤدية إلى الانتفاضات في مختلف الدول العربية أوردناها بشكل مجمل، غير أننا نشير إلى أنها قد تكون جلية في بعض الدول وقد تختفي في أخرى كما أنه قد يطغى سبب على أسباب أخرى في دولة عربية مقارنة بأخرى، حيث أردنا حصرها من مختلف الأدبيات التي عالجت الحراك العربي بعد سنوات من قيامه نهاية ديسمبر 2010م، حيث بدأت تبرز الأسباب المباشرة وغير المباشرة في قيامه عند بعض الدول غير أننا نتوقع انكشاف أسباب أخرى في المستقبل.

المبحث الأول: دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي

تلعب وسائل الإعلام دور هام في تشكيل صورة الحدث السياسي لدى الرأي العام لاسيما وأنه قد تجاوز مرحلة توصيف الأحداث إلى رصد تحولاتها والتركيز على تحليلها، منتقدة للسلبيات وأحياناً تحويل الحقائق وجعلها ملائمة لتوجهات أصحاب القرار السياسي الذي تنطق هذه الوسائل باسمهم، أو أصحاب المصالح في الإعلام الليبيرالي الحر، وهنا نستطيع القول أن الإعلام أخرج الحدث من الواقع الموضوعي وأصبح شريكا أساسيا في صناعة الأحداث والتحكم في تطورها عبر ما يوفره من معلومات تحدث تأثيرا معينا، خاصة وأن أدواته المتقدمة جعلت الاهتمام الشعبي به يزداد يوماً بعد يوم نظراً لدوره في بثّ المعلومات والأحداث التي تتعلق بالشؤون العامة وخاصة القضايا السياسية التي تتعلق بالقرارات الكبرى ذات التأثير الحيوي في حياة الناس مثلما تجعل الصلة وثيقة بين جهة الإرسال والمتلقي وتحاول تسويق أهدافها السياسية والثقافية والاجتماعية، مثلما تعمل على تعبئة الجهة المتلقية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها سواء أكانت هذه المصالح إيجابية بالنسبة للجهة المتلقية أم سلبية نظراً لأنها تروج مفاهيمها بشكل مستمر مما يبقى قطاعاً واسعاً من هؤلاء مرتبطاً بها.

كما أن للإعلام دور في توجيه القرارات السياسية خاصة إذا كان إعلاما حارا أو خارجا عن سيطرة النظام المسير للبلاد، فتسير الأحداث وفق أجندة مالكي ومحرري الأخبار في وسائل الإعلام من خلال السيطرة على الرأي العام للجماهير وبالتالي التحكم في توجيه الحدث السياسي، وهو ما نحاول تبيانه في الإطار التطبيقي للدراسة من خلال دور قناة الجزيرة في توجيه الأحداث السياسية المتسارعة أثناء الحراك الشعبي العربي.

❖ المطلب الأول: جدلية الإعلام والسياسية

لا يمكن أن نتحدث في هذا الاطار عن الجدل القائم حول السياسي والإعلامي وأيهما يستفيد من الآخر، لأنه كلام فارغ من مضمونه في نظرنا -رغم تجاهل دوره في نظريات التحول الديموقراطي التي سوف نشير إليها في المبحث القادم- إلا أن هناك تداخل شديد وتفاعل كثيف بين الإعلام والسياسة حتى ربط عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماكلوهان" قوة الرسالة بالوسيلة، فقال الوسيلة هي الرسالة "The medium is the message"، موضحا أنه لا يمكن النظر إلى مضمون وسائل الإعلام بشكل مستقل عن تقنيات وسائل الإعلام، أي كلما كانت الوسيلة أكثر وضوحا كان تأثيرها أقوى والتأثير يتعلق بمضمون الوسيلة والمضامين السياسية تأخذ حيزا معتبرا من مضامين وسائل الإعلام.

إن تعاظم العلاقة بين الإعلام والسياسة أدركها الساسة الكبار خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1936م-1945م) وابتداء ما سمي بالحرب الباردة حيث كان للإعلام دور كبير في تمرير المخططات السياسية للشعوب وكذا شن الحروب النفسية ضد المناوئين لساسة الدول أو الواقفين وراء الإعلام، فقد عبر عن ذلك "فريدريك سيبرت" أحد مؤلفي كتاب أربع نظريات في الصحافة[1] "الإعلام يتخذ دائما شكل ولون البنى الاجتماعية والسياسية التي يتحرك في إطارها"[2].

أصبحت هذه المتلازمة اليوم من بين أكثر الظواهر الملموسة في المجتمعات، فلا يمكن الفصل بينهما بأي حال من الأحوال، وفي هذا الصدد يمكن أن نبرز ما تطرق إليه الباحث "سيبرت" وزملاؤه في تفسيرهم للثنائية و العلاقة التي تربطهما في ما يلي:[3]

---

(1) - يعتبر هذا المؤلف، مؤسسا في حقل الدراسات الإعلامية ولا تزال دراسات الاتصال السياسي تستند إلى النماذج التي رسمها سيبرت وزملاؤه لعلاقة الإعلام بالسياسة.

(2) - Fred S.Siebert : **Four Theories Of Press**, University Of Illinois Presse, États-Unis, 1984, P 01.

(3) - نبيل أحمد الأمير: **تأملات في الإعلام السياسي**، صحيفة المثقف، العدد 3969، الصادر بتاريخ 18-07-2017، عن مؤسسة المثقف العربي.

1- **نظرية السلطة:** ظهرت هذه النظرية في إنجلترا في القرن السادس عشر، وتعتمد على نظريات أفلاطون وميكافيللي، وترى أن الشعب غير جدير على أن يتحمل المسؤولية أو السلطة فهي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكلها. وتعمل هذه النظرية على الدفاع عن السلطة، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره، كما يحظر على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة، وبالرغم من السماح للقطاع الخاص بإصدار المجلات إلا أنه ينبغي أن تظل وسائل الإعلام خاضعة للسلطة الحاكمة.

2- **نظرية الحرية:** ظهرت في بريطانيا عام 1688م ثم انتشرت إلى أوروبا وأمريكا، وترى هذه النظرية أن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد أنه صحيح عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر.

ومن أهداف نظرية الحرية تحقيق أكبر قدر من الربح المادي من خلال الإشهار والترفيه والدعاية، لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة وأنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها من الأمور.

وتتميز هذه النظرية باعتبار وسائل الإعلام مراقبة لأعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع، وتدعو إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع.

ففي ظل النظام الليبرالي إذن تنشأ منظومة إعلامية حرة منفتحة مستقلة وتقوم بدور الناقد للسلطة والرقيب عليها فيتحول الإعلام بدوره إلى سلطة رابعة ترتعد لها فرائص السياسيين.[1]

3- **النظرية الاشتراكية:** إن الأفكار الرئيسية لهذه النظرية التي وضع أساسها "ماركس" و"انجلوس" ووضع قواعد تطبيقها "لينين" و"استالين" يمكن إيجازها في أن الطبقة العاملة هي التي تمتلك السلطة في أي مجتمع اشتراكي، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة فإنها لابد أن تسيطر على وسائل الإنتاج الفكري التي

[1] - عز الدين عبد المولى: **الإعلام في ثورة الشعب في تونس**، كتاب: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012، ص 302.

يشكل الإعلام الجزء الأكبر منها، لهذا يجب أن تخضع وسائل الإعلام لسيطرة وكلاء لهذه الطبقة العاملة وهم في الأساس الحزب الشيوعي.

إن المجتمعات الاشتراكية تفترض أنها لا طبقية، وبالتالي لا وجود لصراع الطبقات، لذلك لا ينبغي أن تنشأ وسائل الإعلام على أساس التعبير عن مصالح متعارضة حتى لا ينفذ الخلاف ويشكل خطورة على المجتمع .

4- **نظرية المسؤولية الاجتماعية:**

ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وارتبط اسمها بتقرير لجنة "هتشكن" 1947م، حيث يطرح فيه بعض المبادئ التي تمكن من تجاوز بعض مساوئ النظام الإعلامي اللبيرالي، ومن ثم النزعة الاحتكارية في ملكية وسائل الاتصال الجماهيرية، وهو مستوى آخر من التطور الفكري الفلسفي.[1]

تقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد أن استخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب ان تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة. ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية، ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأن التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره

[1] - عبد الرحمن عزي: **دعوة إلى فهم علم الاجتماع الإعلامي**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2010، ص 80

تحقيق هذه المصلحة العامة، أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الاعلام يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية .

وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.

كما ظهرت نظريات حديثة تفسر العلاقة بين الأنظمة السياسية والإعلام، نركز بدرجة أكثر، -خدمة لموضوعنا- على نظرية المشاركة الديموقراطية، حيث تعتبر من النظريات الحديثة، فقد برزت من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام، فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، كما كانت ردا على مركزية مؤسسات الإذاعة العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية.

ويعبر مصطلح (المشاركة الديمقراطية) عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية، والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهلا الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها .

ترى هذه النظرية أن نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام .

وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مسؤوليات المجتمع.

ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتعطي فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها.

ورغم الاختلاف المتباين في علاقة الأنظمة السياسية والإعلام في مختلف النظريات المذكورة إلا أنها تجتمع في وجود علاقة وطيدة بين المصطلحين، توافقية أحيانا وتنافرية أحيانا أخرى، وتجمع بين التوافق والتنافر أحيانا أخرى كذلك. كما أننا نشير إلى أن مختلف تلك النظريات لها تواجد في الواقع وليس من الصواب القول أن هناك نظرية انتهت ولم يعد لها تواجد، كما لا يمكن الجزم أيضا بسيطرة نظرية واحدة على العلاقة بين الإعلام والسياسة في نظام واحد، بل قد تتعدد مظاهر نظريتين في نظام واحد وفي فترة زمنية واحدة.

إن معظم الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث والوطن العربي خصوصا تمتاز بنوع من التسلط وسيادة النظرية السلطوية رغم تعالي أصوات تنادي بحرية الرأي والتعبير، غير أن الممارسات الميدانية تبقى بعيدة عن مبادئ النظرية الليبيرالية أو المشاركة الديموقراطية في واقع الحال، والتي تجعل منه معادلة صعبة في سلم وظائف السلطة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، ولم يعد كسلطة رابعة كما كان يوصف في الأنظمة الليبرالية بل سلطة أفقية رهيبة، ترهب جميع السلطات الأخرى وتؤثر في الرأي العام عندما تقدم حقائق مغايرة لما يروج ويتداول رسميا خاصة مع تضاؤل حجم الرقابة على ما كل ما تنشره وسائل الإعلام خاصة من الانفجار المعلوماتي وتعدد مصادرها.

هذه العلاقة التجاذبية التنافرية تمتاز بالمنفعة أحيانا وبالمضرة أحيانا أخرى، فالصحافي يترصد خطوات السياسي لينهل من عناصر الخبر و ينتج مادة إعلامية إخبارية أو فضائحية. أما السياسي يحتاج أيضا إلى الصحافي لينشر له أخبارا تكون جزءا من حرب نفسية أو سياسية، أو يبلغ إرسالية تفيد الجمهور. وعلى نحو عام إذا كانت الدولة تمارس سلطتها عن طريق الإكراه المادي المشروع فإن للإعلام طرق يجابه بها هذا الإكراه حصرتها الباحثة "نزيهة الفزاري" في ما يلي:[1]

- للإعلام القدرة على نقل وتوجيه آراء الجماهير و الدفاع عنها و عدم الخضوع للحكومة، بل و القدرة على معارضة سياسة الحكومة حيث يتطلب الأمر ذلك.
- تركيز الإعلام على نشر أفكار جديدة وأساليب حديثة غير تلك السائدة في البيانات الرسمية والتعليمات الحكومية.
- التبشير بالثقافة العالمية التي يراد بها الحياة الحديثة التي تعتمد على النظرة العقلية والعلمية.
- دور الإعلام الكبير في تشكيل رأي عام اتجاه القضايا و الموضوعات المختلفة حيث قال "كرومر":[2] "يكفي من أجل حكم مصر خمسون جنديا ومعهم جريدة المقطع"، مبينا دور الإعلام في التأثير على الرأي العام والتحكم فيه رغم قلة الجنود.

فالإعلام بذلك يقوم بدور التهيئة ثم الاستمرارية ورعاية الحدث أو معادات الحدث وتبني عملية التغيير وتهيئة الناس عليه مستقبلا، مثلا عند حدوث واقعة أو قضية ينقلها الإعلام بالحوار والنقاش والتنقيح.. وبتفاعل المتلقي مع الحدث يتشكل رأي عام حوله لينتج حدثا جديدا وهكذا كل حدث يفرز تهيئة مباشرة، يعني أنه يفرز في البداية تفاعل للرأي العام وثم الرأي العام يشكل أو يطوع الحدث الجديد، وبالتالي

---

(1) - نزيهة الفزاري: **الإعلام والسياسة**، أنباء المغرب، جريدة الكترونية صدر بتاريخ 14 ديسمبر 2014.

(2) - لورد كرومر : يعتبر أول مندوب سامي لبريطانيا في مصر أمضى فيها ما لا يقل عن ربع قرن (1882-1906)

فالأحداث الكبرى في حياة المجتمعات لا تتم اعتباطا وإنما بشكل منظم، وهي من صنع وسائل الإعلام بعد أن سلطت الضوء عليها.[1]

ومن بين المتغيرات التي تساهم في قوة تأثير الإعلام على الرأي العام حسب بعض الأدبيات الإعلامية نذكر ما يلي:[2]

1- **التكرار :** مهما كانت حصانة المتلقي من التلفاز إلا أن تكرار الرسائل الاعلامية بشكل متشابه حول قضية معينة سوف تؤدي إلى تأثير تراكمي على المتلقي الذي بدوره يستجيب للقضية المطروحة عاجلا أم أجلا ، وهذا النوع استخدمه الإعلام الغربي في التأثير على طبيعة المجتمع العربي وتغيير سلوكه عن طريق الأفلام السينمائية والمسلسلات التي أثرت بشكل واضح على العائلة.

2- **التأثير الشامل على الفرد:** ويقصد به أن يكون الاتصال بالفرد على مدار وقته أينما حل وارتحل في العمل، البيت، السيارة، ...الخ، وحتى عن طريق هاتفه النقال، وذلك بالاشتراك في تطبيقات متعددة تساهم في الوصول إليه بشكل مباشر.

3- **التجانس الاعلامي :** بمعنى أن تكون الرسائل المطروحة للمتلقي هي نفسها التي تصدر من أصحاب السلطة و تكون منسجمة ومتناسقة مع أصحاب القنوات، والذين بدورهم ينقلون الخبر للمتلقي.

4- **العاطفة :** من المعلوم أن الرأي العام الذي يتشكل من الفرد الواحد لديه أفكار ومصادر معلومات التي انتجت لديه هذا الرأي، إذ أن مصدر الفكرة هو العقل إنما يبرز إلى النور عن طريق العاطفة، ولكي يتم التأثير في الرأي الآخر وجب استثارة عاطفته ومن ثَمّ تخاطب عقله.

وبناء على ما تقدم يتضح أن العلاقة بين الإعلام والسياسة تمتاز بالقوة والتلاحم في كل حالاتها سواء أكان هناك توافق أو تنافر بين السلطة السياسية والسلطة الإعلامية ففي حال التوافق تصبح السلطة الإعلامية شارحة لمشاريع

---

(1) - عبد الرحمن صالحة: **الإعلام وصناعة الكذب**، دنيا الوطن، تاريخ النشر 27-10-2013.

(2) - **دور الإعلام في توجيه الرأي العام**، مركز الوطن لاستطلاعات الرأي، تاريخ النشر 25-11-2015. http://alwatancenter.net/?p=4060 تاريخ الزيارة 02-01 2016. الساعة 22:15

وخطط السلطة السياسية وتسعى لخلق رأي عام يلتف حول تلك السياسات، أما في حال التنافر تلعب وسائل الإعلام دورا مضادا وتسعى لتشكيل رأي عام مخالف للسياسات المنتهجة من خلال تحقيقات صحفية معمقة تصل أحيانا إلى إسقاط مسؤولين سامين في الدولة أو حكومات بأكملها، وهو ما تم خلال الانتفاضات الشعبية العربية، حيث كان للإعلام بمختلف وسائله (التقليدية والحديثة) دور محوري في توجيه الأحداث السياسية وصلت ببعض الدول العربية أمثال تونس، مصر، ليبيا، اليمن إلى زوال أنظمة عمرت طويلا.

❖ المطلب الثاني: الإعلام والتغير السياسي في الأنظمة العربية

إن التغيرات السياسية التي تطرأ على العالم العربي منذ مطلع سنة 2011م وما تتجه في خطها العام إلى تحقيق جملة من التحولات الديموقراطية، والإصلاحات السياسية رغم ما يعترض طريقها من تحديات على أكثر من صعيد. جعلتنا نبحث في أدبيات التحول الديموقراطي وعلاقة التغير السياسي في الأنظمة العربية بالإعلام كفاعل أساسي في تلك التحولات، خاصة مع التطور التقني لتلك الوسائل وتعاظم تأثيرها على الفرد والمجتمع وأضحى كل فرد يقضي الكثير من وقته أمام أجهزة الإعلام الساخنة والباردة كما عبر عنها ماكلوهان خاصة مع التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال، فأصبح الواحد منا يستقي معلوماته بجهاز محمول يلازمه معظم أوقاته كما أن هذه المؤسسات الإعلامية واكبت التطورات السريعة وأحدثت تطبيقات تزود جمهورها بالأخبار والمعلومات لحظة وقوعها وتفتح له مجال إبداء رأيه سعيا لخلق رأي عام حول القضية أو الموضوع المثار، كما أشرنا إلى ذلك في الجزء السابق من الدراسة. غير أن مساهمة الإعلام في التغير السياسي مسألة اختلف فيها الباحثين وتعددت فيها الآراء نذكر من بينها:[1]

<u>الاتجاه الأول</u>: يعترف بالدور الفاعل لوسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي باعتبارها تتبنى الديموقراطية و قضايا الإصلاح المختلفة، مستندين في ذلك إلى أن انتشار الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية تزامن مع تعميم وانتشار الديموقراطية في أوروبا وأمريكا، كما رسخ لقيم الديمقراطية، ومن بين الرواد الأساسيين لهذا الاتجاه نجد كلا من"Pasek Josh " و"Katrin Voltmer"، حيث توصل الأول إلى وجود علاقة ايجابية بين حرية وسائل الإعلام وعملية التحول الديموقراطي. وناقش الثاني الاتجاهات التي برزت منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي بالدعوة لوجود رابط قوي بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية، خاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة التغيير والانتقال السياسي.

---

[1] - عيسى عبد الباقي: **وسائل الإعلام والتحول الديموقراطي، دراسة في الأدوار المهنية والوظيفية**، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015 ، ص 20.

كما توصل كل من "Gunther " و" Mughan " إلى أن وسائل الاتصال السياسي ساعدت الأنظمة السلطوية والشمولية على البقاء في السلطة على المدى القصير ولكنها على المدى الطويل سهلت عملية التحول الديمقراطي بعدة طرق منها :التشكيك في مصداقية النظم غير الديمقراطية وشرعيتها، وطرح بدائل النظام التعددي، كما أثارت تنشئة كل من النخبة والجماهير طبقاً لقواعد الديمقراطية الجديدة.

وقد أكد الباحثان أن التطور التقني لوسائل الاتصال يؤدي إلى تقويض سيطرة النظم الشمولية على السلطة، مستندان في تفسيرهما على النظرية الوظيفية للإعلام Functionalist Theory ، حيث ترى أن التغيرات التي تطرأ على سوق وسائل الاتصال الجماهيري أو على التقدم التقني لهذه الوسائل، يضعف من قدرة السلطة على السيطرة والتلاعب بهذه الوسائل، وهو ما يسمح بالتالي بوجود أصوات غير مؤيدة أو مستقلة أو معارضة، بما يمهد الطريق للتحول الكامل، والثاني، هو التخفيف المتعمد لسيطرة السلطة من قبضتها على هذه الوسائل كجزء من استراتيجية إصلاح هذه المؤسسات بما يسهم في التحول الديمقراطي على المدى الطويل

الاتجاه الثاني: ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.[1]

خلصت نتائج تحليل عشرة دراسات قام بها الباحثان Gunther و Mughan أجريت على وسائل الإعلام في نظم سياسة ديمقراطية، وأخرى سائرة نحو الديمقراطية، أن النظم السياسة السلطوية تتعامل مع وسائل الإعلام بطريقة واحدة، وهو السعي إلى التحكم في وسائل الإعلام من خلال التحكم في مصادر المعلومات وكذا ما يقدم للجمهور من معلومات سياسية للجمهور العام باستخدام طرق وأساليب متشابهة بين تلك الدول كما تقوم الأجهزة الحكومية في

[1]- المرجع السابق، ص 26

هذه النظم بالسيطرة والرقابة والإشراف على وسائل الاتصال الجماهيرية بجانب الرقابة الذاتية، كما تعطي في الكثير من المناسبات توجيهات لوسائل الإعلام بالموضوعات التي تنشر أو لا تنشر، وبما يحظى بالاهتمام من عدمه، كما يخضع التليفزيون في هذه النظم لرقابة حكومية باعتباره الوسيلة الأكثر جماهيرية، وهذا بهدف الحفاظ على بقاء النظام في سدة الحكم.

ويرى الباحث" Mcquail"، أن حرية وسائل الإعلام يكون نتيجة من نتائج التحول الديموقراطي وليس العكس، وإن إصلاح وسائل الإعلام وزيادة قدرتها واحترافيتها يكون فقط في ظل وجود أنظمة ديموقراطية، ويعتمد هذا الاتجاه على العلاقة الاعتمادية الموجودة بين النظام الحاكم ووسائل الإعلام، مستندين إلى نظرية الاعتماد التي كنا قد بيناها في الفصل الأول من هذه الدراسة.[1]

الاتجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي يمتاز بنوع من الحذر في المرحلة التي تسبق خطوات التحول حتى تبدأ إشارات واضحة إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية، وبذلك فإن وسائل الإعلام حسب هذا الاتجاه لا تسهم بشكل إيجابي أو جدي في التهيئة للتحول الديمقراطي، بل تفيد بعض الخبرات أن وسائل الإعلام أسهمت في إطالة عجز الأنظمة الاستبدادية، ودعمت استمرار الوضع القائم، بينما يتبلور دورها الفعال في أثناء عملية التحول للديمقراطية نفسها. كما تبقى مهمة تطور وإصلاح وسائل الإعلام ودمقرطتها واحدة من المهام الأساسية للتغير السياسي والتحول الديمقراطي بشكل عام.

من خلال عرضنا للاتجاهات الثلاث يمكننا مقاربتها لموضوع دراستنا حول علاقة الإعلام في عملية التغير السياسي في الوطن العربي نرجح الاتجاه الثاني مع وجود بعض مظاهر الاتجاهين الأخرين حيث أن :

- معظم الأنظمة العربية أنظمة شمولية، سلطوية وإعلامها سلطوي يتحدث باسم الحكومة السائدة، ويروج لسياستها وأيديولوجيتها، حيث يتم التركيز على الأخبار الرسمية التي تحتل الصدارة في الصحف والإذاعة والتلفزيون، ويخصص لها وقت

[1] - المرجع السابق، ص 28.

أكثر وأهم وذلك مقابل تهميش الأخبار التي تهم قطاعات واسعة من المواطنين أو تمس في حياتهم اليومية، وغالبا ما تنتظر المؤسسات الإعلامية أثناء الأزمات تعليمات والتوجيهات الرسمية. كما تتميز المواد الإعلامية في معظم الدول العربية بطابع السرد والوصف للوقائع والأحداث دون تفسير معمق لدلالاتها وسياقاتها العامة، وتغييب لصوت المعارضة والنقد الموضوعي لصالح خطاب أحادي لا يحترم حق المواطن في إعلام متعدد منفتح وديموقراطي، مما لا يساعد المواطن في فهم الأحداث فهما واسعا، واعيا بخلفياتها، بل تقوم وسائل الإعلام في هذه الأنظمة بتوجيه الموضوعات المتناولة واختيار القيم التي تكرسها وفقا لاختيارات سياسية تسعى للحفاظ على النظام السائد.[1]

كما أن الدول التي أجرت إصلاحات في هذا القطاع على غرار قطاعات أخرى نذكر على سبيل المثال لا الحصر، كلا من الجزائر، المغرب، الأردن، المملكة العربية السعودية جاءت في الحقيقة خوفا من انتقال عدوى الحراك إليها، غير أنها تبقى إصلاحاتها محتشمة. أبقت وسائل الإعلام تابعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للسلطة الحاكمة من خلال أشكال عدة أهما دفاتر شروط ثقيلة، أو التضيق من مصادر التمويل واحتكار الإشهار في أحيان كثيرة. وبالتالي مساهمة الإعلام في التغير السياسي قضية محدودة جدا. وهو ما أكدته دراسة "سليمان صالح"[2]، وقبلها دراسة "راسم جمال"،[3] حيث أشارتا إلى محدودية وسائل الإعلام العربية في تعزيز عملية الإصلاح السياسي والتغير المجتمعي، نتيجة خضوع معظم تلك الوسائل إلى السلطة السياسية، ودورانها في فلك السلطة والترويج لسياستها ودعم بقاء الحكم لأصحابها.[4]

---

[1] - بشرى حسين الحمداني: **الإعلام وثقافة التغيير في ظل الثورات العربية**، دار العالم العربي، القاهرة، مصر، 2015، ص 2015.

[2] - سليمان صالح: **الإعلام والتطور الديموقراطي في مصر (1982- 1992)** في المؤتمر الأول للباحثين الشباب، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر 1994، ص 635.

(3) - راسم محمد جمال: دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2008، ص 22.

[4] - عيسى عبد الباقي، المرجع السابق، ص 30.

- يتجلى الاتجاه الأول أيضا بوضوح عندما نتحدث عن مساهمة وسائل إعلام عربية في التغير السياسي والإصلاح الديموقراطي لدول عربية أخرى ونتحدث بشكل خاص هنا عن مساهمة قناة الجزيرة القطرية في التغير السياسي لدول عربية أخرى، كتونس مصر، ليبيا، اليمن ...الخ، أو قناة العربية التابعة مضمونا للمملكة العربية السعودية وسياستها تجاه دولة قطر، خاصة في قضية الحصار المفروض على قطر من طرف المملكة العربية السعودية، والبحرين، ومصر منذ 05 جوان 2017م. وبالتالي يمكننا القول في هذه الحالة أن وسائل الإعلام العربية تساهم أحيانا في التحول الديموقراطي لكن لدول أخرى وتدعم بالمقابل أنظمة تسلطية للدول التي تنتمي إليها أو لأنظمة تسلطية لدول أخرى شريكة لنظامها.

- من خلال تتبع الأحداث في الوطن العربي يمكننا أن نلاحظ أيضا تجليات الاتجاه الثالث في علاقة وسائل الإعلام بالتغير ، فقط ظهر ذلك جليا في مناسبات عديدة لعل أهما ترقب الإعلام المصري لحادثة انقلاب وزير الدفاع المصري الفريق "عبد الفتاح السيس"ي يوم الثالث من جويلية سنة 2013م على أول رئيس مصري مدني منتخب في تاريخ مصر "أحمد مرسي"، وأعلن عزله، واحتجزه في مكان غير معلوم. هنا تحولت العديد من القنوات المصرية والأصوات السياسية من داعمة لمحمد مرسي وفي لحظة تاريخية تحولت إلى منددة بأفعاله وممجدة للرئيس الجديد.

هذه تبقى بعض الأمثلة عن أحداث تاريخية تبرز مقاربة الاتجاهات الثلاث في علاقة وسائل الإعلام بالتغير السياسي والتحول الديموقراطي في الوطن العربي غير أننا نركز على الاتجاه الثاني وهو محور دراستنا التطبيقية والتي نبحث عن دور قناة الجزيرة القطرية في انتفاضات شعبية عربية.

كما لا يمكننا أن ننفي دور استخدام الفضاء الالكتروني والميديا الجديدة في الحراك السياسي العربي، حيث كانت مواقع التواصل الاجتماعي خاصة بمثابة وكالة أنباء، سهلت تواصل المتظاهرين مع بعضهم البعض، وقربت المسافات بين ما يحدث في مختلف الجهات، كما اختصرت آلاف الأميال التي تفصل مناطق العالم العربي. فصار مواقعا "الفايسبوك" و"التويتر" أداتين رئيسيتين لحشد الجماهير والإعلان

عن أماكن التجمعات ومواعيدها،[1] وفضاء لصناعة شعارات مركزة على الكرامة والحرية والعدالة باعتبارها قيما يمكن أن تتوافق عليها كل التيارات السياسية والدينية بمختلف أطيافها، مستبعدين الشعارات الإيديولوجية السياسية لأحزاب أو قيادات نقابية أو زعيم كرزماتي يقود الجماهير ويستلهمها، كما كان سائدا في حركات التغيير السياسي السابقة. وبذلك فقد أنتج الحراك العربي ديناميكية غير مسبوقة، بداية الانتقال من مرحلة النزاعات الخطابية الشعاراتية إلى الفعل السياسي.[2]

ومن المميزات الإيجابية لوسائل الإعلام الجديدة أنها منحت الحركات الاحتجاجية القدرة على ايصال صوتها وصورتها إلى العالم وبشكل متواصل، ومكنت المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها حيث اتسمت الحركات الاحتجاجية بكثرة المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، وبروز بحدة ما سمي بـ "صحافة المواطن" متحدية التعتيم الإعلامي الرسمي باستثمار وسائل الاتصال الحديثة، لتحقيق التعاطف والالتفاف بالمطالب الشعبية والنزول والتظاهر بالميادين.[3]

لقد أظهر الشباب العربي خلال الحراك الشعبي وعيا ذاتيا وحسا مدني راق، من خلال تقديم مشهد رائع ونموذج حضاري، تمثل في برمجة انتفاضات جماهيرية سلمية، مطالبة برحيل الأنظمة الفاسدة، هذه الأخيرة التي انهارت أمام إصرار الشباب وبانت على هشاشة بنائها وتآكلها الداخلي، وأعلنت عن بداية زمن ديموقراطي جديد لم تكتمل ملامحه بعد في بعض الدول العربية.

---

[1] - صلاح عبد الحميد: **الإعلام والثورات العربية**، أطفالنا للنشر والتوزيع، الخرايسية، الجزائر، 2015، ص 10.

[2] - بشرى حسين الحمداني: مرجع سبق ذكره، ص 113.

(3) - نفس المرجع ، ص 117.

المبحث الثالث: التناول الإعلامي لأولى الانتفاضات العربية

إن دراسة أي حدث تاريخي، يستوجب البحث فيه من مختلف جوانبه، والانتفاضة الشعبية التونسية قدمت نفسها كظاهرة متعددة الأبعاد ومتراكبة الوجوه لا يمكن فهمهما باختزالها في بعد واحد أو بعدين بل قراءتها من كل أوجهها، فعلى غرار الأوجه السابقة في وضع هذه الانتفاضة في سياق الحراك الشعبي العربي العام الذي ابتدأ بتونس نهاية 2010م، مرورا بمصر واليمن وليبيا والبحرين ووصولا لسوريا حاليا، نركز في هذا الجزء من الدراسة على إبراز قوة الإعلام وتأثيره في عملية التغيير في أولى الانتفاضات الشعبية العربية، باعتباره وجها بارزا من وجوهها يساعد فهمه على فهم أبعاد أخرى لهذا الحدث الكبير والمهم، كما لا يمكن أن نغفل دور الشعب في الحراك، ممثلا في القوة الشبابية الواعية التي قادت هذه الانتفاضة إلى جانب القوى الاجتماعية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدى الناشطة والفاعلة ميدانيا.

❖ المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس، الأسباب والخلفيات

حصرت العديد من الدراسات البحث في الانتفاضة الشعبية التونسية في الوقائع والأحداث التي بدأت منتصف ديسمبر 2010م وانتهت منتصف جانفي 2011م، أي على امتداد شهر من الزمن غير أن الأصوب خلاف ذلك، فقد تم في هذه الحالة اجتثاث الأحداث من سياقها التاريخي الاجتماعي. فقد كان بالإمكان أن تضاف حالة إقدام "البوعزيزي" على حرق نفسه أمام مقر محافظة مدينة سيدي بوزيد إلى أحداث سابقة من دون أن تحدث ما أحدثته لاحقا لولا جملة من العوامل والأسباب المختلفة نحاول التطرق إليها تبعا.

لا يمكننا الرجوع كثيرا إلى تاريخ كل الانتفاضات والأحداث في تونس غير أننا نذكر ما ارتبط خاصة بالرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وعلى سبيل المثال لا حصر:

أحداث جانفي 1978م (أحداث الخميس الأسود): هي مواجهات دامية هزت البلاد التونسية يوم 26 جانفي1978 م إثر الصدامات العنيفة التي شهدها ذلك اليوم بين الطبقة الشغيلة يقودها الاتحاد العام التونسي للشغل" ونظام الرئيس "الحبيب بورقيبة" [1]بعد تصاعد وتيرة الاحتجاجات النقابية من إضراب عام مطالبة فيه الطبقة الشغيلة بتحسين ظروفها إلى حالة شعبية رافضة لسياسات الحكم وخياراته، غير أن النظام التونسي أنداك فضل الحل الأمني عن الحل السلمي بإقالة وزير الداخلية آنذاك" الطاهر بلخوجة " المعروف بعدم ميله إلى الحل الأمني وتعيين وزير الدفاع "عبد الله فرحات" مكانه مما ساهم في اشتعال الوضع أكثر ونزول الجيش لأول مرة إلى الشوارع وانتشاره في العاصمة يوم 26 جانفي. وتؤكد تقارير مستقلة أن حوالي 400 قتيل سقطوا في الأحداث وجرح أكثر من ألف مواطن نتيجة المواجهات بين الجيش والبوليس الذي كان يقودهم الرئيس الأسبق

---

[1] - الحبيب بورقيبة (1903-2000): يعتبر الأب المؤسس وأول رئيس للجمهورية التونسية، حكم البلاد في الفترة
(25 جويلية 1957- 07 نوفمبر 1987) عزل عن الحكم بانقلاب من طرف زين العابدين بن علي وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في مَنزله كما حُجبت أخباره عن الإعلام إلى حين وفاته.

زين العابدين بن علي، من جهة والمتظاهرين من جهة أخرى. في حين أقرت حكومة "الهادي نويرة" بسقوط 52 قتيلا و365 جريحا فقط.[1]

أحداث الخبز 1984م: انطلقت بالجنوب التونسي في 29 ديسمبر 1983م في شكل مظاهرات رافضة الزيادة في أسعار العجين ومشتقاته ومع مطلع السنة الجديدة وتطبيق الزيادات اتسعت رقعت الاحتجاجات لتشمل مختلف مناطق البلاد، قوبلت بمواجهة أمنية من قوات النظام العام قبل أن يستدعى الجيش بعد أن سجل عجز قوات النظام العام في الحد من توسع الانتفاضة. ومع إعلان وزارة الداخلية يوم 2 جانفي 1984م عن سقوط أولى ضحايا الاحتجاجات، دخلت المنطقة الصناعية بقابس في إضراب شامل ومسيرات كبرى شارك في تنظيمها كل من العمال والطلاب. كما التحق طلبة الجامعات والمدارس الثانوية في مدن تونس و صفاقس بالشوارع معبرين عن رفضهم إلغاء الدعم عن العجين ومشتقاته. وفي يوم 03 جانفي بلغت الانتفاضة أوجها وباتت المواجهة مفتوحة بين المتظاهرين من ناحية وقوات النظام العام والجيش من ناحية أخرى، ليسقط المزيد من المتظاهرين بالإضافة إلى خسائر مادية معتبرة في المحلات والسيارات والمؤسسات، ولم تهدأ الاحتجاجات إلا بعد ما تراجعت الحكومة عن قرار الزيادات. كما سجل في هذه الأحداث استنجاد لحبيب بورقيبة بالجنرال زين العابدين بن علي، ليكون على رأس الأمن الوطني بعدما كان سفيرا لتونس في بولندا.[2]

انتفاضة الحوض المنجمي 2008م: كانت انطلاقة الانتفاضة في ولاية قفصة الواقعة في الجنوب الغربي لتونس، حيث كانت تضم حوض منجمي غني بالفوسفات يقع على بعد 350 كم عن العاصمة التونسية، بالمقابل كانت المنطقة تتميز بارتفاع مستويات البطالة والفقر والحرمان استمرت لمدة ستة (06) أشهر، وواجهت قمعا شديدا.

هذه الأحداث تعتبر الأوسع والأكبر منذ أحداث الخبز في 1984 م، ومنذ وصول الرئيس زين العابدين بن علي للحكم في 1987 م. شهدت هذه الحركة الاحتجاجية

---

[1] - عثمان لحياني: **تونس... حالة ثورة محنة الديموقراطية والنجاح الممكن**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ANEP، رويبة 2013، ص 13.

[2] - المرجع السابق، ص 14.

السلمية ذات الطابع الاجتماعي والتي شارك فيها شريحة واسعة من سكان المنطقة قمعا شديدا من طرف السلطات ما خلف عدة قتلى ومئات المعتقلين، إلى جانب تعذيب الناشطين الحقوقيين والجمعياتيين والنقابيين والصحفيين الذين حكم عليهم بأحكام كبيرة بالسجن.

إلى جانب هذه الأحداث البارزة التي شهدتها تونس والتي جاءت نتيجة الفقر والحرمان و قمع الحريات الفردية والجماعية خاصة في عهد نظام بن علي ، هذا الأخير الذي أجهض محاولة التحول الديموقراطي في نهاية عهد النظام البورقيبي ويسيطر النظام البوليسي على الأوضاع، في كل هذه السياقات جاءت أحداث الانتفاضة الشعبية التونسية نهاية 2010م.

الظروف المساعدة لاندلاع الحراك الشعبي التونسي:

يخضع قيام الثورات والحركات الاحتجاجية في مختلف مناطق العالم وعلى مر العصور إلى ظروف استثنائية وأسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، كما قد تكون هناك أسباب ظاهرة وأخرى خفية. والانتفاضة التونسية نهاية 2010م محور دراستنا في هذا الجزء من الدراسة لم تصنع الاستثناء، فنبين فيما يلي الظروف التي أدت إلى قيامها وهي على النحو الآتي:[1]

1- **الأوضاع الاقتصادية:** عرف الاقتصاد التونسي نمو سريعا بعد استقلالها وتولي "الحبيب بورقيبة" مقاليد الحكم كأول رئيس للدولة التونسية سنة 1957م، وبعده نظام الرئيس بن علي الذي طبق بكل حرص وجدية كل التوصيات والتعليمات التي كان يصدرها صندوق النقد الدولي، ما جعله ينال إعجاب الخبراء ومراكز القرار الاقتصادي والسياسي في العالم اعتبره البعض نموذجا يقتدى به، واعتبر الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" أنه معجزة، نتيجة نسبة النمو المتواصلة مع الحفاظ على التوازنات النقدية والمالية الكبرى،[2] غير أن هذا النمو لم يدم طويلا فقد شهد تراجعا حادا خاصة خلال سنتي 2009م و2010م، بسبب انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية –حسب الخبراء- وارتباط النظام المالي والاقتصادي التونسي بدول الاتحاد الأوروبي المتضرر الأساسي و الأول من الأزمة، وهو ما أدى إلى ارتفاع متوسط التضخم المالي، الذي بلغ خلال السنوات الأخيرة نحو 4,5% وبالتالي إلى استنزاف القدرة الشرائية للجماهير ومنهم خاصة العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية واجتهاد الحكومة التونسية في تسديد 48% منها نهاية 2010 م غير أنها امتصت حوالي 12% من عائدات الصادرات.[3] كما تأثرت الصناعات التونسية والموجهة إلى السوق الخارجية بشكل بارز أثناء هذه الأزمة ومن أبرزها قطاع الميكانيك والالكترونيات، الكهرباء، النسيج والملابس والسياحة.

---

(1) - عبد اللطيف الخناشي: **الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**، كتاب :ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 191.

(2) - نفس المرجع، ص 195.

(3) - Moncef Guen : La Crise économique mondiale, un déclic dans la révolution tunisienne, Jeune Afrique , 09/02/2011.

2- <u>تدهور الأوضاع الاجتماعية</u>: إن ارتباط الاقتصاد التونسي في عهد "بن علي" بالاتحاد الاوروبي نتيجة انضمام البلاد إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994م، وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995م، كان له إلى جانب النقاط الإيجابية (المذكورة سابقا) نقاط سلبة تمثلت في تهاوي الاقتصاد التونسي نتيجة للأزمة المالية الاقتصادية نهاية 2007م، فبرزت مشاكل اجتماعية خانقة أبزها التشغيل والبطالة، حيث قدرت نسبتها حسب المدير العام لمرصد حقوق الإنسان لدى الشباب الذين يتراوح سنهم بين (18-29) سنة 29,8% عام 2009م، وكنتيجة لهذا التضخم في معدلات البطالة بجميع أصنافها (البطالة والبطالة المقنعة وغياب الاستقرار عن العمل والعمل غير المنتج) انتشرت أنماط هشة من التشغيل وتزايدت انتهاكات حقوق العمال والتمييز بين الجنسين، وضعف التأمين ضد المرض وحوادث العمل، إلى جانب ذلك كله تعميق الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية[1] وعدم التوازن في التنمية المحلية نتيجة للسياسة المنتهجة، فقد برزت خريطة اقتصادية تميزت بانعدام التوازن نتيجة توقف الدولة والخواص على الاستثمار في المناطق الداخلية مقارنة بالمناطق الساحلية التي تحتكر 84% من مساحات المناطق الصناعية مقابل 16 % فقط في مناطق البلاد الأخرى، استقطبت أكثر من 80% من التشغيل الصناعي حسب إحصائيات 2008م.[2] كما أن نصيب الاستثمار في القطاع العام في الشمال الشرقي يمثل ثماني مرات منه الوسط الغربي والتي تضم ولاية سيدي بوزيد.[3] هذه الفوارق في التنمية جعلت نسبة الفقر تزداد في هذه المناطق وينخفض بالمقابل مستوى الانفاق السنوي للفرد، وهوما أدى إلى ظاهرة النزوح من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية للبلاد.

---

[1] - يذكر الأستاذ محمود بن رمضان- أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية أن من أسباب تزايد نسبة العاطلين عن العمل سيطرة عائلة بن علي على الاقتصاد مما أدى إلى ضياع نحو 200 ألف فرصة عمل بين 1995-2010، أنظر: Comment Les années Ben Ali Ont Pénalisé L'économique de la Tunisie.

[2] - الاتحاد العام التونسي للشغل: **التشغيل والتنمية بولاية قفصة، الواقع و الأفاق**، قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوتيق، تونس، 2010، ص 17.

[3] - الاتحاد العام التونسي للشغل: **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والامكانيات الواعدة**، قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوتيق، تونس، 2010، ص 64.

كل هذه المشاكل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلق العديد من ردود الفعل الفردية والجماعية، العفوية والمنظمة (من قبل النقابات والأحزاب) أبرزنا جزء منها في أجزاء من هذه الدراسة غير أننا نضيف نقطتين تتعلقان بموضوع دراستنا:

- **ارتفاع معدلات الانتحار**: حيث لم تشهد تونس في عهد الحبيب بورقيبة هذه الظاهرة إلا نادرا يعود ذلك حسب المختصين إلى عوامل عدة منها ما هوديني-اجتماعي أخلاقي ومنها ما هو اقتصادي. ومع وصول نظام "بن علي" إلى الحكم تغيرت الكثير من الأمور على المستوى الاقتصادي والقيمي.

فقد سجلت المحاضر الرسمية منذ 2005م معدل حالة واحدة لكل ألف (1000) مواطن تونسي في حين صرح السيد "أمان الله السعدي" أستاذ كلية الطب ورئيس قسم الانعاش الطبي بمركز الاصابات والحروق أن المركز استقبل في الفترة (جانفي 2010م– أكتوبر 2010م) نحو 280 حالة انتحار أي بمعدل 28 حالة شهريا أي تقريبا بمعدل حالة انتهار واحدة يوميا.[1]

هذا الارتفاع الخطير في معدلات الانتحار يوحي بحالة استبداد اليأس لدى الشباب العاطلين عن العمل خاصة من حاملي الشهادات العليا الذين فقدوا الأمل في حياة أفضل بالمقابل تركيز الثروة والمشاريع الاقتصادية الكبرى على يدي فئات منحت لهم امتيازات من قبل النظام الحاكم أغلبهم من أفراد العائلة والأصهار.

- **الرقابة على وسائل الإعلام:** استطاع نظام زين العابدين بن علي وضع تونس في سجن كبير من خلال الرقابة المفروضة على كل وسائل الاعلام والاتصال مهما كان نوعها، فلم تكن حرية الرأي والتعبير في الصحافة التونسية إلا ضربا من الخيال، حيث كانت معظم الصحف تسير على ركب النظام الحاكم قهرا وقصرا باستثناء جريدة "الموقف"، "الطريق الجديد"، "مواطنون" التي ظلت بعيدة عن سيطرته فعمد إلى تعطيلها ومصادرة بعض أعدادها تارة، وغلق منافذ الاشهار في وجهها، ومتابعتها أمنيا وعدليا تارة أخرى، فقد تعرض كثير من الناشرين

[1] - عبد اللطيف الخناشي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

والمثقفين إلى مضايقات أبرزهم "سهام بن سدرين"[1]، كما ذاق العديد من الصحفيين ويلات السجن والترهيب أمثال: توفيق بن بريك، سفيان الشواربي، والفهم بوكدوس، سليم بوخذير[2].

قد حرص النظام التونسي آنذاك على وضع الإعلام تحت تصرفه، وجعله وسيلة لرسم صورة وردية عن تونس أمام الرأي العام المحلي، الإقليمي والدولي، كما استعانة بملايير من أموال الشعب لنشر تقارير في كبرى الصحف والمجلات العالمية عن انجازات الرئيس وما حققته تونس في عهده، غير أن تلك التقارير لم تنقل الواقع الحقيقي لمعاناة الشعب التونسي الذي كان يعيش جملة من المتناقضات الاقتصادية والاجتماعية، وقد قال في هذا الشأن نور الدين العرباوي: " كان جهد أجهزة النظام منصبا على التعتيم على المعلومة، حيث يضرب بين المواطن والحقيقة جدار من التظليل والصمت، إنه ستار حديدي، وسخر المال العام لدرجة دحرجة وسائل الإعلام العمومية والخاصة لتسطيح الوعي وإلهاء الرأي العام، دون أن ينتبه التونسيون إلى ملفات الحريات والديموقراطية وحقائق الوضع الاقتصادي والتحولات الاجتماعية، فغدا الإعلام جزءا من منظومة الرعب الناعم."[3]

- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلاك (صخر الماطري) زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن على لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد "الماطري" من أبرز رجال الأعمال في تونس وهو ما زال في أوائل الثلاثينيات من عمره، كما كان رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وامتلاكه أيضا صحيفة "الصباح" أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية.[4] ووفقا للوثائق التي ذكرها موقع وكيليلكس، فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لـ"محمد صخر الماطري"

(1) - سهام بن سدرين: صحفية وناشطة حقوقية وسياسية تونسية .وهي رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة منذ 6 جوان 2014،حازت على الجائزة الدولية لحرية الصحافة سنة 2004. كانت من مؤسسي الحزب الديموقراطي التقدمي، مؤسسة ومالكة راديو الكلمة.

(2) - عثمان لحياني: مرجع سبق ذكره ص 21.

(3) - الرجع السابق، ص 21، نقلا عن نور الدين العرباوي: **نهاية البورقيبية**، تونس، ص 90-91

(4) - زين العابدين بن علي لم يطلب اللجوء، جريدة الأهرام المصرية ليوم 2011/01/22، ttp://www.ahram.org.eg/index.aspx تاريخ الزيارة 2016/02/02.

صهر بن علي وزوجته ليلي[1]. وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم. وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لإثراء نفسه.[2]

إن لهذه الأسباب والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الآنفة الذكر والتي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، واستفحالها، منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، خاصة مع ارتباط الاقتصاد التونسي بالرأسمالية العالمية مع ما أفرزته من تحولات عميقة في المجتمع التونسي المنفتح بطبيعته على المجتمعات المتطورة، أثار عميقة خاصة لدى الشباب الجامعي المتخرج في المناطق الداخلية، في ظل غياب فرص العمل وانحصار المشاريع الاقتصادية في فئات اجتماعية محدودة ومفضلة، جعله يعاني التهميش والمرارة والاغتراب، وهو ما أدى به إلى الانتفاض في أكثر من مناسبة، مع الملاحظ أن أغلب تلك الانتفاضات انطلقت من المناطق المحرومة والفقيرة، قمعت في أغلبها إلا أن انتفاضة البوعزيزي وجدت السبيل أمام قهر النظام والاطاحة برأسه.

---

[1] - موقع سي ان ان: **هل ساعد ويكيليكس في إذكاء جذور ثورة تونس**، تاريخ الزيارة 2016/02/02.

[2] - علي عبده محمود، **الثورة التونسية : الأسباب..عوامل النجاح..النتائج**، http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm تاريخ الزيارة 2016/02/02.

التسلسل الزمني للحراك التونسي:

كانت للحظة حرق البوعزيزي لنفسه في لحظة تاريخية احتجاجا على استهداف مصدر رزقه من طرف الشرطة البلدية في سيدي بوزيد الأثر المباشر على نظام الرئيس زين العابدين بن علي والمعمر لمدة 23 عاما ليتهاوى في مدة وجيزة لم تخطر على بال أقوى المحللين السياسيين، وقد فتحت الإطاحة بالنظام الباب على مصرعين للتحول من الانغلاق السياسي إلى الديموقراطية التشاركية، وفي ما يلي أبرز الوقائع:[1]

- **17 ديسمبر 2010م:** إضرام الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد (وسط غرب تونس) بعد أن رفض مسؤولون محليون قبول شكواه باستهداف مصدر رزقه باعتباره بائعا متجولا في سوق المدينة.

- **19-20 ديسمبر 2010م:** انطلاق الاحتجاجات في مدينة سيدي بوزيد، حيث وقعت مواجهات عنيفة بين جموع غاضبة من المواطنين وقوات الأمن التي عمدت إلى حملة اعتقالهم.

- **24 ديسمبر 2010م:** توسع رقعة الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد، وسقوط قتيلين في مدينة منزل بوزيان التابعة للولاية برصاص الأمن، لتتفاقم موجة الغضب خارجة عن السيطرة شيئا فشيئا رغم موجة اعتقالات شملت ناشطين سياسيين وحقوقيين.

- **27 ديسمبر 2010م:** تعاظم الحركة الاحتجاجية وانتقالها إلى مناطق أخرى مجاورة لمدينة سيدي بوزيد.

---

[1] - شبكة الجزيرة: تسلسل زمني لانتفاضة الشعب التونسي،
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/1/15
تاريخ الزيارة 02-02-2016. الساعة، 23:05

- **30 ديسمبر 2010م**: عزل محافظ ولاية سيدي بوزيد وولاة آخرين من طرف الرئيس "زين العابدين بن علي" تداركا للوضع وإرضاء للمحتجين، غير أن الاحتجاجات عمت مناطق أخرى من الولاية منها مدينة "الرقاب" التي شهدت أيضا سقوط ضحايا.

- **05 جانفي 2011م**: وفاة الشاب محمد البوعزيزي في مستشفى بن عروس بالقرب من العاصمة التونسية متأثرا بجروحه بعد محاولة حرقه لنفسه في 17 ديسمبر 2010.[1]

- **06 جانفي 2011م**: تشييع الآلاف من التونسيين جنازة الشاب محمد البوعزيزي في مقبرة "قلعة نور" بقرية "الأسودة" التي تبعد عن مقر سكناه في سيدي بوزيد بمسافة تسعة (09) كيلومترات مشيا على الأقدام، حيث تم دفنه في جو مهيب تحاشى المسؤولين حضورها بسبب حالة الاحتقان والحزن السائدين، كما تحاشا الأمن استفزاز المشيعين واكتفى بمراقبة الوضع.[2]

- **07-03 جانفي 2010م:** شهدت مدينة "تالة" بالقصرين مواجهات عنيفة انتهت بحرق مقرات رسمية وأخرى لحزب التجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم.

- **08- 10 جانفي 2011م**: شهدت مدينة القصرين وتالة والرقاب، صدامات عنيفة اسقطت عددا كبيرا من القتلى والجرحى. ليتوالى سقوط الضحايا برصاص قوات الأمن التي استعملت قناصين محترفين، فارتفع العدد إلى 50 قتيلا على الأقل.

---

[1] - عثمان لحياني: مرجع سبق ذكره، ص 40.
[2] - المرجع السابق، ص 40.

- **10 جانفي 2011م:** اتساع رقعة المواجهات إلى ولايات تونسية أخرى منها القيروان، كما كان الحدث الأبرز فيها الخطاب الأول للرئيس زين العابدين بن علي واصفا الاحتجاجات الجارية بأنها" أعمال إرهابية تمارسها عصابات ملثمة"، واعدا في الوقت نفسه استحداث 300 ألف منصب شغل للعطلين عن العمل خاصة من خريجي الجامعات.

- **11 جانفي 2011م:** وصول الاحتجاجات إلى العاصمة التونسية في تطور نوعي، وتعم مختلف مناطق البلاد تقريبا.

- **12 جانفي 2011م:** إعلان الوزير الأول محمد الغنوشي إقالة وزير الداخلية "رفيق بالحاج قاسم" من طرف رئيس البلاد. في محاولة لاستعادة السيطرة على الوضع بعد ارتفاع أعداد القتلى والجرحى واحتدام الغضب في الشارع، كما شهد هذا اليوم عدة أحداث بارزة وهي:

- أعلن الغنوشي عن إطلاق سراح كل الأشخاص الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات ماعدا المتورطين في أعمال العنف.

- سقوط مزيد من الضحايا من بينهم الجامعي الفرنسي من أصل تونسي "حاتم بالطاهر" الذي قتل في مدينة دوز بولاية قبلي جنوب غرب تونس، وهو أول قتيل يحمل جنسية أجنبية.

- انتشار الجيش في العاصمة وفي بعض الأحياء الشعبية المحيطة بها مثل حي التضامن، وسقوط ما لا يقل عن ثمانية قتلى.

- فرض حظر التجول ليلا، في محاولة أخرى من السلطة لاستعادة السيطرة على الشارع، وحدوث أعمال حرق ونهب في العاصمة وضواحيها.

- اعتقال الناطق باسم حزب العمال الشيوعي المحظور "حمة الهمامي".

- **13 جانفي 2011م:** أهم ما ميز هذا اليوم :[1]

- انتشار قوات أمنية خاصة تحل محل الجيش الذي اقتصر مرابطته قرب المنشآت العامة.

- أعمال حرق تستهدف مرافق وممتلكات لأفراد من عائلة الرئيس وزوجته في منطقة الحمامات السياحية جنوب تونس العاصمة.

- إعلان بن علي في خطاب يعتبر الثالث له منذ بدئ الأحداث عن عدم ترشحه لانتخابات 2014م، ويعد بإصلاحات ديمقراطية وبإطلاق الحريات العامة. غير أن كل تلك الإجراءات لم تخفت نار الاحتجاجات والمواجهات، مسجلة سقوط قتلى في العاصمة ومدن قريبة منها، وفي القيروان وسط البلاد أيضا.

- **14 جانفي 2011م:** اعتبر هذا اليوم حاسما في تاريخ تونس عامة والانتفاضة التونسية خاصة حيث غادر البلاد الرئيس زين العابدين بن علي فارا بلحمه إلى وجهة مجهولة مساء بعد اجراءات عدة قام بها في الصباح غير أنها لم تسكت الشارع التونسي حيث أعلن حل الحكومة وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة غير أن المظاهرات والمواجهات كانت عنيفة في قلب العاصمة وحتى الأحياء القريبة من القصر الجمهوري بـ"قرطاج". وكان التجمع البارز قد جرى في أشهر شوارع تونس، شارع الحبيب بورقيبة وتحديدا أمام وزارة الداخلية التي كانت ترمز لدى الشعب التونسي للتعذيب والقمع طيلة عقود. وفي عشية اليوم ذاته غادر بن علي البلاد صحبة زوجته. وقد فر بعض أصهاره فيما تم اعتقال عشرات من أفراد عائلتي الرئيس وزوجته.[2]

- في اليوم نفسه، أعلنت حالة الطوارئ ليعود الجيش مجددا وبقوة إلى الشوارع التي باتت تشهد حالة فلتان أمني في ظل وجود عناصر أمنية مرتبطة بالنظام المنهار تحرق وتزرع الرعب وهو ما تأكد في الساعات اللاحقة.

---

(1) - شبكة الجزيرة، مرجع سبق ذكره.

(2) - أحمد كرعود: تونس: **ثورة "الحرية والكرامة"، كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد** دراسة حالات الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية، 2013، ص 31.

- وفي المساء أيضا أعلن الوزير الأول "محمد الغنوشي" نفسه رئيسا مؤقتا معتمدا على الفصل 56 من الدستور، وهو ما أثار غضب المعارضة التي اتهمته بمحاولة الالتفاف على ما حققته الانتفاضة الشعبية.

- **15 جانفي 2011م:**

- المجلس الدستوري يعلن رسميا شغور منصب الرئيس مما سمح بنقل صلاحيات الرئاسة المؤقتة إلى رئيس مجلس النواب "فؤاد المبزّع" الذي كلف "الغنوشي" باقتراح حكومة جديدة، يفترض أن يعلن عنها في اليوم التالي بعد مشاورات مع الأحزاب السياسية القائمة ومنظمات من المجتمع المدني.

- في هذا اليوم أيضا، استمرت عناصر أمنية مؤيدة للنظام السابق في أعمال عنف بينما حاول بعض رموز النظام المخلوع مثل مدير الأمن الرئاسي السابق الجنرال "علي السرياطي" الهرب إلى ليبيا إلا أن بعضهم اعتقل.

لتتوالى الأحداث الخاصة بالثورة التونسية، بعد هروب زين العابدين بن علي إلى السعودية بعد 29 يوما من انتفاضة شعبية سلمية لحظة فارقة في حياة التونسيين عبر عنها بأجمل صورة خروج المحامي "عبد الناصر العويني" إلى شارع الحبيب بورقيبة في وقت منع التجوال، وهو يصيح "بن علي هرب...بن علي هرب" صورة بثتها مختلف القنوات الفضائية وجعلتها محطة الجزيرة كمقدمة (برومو) لحديثها عن الانتفاضات العربية. إنها لحظة التحرر من كابوس الخوف والقهر والإذلال طالت فئات واسعة من الشعب التونسي ولعدة عقود.[1]

أجريت في 23 أكتوبر 2011 م انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي" (البرلمان المؤقت) المكلف بكتابة دستور جديد لتونس، وفازت حركة النهضة بتلك الانتخابات، وانتخب المجلس الوطني التأسيسي المنصف المرزوقي" رئيسا مؤقتا" للبلاد.

واستمرت فترة حكم المرزوقي إلى نهاية 2014م، حيث دخلت البلاد في انتخابات تشريعية ثم رئاسية فاز فيها "الباجي قايد السبسي" رئيسا للبلاد.

[1] - المرجع السابق ، ص 31.

❖ المطلب الثاني: التناول الإعلامي لانتفاضة تونس

يعتبر الإعلام إحدى الأدوات الفاعلة في تحديد مسار الحراك العربي وموجات التغيير بدءا بتوثيق تفاصيلها، مرورا بالبحث عن أسبابها ووصولا إلى استشراف وترقب نتائجها وانعكاساتها،[1] وبما أن انتفاضة تونس شكلت نقطة بداية عهد جديد من الانتفاضات الشعبية العربية وانقلابا على الأنظمة الديكتاتورية السائدة في الموطن العربي والتي عمرت منذ زمن طويل، فقد أولت وسائل الإعلام بمختلف أشكالها ومآربها اهتماما خاصا للأحداث المتلاحقة تقديما وتحليلا وتوجيها في أحيان كثيرة خاصة من طرف وسائل الإعلام الأجنبية وكذا الإعلام في وسائل الاتصال الجديدة، والتي أوصلت صوت شعبها المنتفض في جنوب البلاد وشمالها، في شرقها وفي غربها إلى العالم بأسره، هي تلك الفئة التي أشعلت الانتفاضة وقادتها واجتهدت في حمايتها ضد محاولات الالتفاف من قبل الحركات المضادة لها، ورسمت لحظة تاريخية في تاريخ الدولة التونسية المستقلة.

من خلال تتبع التغطية الإعلامية للانتفاضة التونسية يبرز تباين كبير واختلافا جوهريا بين ثلاثة أصناف من وسائل الإعلام طغت على الجانب الإعلامي أثناء الحراك وهي:

- الإعلام عبر وسائل الإعلام التقليدية المحلية (التونسية).
- الإعلام عبر وسائل الإعلام التقليدية الأجنبية (وبالأخص قناة الجزيرة القطرية).
- الإعلام عبر وسائل الإعلام والاتصال الجديدة (الميديا الجديدة).

---

[1] - فتيحة زماموش: **الحراك الاجتماعي في تونس، من خلال الصحافة الجزائرية من حادثة البوعزيزي إلى هروب الرئيس بن علي**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP، الجزائر، 2013، ص 09.

التناول الإعلامي للانتفاضة من طرف وسائل الإعلام التونسية:

يمثل قطاع الإعلام في النظام التونسي في عهدي الرئيسين الحبيب بورقيبة وبعده زين العابدين بن علي إحدى القطاعات التي تسيطر عليه الحكومة بنسبة كبيرة، وقد تساعدنا المقاربة التي أشرنا إليها سابقا في علاقة النظام السياسي السلطوي بالمنظومة الإعلامية في فهم النهج الذي سلكته المؤسسات الإعلامية التقليدية في تعاطيها مع أحداث الانتفاضة.

فالإعلام بمختلف وسائل قبل الثورة كان خاضعا كليا لسياسة الحكومة وتوجيهاتها المستمرة، أو خاضعا للحزب الحاكم أو عائلة الرئيس أو المقربين منه بشكل أو بآخر. ليس هذا فحسب بل حتى النقابات الصحفية يسعى النظام للسيطرة عليها من خلال غرس صحفيين موالين له فيها، ففي سنة 2009م، قام صحفيون من أعضاء النقابة الوطنية للصحفيين بالاعتصام داخل مقر النقابة، عندما رفض نظام بن علي الإقرار بالقيادة الجديدة التي انبثقت عن المؤتمر العام لنقابة الصحفيين، ورخصت السلطة بالمقابل لمؤتمر مواز عقدته مجموعة من الصحفيين الموالين للنظام.[1]

فعلى الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة التي رصدتها الحكومة لوسائل الإعلام الرسمية، إلا أنه لا يحظى بالتأثير على الرأي العام المحلي، فقد أفقدتها سياسات الحكومة على أرض الواقع ثقة الناس وسلبتها قدرا كبيرا من المصداقية، ودفعها ارتباطها العضوي بالنظام الحاكم، والتزامها اللامشروط بأجندته السياسية إلى تجاهل الانتفاضة تجاهلا كاملا وكأنها تحدث في بلد غير تونس، أو إصرارها على أن الذين يحركون الشارع ويقومون بالاحتجاجات عبارة عن ملثمين وإرهابيين يقومون بأعمال تخريبية ضد مصلحة البلاد، حيث ركزت كاميرات التلفزيونات الرسمية على مشاهد الحرق التي تعرضت لها بعض المؤسسات العامة وتحديدا مراكز الشرطة ومقرات الحزب الحاكم، وكذا أعمال العنف والنهب المنظم في بعض الجهات والتي كانت تقف وراءها عصابات مسلحة

[1] - عثمان لحياني: مرجع سبق ذكره، ص 25.

تبين لاحقا أنها مرتبطة بالحزب الحاكم وتعمل بتوجيهات وأوامر بعض الأجهزة الأمنية.[1]

بالمقابل كانت هناك بعض الصحف الحزبية المعارضة غير أن نشاطها وبقاءها كانا مرهونين بمجهودات مناضلي تلك الأحزاب، فهم الممولون والمحررون والموزعون، بحكم حرمانها من التمويل والدعم الحكوميين، ناهيك عن الايقاف المتكرر أو السحب من الأكشاك كلما نشرت ما يمكن اعتباره من قبل الحكومة مساسا لها وما لا يجب على المواطن معرفته، كما لم تسلم المواقع الإلكترونية لتلك الصحف من الرقابة على شبكة الانترنت. فالإضافة إلى أن ملكية الشركات المزودة بالأنترنت محتكرة من قبل العائلة الحاكمة فقد خصصت الدولة فرقة متخصصة في تكنولوجيا الاتصال وأمن المعلومات، أسندت إليها مهمة مراقبة الانترنت ومنع الدخول إلى المواقع التي تعتبرها الحكومة تشكل خطرا على أمنها واستقرارها سواء أكانت مواقع شخصية أو تابعة لمؤسسات أو أحزاب، وكانت المواقع الالكترونية لتلك الصحف على مقدمة المتضررين من تلك السياسية.[2]

لذا فالإعلام التونسي عبر الوسائل الإعلام التقليدية سواء الرسمي أو تلك الصحف الحزبية المتذبذب صدورها، لم يكن بالقدر الكافي من التأثير في يوميات الانتفاضة التونسية ليفسح المجال إلى الصنفين الآخرين الذين سنعالجهما تبعا.

---

[1] - عز الدين عبد المولى: مرجع سبق ذكره، ص 309.

(2) - نفس المرجع، ص 309.

التناول الإعلامي للانتفاضة التونسية في وسائل الإعلام التقليدية الأجنبية (وبالأخص قناة الجزيرة القطرية):

على خلاف الحصار سياسي فكري، الرقابي الاقتصادي، الذي شهده الإعلام المحلي في تغطياته ليوميات الانتفاضة التونسية، لم تحظ الجماهير التونسية مشاهدة انجازات انتفاضتها في إعلامها المحلي، غير أنها وجدت ضالتها في تكامل واضح بين الإعلام الإلكتروني والقنوات الفضائية العالمية، حيث أدت الفضائيات العربية لا سيما تلك التي سمح لطاقمها بالتغطية الميدانية مثل قناة France 24، دورا مشهودا في توسيع دائرة التغطية الاعلامية وتزويد المشاهد التونسي والعالمي بمحتوى إخباري متجدد على مدار الساعة.[1]

غير أن الدور الريادي في تغطية الانتفاضة حسب المتتبعين يعود إلى قناة الجزيرة الفضائية، فبالرغم من عدم التصريح لها بالعمل في تونس منذ انطلاقتها سنة 1996 إلى ليلة سقوط نظام زين العابدين بن علي، إلا أن ذلك لم يمنعها من تغطية الأحداث لحظة بلحظة.

وبالعودة إلى علاقة قناة الجزيرة القطرية بالسلطات التونسية قبل الانتفاضة، يمكننا القول أنها كانت متوترة جدا حيث لم تتمكن القناة من افتتاح مكتب لها هناك نتيجة رفض السلطات ذلك والتحجج المستمر على تغطية الجزيرة للشأن التونسي، والادعاء باستهدافها لتونس من خلال برامج القناة حسب السلطات التونسية،[2] حيث وصل الهجوم على الجزيرة من طرف الرئيس التونسي "بن علي" باتهامها بالظلم والانحياز، فيما وصفت صحف تونسية رسمية الجزيرة بالقناة اللقيطة القائمة على الغوغائية معتبرة هدف إنشاء القناة ترويج للغرب والصهيونية ولتقويض أسس الهوية العربية والإسلامية.[3]

---

(1) - عز الدين عبد المولى: مرجع سبق ذكره، ص 309.

(2) - محمد عارف محمد عبد الله: **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)**، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية المستدامة، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص 85.

(3) - **تونس تهاجم قناة الجزيرة بشدة**، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2000/5/2. https://aawsat.com/ تاريخ الزيارة 2016/02/02.

بقيت العلاقة بين القناة السلطات التونسية متوترة إلى حادثة " محمد البوعزيزي" حيث وجدت الجزيرة المجال خصبا للتحدث عن الفقر والحرمان الذي تعاني منه المناطق الداخلية للبلاد، وببداية الانتفاضة الشعبية اهتمت القناة بنقل تفاصيلها أولا بأول، بل وصل بها الأمر إلى حد ايقاف بعض برامجها الاعتيادية في سبيل تخصيص حجم أوسع للتغطية الآنية لكل محطات الانتفاضة، وخاصة أنها شهدت أحداثا متسارعة وجب الوقوف عند كل حدث وتخصيص موائد حوارية تحليلية واستشرافية للأحداث القادمة، بدءا بحادثة إحراق البوعزيزي لنفسه أمام مقر محافظة سيدي بوزيد، في مشهد درامي بالغ الرمزية، تكرر كثيرا على شاشة القناة لتتداوله بعد ذلك القنوات الأجنبية، وصولا إلى اللحظة التاريخية المتمثلة في هروب الرئيس زين العابدين بن علي، والإثارة التي خلقتها في تتبع مسار طائرته من الأجواء الأوروبية الرافضة لنزولها، إلى المملكة العربية السعودية التي قبلت استقباله والنزول على مدرجات مطارها. معتمدة في تغطية الأحداث على احترافية طاقمها من جهة والمعلومات والصور التي تصلها من مواطنين في عين الحدث، بعد مراجعتها وتحليلها من جهة أخرى.[1]

فلم تكن الصورة المستخدمة في تغطية الأحداث غير تلك التي كانت تستقبلها غرف الأخبار من مستخدمي شبكة الفايسبوك والهواتف الجوالة، ولم تهتم الجزيرة بالمعايير التقنية للصورة لبثها بقدر ما اعتمدت على آنية الصورة وحداثتها وأهميتها، حتى أصبحت ميزة للقناة استحسنها كثيرا من المتتبعين، واعتبروها أكثر واقعية ومصداقية من تلك الصور التي تلتقطها وسائل الإعلام التقليدية وتخضعها لسلسلة من المعالجات التحريرية، وبهذا التوجه للقناة استطاعت من جهة التغلب على إشكال غياب مراسليها نتيجة منعها من النشاط على الأراضي التونسية من طرف النظام. واستبدالهم بالشباب الناشط عبر شبكة الانترنت، وخلق تعاون وتكامل بين وسيطين إعلاميين في تقنية لم تستعمل سابقا متمثلة في القناة الفضائية

[1] - عز الدين عبد المولى: مرجع سبق ذكره، ص 310.

وشبكات التواصل الاجتماعي من جهة أخرى. حيث تجسدت تلك الآلية في ما يلي:[1]

- قيام مستخدمو الفايسبوك ببث ما تلطقته كاميرات هواتفهم الجوالة من صور ثابتة وفيديوهات عبر شبكة الانترنت.

- تقوم قناة الجزيرة بإعادة إنتاج تلك المشاهد وتعميمها على ملايين المشاهدين عبر فضائياتها، سواء كانوا من المتظاهرين في الشوارع أو المراقبين للأحداث من بيوتهم يراقبون الأحداث ويتابعون تطوراتها المتلاحقة عبر شاشات التلفزيون.

- تقوم بعدها فئة واسعة من الشباب المستعمل للشبكة بإعادة تحميل ما بثته القناة ونشره عبر الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لتصل إلى فئة أوسع من المتابعين للأحداث والناشطين الحقوقيين من داخل تونس وخارجها، ومن الذين لم يتمكنوا من مشاهدة تغطية الجزيرة في وقتها المخصص لتغطية الأحداث لسبب أو لآخر.

مثلت الجزيرة بتعاملاتها تلك منبرا إعلاميا لا غنى عنه لشباب الانتفاضة التونسية وكذا المتتبعين للأحداث، بل وحتى للشباب العربي الذي استلهم من تلك الانتفاضة الكثير من الدروس، التي ستظهر لاحقا في الانتفاضات الشبابية القادمة.

[1] - نفس المرجع ، ص 311.

-التناول الإعلامي للانتفاضة التونسية عبر وسائل الإعلام والاتصال الجديدة (الميديا الجديدة):

يرجع العديد من الباحثين نجاح الانتفاضات العربية وبلوغها حد الإطاحة بأنظمة عمرت لعقود من الزمن إلى حد كبير إلى قوة انتشار المعلومة بين الأوساط الشبابية، وقد كانت للميديا الجديدة اليد الطويلة في هذا الانتشار، حتى ارتبط اسم تلك الانتفاضات بشبكات التواصل الاجتماعي وبدرجة خاصة "الفايسبوك"، حيث يقول بشير بلاغي مؤسس موقع "تونس الحرة" على الفايسبوك: "الناس أطلقوا على ثورة تونس ألقابا عدة: ثورة الياسمين، انتفاضة سيدي بوزيد، الثورة التونسية... ولكن هناك اسم يختصر بحق ما حصل في تونس: ثورة المواقع الاجتماعية أو اختصارا ثورة الفايسبوك " ... يتابع قائلا: "في غياب الإعلام التقليدي حيث الحكومة حظرت التقارير الصحفية وسجنت الصحافيين المستقلين كفهيم بوقدوس مثلا، لجأ التونسيون في الأسابيع الأخيرة إلى هواتفهم الخلوية لتوثيق تاريخ بلادهم."[1] وتقول الكاتبة أمال الصالحي:" ولى زمن حروب الأسلحة وفتح المجال أمام الإعلام الجديد ليشن حربه ويقول كلمته، ولن أبالغ إذا قلت أنه أصبح سلطة أولى وأداة لتغيير المجتمعات، فوائده جمه، يكفي أنه أسقط حاجر الخوف بين الشعوب تجاه الأنظمة وصارت الرقابة خارج السيطرة، وفي هذا رد اعتبار للمواطن ولحقوقه كإنسان،... "[2]

لقد ساهمت الحكومة نفسها في الانتشار الواسع للأنترنت في البلاد من خلال تسهيل انتشار أجهزت الحاسب الآلي وذلك بتخفيض الإجراءات الجمركية على مستورديها، وكذا إطلاق برامج تشجيعية، من خلال إطلاق حملة حاسوب في كل أسرة، وكان اقتناؤها ميسرا نسبيا عن طريق البيع بالتقسيط، لكن الأهم من ذلك كله امتلاك بعض بنات بن علي لشركات الأنترنت توزيعا وتحكما. غير أن السلطات بالمقابل لا هي حررت هذا القطاع بالكامل فرفعت عنه كل القيود وألغت كل أشكال الرقابة، ولا هي أغلقته بالكامل ومنعت الدخول إليه منعا باتا، كما

[1] - نزيه درويش: **دور الإعلام الاجتماعي في الربيع العربي**، من كتاب: كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد مرجع سبق ذكره، ص 470.
[2] - صلاح عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 132.

اختلف تلك السياسة حتى إزاء استخدام الشبكات الاجتماعية، فمنعت استخدام "يوتوب" و"ديلي موشن" ، سمحت باستخدام "الفايسبوك" و"تويتر". ونظرا لما تعانيه وسائل الإعلام التقليدية من الرقابة الشديدة شهد الفايسبوك وتويتر استعمالا واسعا من قبل التونسيين، فقد وضعت الإحصائيات تونس في مقدمة الدول العربية استعمالا للفيسبوك خاصة، بعد كل من الامارات، قطر، البحرين، والكويت بحوالي مليونين ونصف المليون (2494760) مشترك في الفايسبوك بما يقارب حوالي ربع سكان تونس (23,56%).[1]

إن هذا الكم الهائل من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي جعله يتبادل كما كبيرا من المواد الإعلامية أثناء الانتفاضة بمختلف أشكالها: نصية، مصورة، وفيديوهات في شبكة تواصلية كونت مجموعات افتراضية لتونسيين من مختلف مناطق البلاد وخارجها، ولعل من بين أهم تلك المجموعات الفايسبوكية، والتي انتشرت بصورة كبيرة أثناء الانتفاضة الشعبية التونسية "Ma Tunisie" [2]التي تجاوز عدد أعضائها 650 ألف ناشط، ومجموعة "Touwenssa"[3] التي تجاوز عدد أعضائها 555 ألف عضو ناشط. كما أطلق موقع آخر سمي بـ "وكالة أنباء وتحركات الشارع التونسي" فشكلت مصدرا هاما للأخبار والصور ولقطات الفيديو التي كانت ترد إليها فيتم تحديث محتواها على مدار الساعة وتزود القنوات الفضائية والتي غالبا ما تنشرها هذه الأخير ويتلقاها عدد كبير من المتلقين.[4]

كان محتوى ما ينشر عبر تلك المجموعات متنوعا وثريا وشبانيا بامتياز فإلى جانب الأخبار على شكل نصوص، وصور، وفيديوهات، كانت تنشر أغاني شبابية خاصة أغاني الراب للمغني التونسي "حميدة بن عمر" الملقب بـ "الجينرال".[5] قبل أن تجد طريقها إلى المحلات التجارية وسيارات الأجرة...الخ لتنتشر بشكل لافت وتصبح أحدى عناصر الوحدة الناظمة لحركة الثورة. كما كانت

---

(1) - عز الدين عبد المولى: مرجع سبق ذكره، ص 321. معتمدا على موقع www.socialbakers.com الذي يوفر أرقاما دقيقة ومحينة حول مستخدمي الفيسبوك في مختلف بلدان العالم.

(2) - أنظر : http://facebook.com/Ma Tunisie

(3) - أنظر : http://facebook.com/Touwenssa

(4) - عز الدين عبد المولى: مرجع سبق ذكره، ص 322.

(5) - أنظر مجلة تايم في عددها الصادر بتاريخ 21 أفريل 2011.

تلك المجموعات ملهمة للشعارات المستعملة في الانتفاضة، حيث كانت فضاء لإبداعاتهم واختيار أحسنها مستلهمين من شاعرهم الرمز أبو القاسم الشابي ومن بيته الشعري المشهور: "إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر"، التحفيز وشحذ الهمم، كما أصبح لذلك البيت الشعري حضورا في مختلف شعارات الانتفاضة التونسية وبعدها المصرية، وباقي انتفاضات الشباب العربي.

إلى جانب ذلك كله جاءت مضامين تلك المجموعات الشبابية على مواقع التواصل الاجتماعي لدحض الرواية الرسمية المضللة التي يتناقلها الإعلام الرسمي، والتي ظلت تصر على أنها أحداث شغب تقوم بها عصابات إجرامية وإرهابيون وأن الضحايا سقطوا لما كانت قوات الأمن في حالة دفاع شرعي. ليقدم شباب الفيسبوك فيديوهات، وصور مضادة تبين مدى تجاوز رجال الأمن في انتهاك الحريات والحقوق، وقمع المتظاهرين السلمين، كما كانت لقضايا الفساد وجمع المال واحتكار المشاريع وحياة الترف التي تتمتع بها عائلة بن علي منها رحلات السيدة الأولى لتونس إلى باريس في رحلات تسوق مستعملة طائرات تونسية خاصة، وكذا المعلومات التي سربها موقع وكليكس عن رسالة سفير الولايات المتحدة الأمريكية في تونس التي تحدث فيها عن الثروة الطائلة التي يمتلكها الرئيس التونسي وزوجته،[1] حصصها الكبير في اشتراكها وتوزيعها لدى مستعملي الشبكة، من أجل مزيد من الحشد الجماهيري والوصول إلى اللحظة التاريخية التي شهدها العالم يوم 24 جانفي 2011م بسقوط نظام عمر لمدة ثلاثة وعشرون (23) سنة.

لقد كان لشبكات التواصل الاجتماعي وتقنيات الجيل الثالث والرابع ومختلف وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة، وكذا الخيال الخصب للشباب دور حاسم في إنتاج الأحداث وتغذيتها الدائمة، في حين ظل الإعلام الرسمي وشبه الرسمي حبيس حصار فكري سياسي واقتصادي جعله يراوح مكانه القديم، حيث يقول عمامو[2]:

---

[1] - صلاح عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] - سليم عمامو أحد أشهر المدونين التونسيين وصاحب مدونة (عمار 404)، أوقف مطلع سنة 2011 بتهمة قرصنة واختراق مواقع انترنت حكومية رسمية ولم يطلق سراحه إلا بعد سقوط نظام بن علي، فنقلته الانتفاضة

"فقدان الإعلام الرسمي التونسي لصدقيته بسبب تقديمه للخبر وتفسيره بأسلوب يخدم مصالح الحزب الحاكم أو إخفاء الأخبار في أغلب الأحيان، دفع الشباب إلى استخدام الانترنت والأدوات الإلكترونية كمصدر أساسي للأخبار والمعلومات"[1]

بناء على ما تقدم يمكننا القول أن الانتفاضة التونسية وعلى الرغم من التباين في أداء الإعلام بين قديمه وحديثه إلا أنها أبرزت وجها آخر لهذه العلاقة وهو التكامل والتبادل في آلية تفاعلية فريدة قائمة على شراكة حقيقية بين النوعين، فلا الجزيرة ولا أي قناة أخرى كان بإمكانها أن تغطي أحداث الانتفاضة التي كانت تجري في عشرات الساحات والميادين بشكل متزامن خاصة في ظل غياب مراسليها، ولا المحتوى الذي كان يتناقله الشباب الثائر على مواقع التواصل الاجتماعي كان بمقدوره أن يصل إلى ملايين المشاهدين لولا شاشات التلفزيون التي لا يكاد يخلو منها كل بيت.

من السجن إلى مكتب الوزير ككاتب دولة في الحكومة الانتقالية كأصغر عضو فيها، وهو الذي لم يتجاوز الخامسة والثلاثين عام. وبعد أيام قليلة من تعينه في المنصب تم إلغاء الرقابة على الانترنت في تونس.

[1] - نزيه درويش: مرجع سبق ذكره، ص 370.

الفصل الرابع:

الإطار التطبيقي (عرض وتحليل النتائج)

المبحث الأول: عرض وتفسير النتائج

- **المطلب الأول:** بطاقة فنية عن برامج التحليل

- البرامج الحوارية

- النشرات الإخبارية

- التغطيات المستمرة

المطلب الثاني: عرض نتائج استمارة جمع البيانات

1- عرض وتفسير نتائج التحليل:

1- بطاقة فنية عن برامج التحليل:

يعتبر اختيار مواد التحليل من بين الخطوات المنهجية الأساسية للباحث، مراعيا في ذلك الإطار المكاني والزماني للدراسة، وقد قمنا بحصر جميع البرنامج التي تناولت موضوع البحث محاولين جعل عينة دراستنا متنوعة بين البرامج الحوارية والاخبارية.

1- البرامج الحوارية:

قمنا باختيار كل البرامج الحوارية المتناولة للانتفاضة التونسية من طرف قناة الجزيرة القطرية، في الإطار الزماني المحدد للراسة، باعتبارها الأكثر تعبيرا عن السياسة التحريرية للقناة في تغطيتها للحراك العربي، حيث تولي المؤسسات الإعلامية بشكل عام اهتماما بالغا لها، من خلال التحضير المسبق لموضوعها، ومحاور النقاش، اختيار الضيوف ...الخ.

وقناة الجزيرة القطرية أولت اهتماما -هي الأخرى- للبرامج الحوارية المتناولة لموضوع الدراسة من الزوايا المشار إليها سابقا، ونتيجة لنقصها مقارنة بالشبكة البرامجية العادية فإننا آثرنا التناول بالدراسة والتحليل كل البرامج الحوارية المتناولة للانتفاضة التونسية في الفترة الزمنية المختارة للدراسة فكانت تلك البرامج على النحو الآتي:

ما وراء الخبر:

هو برنامج حواري يومي مباشر يبث على الساعة 18:30 بتوقيت غرينيش، (19:30 بتوقيت الجزائر)، تقوم فكرته على معالجة مفصلة لحدث يشغل الساحة في وقته، ويعمد على طرح أسئلة متعددة تتعلق بالخبر المتناول، يجيب عليها عدد من الخبراء أو المسؤولين ليضع الحقيقة أمام المشاهد تاركا له حرية اتخاذ موقفه.[1]

[1] - أنظر موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/programs/discussions تاريخ الزيارة: 2016/07/13. على الساعة 22:15.

وقد جاء الحصص محل الدراسة متناولة لأحداث سريعة يومية وإعطاء أبعاد من خلال النقاش العميق والجريء وباستضافة شخصيات سياسية سواء على الأقمار الصناعية أو الهاتف أو الحضور في الأستوديو. ويقدم البرنامج صحفيين مقتدرين يتقنون جيدا مسايرة السياسة التحريرية للقناة، حيث كانت الحصص المحللة من تقديم:

- محمد كريشان (في حصتين)،[1]
- عبد الصامد ناصر (في حصتين)،[2]
- خديجة بن قنة (حصة واحدة).[3]

(1) - **محمد كريشان**: صحفي تونسي، ولد سنة 1959 بصفاقس .حصل بكالوريوس إعلام من جامعة تونس سنة 1981 فعمل كمتعاون مع وكالة رويترز .عاش طفولته وتعليمه الابتدائي في مدينة القصرين في الوسط الغربي المتاخم للحدود مع الجزائر. كان والده تاجرا هناك وقد عرف بنضاله السياسي ضد الاستعمار الفرنسي حيث تعرض للسجن، أما جده محمد الذي سمي باسمه فقد اعتقل لتخزينه السلاح للثوار الجزائريين ومات في سجنه بالجزائر.

هذه البيئة السياسية منذ الصغر جعلته مهتما بأخبارها ومتابعا للصحف والإذاعات التي كان والده مدمنا عليها. عمل مراسل لعدة صحف عربية.كما عمل في تلك الفترة محررا للشأن العربي في عدد من الصحف الأسبوعية التونسية من 1980 إلى.1995 . شغل أيضا مراسل إم بي سي للفترة بين1992-1991 ، وبعدها مراسل أيضا لإذاعتي مونت كارلو وهولندا العربية بين 1991 و1995. ثم مذيع أخبار في تلفزيون بي بي سي العربية بين 1995 و1996. التحق بقناة الجزيرة في 14 يوليو 1996 ليعمل مذيع أخبار ومقدم برامج إلى يومنا هذا.

(2) - **عبد الصمد ناصر:** إعلامي مغربي من مواليد ابريل 1968 بالرباط يعمل بشبكة الجزيرة للأخبار مقدما للأخبار والبرامج منذ الخامس عشر من ماي 1997 حاصل على الإجازة (بكالوريوس) في الآداب (أدب عربي) من جامعة محمد الخامس عام 1992. قدمبرامج عدة (بين السطور، منبر الجزيرة، المشهد العراقي (من بغداد)،الشريعة والحياة لسنتين، لقاء اليوم، لقاء خاص) كما غطى أحداثا دولية كثيرة وأبرزها الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب على أفغانستان والحرب على العراق والحرب على لبنان 2006 والحرب على غزة 2008 والانتخابات الرئاسية في فرنسا (من باريس 2002 و2007) والمجاعة في النيجر عام 2004. والانتخابات الرئاسية في مصر (من القاهرة 2005)، وجلسات محاكمة واعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، فضلا عن أحداث دولية أخرى. كما أجرى لقاءات عديدة مع شخصيات دولية رفيعة المستوى من عالم الفكر والسياسة، من بينهم رؤساء دول وحكومات. عمل لثلاث سنوات بالقناة الأولى المغربية صحفيا ومذيعا للأخبار (1994 -1997). حاليا يقوم عبد الصمد ناصر بتقديم برنامج منبر الجزيرة.

(3) - **خديجة بن قنة :** إعلامية جزائرية تعمل في قناة الجزيرة الفضائية في قطر .من مواليد 1965م بالمسيلة-الجزائر تخرجت من معهد الإعلام بجامعة الجزائر، ثم التحقت بمعهد اللوفر لتكوين الصحفيين المحترفين في باريس.

بدأت العمل سنة 1986 صحفية في الاذاعة الجزائرية ثم انتقلت للعمل في التلفزيون الجزائري مذيعة للنشرة الرئيسية نشرة الساعة الثامنة مساء. بالإضافة إلى التغطية الخارجية. و شاركت في تقديم العديد من البرامج السياسية حول الشؤون الجزائرية واغتيال الرئيس الجزائري الأسبق محمد بوضياف وانطلاق العشرية السوداء في الجزائر كما شاركت في تغطية حرب الخليج الأولى في تلك الفترة..

انتقلت للعمل في إذاعة سويسرا العالمية بصفتها مقدمة للأخبار ومسؤولة عن الملف الأسبوعي الذي كان يهتم بالجالية العربية في سويسرا، وكان ذلك لمدة أربع سنوات. ثم عملت مقدمة للأخبار ولبرامج حوارية في قناة الجزيرة الاخبارية القطرية عندما بدأت بثها عام 1996 ، وهي من الجيل المؤسس في قناة الجزيرة قبل أكثر من عشر سنوات. واستمرت في عملها في قناة الجزيرة.

شاركت خديجة في قناة الجزيرة القطرية في تغطية الكثير من الأحداث الساخنة والحروب مثل :الحرب على أفغانستان، الحرب على العراق، حرب لبنان، الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

تبدأ الحصة بعرض موضوع الحلقة، باستعمال مقدمة مثيرة وعرض لتقرير شامل حول الموضوع محل النقاش، وكذا أسئلة عميقة يحوم حولها النقاش.

الاتجاه المعاكس:

هو برنامج حواري أسبوعي يبث يوم الثلاثاء من كل أسبوع على الساعة 19:05 بتوقيت غرينيتش (20:05 بتوقيت الجزائر) ولمدة ساعة كاملة، يقدمه فيصل القاسم، ويتطرق لمواضيع حساسة في السياسة والاقتصاد، وقضايا اجتماعية ودينية أحيانا، وتقوم فلسفته على استضافة وجهتي نظر متناقضتين.[1] واحدة "مع" و الأخرى "ضد"، مجسدة شعار الجزيرة "الرأي والرأي الآخر"، يعتمد البرنامج على أسلوب الإثارة، والخروج على الحوارات المألوفة العادية، ففي أغلب الأحيان تصل النقاشات إلى الانفعال والغضب، والشتم والتوزيع الاتهامات، في مشهد لم يألفه المشاهد العربي من قبل، وكان من بين أهم الأسباب على إقبال الجماهير نحو البرنامج. بيد أن ضمان المشهد لم يكن متاحا بسهولة فقد أكد فيصل القاسم[2] أن المشاكل واجهت البرنامج منذ البداية بسبب صعوبة ايجاد مشاركين يساهمون بجرأة وحرية كاملة في البرنامج، ويؤكد أن البرنامج يطرح موضوعات محل جدل في العالم العربي،[3] بجرأة يقودها مقدمه عن طريق أسئلة استفزازية وجريئة، تصل إلى حد الاتهام أحيانا للضيف أو للجهة التي يمثلها سواء كانت أحزاب أو منظمات أو حتى أنظمة ودول، وذلك لإضفاء الإثارة على الحوار. غير أنه من ناحية أخرى تسبب البرنامج في نشوب خلافات عدة بين الدول العربية وقطر لطرحه أفكارا وانتقادات مباشرة للأوضاع في البلدان العربية، وللأنظمة والزعماء العرب، ولكن فيصل القاسم يرد بأن فلسفة البرنامج تقوم على النقاش الحر

---

(1) - أنظر موقع الجزيرة نت، مرجع سبق ذكره، نفس التاريخ والتوقيت.

(2) - **فيصل القاسم:** إعلامي سوري، ولد بسوريا سنة 1961. يحمل جنسية مزدوجة سورية وبريطانية الجنسية البريطانية وشخصية عالمية مشهورة وكاتب ينشط في إجراء الحوارات السياسية ويقدم عدة برامج على قناة الجزيرة واشتهر ببرنامجه الحواري الاتجاه المعاكس، تخرج عام 1983 من جامعة دمشق بدرجة بكالوريوس في الأدب الإنكليزي ثم حصل على درجة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي من جامعة هل البريطانية عام1990 ، تدرب وعمل كمقدم ومعد للبرامج العربية في هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي بين عامي 1988 و1989، وعمل كمقدم برامج في تلفزيون إم بي سي عام 1991، وكمقدم برامج إخبارية في قناة البي بي سي العربية بين عامي 1994 و1996 ثم انتقل بعد ذلك إلى قناة الجزيرة الفضائية واكتسب شهرته من خلال برنامجه الأسبوعي" الاتجاه المعاكس ."يكتب مقالات أسبوعية في جريدة الشرق القطرية.

(3) - سليمان غازي الشمري: **برنامج الاتجاه المعاكس**، دار الشروق، الدوحة، قطر، 1998، ص 25.

والمفتوح والديموقراطي في القضايا التي تهم المواطن العربي، كما يؤكد على استقلالية من كل التيارات ضمانا لتجسيد لـ "الرأي والرأي الآخر" فعلا لا قولا.[1] يبدأ البرنامج بمدقمة راقية ثرية تتضمن موضوع البرنامج والعديد من التساؤلات الواضحة والجريئة لتكون محور النقاش بين الحضور.

[1] - الزيدي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2- النشرات الإخبارية:

تتناول كل النشرات الإخبارية المقدمة من طرف قناة الجزيرة في الفترة محل الدراسة، الانتفاضة التونسية، لذا حاولنا اختيار جملة من تلك النشرات، لجعل عينة دراستنا أكثر تنوعا وتمثيلا، وكانت تلك النشرات على النحو الآتي:

- **الحصاد المغاربي:**

نشرة إخبارية يومية شاملة، تهتم بقضايا المغرب العربي. جاء اختيارنا لها نتيجة تخصصها وتعمقها في ملفات المغرب العربي، وقد قدمت مجمل الأخبار والأحداث عن الانتفاضة محل دراستنا عبر هذه النشرة، بالإخبار والشرح والتحليل والتفسير مستعينة بشخصيات وزعماء، وسياسيين...الخ.

- **حصاد اليوم:**

نشرة إخبارية يومية شاملة لكل الأحداث العالمية، مرتبة إياها حسب الأهمية وكذا السياسة التحريرية للقناة. حيث لوحظ اهتمام واسع بالانتفاضة التونسية رغم وجود بعض الأخبار العالمية المهمة حينها كتسريبات موقع وكليكس حول كبير المفاوضين الفلسطينين، صائب عريقات....وغيرها من المواضيع. كما لوحظ تصميم شارات (بروموات) خاصة بالانتفاضة تبدأ بها القناة موضوع الانتفاضة التونسية. شارات كانت علامة مسجلة لقناة الجزيرة وللانتفاضة التونسية. فلا يمكن نسيان كلمة "هرمنا" للمواطن التونسي أحمد الحفناوي والتي جاءت في عبارة يتذكرها كل من تحدث عن الانتفاضة التونسية جاء فيها: "فرصتكم أيها الشباب التونسي، تستطيعون أن تقدموا لتونس مالم نقدمه لها نحن.. لأننا هرمنا.. هرمنا من أجل هذه اللحظة التاريخية"، أو شارة أخرى ظهر فيها المحامي التونسي عبد الناصر العويني ليلة هروب زين العابدين بن علي من تونس، فرغم حضر التجوال المفروض خرج ليلا في شارع الحبيب بوريقة لينادي بكلمات معبرة استعملتها الجزيرة كشارة لإعلان بداية الحديث عن الانتفاضة التونسية جاء فيها: "الشعب التونسي حر، المجد والخلود للشهداء.... بن علي هرب.". هي تصميمات، تدل على اهتمام بالغ للقناة بالانتفاضة التونسية وباقي الانتفاضات العربية التي ستأتي تبعا.

هذا الصباح:

إلى جانب هاتين النشرتين اللتين تبثان في وسط اليوم ونهايته أردنا اختيار نشرات صباحية، لجعل العينة أكثر تمثيلا وتنوعا، فاخترنا نشرة "هذا الصباح " وهي نشرة يومية شاملة للأحداث العالمية، لمسنا فيها اهتماما بالشأن التونسي، كونه الحدث الأكثر أهمية في تلك الفترة.

2- التغطيات المستمرة:

هي تغطيات إخبارية مفتوحة ومستمرة تقدم من خلالها قناة الجزيرة كل جديد حول الانتفاضة التونسية، اعتمدت في تغطية الحراك العربي بشكل عام والانتفاضة التونسية بشكل خاص. لتعبر القناة بذلك عن مدى اهتمامها بالحدث، ولاغية العديد من البرامج القارة. وكانت تقدم الأحداث خلالها لحظة بلحظة مستعملة طرق عديدة للحصول على الأخبار والمعلومات وكذا تحليلها وتفسيرها وإعطاء أبعاد لها، سنتطرق إلى معالجتها في خطوات لاحقة من هذه الدراسة.

ب- عرض نتائج استمارة جمع البيانات:

- **الجدول رقم 01: بطاقة تقنية للمواد الإعلامية محل التحليل**

نوع البرنامج	اسم البرنامج	تاريخ بث البرنامج	المدة الزمنية	المجموع
حصص إخبارية	ما وراء الخبر	2010/12/20	26 دقيقة و22 ثانية	3 ساعات و24 دقيقة و52 ثانية
		2010/12/27	26 دقيقة و29 ثانية	
		2011/01/06	26 دقيقة و20 ثانية	
		2011/01/09	26 دقيقة و49 ثانية	
		2011/01/12	26 دقيقة و57 ثانية	
	الاتجاه المعاكس	2011/01/11	45 دقيقة و55 ثانية	
حصص إخبارية	الحصاد المغاربي	2010/12/19	10 دقائق و23 ثانية	3 ساعات و48 دقيقة و11 ثانية
		2010/12/20	11 دقائق و24 ثانية	
		2010/12/21	16 دقيقة و16 ثانية	
		2010/12/22	13 دقائق و06 ثانية	
		2010/12/24	20 دقيقة و12 ثانية	
		2011/01/03	22 دقيقة و20 ثانية	
		2011/01/05	13 دقائق و57 ثانية	
		2011/01/08	11 دقائق و38 ثانية	
	حصاد اليوم	2010/12/24	24 دقيقة و28 ثانية	
		2010/12/26	12 دقيقة و33 ثانية	
		2010/12/27	31 دقيقة و57 ثانية	
		2010/12/30	12 دقائق و34 ثانية	
	هذا الصباح	2010/12/29	16 دقائق و11 ثانية	
	التغطية مستمرة	2011/01/14	21 دقيقة و39 ثانية	
		2011/01/14	08 دقائق و02 ثانية	
		2011/01/14	17 دقيقة و63 ثانية	
		2011/01/14	18 دقيقة و98 ثانية	
المجموع			**07 ساعات و13 دقيقة و03 ثانية**	

تنوعت دراستنا على مختلف البرامج والحصص التي كانت تبث عبر قناة الجزيرة في الفترة الزمنية المحددة للدراسة والموضوع محل التحليل، فكان نصيب الحصص الحوارية منها مقدر بـ 03 ساعات و24 دقيقة و52 ثانية، متجليا في حصتين: حصة "ما وراء الخبر" بحجم زمني مقدر بـ ساعتان و38 دقيقة و57 ثانية، وحصة "الاتجاه المعاكس" بحجم زمني مقدر بـ 45 دقيقة و55 ثانية.

وكان للنشرات والحصص الإخبارية نصيب في دراستنا هي الأخرى، تمثل في حجم زمني مقدر بـ 03 ساعات و48 دقيقة و11 ثانية، مقسم إلى ساعة و04 دقائق و16 ثانية لنشرات "الحصاد المغاربي" و ساعة و21 دقيقة و31 ثانية لنشرات "حصاد اليوم" وكذا 16 دقيقة و11 ثانية لنشرات "هذا الصباح" في حين كان نصيب "التغطيات المستمرة" من الدراسة التحليلية مقدر بـ ساعة و06 دقائق و12 ثانية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الحجم الزمني للتغطيات الإعلامية في الفترة الزمنية المحددة للدراسة، والتي قمنا بتحليله مقدر في مجموعه بـ 07 ساعات و13 دقيقة و03 ثوان، مقسم إلى حصص إخبارية وأخرى حوارية محاولين تغطية مختلف البرامج التي كانت تبث عبر قناة الجزيرة أثناء الانتفاضة التونسية، حيث كانت عبارة عن نشرات إخبارية مفتوحة وتغطيات مستمرة على مدار الساعة متتبعة تطور الأحداث لحظة بلحظة، سواء عن طريق شريط الأخبار الذي تدون فيه كل المستجدات أو النشرات الإخبارية المفتوحة، فقد ألغت الجزيرة حينها الشبكة البرامجية العادية وعوضتها بتغطية شاملة ومستمرة للأحداث. مستعينة بمحللين سياسيين واستشرافين لتحليل الأحداث وتفسيرها ومحاولة الحديث عن مآلاتها. إلى جانب ذلك تناولنا بالتحليل كل الحصص الحوارية المخصصة للانتفاضة التونسية في الإطار الزماني للدراسة.

وبناء على الملاحظة الأولية للتغيير الكبير الذي شهدته الشبكة البرامجية للقناة مع بداية الانتفاضة التونسية و العربية بعدها. ندرك الأهمية التي أولويتها قناة الجزيرة لنقل الوقائع وتحليلها وتفسيرها، وجعل الانتفاضة التونسية أولوية أولى لها ولا أدل على ذلك من إلغائها لبرامج قارة في الشبكة البرامجية لمدة سنوات والتركيز على تطورات الوضع في تونس، رغم عدم امتلاكها لمراسل هنالك وصعوبة الوصول إلى مصادر الخبر.

- **الجدول رقم 02: فئة الموضوع ومؤشراتها**

المواضيع المتناولة	التكرار	النسبة المئوية %
أسباب الانتفاضة	399	35.47
الموقف الرسمي	183	16.27
موقف المنتفضين	223	19.82
النتائج المتوقعة	63	5.6
الحلول المقترحة	153	13.6
أخرى	104	9.24
المجموع	**1125**	**100**

تعددت المواضيع التي تم تناولها في المواد الإعلامية المقدمة من طرف قناة الجزيرة أثناء معالجتها للانتفاضة التونسية، محاولة التطرق إلى مختلف جوانبها بالتقديم والتحليل والتفسير، وجاء في مقدمة تلك المواضيع أسباب الانتفاضة بتكرار مقدر بـ 399 مرة في المواد الإعلامية المحللة بنسبة مئوية مقدرة بـ 35.47%، وتأتي في المرتبة الثانية موقف المنتفضين من الحراك التونسي سواء بالتصريحات أو الإجراءات المتخذة في الميادين بنسبة مقدرة بـ 19.82%، أما الموقف الرسمي المتخذ من النظام السياسي أو الشخصيات والناطقين الرسمين فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 16.27%، لتحتل الحلول المقترحة المرتبة الرابعة من بين المواضيع المتناولة أثناء الحراك التونسي بنسبة مئوية مقدرة بـ 13,6 %، في حين احتلت مواضيع متعددة، المرتبة الخامسة مجتمعة بنسبة 9,24% (سنتناولها بالتحليل والتفسير في خطوة قادمة)، وجاءت في المرتبة الأخيرة النتائج التي يمكن أن تفضي إليها الانتفاضة والمتوقعة من طرف قناة الجزيرة أو محلليها بنسبة 05,6%.

بناء على النسب المسجلة نلاحظ أن قناة الجزيرة القطرية اهتمت كثيرا بالكشف عن الأسباب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى قيام

الانتفاضة التونسية من خلال تغطياتها وتحاليلها واستضافاتها للشخصيات السياسية، وسنقوم بتحليل مختلف الأسباب التي تناولتها القناة في تفسيرها للأسباب التي أدت إلى قيام الانتفاضة.

كما لوحظ تقارب في تقديم الموقفين الرسمي وموقف المنتفضين والداعمين للانتفاضة التونسية، من خلال التصريحات والاجراءات الميدانية المتخذة من الجانبين. غير أن القناة أسهبت في تقديم تصريحات المنتفضين حول مجريات الأحداث اليومية معتمدة على شخصيات سياسية، وأحزاب وتنظيمات معارضة وكذا شهود عيان ومشاركين في الانتفاضة، بالمقابل كانت تصريحات الشخصيات الرسمية شحيحة الظهور، مبررة ذلك بعدم التمكن من الوصول إليها أو رفضها المشاركة في الحصص والتغطيات الإخبارية المبثة، خاصة وأن الموقف الرسمي من الانتفاضة كان مترددا وغير متوقع للأحداث وما ستؤول إليه ففضلت العديد من الوجوه السياسية الموالية والشخصيات الرسمية التريث وعدم إبراز موقفها خشية الانعكاسات السلبية التي قد تطالها من الجهات الرسمية الحاكمة، وبرز ذلك جليا خاصة في الأيام الأولى من الانتفاضة.

أما بخصوص النسبة المتقاربة في الجدول السابق (19.82% موقف المنتفضين بالمقابل 16.27% لموقف الرسميين) فيعود إلى إبراز الخطوات والاجراءات الميدانية تنفيذا لقرارات الجانبين فركزت القناة كثيرا على المواقف المتخذة من حكومة بن علي سواء بإقناع الطرف الآخر للعدول عن فكرة الانتفاضة أو بإرغامه على ذلك، فقررت إجراءات إصلاحية في مختلف المجالات سياسية كانت أو اقتصادية، وذلك بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لتنمية مختلف المناطق والأقاليم التونسية، والنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا فتح فرص عمل إضافية للمتخرجين الجامعيين خاصة، كما أقدمت في خطوة لاحقة على إقالة شخصيات سياسية حاكمة، على رأسهم وزير الداخلية التونسي. غير أن هذا لم يكن كافيا لإسكات الشارع التونسي فقامت الحكومة بإجراءات أمنية أبرزتها قناة الجزيرة في تقاريرها تجلت أساسا في اعتقال المتظاهرين والشخصيات السياسية المعارضة

والمؤيدة للانتفاضة، إلى جانب مواجهة المتظاهرين بمختلف الأسلحة المستعملة في صد المظاهرات وصلت أحيانا للرصاص الحي، ما أسفر عن سقوط 97 تونسيا.

ومن جانب المتظاهرين ركزت قناة الجزيرة على تغطية مختلف المظاهرات وفي مختلف المناطق التونسية، مبينة الفئات الاجتماعية المشاركة فيها من مظاهرات للعمال، للبطالين للفلاحين، للطلبة، للمحامين،... فالانتفاضة لم تخص فئة اجتماعية معينة بل شملت كل فئات المجتمع التونسي[1]، بل لم تستثن حتى الفئات الغنية من الطبقة الرأسمالية. وانحصر استعداؤها من الحكومة وبعض الأقلام الصحفية الموالية والأجهزة الأمنية[2] في بداية الانتفاضة، سرعان ما اتخذت البعض منها موقف الحياد منها الجيش التونسي الذي اكتفى بحراسة مقر الهيئات الحكومية والمنشئات العامة والخاصة، فهو سليل الشعب ولا يمكن أن يحارب الشعب نفسه كما يقول نائب رئيس المؤتمر من أجل الجهورية عبد الرؤوف العيادي "لا يمكن لأجهزة الأمن أن تحارب أهلها."[3]

من هنا نستنتج أن قناة الجزيرة القطرية ركزت على إبراز نقطتين أساسيتين:

- البعد الشعبي للثورة التونسية بمختلف أطيافه وألوانه وتوجهاته الفكرية، السياسية، الدينية...الخ.

- عفوية الانتفاضة وعدم برمجتها أو قيادتها من الأطراف السياسية وحتى المعارضة منها، بل جل الأطياف التحقت بها وحتى الاتحاد الوطني للشغل.

كما ظهر جليا عدم احترام القناة لشعارها "الرأي والرأي الأخر" فقد برز جليا موقف المنتفضين وتحركاتهم وقراراتهم وكل ما تعلق بالانتفاضة من جانب المتظاهرين في حين أغفل بنسبة كبيرة الجانب الرسمي رغم تبرير ذلك بغيابهم عن الجلسات الحوارية أو عدم الرد على اتصالات القناة.

كما لم تغفل قناة الجزيرة القطرية عن إبراز الحلول الممكنة للخروج من الأزمة التونسية في نسبة معتبرة مقدرة بـ 13.6% من المواضيع المطروحة أثناء فترة

---

(1) - عمير علية الصغير، أستاذ التاريخ في الجامعة التونسية: **تونس 2011 ثورة الكرامة** ، فيلم وثائقي بث في قناة الجزيرة الوثائقية، 2011، الدقيقة 12:04.

(2) - مهدي المبروك، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية، المرجع السابق، الدقيقة 12:36.

(3) - عبد الرؤوف العيادي، نائب رئيس المؤتمر من أجل الجهورية، المرجع السابق، الدقيقة 07:17.

التحليل. وهذا ما يمكن اعتباره توجيها للشارع التونسي نحو الحلول المقترحة خاصة عند اعتمادها على محللين وسياسيين يتمتعون بقدر من الحنكة السياسية وقدرة عالية من التحليل والتفسير وبذلك نقول بأن إعلام الجزيرة يؤدي وظيفة التوعية والتوجيه والتحليل والتفسير.

وتعود المراتب الثانية الأخيرة والمسجلة من المواضيع الأقل تناول من القناة أثناء فترة التحليل بالترتيب إلى بعض المواضيع التي لم يحددها الباحث في استمارة تحليل المضمون، وكذا النتائج المتوقعة من الانتفاضة أو ما سيؤول إليه الحراك التونسي.

فبخصول المواضيع التي تمكنا من اكتشافها وأدركنا أهمية تناولها من طرف قناة الجزيرة أثناء الانتفاضة:

- الأسباب الخارجية لانتفاضة تونس: فبالرغم من عدم تركيز قناة الجزيرة على الأسباب الخارجية لانتفاضة تونس إلا أنها ظهرت في بعض تقاريرها، وتغطياتها، كما أنه لا يمكن الفصل بين الانتفاضة والعوامل الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيواقتصادية والجيو ثقافية.

ولا يمكن الفصل أيضا بينها وبين تسريبات وكيليكس مثلا، وعن أزمة تحرير التجارة العالمية، وأزمة العولمة التجارية، وأزمة الطاقة العالمية واستخدام الغذاء لتوليد الطاقة...الخ. كلها عوامل ساهمت جنبا إلى جنب مع العوامل الداخلية إلى قيام الانتفاضة التونسية، وعدم التركيز عليها يدل على أن الجزيرة أرادت اعطاء البعد العفوي الشعبي للانتفاضة كما بينا سابقا، مع اشارات طفيفة إلى ترسيبات وكيليكس، حيث تناولت القناة إحدى الوثائق الأمريكية المسربة عن طريق الموقع والتي شبهت محيط الرئيس وعائلة الطرابلسي (عائلة زوجة بن علي) بالمافيا.[1] وتكتشف وثائق أخرى مسربة "تورط عائلة زوجة بن علي في عمليات اعتداء على أملاك الآخرين، وحيازة شركات مشبوهة التمويل واغتصاب شركات من أصحابها."[2]

---

[1] - أنظر "حصاد اليوم"، تاريخ البث: 2011/01/14، الدقيقة 01:02.

[2] - نفس المرجع، الدقيقة 03:10.

- إعلام رسمي أحادي: أشارت العديد من التقارير الإعلامية لقناة الجزيرة والتي كانت ضمن عينة التحليل إلى أحادية الإعلام التونسي، وطريقة معالجته للأحداث مستشهدة بما تبثه قناة تونس 7 الرسمية، خاصة أثناء وصفها لحادثة حرق البوعزيزي لنفسه في سيدي بوزيد، أنها حادثة فردية، محدودة، منعزلة تسعى بعض الأطراف لتضخيمها وتوظيفها لأغراض سياسية ضيقة.[1] كما فرضت حكومة بن علي رقابة شديدة على مختلف وسائل الإعلام والاتصال، من بينها الانترنت، حيث تعرض العديد من الصحفيين والحقوقيين والمدونين للاختطاف وللاعتقال نتيجة نشرهم لمقالات معارضة لسياسة الحكومة.

غير أن هذه السياسة التحريرية المنتهجة خاصة أثناء الانتفاضة أدت إلى نتائج عكسية غير مرغوب فيها من قبل حكومة بن علي حيث أشار الباحث طارق الكحلاوي "أن سياسة التعتيم المطبقة على أحداث سيدي بوزيد كانت فاشلة، ففي مقابل هذه السياسة المنتهجة عجت مواقع التواصل الاجتماعي بالأحداث والوقائع والتحيينات الفورية لما يجري في الميدان، وتحول المواطنين إلى صحفيين ينقلون الحدث ويتفاعلون معه..."[2]، كما أدت هذه السياسة حسبه إلى مزيد من تأجيج الاحتجاجات خاصة بعد صدور أول بيان من الجهات الرسمية بعد مضيء أربعة أيام من حادثة الحرق مصورا الموضوع على أن حادث فردي.

إلى جانب ذلك تطرقت الجزيرة في عديد التقارير إلى مختلف فترات حكم الرئيس زين العابدين بن علي وما ميزها من مظاهرات واحتجاجات مستدلة على ذلك بالبحوث التاريخية وما قاله المؤرخ محمد ضيف الله "تونس الحديثة تشهد في كل عشرين سنة تقريبا حركة احتجاجية شبابية"، كما بثت بورتريه مطول على مسيرة بن علي من نشأته إلى الإطاحة به مرورا بانقلابه الأبيض على الحبيب بورقيبة.

كما حاولت القناة مواكبة الأحداث وسرد الوقائع الجديدة كلما تحصلت عليها، فكانت من بين المؤشرات المسجلة في ذه الفئة أيضا. ومن هنا يمكن القول أن من بين الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى الانتفاضة التونسية ممارسات النظام

---

[1] - أنظر" الحصاد المغربي"، تاريخ البث: 2010/12/26، الدقيقة 01:15.

[2] - طارق الكحلاوي ، أستاذ التريخ بجامعة روتغرز بنيوجيرسي بنيويورك، المرجع السابق، الدقيقة 04:55.

التونسي في مختلف مجالات الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية. وتسريبات موقع ويكليكس حول الفساد والنظام المفياوي. إضافة إلى العوامل الدولية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية.

أما بخصوص الموضوع الأخير والمتعلق بالنتائج المتوقعة من الانتفاضة، فبالرغم من ترتيبه المتأخر مسجلا 05.6% من نسبة المواضيع في المواد المحللة، إلا أنه يتمتع بأهمية بالغة، خاصة اعتماد القناة في هذا الموضوع على استضافة سياسيين وباحثين استشرافيين، واعتمادهم على استمالات عقلية منطقية في تحليلهم للأحداث والمآلات التي سوف تؤول إليها، وفي نفس الوقت يعتبر تعبئة وتوجيها للرأي العام التونسي لتحقيق تلك المآلات، بل أكثر من ذلك حاولت قناة الجزيرة القطرية مقارنة الأحداث الجارية على الأراضي التونسية والأسباب التي أدت إلى قيامها مع أسباب مماثلة في كل من الجزائر والمغرب وموريطانيا، وهل ذلك يعني قيام الانتفاضة في تلك الدول في إشارة واضحة وتعبئة جلية للجماهير على حذو التجربة التونسية؟ من هنا نستنتج أن قناة الجزيرة سعت من خلال برامجها إلى تعبئة الجماهير التونسية وتوجيهها إلى إحلال الديموقراطية والإطاحة بالنظام الدكتاتوري السائد لمدة 23 سنة. كما نوهت بإمكانية انتقال عدوى الاحتجاجات للدول العربية التي تعيش شعوبها نفس ظروف الشعب التونسي.

الجدول رقم 03: أسباب الانتفاضة الشعبية التونسية حسب مضمون عينة الدراسة

أسباب الانتفاضة	التكرار	النسبة المئوية %
سياسية	161	40.35
اجتماعية	140	35.08
اقتصادية	42	10.53
تنموية	56	14.04
المجموع	399	100

كان تناول موضوع أسباب الانتفاضة التونسية من أكثر المواضيع التي وردت في المواد الإعلامية محل الدراسة، كما بينه الجدول السابق (جدول رقم 02)، ولغرض معرفة مختلف تلك الأسباب حاولنا من خلال عينتنا المختارة الكشف عنها، وكانت النتائج حسب ما جاء في الجدول أعلاه، حيث جاءت الأسباب السياسية في المرتبة الأولى بتكرار مقدر بـ 161 مرة وبنسبة مئوية مقدرة بـ 40.35%، لتأتي الأسباب الاجتماعية في المرتبة الثانية بنسبة 35.08%، في حين احتلت الأسباب التنموية والاقتصادية المرتبتين الثالثة والرابعة بنسب مقدرة بـ 14.04%، و10.53% على التوالي.

يتضح من النسب المسجلة مدى اهتمام قناة الجزيرة بالعوامل السياسية التي أدت إلى قيام الانتفاضة التونسية، فبالرغم من أن فتيلها كان اجتماعيا، إلا أن الحكومات المتعاقبة على تونس منذ استقلالها بسط ظلاله على باقي القطاعات وكان السبب في كل الاخفاقات التي عاشتها القطاعات الأخرى، شأنه في ذلك شأن النظم السياسية السلطوية والمسيطرة.

فمنذ الانقلاب الطبي الذي قاده "زين العابدين بن علي" على الحبيب بورقيبة وأصبح بموجبه رئيسا للجمهورية، وممارسات القمع ومصادرة الحريات الفردية والجماعية قائمة في تونس إذا استثنينا السنتين الأولين لحكمه حيث خصصتا لكسب

ثقة الجماهير والطبقة السياسية،[1] فقد عمد فيها زين العابدين بن علي إلى الاستجابة للمطالب السياسية التي رفعتها المعارضة لسنين طويلة من خلال البيان الذي أصده في 07 نوفمبر 1987، ولقي استجابة واسعة من النخبة والجماهير، فقام بإطلاق سراح المساجين السياسيين، والسماح بصدور صحف للمعارضة الراديكالية، وإعطاء رخصة النشاط القانوني للأحزاب السياسية ...، هي إجراءات جعلت القوى السياسية تعتقد أنها وصلت مع هذا الحاكم الجديد إلى بناء دولة الديموقراطية.[2] غير أن ذلك لم يكن واقعا بعد انتخابات 1989 المزورة في أساسها، وعمدت بعدها السلطة لفرض منطق القوة والسيطرة، فتم القضاء على حزب النهضة المنافس القوي في الانتخابات التشريعية لحزب التجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم، وكذا منع بعض الصحف المعارضة من الصدور أمثال البديل والفجر، وإنشاء صحف جديدة موالية بالإضافة إلى شراء ذمم بعض أصحاب الصحف المتبقية. معتمدا في ذلك على قوة أمنية ضخمة حيث أسس بن علي دولة مرتكزة على جهاز أمني يضم أكثر من 130 ألف فرد بمعدل كل 100 تونسي يقابله 1.5 عنصر أمن. ناهيك عن الشرطة السرية غير المعروف عددها والمتخصصة في ملاحقة الناشطين السياسيين والمدنيين وغيرهم من الحقوقيين والنقابيين. كما يوجد بين 08 إلى 10 آلاف موظف عمومي ملحقين بإدارة الحزب الحاكم ينالون رواتبهم من الوزارات والمؤسسات التي يعملون فيها بالإضافة إلى المنح والسيارات التي يهبها لهم الحزب ويعتبرون أعوان شرطة الحزب مهمتهم التجسس على مصالح المواطنين في الإدارات التي يعملون فيها.[3] هي إجراءات جعلت الشخصيات المعارضة تعتبر حكومة بن علي حكومة استعمار داخلي[4]، لم تترك المجال للأحزاب السياسية للنشاط بل منعت عن الكثير منها الاعتماد أمثال: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يترأسه السيد منصف المرزوقي، حزب

---

(1) - شاهد الفيلم الوثائقي: تونس 2011، ثورة الكرامة، مرجع سبق ذكره، الدقيقة 10:21.

(2) - مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 190.

(3) - "Comment les années Ben Ali ont pénalisé l'économie de la Tunisie", Libération, 04 /02/2011.

(4) - منصف المرزوقي، رئيس حزب المؤتمر من أجل الديموقراطية، **تونس 2011، ثورة الكرامة**، مرجع سبق ذكره، الدقيقة: 10:37.

العمل الوطني الديموقراطي برئاسة عبد الرزاق الهمامي، حزب النهضة، حزب العمال الشيوعي، الحزب الاشتراكي اليساري...الخ في حين منح الاعتماد لأحزاب موالية (التجمع الدستوري الديموقراطي، حركة الديموقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية...) وأخرى في ظاهرها أحزاب معارضة غير أن لها ولاء وتحالف سياسي مع أحزاب الموالاة، فقد أوضح في هذا الصدد الوزير الأول أثناء حكم بن علي والأمين العام للحركة الدستورية السيد حامد القروي أن زين العابدين بن علي قال له: " Adversaire pour adversaire au temps choisir ses adversaires".[1] أي إذا توجب أن يكون هناك منافسين يجب نحن أن نختار منافسينا. وبذلك تكون الخريطة الحزبية التونسية في عهد بن علي متكونة من أحزاب موالية تستفيد من امتيازات كثيرة، و أخرى معارضة غير مختلفة مع الحكومة وهي الأخرى تستفيد من امتيازات غير معلنة، وكذا أحزاب معارضة قانونية مضطهدة ومراقبة، وأحزاب معارضة غير قانونية تنشط قادتها غالبا في الخارج. ناهيك عن المنظمات المدنية والجمعيات النسائية الناشطة.[2] وهكذا يظهر النظام التونسي عن طريق إعلامه الرسمي وأقلام مأجورة إلى العالم الخارجي هذه الخريطة السياسية المتنوعة، ما جعل حكومات العالم الغربي تثني على سياسته النموذجية وتغدق عليه بالهبات والمساعدات، لكن الواقع يشهد الكثير من الخروقات لحقوق الإنسان والتلاعبات بالانتخابات وحرمان السياسيين من منافسة شريفة ونزيهة ووجود برلمان بتعددية زائفة.[3]

إضافة إلى كل هذه الممارسات، شهدت العائلة الحاكمة، وبعض العائلات المعروفة عند المواطن التونسي توغل غير مسبوق في مختلف الأجهزة الحكومية واستفادت من امتيازات ضخمة في مختلف المجالات، بدءا بالحياة السياسية عن طريق منح مناصب سياسية في الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني الموالية وصولا إلى المشاريع التنموية والاقتصادية الكبرى، خاصة بعد تزوج بن علي بزوجته الثانية

---

(1) - أنظر الفيلم الوثائقي رماد الاستبداد ونيران الثورة، مرجع سبق ذكره، الدقيقة :07:55

(2) - أسيا النفاتي، عضو في المجلس التأسيسي التونسي، **رماد الاستبداد ونيران الثورة**، شريط وثائقي بث على قناة الجزيرة الوثائقية، الدقيقة: 05:21

(3) - محمد القوماني، الأمين العام لحزب الإصلاح والتنمية، المرجع السابق، الدقيقة 05:58.

ليلى طرابلسي، هذه الأخيرة التي مكنت شيئا فشيئا أفراد عائلتها بمناصب عديدة في القطاعات العمومية، والخاصة.[1]

من خلال كل ما تقدم يمكننا القول أن قناة الجزيرة القطرية استطاعت تحليل الوضع السياسي التونسي في مختلف مراحله التاريخية وحتى قبل فترة حكم زين العابدين بن علي، واعتبرته من الأسباب الحقيقية غير المباشرة للانتفاضة التونسية، فلا ترى أن السبب اجتماعي أو اقتصادي أو تنموي كما سنشير إلى ذلك بل هو مزيج مجتمع من هذه الأسباب وأخرى غير أن الأسباب السياسية تبقى في طليعتها نظرا لتأثيرها على بقية القطاعات. وبالتالي فقناة الجزيرة وفقت إلى حد بعيد في الكشف عن السبب الرئيس للانتفاضة.

جاءت الأسباب الاجتماعية في المرتبة الثانية من حيث عدد تكرارها في المواد الإعلامية محل التحليل بنسبة مئوية مقدرة بـ 35.08%، وكما يبدو من الوهلة الأولى أنها هي السبب المباشر لانتفاضة تونس خاصة بعد نقل حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه أمام مقر محافظة سيدي بوزيد، من قبل وسائل الإعلام العالمية وكذا مواقع التواصل الاجتماعي حيث أرجع سبب إقدامه على ذلك بمنعه من بيع الخضر في مكان غير مرخص للبيع وإتلاف سلعته وإهانته من قبل شرطية، كما ركزت قناة الجزيرة القطرية على كون الشاب عاطل عن العمل ويتمتع بشهادة جامعية، ويتحصل على قوت يومه جراء بيعه للخضر والفواكه، مستعملا في ذلك عربة متنقلة. هو إذن تصوير لواقع اجتماعي مرير يعيشه الشباب التونسي المثقف في دولة تونس وبشكل خاص المناطق الداخلية أو ما يسمى بتونس العميقة.[2]

فحكومة بن علي عمقت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين مختلف مناطق البلاد، وتمثل مشاكلتا التشغيل والبطالة أهم المشاكل التي تعاني منها تونس في السنوات الأخيرة خاصة مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي رمت بظلالها على تونس أواخر 2007.

---

[1] - زياد كريشان، رئيس تحرير جريدة المغرب التونسية، المرجع السابق، الدقيقة: 04:24

[2] - أنظر الحصاد المغاربي، تاريخ البث 2010/12/19، الدقيقة 00:45.

وتعتبر البطالة ظاهرة قديمة في تونس برزت منذ الاستقلال حيث كانت نسبتها ما بين 15- 16%، غير أن الظاهرة من حيث الكم قديمة لكن تغير نوعية العاطلين، إذ أصبحت البطالة تمس بصورة خاصة وواسعة فئة كبيرة من حاملي الشهادات العليا كما أصبحت حادة في المناطق الداخلية خاصة في الوسط الغربي والجنوب الغربي للبلاد، [1]فقد سجلت نسبة العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات العليا في محافظة سيدي بوزيد 44.7% في صفوف الإناث (المعدل الوطني 21.4%) أما في صفوف الذكور فيصل إلى 25% (المعدل الوطني 21.4%).[2] من هنا يتضح التباين في نسب البطالة بين النسبة الوطنية والنسبة في المناطق الداخلية، والتي أوضحتها قناة الجزيرة من خلال تقاريرها، وهو ما أعطى بعدا أيضا لانطلاقا شرارة الانتفاضة في منطقة من بين أكثر المناطق بطالة في تونس.

كما بينت القناة اختلال النسب المصرح بها بين النسب الرسمية وتلك التي تقدمها الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والخاصة بالإحصاء فيشير المدير العام لمرصد الشباب أن نسبة البطالة تصل عند الشباب الحاملين للشهادات العليا إلى 44.9% في حين تؤكد المصادر الرسمية أن النسبة تقدر بـ 22.5%. والخلل في ارتفاع نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات حسب القناة إلى اختلال يعانيه نظام التعليم العالي الذي أصبح يعتمد على الكم أكثر من الكيف.

وكنتيجة لارتفاع عدد العاطلين عن العمل بجميع أصنافهم ظهرت أنماط هشة من التشغيل وتزايدت انتهاكات الحقوق الأساسية للعمال والتمييز بين الجنسين وضعف الحماية ضد المرض، وبشكل عام ازداد الخلل بين الفئات الاجتماعية فتدهورت القيمة الشرائية لدى العاملين وتكدست الثروة لدى أرباب الأعمال ويعيد محمود بن رمضان، أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية أن أسباب تزايد العاطلين عن العمل سيطرة عائلة بن علي على الاقتصاد مما أدى إلى ضياع نحو 200 ألف فرصة عمل ما بين 1995 –2010.[3]

---

[1]- أنظر حصة ما وراء الخبر، تاريخ البث 2010/12/20، الدقيقة 01:34.

[2]- حسب احصائيات المسح الوطني للتشغيل لسنة 2007.

[3] -"Comment les années Ben Ali ont pénalisé l'économie de la Tunisie", ibd

هذه الوضعية الاجتماعية المتأزمة لنسبة كبيرة من الشباب التونسي وكذا انسداد الحلول أمامه جعله يلجأ إلى سبل أخرى للتعبير عن حاله كانت من بينها الاحتجاجات والاعتصامات التي تشهدها مختلف المناطق التونسية بين الفينة والأخرى، وكذا ارتفاع حالات الانتحار. فبعدما كانت قليلة بل قد تكون نادرة أيام حكم الحبيب بورقيبة نتيجة عوامل دينية وأخلاقية وقيمية وكذا اقتصادية، أصبحت عديدة زمن بن علي نتيجة لاختلاف الوضع على المستوى القيمي والسياسي والاقتصادي وخاصة انسداد الأفاق لدى الشباب.

وعلى غرار محمد البوعزيزي فقد أقدم العديد من الشباب التونسي على الانتحار، فبحسب الاحصائيات الرسمية، يقدم تونسي واحد من بين الألف على الانتحار منذ 2005، وحسب تصريح السيد أمان الله السعيدي،[1] فإن 12 % من عدد الوافدين إلى مركز الإصابات والحروق البليغة كانت بسبب محاولتهم الانتحار، وهي حالات خاصة بالمركز دون غيره من المستشفيات والمراكز الطبية الأخرى، كما صرح الطبيب أن المركز استقبل غداة الانتفاضة (ما بين جانفي وأكتوبر 2010) نحو 280 حالة انتحار ما يساوي 28 حالة شهريا أي بمعدل حالة انتحار واحدة يوميا.[2]

وإلى جانب مشكل البطالة والتشغيل والاعتصامات والاحتجاجات تشهد تونس موجات للهجرة السرية سنويا نحو أوروبا رغبة منه للعيش الكريم بعد ما سد نظام بن علي المستقبل في وجههم.

إذن هي أسباب اجتماعية حاولت قناة الجزيرة القطرية إبرازها أثناء حصرها للأسباب الانتفاضة التونسية مؤكدة على أن نفس الظروف التي أدت بالبوعزيزي إلى الانتحار هي التي دفعت سيدي بوزيد وتونس بشكل عام للانتفاضة على نظام حكم زين العابدين بن علي.

وإلى جانب الأسباب السياسية والاجتماعية التي تصدرتا أسباب الانتفاضة التونسية في المواد الإعلامية محل الدراسة، جاءت الأسباب التنموية والاقتصادية

---

[1] - أمان الله السعيدي، هو أستاذ بكلية الطب ورئيس قسم الإنعاش الطبي بمركز الإصابات والحروق البليغة بتونس.

[2] - مجموعة مؤلفين: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 200.

في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، فبالرغم من النسب الصغيرة المسجلة لهذين السببين إلا أنهما يبقيان من العوامل المساهمة في الانتفاضة. فجاءت الأسباب التنموية بنسبة 14.04%، حيث حاولت قناة الجزيرة تتبع السياسة التنموية للبلاد بدءا بالتغير السياسي ومجيء زين العابدين إلى الحكم سنة 1987م، والخطة التنموية التي اعتمدها والمبنية على أساس تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية وإدماج الاقتصاد التونسي في الدورة العالمية وخاصة بعد الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة والدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وما ترتب عنه في مختلف القطاعات وصولا إلى التنمية اللامتوازنة بين مختلف مناطق البلاد.

فقد جاء المخطط الحادي عشر للتنمية (2007م-2011م) ليكرس هذا الوضع فقد خصص أقل حصة لمنطقة الوسط الغربي مقارنة ببقية أقاليم البلاد بنحو 1948 مليون دينار، في حين خصص للشمال الشرقي وحده وفي نفس المخطط 16583.7 مليون دينار والشمال الغربي 2674.2 مليون دينار والوسط الشرقي 6107.9 مليون دينار والجنوب 5674.4 مليون دينار.

كما لم يتجاوز المبلغ الاجمالي للاستثمار الموجه للجهات الداخلية الغربية من البلاد مبلغ 3313 مليون دينار بالنسبة للاستثمار العمومي وما قيمته 2813 مليون دينار بالنسبة للاستثمار الخاص، بالمقابل وفي نفس المخطط التنموي خصص للمناطق الشرقية للبلاد مبلغ 6324 مليون دينار كاستثمار عمومي ومبلغ 14957 مليون دينار كاستثمارات خاصة.[1]

هذا التمييز في المخططات التنموية أفرز خارطة تنموية مختلة بين مختلف أقاليم البلاد شبهته تقارير الجزيرة بجسد ضخم الرأس في مناطق محظوظة في الشمال، والساحل وجسد نحيف متهاو في مناطق معدومة في الوسط والداخل.

[1] - الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011)، تونس، 2007، ص 55.

وكان نتيجة لهذا اللاتوازن في المخططات التنموية عدة اعتصامات واحتجاجات من أبرزها احتجاجات الحوض المنجمي سنة 2008،[1] التي استمرت لعدة أشهر، جعلت خلالها الدولة تتصدى لجهة كاملة بالقوة، كانت مشكلتها تنموية تمثلت في المطالبة بأولوية سكان تلك المنطقة بالعمل في مناجم الإقليم. أحداث أخمدت نيرانها لكنها لم تطفأ نهائيا، تحول فيها وعي الجماهير والشباب من المطالبة السلمية بالحقوق عن طريق الأحزاب والمنظمات الحقوقية، إلى الخروج إلى الشوارع والتعبير عن رفضهم للأوضاع دون قيادات حزبية أو عمالية. حيث اعتبرها بعض المحللين شرارة اخمدت في الحوض المنجمي وعاودت الاشتعال في سيدي بوزيد بعد سنتين نتيجة حدث بسيط يغطي خلفه مخزون لمعاناة الجماهير، شأنها في ذلك شأن الحرائق تخمدها في جهة وتشتعل في جهة أخرى.[2]

بناء على ما تقدم يمكننا القول أن قناة الجزيرة استطاعت الكشف عن أحد الأسباب الأساسية أيضا لقيام الانتفاضة التونسية هو مشكل التنمية اللامتوزنة بين مناطق الجمهورية التونسية مستدلة بذلك على الأرقام والاحصائيات التنموية المصرح بها من طرف الجهات الرسمية، شارحة ومفسرة لها ومعطية لها أبعاد اجتماعية، وما قيام مختلف الاعتصامات والاحتجاجات التي شهدتها تونس في المناطق الداخلية والمعزولة إلا دليل على ذلك.

إلى جانب هذه الأسباب التنموية تأتي في المرتبة الأخيرة في موضوع أسباب الانتفاضة التونسية والتي ظهرت في المواد الإعلامية محل الدراسة الأسباب الاقتصادية بنسبة 10.53%، حيث تعتبر المحرك الأساسي للأسباب الأخرى خاصة التنموية والاجتماعية فالنمط الاقتصادي التونسي المتبع خاصة بعد فتحه أمام الخارج أدى إلى تداعيات إيجابية وسلبية على الوضع الداخلي. حيث حقق الاقتصاد التونسي نسبة نمو تجاوزت 4.6% في الفترة (1987- 2006)، كما تمكن من المحافظة على توازناته العامة، ولا سيما ما تعلق بالمديونية الخارجية حيث انخفض معدلها إلى 49% سنة 2006، مقابل 58 % سنة 1986. وتم التحكم

[1] - أنظر حسين العباسي، الأمين العام للاتحاد الوطني التونسي للشغل، في الفيلم الوثائقي، رماد الاستبداد ونيران الثورة، مرجع سابق، الدقيقة 12:41

[2] - صافي سعيد، كاتب ومفكر تونسي، المرجع السابق، الدقيقة: 13:23.

نسبيا في التضخم والتخفيض في العجز التجاري الذي تراجع إلى 02.5% من الناتج العام في المخطط العاشر (2002-2006) بعدما كان بمعدل 5.8% خلال فترة المخطط الثامن (1992- 1996).[1]

مقابل هذه المؤشرات الايجابية كانت للاقتصاد التونسي انعكاسات سلبية نتيجة الانفتاح الخارجي واعتماده على الاقتصاد العالمي وتقلباته خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين والأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدها، حيث وجدت تونس نفسها أمام جملة من التحديات نتيجة لسياسات الانفتاح والتحرر والخضوع لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تقلبات ظرفية مثل قيمة الدولار وأسعار النفط المرتفعة وتواتر الضغوطات في الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بين السوق المحلية والسوق الأجنبية، ووجدت بعض القطاعات الاقتصادية نفسها غير قادرة على خوض سباق التنافس الاقتصادي ففقدت بعض الصناعات المحلية كالنسيج القدرة على الاحتفاظ بزبائنها أمام غزو المنتوجات الأجنبية خاصة الصينية منها.[2] هو وضع عجل ببروز العديد من المشاكل الاقتصادية كإفلاس العديد من المؤسسات المحلية وبالتالي ظهور المشاكل الاجتماعية المشار إليها سابقا كالبطالة والتشغيل.

بناء على كل ما تقدم يمكننا القول أن قناة الجزيرة القطرية استطاعت من خلال موادها الإعلامية المتنوعة (نشرات إخبارية، حصص حوارية، تغطيات مستمرة) والتي قمنا بتحليلها الكشف عن الأسباب الحقيقة المؤدية إلى الانتفاضة التونسية منها المباشرة وغير المباشرة ويمكن تصنيف تلك الأسباب حسب أولويتها إلى :

الأسباب السياسية، الاجتماعية، التنموية، الاقتصادية، إضافة قمع الحريات الفردية والجماعية وكذا حرية التعبير والإعلام إضافة إلى أسباب خارجية، تمثلت في تسريبات الموقع الأمريكي وكيلكس الفاضحة للفساد في التسيير وتغلغل العائلة

---

[1] - الوكالة التونسية للاتصال الخارج: "تونس 1987-2007"، تونس 2007، ص149.

[2] - أنظر حصة ما وراء الخبر، تاريخ البث 2010/12/20، الدقيقة 13:34.

الحاكمة في السياسة والاقتصاد واستفادة عائلات معينة بأسمائها بمختلف الامتيازات.

كما يتضح من جليا التركيز على العامل السياسي واعتباره من قبل الجزيرة أساس كل الاشكالات التي يعانيها المواطن التونسي والاخفاقات التي شهدتها تونس منذ استقلالها إلى نهاية 2010.

- **الجدول رقم 04: الحلول المقترحة حسب مضمون عينة الدراسة**

الجهة المقترحة للحلول	التكرار	النسبة المئوية %
الجهات الرسمية	44	28.76
من المنتفضين والداعمين لها	109	71.24
المجموع	153	100

من المواضيع التي تطرقت إليها قناة الجزيرة بنسبة معتبرة في عينة دراستنا الحلول المقترحة للخروج من الأزمة، وهي من النقاط الواجب معالجتها اثناء التطرق إلى أي أزمة إلى جنبا إلى جنب مع أسباب الأزمة وأطرافها وسياقها ونتيجتها وفي الأخير الحلول المقترحة لحل الأزمة سواء القريبة أو البعيدة الأجل.[1]

وقد جاء موضوع الحلول بنسبة 13.6% بمجموع تكرارات مقدر بـ 153 مرة في عينة الدراسة. وبغية دراسة تلك الحلول وتفسيرها وتحليلها ومصدرها قمنا بتتبعها في المواد الإعلامية المحللة فسجلنا نسبة 71.24% حلولا مقترحة من المنتفضين والداعمين لها بتكرار مقدر بـ 109 مرة، في حين كانت نسبة الحلول المقترحة من الجهات الرسمية والتي تناولتها عينة الدراسة 28.76 % بتكرار مقدر بـ 44 مرة.

من خلال النتائج المسجلة نلاحظ تركيز واضح على الحلول المقترحة من المنتفضين والداعمين للانتفاضة، مقارنة بالحلول المقدمة من الجهات الرسمية وهذا قد يعود إلى الأسباب الآتية:

- نقص حيلة الجهات الرسمية أمام الوضع القائم نتيجة للتطور السريع للأحداث وعدم توقع وتيرتها وتوسعها بتلك الطريقة.

[1] - حجاج قاسم، أستاذ العلوم والعلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح يوم : 2017/08/25.

- غياب الثقة بين المنتفضين والنظام السياسي وإدراك المسيرين لشؤون البلاد بعدم صياغة الجماهير للحلول المقترحة، خاصة التفاعل السلبي مع خطاب بن علي الأول أثناء الانتفاضة.

- عدم إبراز قناة الجزيرة للحلول المقترحة من الجهات الرسمية بنفس الطريقة التي تناولت بها الحلول المقترحة من المنتفضين، تماشيا مع سياستها التحريرية وتوجهاتها.

كما شهدت الحلول المقدمة من الطرفين تطور حسب الزمان وتواتر الأحداث فقد اقترح المنتفضين حلولا في بداية الانتفاضة تمحورت أساسا حول محاسبة المتورطين في قضية محمد البوعزيزي بدءا بالشرطية التي أهانته و وأعوان الأمن المرافقين لها وصول لعميد الشرطة بالمقاطعة ثم المسؤولين الأمنيين والإداريين في سيدي بوزيد لتتطور المطالب والحلول المقترحة إلى ضرورة الإصلاح الاقتصادي والتنموي، بتخصيص مشاريع اقتصادية لسيدي بوزيد ومع انضمام أقاليم الجوار للانتفاضة ارتفع سقف المطالب إلى تنمية كل المناطق الداخلية وتوفير الشغل خاصة للشباب حاملي الشهادات الجامعية. ولم تقف الحلول المقترحة عند هذا الحد بل تجاوزته مع انضمام باقي الأقاليم والمدن التونسية وصولا إلى العاصمة تونس لتقترح إصلاحات في مختلف المجلات نذكر منها:[1]

- السياسية: باعتماد التعددية الحزبية والمنافسة الحرة الشريفة، وكذا اطلاق صراح المعتقلين السياسيين وحرية تنقلهم ودخول الفارين إلى الأراضي التونسية، وكذا منح الاعتماد القانوني للأحزاب المستوفية للشروط القانونية منها خاصة الأحزاب المعارضة.

- الاجتماعية: بمنح فرص عمل إضافية خاصة في المناطق الداخلية للوطن والعمل على إيجاد حلول للبطالة والتشغيل والآفات الاجتماعية السائدة جراء البأس ونقص الأمل لدى الشباب منها ظاهرة الانتحار والهجرة السرية التان تشهدان ارتفاعا مقلقا مع مرور السنوات.

[1] - أنظر الحصاد المغاربي ليوم 2010/12/21، الدقيقة 08:15.

- التنموية: وذلك بانتهاج سياسة تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد وخلق مشاريع في المناطق المنعزلة والمحرومة وكذا توفير أساسيات الحياة في تلك المناطق من كهرباء وغاز وتعليم واستشفاء الخ...

- الاقتصادية: عن طريق سياسة اصلاحية تجنبها تجاذبات السوق العالمية وحماية أكثر للاقتصاد الوطني والشركات المحلية الصغيرة.

بالإضافة إلى منح حرية أكثر للتعبير والإعلام ورفع الرقابة عليها، وكذا احترام الحريات الفردية والجماعية.

ولم يكتفي المنتفضين بالحلول المقدمة خاصة في ظل بعض الممارسات اليومية من قمع للمنتفضين واطلاق للرصاص الحي لترتفع إلى ضرورة اسقاط الحكومة ثم المطالبة برحيل النظام ورأسه، وأمام وقوف الجيش موقف الحياد مع توسع الانتفاضة لم يجد النظام التونسي والعائلة الحاكمة بدا للبقاء فاختار الهروب إلى مدينة جدة السعودية.

بالمقابل جاءت حلول ظرفية وآنية من طرف النظام السياسي في الأيام الأولى من الانتفاضة تمثلت أساسا في وعود لمحاسبة ومعاقبة المتسببين في حادثة البوعزيزي وأقيل بموجبها محافظ سيدي بوزيد، كما أقر بن علي إجراءات استعجالية للخروج من الأزمة تمثلت في المرحلة الأولى:[1]

- الاهتمام بالمشاريع التنموية في مختلف مناطق البلاد بصورة متوازنة تمكن من تشغيل نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل، ويأخذ بعين الاعتبار الحاملين للشهادات الجامعية، قدرة قيمة تلك المشاريع بـ 6500 مليون دينار.

- بذل جهود إضافية في سبيل الإنقاص من ظاهرة البطالة التي تعتبر إشكالا تعاني منه جل الدول بما في ذلك الدول المتقدمة.

- زيادة دعم التعليم والتعليم العالي، فقد شهد تونس تخرج 80 ألف طالب في 2009.

- تكريس الحوار كأسلوب للتفاهم حول القضايا الوطنية.

- احترام حرية الرأي والتعبير.

(1) - شاهد خطاب زين العابدين بن علي على قناة تونس 07 يوم 2010/12/28.

- تحسين الأجور ودخل الأسر ومستوى العيش بصورة عامة.

غير أن هذه الحلول المقررة من طرف بن علي لم تسكت الشارع التونسي خاصة بعد توعده بمحاسبة المتظاهرين بدون هوادة، واصفا إياهم بالخارجين عن القانون ومرتزقة، بل زادته التفافا بالانتفاضة، ليصيغ حاكم قرطاج جملة من الحلول يوم الاثنين 10 جانفي 2011،[1] لم تجد صداها هي الأخرى لدى المتظاهرين وزادت الأوضاع تأزما للنظام وشعر بدنو أجله فقرر إعادة صياغة جملة من الحلول الجريئة جاء في مقدمتها إقالة رئيس الحكومة وكذا:[2]

- خفض أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

- الحرية الكاملة للإعلام بكل وسائله، وعدم غلق مواقع الأنترنت ورفض أي شكل من أشكال الرقابة عليها، مع الحرص على احترام أخلاقياتنا ومبادئ المهنة الإعلامية.

- إنشاء لجنة مستقلة للنظر في قضايا الفساد والرشوة ومراقبة عمل المسولين.

- حرية التعبير السياسي بما في ذلك التظاهر السلمي المنظم.

- محاسبة المسؤولين الفاسدين.

- دعم الديموقراطية وتفعيل التعددية. وكذا صون الدستور واحترامه.

- عدم زين العابدين بن علي للانتخابات الرئاسية سنة 2014، وإقراره "بلا رئاسة مدى الحياة"

- تشكيل لجنة وطنية تترأسها شخصية وطنية مستقلة لها المصداقية لدى كل الأطراف السياسية والاجتماعية للنظر في مراجعة المجلة الانتخابية، ومجلة الصحافة، وقانون الجمعيات- إلى غير ذلك. وتقترح اللجنة التصورات المرحلية اللازمة حتى انتخابات سنة 2014 ، بما في ذلك إمكانية فصل الانتخابات التشريعية عن الانتخابات الرئاسية.

هي حلول جاءت على لسان رئيس الجمهورية التونسية زين العبدين بن علي قبل يوم واحد من مغادرته قصر قرطاج. حلول لم تقنع الشارع التونسي ولا النخبة

(1) - شاهد خطاب زين العابدين بن علي على قناة تونس 07 يوم 2011/01/10.
(2) - شاهد خطاب بن علي على قناة تونس 07 يوم 13 جانفي 2011.

السياسية نتيجة للتعود على مثل تلك الوعود الكاذبة في مختلف مراحل حكمه وأثناء الانتفاضات الشعبية فلم يرد الشعب العودة بخطوة إلى الوراء خاصة بعد إدراكه لهلع النظام وقرب سقوطه.[1]

من هنا نستنتج أن قناة الجزيرة القطرية اهتمت أكثر بالحلول المقترحة من طرف المنتفضين وروجت لها وحاولت تحليلها وتفسيرها، في حين كانت اعطت أهمية أقل للحلول المقدمة من قبل النظام التونسي رغم إمكانية الاشارة إليها بحكم نشرها في القنوات الإذاعية والتلفزيونية الرسمية، وهو دليل آخر على وقوف قناة الجزيرة القطرية مع المنتفضين والانتفاضة التونسية ضد النظام وحاكمه وقد ظهر ذلك أيضا من خلال الانتقادات الموجهة من النظام أو الموالين له لقناة الجزيرة و اتهامها باحتضان الانتفاضة والوقوف إلى جانبها ضد مساعي السلطة لتهدئة الوضع.

[1] - رفيق عبد السلام، وزير الخارجية التونسي السابق في الفيلم الوثائقي، رماد الاستبداد ونيران الثورة، مرجع سبق ذكره، الدقيقة 33:58.

الجدول رقم 05: وظيفة المادة الإعلامية المقدمة في مضمون عينة الدراسة

الوظيفة الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية %
إخبارية	202	19.18
تحليلية تفسيرية	174	16.52
دعائية	191	18.14
مقارنة	160	15.19
طلب الرأي والاتجاه	79	07.50
تعبئة وتوجيه	247	23.46
المجموع	**1053**	**100**

شكلت مختلف وظائف وسائل الإعلام والاتصال محور المواضيع التي تناولتها المواد الإعلامية محل الدراسة بدءا بالوظائف الفردية والمجتمعية، مرورا بوظائف المحتوى والوسيلة، الظاهرة والكامنة، وصولا إلى الوظائف المقصودة وغير المقصودة.[1]

وجاءت في مقدمة تلك الوظائف وظيفتي التعبئة والتوجيه بعدد تكرارات مقدر بـ 247 مشكلة نسبة 23.46% من مجموع الوظائف في عينة الدراسة. واحتلت الوظيفة الإخبارية المرتبة الثانية بـ 202 تكرار، وبنسبة مئوية مقدرة بـ 19.18%، لتتوالى الوظائف الأخرى حيث سجلت الوظيفة الدعائية نسبة 18.14%، التحليلية التفسيرية نسبة 16.52%، والمقارنة 15.19%، في حين طلب الرأي والاتجاه المرتبة الأخيرة بنسبة 07.5%.

أدت مواضيع العينة وظيفة التعبئة والتوجيه بدرجة أولى مجسدة ما جاء به "ملفين دي فلور" و"ساندرا بول روكيش" في مقاربتهما حول اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام و في سؤالهما "ماذا تفعل وسائل الإعلام بالجمهور؟"، حيث تسعى وسائل الإعلام إلى إكساب الجمهور رأيا أو اتجاها حول موضوع أو قضية، كما أن

[1] - أنظر حسن عماد مكاوي، ليلى السيد ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

للوضع السائد دوره في اعتماد الجمهور على الوسائل التي تقدم له المعلومة الآنية والجديدة، فهو شرط من شروط تحقق هذه المقاربة حسب أصحابها من وجود أزمة أو تغيير سياسي، اقتصادي أو اجتماعي، فهي ظروف تؤثر على كثافة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام.

فمن خلال مقاربتنا لهذه النظرية مع المواد الإعلامية المقدمة من طرف الجزيرة القطرية أثناء الانتفاضة التونسية والتي قمنا بدراستها. وجدنا من جهة اعتماد الجمهور التونسي وبوجه خاص المنتفضين على قناة الجزيرة وكذا شبكات التواصل الاجتماعي، (كونهما الوسيلتان الأكثر مواكبة للحدث كما سنرى لاحقا)، ومن جهة أخرى الاستغلال الأمثل من طرف القناة لهذا الاقبال من خلال إقدامها على تعبئة وتوجيه الجماهير إلى أهداف كامنة، مقصودة، تخدم أجندات وأهداف غير معلنة، لكن الدارس والمتمعن للمواضيع المقدمة يدرك ذلك، خاصة في البرامج الحوارية محل الدراسة والتحليل (ما وراء الخبر، الاتجاه المعاكس)، حيث سجلنا فيها أعلى نسبة لوظيفة التوجيه مقارنة بالوظائف الأخرى بعدد تكرارات مقدر بـ 84 من مجموع 247. كون هذه البرامج تحضر موضوعها سلفا وتقدم من طرف طاقم صحفي ممتهن ومدرك جيدا لأهداف وتوجهات القناة.

كما كان لوظيفة الإخبار نصيبا كبيرا في مواضيع عينة الدراسة، حيث أن القناة تساير الأحداث لحظة وقوعها وتقدم المعلومات والوقائع لمشاهدها أولا بأول، مهتمة بذلك على جدية وآنية المعلومات من موقع الحدث ولو تطلب منها نقلها بصور ثابتة أو رديئة، فالاهتمام في الانتفاضة التونسية وباقي الانتفاضات العربية كان بالحدث أكثر من جمالية الصور (كما سنرى لاحقا). وبهذا حققت الجزيرة الأسبقية في العديد من المعلومات جعلتها من جهة مصدرا مهما للأخبار والمعلومات للأفراد والمؤسسات الإعلامية الأخرى في كثير من الأحيان، ومن جهة أخرى مصدر قلق وتوتر وسخط من قبل النظام السياسي الحاكم، متهما إياها في كثيرا من الأحيان بتلفيق الأحداث ومحاولة استغلالها لأهداف دنيئة.[1]

[1] - شاهد خطاب رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي على القناة تونس 7. تاريخ البث: 2010/12/28، الدقيقة 04:02.

وقد ظهرت هذه الوظيفة جليا في البرامج الاخبارية المغطاة في الدراسة (التغطيات المستمرة، حصاد اليوم، والحصاد المغاربي) مقارنة بالبرامج الحوارية بعدد تكرارات مقدر بـ 172 من مجموع 202 تكرار في عينة الدراسة. كما يظهر الاهتمام الواسع للقناة بهذه الوظيفة من خلال ترقب أي جديد بخصوص الانتفاضة التونسية وبثه مباشرة دون الالتزام بالشبكة البرامجية المعتادة، وتحويل القناة إلى شبكة للتغطية المستمرة والمفتوحة.[1]

سعت قناة الجزيرة من خلال وظيفة الإخبار إلى كشف الغموض لدى المشاهد الناتج عن نقص المعلومات عن الحدث واكسابه تصور واضح حوله وهو ما وضحه العالمان ملفين دي فلور وساندرا بول روكي في نظريتها، نظرية الاعتماد.

إلى جانب وظيفة التعبئة والتوجيه والإخبار سجلت الوظيفة الدعائية حضورا واسع في مواضيع عينة الدراسة من خلال الدعاية لشخصيات معينة والدعاية المضادة لشخصيات أخرى، كما شكلت منابر الجزيرة حضور واسعا لشخصيات إعلامية سياسية أثناء الانتفاضة التونسية وغيرها من الانتفاضات العربية نذكر على سبيل المثال لا الحصر الدكتور عزمي بشارة مدير المركز العربي للأبحاث والسياسات، والذي كان مناصرًا للجماهير العربية التي نزلت للشوارع محتجة أواخر العام 2010م وبدايات 2011م في العديد من الدول العربية للمطالبة بالعدالة الاجتماعية وبالحرية والكرامة، وقد كان له دور مهم في تحليل تلك الانتفاضات واستشراف مصيرها من خلال اللقاءات التي كانت تجريها القناة معه، وهو ما يؤكد مساعيها لتشكيل رأي عام حول الحراك من خلال تلك الشخصيات وتحليلاتهم وتفسيراتهم. كما أننا سنبين في الخطوة القادمة هذه الوظيفة من خلال البيانات الإحصائية المتحصل عليها من عينة الدراسة.

من بين الوظائف المهمة أيضا والتي شهدت حضورا محترما لدى عينة الدراسة وظيفة التحليل والشرح والتفسير بغية جعل المشاهد أكثر إلماما واطلاعا بالموضوع المطروح وخلفياته وابعاده، فاستعملت في ذلك أساليب متنوعة استقيناها

[1] - مقابلة مع السيد: نبيل الريحاني، صحفي ومنتج الحصاد المغاربي في قناة الجزيرة، بمقر القناة، الدوحة، قطر، 2014/03/15.

من المواد الإعلامية المحللة، فاعتمدت على استضافة شخصيات ذات كفاءة علمية سياسية، وكذا استعمال الأرقام والاحصائيات والمقارنات، إضافة إلى المجسمات والخرائط لتوضيح موقع الحدث... الخ. هي إذن سياسة إعلامية تتبعها قناة الجزيرة في تغطيتها لكل الأحداث فلا تترك واقعة إلا وتناولتها من مختلف زواياها بالشرح والتحليل والتفسير رغبة منها في تحقيق الأثار المعرفية التي تحدثت عنه نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام. فقناة الجزيرة قناة احترافية تحاول تطبيق ومقاربة النظريات العلمية في مجال تخصصها.

إضافة إلى الوظائف المذكورة احتلت المقارنات التي تستعملها القناة حيزا مرموقا عند تحيليها وتفسيرها للأحداث كما استعملت المقارنات أيضا لتعبئة الجماهير بالالتفاف حول الانتفاضة، فقد أخذت تلك المقارنات عدة أشكال نذكر منها:

- مقارنة تاريخية بين الانتفاضة التونسية وأحداث مشابهة وقت في حقبة زمنية سابقة، حيث أوردت الجزيرة كل الاحتجاجات والاعتصامات التي شهدتها تونس المستقلة بدءا بالعهد البورقيبي، وصولا إلى فترة حكم زين العابدين بن علي، كما ركزت على دور هذا الأخير التاريخي في تلك الاحتجاجات، كعميد للشرطة في عهد الحبيب بورقيبة أو رئيسا للجمهورية التونسية.

- المقارنة بين وقائع الانتفاضة التونسية في مختلف مناطق البلاد، من خلال نقل الوقائع والأحداث من مختلف المناطق التي تشهد احتجاجات ولو بسيطة، معتمدا في ذلك على شهود عيان أو مقاطع فيديو منشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو اليوتوب مبرزة في أحيان عدة عدم تأكدها من صحة مقاطع الفيديو، وأنها نشرت من طرف ناشطين على شبكة الانترنت، وهو دليل واضح لإعطاء الاحتجاجات الصبغة الوطنية الشاملة، وتعبئة وتوجيه جماهير الأقاليم غير المحتجة إلى الخروج هم أيضا للتنديد بالأوضاع، وهنا نتساءل عن مهنية واحترافية السياسة التحريرية المنتهجة من قبل الجزيرة في نقلها للرسالة الإعلامية، ومميزات الواجب توفرها في المضمون الإعلامي من موضوعية وواقعية، كما جاء في أدبيات البحوث الإعلامية الأكاديمية.

- مقارنة خارجية بين تونس وبعض الدول العربية، فقد حاولت قناة الجزيرة من خلال عينة الدراسة مقارنة الانتفاضة التونسية ببعض الحركات والاعتصامات التي حدثت في نفس الفترة في بعض الدول العربية أمثال الجزائر، المغرب، وموريطانيا، كما قارنت الأسباب التي تعيشها تونس من بطالة وفقر وتشغيل وقمع للحريات الفردية والجماعية... بنفس المشاكل التي تعاني منها تلك الدول وجعلتها تتساءل: " هل نفس الأسباب ستأدي إلى نفس النتائج؟ هو تساءل كان محور لحصة كاملة.[1] في إشارة واضحة وتعبئة جلية لجماهير تلك الدول لانتهاج نفس سلوك الشعب المنتفضين التونسيين، كما يجب الإشارة إلى عدم عقد نفس المقارنة مع بعض الدول الأخرى التي تشهد أحداث مماثلة وفي نفس الفترة، وعدم الإشارة إليها إلا عرضا، وهو ما يطرح التساؤل مرة أخرى على مهنية وحرفية تعامل قناة الجزيرة القطرية مع الأحداث في مختلف مناطق العالم دون تدخل لذاتية القناة أو مالكها أو مموليها أو حتى السياسة الخارجية لدولة قطر. وهو افتراض طرحناه في بداية الدراسة وهو بصدد التحقق، وفقا للنتائج الإحصائية المتحصل عليها.

وكآخر وظيفة سجلت في مواضيع عينة الدراسة طلب الرأي والاتجاه بنسبة مئوية قدرت بـ 07.5%، وقد جاءت لتفسح المجال للضيوف المشاركين في الحصص الحوارية والتغطيات الاخبارية للإدلاء بآرائهم وتوجهاتهم حول المواضيع المثارة والمتعلقة بالانتفاضة التونسية، تهدف من خلالها أساسا إلى التأثير على الجمهور توجيههم إلى نفس الاتجاه الذي تبنته الشخصية المستجوبة خاصة إذا كانت لتلك الشخصية مكانتها العلمية والاجتماعية المقبولة. كما يتجلى وضوحا في أحيانا عدة توجيه المستجوب إلى قول ما يتوافق مع توجهات القناة حول موضوع معين من خلال سؤاله: "هل أردت القول أن ....."، "هل يعني أنكم تقصدون كذا ...." وهي أسئلة، وقد ظهرت هذه الوظيفة أساسا في التغطيات المفتوحة للأحداث أو الحصص الحوارية.

[1] - شاهد حصة ما وراء الخبر، تاريخ البث، 2011/01/06. مدة الحصة: 26 دقيقة و 20 ثانية.

الجدول رقم 06: جهة الدعاية حسب مضمون عينة الدراسة

جهة الدعاية	التكرار	النسبة المئوية
الجهات الرسمية	47	24.61
المنتفضين والداعمين للانتفاضة	144	75.39
المجموع	**191**	**100**

شكلت نسبة تواجد موضوع الدعاية في عينة الدراسة محل انتباهنا كباحثين نظرا لارتفاعها واحتلالها المرتبة الثالثة بعد وظيفتي "التعبئة والتوجيه" و "الإخبار" والتي قدرت بـ 18.14% بعدد تكرارات مقدر بـ 191 مرة. ورغم عدم الصياغة الدقيقة لمؤشر الدعاية في استمارة تحليل المضمون إلا أننا عاودنا تتبعه مقسمين إياه إلى الدعاية للجهات الرسمية، والدعاية للمنتفضين والداعمين للانتفاضة وذلك بهدف الحصر الدقيق للجهات التي تتبنى الجزيرة موقفها وتريد توجيه الجماهير لها أو لآرائها. فكانت النتيجة عاكسة لذلك الاهتمام، فقد سجلنا أعلى نسبة للدعاية في عينة الدراسة كانت للمنتفضين أو للداعمين للانتفاضة مقدرة بـ 75.39% بعدد تكرارات مقدر بـ 144 مرة، في حين كانت نسبة الدعاية للجهات الرسمية مقدرة بـ 24.61% فقط بعدد تكرارات مقدر بـ 47 مرة من مجموع 191.

ويظهر ذلك من خلال التغطية الإعلامية والكثيفة للشخصيات السياسية المنتفضة أو الداعمين لها في الداخل أو الخارج والإشادة بأحزابهم ومنظماتهم وإبراز مواقفهم تجاه الانتفاضة وتثمين مبادراتهم، كما جسدت أيضا من خلال استجوابهم عبر الهاتف أو الأقمار الصناعية، أو بالحضور الفعلي، وقد سجلنا في هذا الصدد استجواب 19 شخصية داعمة للانتفاضة أو مشاركة فيها بالمقابل، 4 شخصيات تعبر عن الموقف الرسمي، بالإضافة إلى 07 باحثين أكاديميين حاولوا تفسير الوضع بنوع من الحيادية.

من خلال النتائج المسجلة يظهر جليا الانحياز للرأي ويطرح احترام شعار القناة في المحك "الرأي والرأي الأخر" فكان لزاما عليها محاولة ضمان الرأي

الأخر رغم الإشكالات التي يمكن أن تعيق ذلك، من عدم حضور الضيوف[1] أو عدم الرغبة في الإدلاء بتصريحات، أو غياب الموقف الرسمي أصلا إلا أنه يتوجب على القناة بذ جهد إضافي في سبيل ذلك فلو كان الفرق بين النسبتين قليل لكان مقبولا، لكن أن يشكل "الرأي الأخر" ربع "الرأي" فهو دليل على تبني السياسة التحريرية للقناة لـ "الرأي"، ومحاولة الترويج له وتوجيه الجمهور لتبني نفس الاتجاه، وهنا أيضا مقاربة لما جاء به ملفين "دي فلور" و"ساندرا بول روكيش" في حديثهما عن الأثار المعرفية والسلوكية التي تظهر في الجمهور نتيجة اعتماده على وسائل الإعلام.

[1] - أنظر نشرة حصاد اليوم، تاريخ البث: 2010/10/27. الدقيقة: 09:02.

- **الجدول رقم 07: فئة مصادر المعلومات حسب مضمون عينة الدراسة**

طبيعة مصادر المعلومات	التكرار	النسبة المئوية
مصدر المادة الإعلامية كوحدة	391	67.53
مصادر المعلومات في المادة الإعلامية	188	32.47
المجموع	**579**	**100**

تنوعت مصادر المعلومات المستعملة من طرف قناة الجزيرة في تغطيتها للحراك العربي بشكل عام وكان للحراك التونسي (نقطة انطلاق الانتفاضات) الأسبقية في ابتكار أساليب الوصول إلى المعلومة ونقلها للمواطنين من موقع الحدث ولحظة وقوعها خاصة إذا علمنا أن قناة الجزيرة كانت ممنوعة النشاط في تونس زمن "بن علي"، وكان رئيس مكتب الجزيرة في تونس لطفي حاجي غير مرخص له بالنشاط. ويتعرض لرقابة شديدة من قبل السلطة السياسية الحاكمة، في كل تحركاته داخل وخارج تونس،[1] كغيره من الصحفيين التونسيين والأجانب، وذلك في إطار حجب الحقيقة الكاملة على المواطنين وعلى العالم، معتمدة على الإعلام الرسمي لتبيض صورة تونس في الخارج، وحتى في حال تواجد الإعلام الأجنبي يوجه وفق ما تريده سلطة البلاد.

هي ظروف كانت تدركها القناة جيدا وكان لخبرة تعاملها مع النظام التونسي دورها في تحديد الطرق التي يمكن أن توصلها إلى المعلومة، وكذا الطرق التي توصل المعلومة إلى المواطنين، والمنتفضين والعالم بأسره، وقد اعتبرته القناة تحديا للنظام، وهو ما دفع ببعض المحللين إلى اعتبار قناة الجزيرة طرفا في النزاع ضد نظام بن علي وقامت بكل ما من شأنه الإطاحة بنظامه وتوجيه الأحداث السياسية إلى المسار الذي شهدته، والمتتبع للتغطيات المستمرة والمفتوحة للأحداث والوقائع

[1] - أنظر حصة بلا حدود لأحمد منصور في الذكرى العشرون لتأسيس القناة، الدقيقة 03:15.

الميدانية يضع فرضية توجيه الحدث من بين أهم الفرضيات التي سوف نحاول تحقيقها أو نفيها نهاية هذه الدراسة.

ومن خلال تتبعنا لفئة مصادر المعلومات تمكنا من حصرها في فئتين:

- فئة مصدر المادة الإعلامية كوحدة واحدة: وقد مثلت 67.53%.

نحاول من خلال هذه الفئة الكشف على مصدر المادة الإعلامية هل هي من إنتاج طاقم الجزيرة أو منقولة خاصة مع ملاحظة الكثير من مقاطع الفيديو المنقولة من مواقع التواصل الاجتماعي أو الانترنت.

- فئة مصدر المعلومات في المواد الإعلامية: وقد مثلت 32.47%

نحاول الكشف في هذه الفئة على نوع مصدر المعلومات المعتمد من طرف قناة الجزيرة مصنفين إياها إلى مصادر رسمية وأخرى غير رسمية.

الجدول رقم 08: مصادر المادة الإعلامية كوحدة حسب مضمون عينة الدراسة

طبيعة المادة الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
ذاتية	258	65.98
منقولة	133	34.02
المجموع	**391**	**100**

نظرا للحضر الذي عاشته قناة الجزيرة القطرية أيام نظام "بن علي"، وبشكل خاص في بداية الانتفاضة حاولت التعايش مع الوضع لتحقيق هدف نقل الأخبار والوقائع من موقع الحدث ولحظة وقوعه محاولة تحقيق السبق الصحفي في كل الأخبار التي تقدمها.

فسجلنا 65.98 % من المواضيع كانت من انتاج القناة وطاقمها الصحفي. في حين تم تسجيل 34.02 % من المواضيع المبثة في عينة الدراسة تم نقلها من مصادر أخرى، سواء الانترنت (مواقع التواصل الاجتماعي، اليوتوب)، أو التلفزيون الرسمي.

وقد كانت نسبة كبيرة من المواد الإعلامية المنتجة من قبل الجزيرة في عينة الدراسة متمثلة في الحصص الحوارية (ما وراء الخبر، والاتجاه المعاكس) في حين كانت معظم صور التقارير الإخبارية منقولة من الانترنت حيث قام ناشطين بتصويرها عن طريق هواتفهم المحمولة.

كما سجلنا تسع مقاطع فيديو في عينة الدراسة منقولة 100% أي بالصوت والصورة متمثلة في تصريحات لصحافيين أو نقابيين قاموا بتصويرها ذاتيا ونشروها في الموقع الانترنت. رغم أنه تبين لاحقا أن نسبة من هذه الفيديوهات كانت لقناة الجزيرة ولرئيس مكتبها في تونس ضلع في الأمر، فقط أوضح تعامله مع هؤلاء وحثهم على الفكرة ونشرها عن طريق مدوين، وفي مواقع وروابط

خاصة جدا، نتيجة للرقابة الشديدة والملاحقة الواسعة للناشطين على مستوى شبكة الانترنت من طرف سلطة بن علي.[1]

من هنا يمكننا القول أن قناة الجزيرة ابتكرت طرق عديدة للوصول إلى المعلومة نذكر منها:

- الاعتماد على رئيس مكتب ومراسل سري من الأراضي التونسية: كان الصحفي لطفي حاجي رئيسا للمكتب ومراسل صحفي سري لقناة الجزيرة القطرية يحاول نقل الخبر من تونس منذ سبع سنوات بشكل متخفي عن نظام بن علي حيث كان يصرح في قناة الجزيرة أنه صحفي فقط دون إظهار انتسابه لقناة الجزيرة. (لطفي حاجي: صحفي- تونس) إلى أن هرب بن علي ليصرح مستجوبه في مقر القناة أن الجزيرة تعاملت منذ سنوات ومنذ بداية الانتفاضة مع مراسل سري سيظهر لأول مرة بعد سبع سنوات بالصوت والصورة وذلك يوم 14 جانفي 2011م. [2] كما بين أن نشاطه الحقوقي في تونس ساعده على عمله أيضا كمراسل لقناة الجزيرة من خلال وصوله اليسير إلى مصادر المعلومات وإلى الحقائق والاحصائيات.

- تعاون المدونين مع مراسل القناة السري: حيث كانوا ينشرون التقارير والصور والفيديوهات على روابط الكترونية خاصة تستقبلها قناة الجزيرة وتصرح بأنها من حقوقيين وناشطين سياسيين، وذلك بسبب الرقابة الشديدة التي كان يفرضها نظام بن علي على الصحفيين والمراسلين وحتى مواقع الانترنت الرسمية لهؤلاء لتلك الشخصيات السياسية والصحفيين وبصفة عامة على الشبكة العنكبوتية.

- التعامل الكثيف لقناة الجزيرة مع المواطنين الصحفيين، حيث تجسد هذا المفهوم بوضوح أثناء الانتفاضة التونسية. من خلال نقل شهاداتهم عن طريق الانترنت لقناة الجزيرة من خلال تقنية Skype أو فيديوهات مسجلة تبث عبر مواقع التواصل الاجتماعي وقد صرح لطفي حاجي أنه يتلقى عديد المكالمات من المواطنين ومن موقع الحدث لينقلوا له شهاداتهم موثقة بالصوت والصورة، ويعمل معهم وبمساعدة مدونيه على نقل شهادتهم إلى قناة الجزيرة في مقرها في

---

[1] - أنظر حصة بلا حدود لأحمد منصور في الذكرى العشرون لتأسيس القناة، الدقيقة 03:58.

[2] - المرجع السابق، الدقيقة 19:04.

الدوحة.[1] كما لا تتوقف دورة المعلومة هنا بل تلتقطها القناة وتقوم بعرضها وتحليلها وشرحها وايصالها إلى مشاهديها في مختلف أقطار العالم، ليعاود المدونين والناشطين جمع تلك التقارير وإعادة نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي بعدما أضيفت لها لمسة قناة الجزيرة في تعاون واضح بين وسائل الإعلام التقليدية والميديا الجديدة.

ومما ساعد على هذه الممارسة التعاون الكبير للمواطنين مع مراسل القناة واحترامهم الكبير لها. معتبرين الجزيرة الناقلة الرئيسية لصوتهم ومعاناتهم إلى العالم الخارجي بعد الرقابة الشديدة على حرية التعبير الممارسة ضدهم في تونس كما صرح في هذا الشأن الرئيس التونسي الحالي قائد محمد السبسي : "تعتبر الجزيرة أهم اختراع عربي".[2]

كما يرون فيها الداعم الأساسي لانتفاضتهم والمساهم في انتشارها عبر مختلف الأقاليم والمحافظات التونسية، فهي التي أسمعت صوت المواطنين البسطاء في مناطق معزولة إعلاميا كسيدي بوزيد، القفصة، القيروان، منزل بوزيان،...الخ مناطق لم يسمع بها العالم إلا في شاشات قناة الجزيرة أثناء الانتفاضة.

---

[1] - نفس المرجع، الدقيقة ، 04:55.

[2] - نفس المرجع، الدقيقة ، 22:14.

الجدول رقم 09: مصادر المعلومات في المادة الإعلامية محل الدراسة

مصادر المعلومات	التكرار	النسبة المئوية
رسمية	55	29.25
غير رسمية	133	70.75
المجموع	**188**	**100**

شكلت مصادر المعلومات غير الرسمية في عينة الدراسة النسبة الأكبر، حيث قدرت بـ 70.75% بمجموع تكرارات مقدر بـ 133 تكرار، في حين سجل الاعتماد على المصادر المعلومات الرسمية في المواد الإعلامية المحللة نسبة 29.25% بمجموع تكرارات مقدر بـ 55 مرة.

وقد اعتمدت قناة الجزيرة في نشرها للوقائع والأحداث وتحليلها وتفسيرها بنسبة كبيرة على شخصيات سياسية، من رؤساء للأحزاب ومناضلين فيها، أو نقابيين...، وزعماء وكتاب ومفكرون، إلى جانب شهود عيان ومواطنين من المشاركين في الانتفاضة أو الداعمين لها، وهذا أثناء تقديمها لتفاصيل أحداث الانتفاضة أو شرحها أو تفسيرها وإعطاء أبعادها من أسباب، ومتسببين وسياقات وحلول، وبالتالي تقديم الحدث من مختلف زواياه.

وقولنا بالاعتماد على المصادر غير الرسمية لا يعني بالضرورة المصادر المؤيدة للانتفاضة بل قد تكون مصادر مؤيدة للنظام لكنها غير رسمية، كبعض الأقلام الصحفية الموالية لنظام بن علي أو الأحزاب و المنظمات المعارضة للانتفاضة وقد تكون أيضا عبارة عن شخصيات أو وزراء سابقين في حكومة زين العابدين بن علي.

غير أن نقص الاعتماد على المصادر الرسمية وهو ما تشير إليه النسبة أعلاه يؤدي إلى خلل في المعلومة المقدمة، فبالرغم من شح المعلومة الرسمية (ثلاث خطابات لرئيس الجمهورية فقط أثناء الانتفاضة)، ونقص إصدار بينات رسمية أو

الإدلاء بتصريحات من قبل الشخصيات الرسمية حول الأحداث يضع القناة في خيارين كلاهما صعب إما الاحتفاظ بالمعلومة وفقد السبق الصحفي حتى تتأكد منها من مصادر رسمية قد تكون محافظو الأقاليم أو الجهات الأمنية وهو ما تمليه الممارسة الإعلامية الحقة. أو ايثار الأسبقية ونشر المعلومة ولو كانت غير متأكد منها، وهو ما لجأت إليه القناة في أحيانا عدة حيث لوحظ بثها لتقارير وصور لم تتأكد من صحتها.[1]

من هنا يمكننا القول أن الرأي السائد أثناء الانتفاضة الشعبية التونسية في المواد الإعلامية المقدمة من طرف الجزيرة في عينة الدراسة هو الرأي غير الرسمي وبمقارنة بسيطة مع نتيجة تحصلنا عليها سابقا بخصوص الجهات الأكثر دعاية لها من طرف القناة. نستنتج أن المصادر غير رسمية الموالية للانتفاضة أكثر حضورا في تلك المواد الإعلامية، في حين كان حضور المصدر الرسمي ضئيلا، وهو ما يعيد طرح إشكالية احترام الجزيرة لشعارها أثناء تغطيتها للانتفاضة التونسية، بضرورة حضور الرأي والرأي الآخر في المواد الإعلامية المقدمة.

كما يمكننا الاستنتاج أن الجزيرة وقفة مع المنتفضين ولم تهتم بالقدر المطلوب بتفسيرات وتحليلات الجهات الرسمية حول الأحداث، بل اكتفت بإبراز وجهة نظر المحتجين وجعلت الجمهور يتبنها مما ساهم بشكل أو بآخر في توجيه الأحداث إلى ما آلت إليه وهي الإطاحة برأس النظام.

[1] - شاهد النشرة الإخبارية حصاد اليوم، تاريخ البث: 2010/10/27، الدقيقة، 14:57.

- **الجدول رقم 10: فئة الاتجاه حسب مضمون عينة الدراسة**

اتجاه مصدر المعلومة حول الانتفاضة	التكرار	النسبة المئوية %
مؤيد	174	52.09
رافض	36	10.79
محايد	124	37.12
المجموع	**334**	**100**

سجل الاتجاه المؤيد للانتفاضة التونسية أعلى نسبة في عينة الدراسة مقدرة بـ 52.67%، والاتجاه المحايد 37.12 %، في حين لم يسجل الاتجاه المؤيد لها سوى 10.79%.

نلاحظ من خلال الجدول غلبة الاتجاه المؤيد للانتفاضة من خلال التقارير المقدمة والبرامج الحوارية (الاتجاه المعاكس، وما وراء الخبر)، وكان لهذه الأخيرة الدور الأوفر في تحقيق هذه النسبة حيث كان الاتجاه المؤيد في البرامج الحوارية كثيرا قدر بـ 75 تكرار لوحدها من مجموع 174 تكرار منح لهذا الاتجاه في مختلف المواد الاعلامية المحللة، بالمقابل كان الاتجاه المحايد مرتفعا في النشرات الإخبارية المحللة (الحصاد المغربي، وحصاد اليوم)، بمجموع 65 تكرار من مجموع 124 تكرار.

وتؤكد غلبة الاتجاه المؤيد للانتفاضة التونسية النتائج المتحصل عليها سابقا خاصة بما يتعلق بجهات الدعاية، مصادر المعلومات المعتمدة من قبل الجزيرة في تقديم المعلومات وتفسيرها وتحليلها فتلك الجهات سجلت النسبة الأكبر كما رأينا سابقا، وهو ما أعطى هذه النسبة المرتفعة لفئة الاتجاه.

وقد ظهر الاتجاه المؤيد للانتفاضة في عينة الدراسة من خلال عدة جوانب:

- أغلب مصادر المعلومات المعتمدة في التقارير غير رسمية، تمثلت (كما بينا سابقا) في شهود عيان، رئيس مكتب ومراسل سري، شخصيات سياسية وزعماء...

- أغلب الشخصيات المستجوبة ينتمون إلى التيار المعارض لسلطة زين العابدين بن علي والذين سأموا تصرفات النظام حتى قبل الانتفاضة[1] وكان لهم حقد دفين تجاهها نتيجة ما تلقوه من مضايقات ومتابعات قضائية وصلت بهم إلى السجن أو الهروب من تونس والنشاط من الخارج نذكر على سبيل المثال، الأمين العام لحزب العمال الشيوعي السيد حمة الهمامي،[2] الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الديموقراطية السيد منصف المرزوقي[3]... الخ من الشخصيات السياسية التي عاشت السجن والمهجر أثناء حكم بن علي وتحصلت على حرياتها واعتمدت أحزابها مباشرة بعد نجاح الانتفاضة وسقوط نظام بن علي، بالإضافة إلى النقابيين والمحامين من مختلف الأطياف والمستويات، وضع استغلته قناة الجزيرة جيدا لإبراز تأييد الانتفاضة والوقوف إلى جانبها من مختلف فعاليات المجتمع المدني.[4]

- استجواب شخصيات سياسية كانت موالية للنظام أو كانت من رموزه وغيرت من توجهها من معارضة للانتفاضة إلى مؤيدة،[5] وهو ما أكسب الجمهور نظرة عميقة للنظام من الداخل وهو أسلوب أيضا مستعمل من طرف قناة الجزيرة لإبراز الاتجاه والسعي لا قناع الجمهور إلى نفس الاتجاه وبالتالي التأثير في سلوكه وفق نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام.

- الاعتماد في شخصيات شديدة التأثير وقوية البرهان لقيادة فئة الاتجاه المؤيد للانتفاضة بالمقابل شخصيات مهزوزة وغير مقنعة لقيادة الاتجاه الرافض لها، في مختلف التغطيات الإخبارية المفتوحة و البرامج الحوارية.

- الاختيار الأمثل للسياقات التي يقدم فيها الاتجاه المؤيد، كإبراز لمظاهر الفقر والحرمان والبطالة والهجرة... من جراء سياسة النظام، أو مظاهر الرقابة و قمع

---

(1) - أنظر: نجيب أحمد الشابي، الأمين العام للحزب الجمهوري، في الفيلم الوثائق رماد الاستبداد ونيران الثورة، مرجع سبق ذكره، الدقيقة 07:25.

(2) - حمة الهمامي: مناضل سياسي عنيد مؤسس الحزب والناطق الرسمي باسمه، عاش لأكثر من 40 سنة في السجن وفي السرية، ألقي عليه القبض أياما قبل الانتفاضة وأطلق صراحه يوم 14 جانفي 2011.

(3) - المنصف المرزوقي: طبيب وأستاذ جامعي، ترأس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، عضو هيئة تحرير جريدة الرأي، له عدة مؤلفات في اختصاص الطب وفي الشأن العام. سجن وعاش في المنفى، ورجع إلى تونس بعد نجاح الانتفاضة لينتخب رئيس للمرحلة الانتقالية.

(4) - شاهد: خالد عواينية، محام وناشط في محافظة سيدي بوزيد، في الفيلم الوثائقي: رماد الاستبداد ونيران الثورة، مرجع سبق ذكره، الدقيقة 02:46.

(5) - أنظر، علي العريض، رئيس الوزراء التونسي الأسبق، نفس المرجع السابق، الدقيقة، 10:53.

الحريات الفردية والجماعية أو العنف واطلاق للرصاص الحي الممارس من الأجهزة الأمنية ليأتي الاتجاه المؤيد ويغرس في نفوس المشاهدين وبالتالي تحوله إلى سلوك محتمل.

- ظهور الاتجاه المؤيد بشكل واضح في برنامج الاتجاه المعاكس المبث بتاريخ 11 يناير 2011م، حيث اعتبره البعض أنه من المواد الإعلامية المساهمة بشكل كبير في النتيجة المحققة يوم 14 يناير أي بعد 03 أيام من بثه، فقد طغى الاتجاه المؤيد للانتفاضة بشكل واضح على الاتجاه الرافض لها، إضافة إلى الانحياز الواضح لمقدم البرنامج فيصل القاسم للاتجاه المؤيد، رغم إظهار الحياد من خلال الأسئلة المطروحة على الجانبين في إطار التصميم الدرامي المعتمد من طرف منتج ومقدم البرنامج.[1]

وقد ظهر تأييد مقدم البرنامج من خلال مساندة ما يقوله الاتجاه المؤيد، بالمقابل الانتقاد والتهجم على الجهة الرافضة للانتفاضة وسياسة حكومة بن علي، وكذا طرح أسئلة استفزازية أحيانا للاتجاه الرافض، وهي سلوكيات يؤديها بامتياز مقدم البرنامج في طرح مميز ومثير لمحاور الموضوع تثير اهتمام المشاهد وتثير فيه متعة مشاهدة أشياء غير مألوفة كالطريقة. الحوارية المعتمدة في الاتجاه المعاكس والتي تقترب إلى الشجار منه إلى الحوار، كما أنها تصل أحيانا إلى تقاذف الاتهامات بين الطرفين من تخوين وتملق وانحياز...الخ، ليقوم مقدم البرنامج بمحاولة تهدئة الطرفين في مشاهد درامية مثيرة، واصلا بالبرنامج إلى حبكته المرسومة سابقا، وممتعا الجماهير بمشاهدة حوار غير تقليدي يسعى إلى إبراز تفوق طرف على الطرف آخر. وكان في البرنامج محل الدراسة يحاول إبراز تفوق الاتجاه المؤيد على الرافضة للانتفاضة في مشاهد استفزازية له حيث يستند في كثير من الأحيان إلى اتهامات الطرف المؤيد ليطرح سؤلا استفزازيا آخر للطرف

[1] - قاد الاتجاه المؤيد للانتفاضة محمد العربي وهو ديبلوماسي سابق ومؤسس حركة رشاد الجزائرية، في حين قاد الاتجاه المعارض برهان بسيس إعلامي تونسي، مشهور بمواقفه المؤيدة للنظام التونسي. بالإضافة إلى السيد المنصف المرزوقي، الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية عبر الهاتف من باريس، مؤيدا هو الأخر لانتفاضة تونس.

الرافض، كأننا به ينطلق في تساؤله من نقطة لازالت محل خلاف بين الطرفين ليبني عليها تساؤلا جديد. محاولا إظهار عجز الطرف الرافض للانتفاضة.

هذا بخصوص ظهور الاتجاه المؤيد للانتفاضة في عينة الدراسة أما بالنسبة للاتجاه المحايد فقد ظهر هو الاخر بنسبة مقبولة وصلت حدود 37.12%، وقد ظهرت بشكل لافت في التقارير الإخبارية خلاف الحصص الحوارية المعدة سابقا. أما النشرات الإخبارية محل الدراسة سعت فيها القناة إلى نقل الحدث كما وقع في أرض الميدان، أي نقل الما جرى كما يصطلح على ذلك في الأدبيات الإعلامية. وتجلى ذلك الحياد بشكل خاص في مقدمي النشرات الإخبارية (الحصاد المغاربي، حصاد اليوم) وكذا الشخصيات العلمية الأكاديمية من أساتذة جامعيين و باحثين استجوبتهم القناة لتقديم تحليلاتهم حول أسباب الانتفاضة وسياقاتها ومآلاتها إلى جانب أنظمة الحكم وتأثيرها على السياسة العامة للبلاد. فقد جاءت تحليلاتهم علمية دقيقة مستندة إلى دلائل وبراهين علمية إحصائية. ومن خلال هؤلاء حاولت القناة خلق نوع من الموازنة في طرح موضوع الانتفاضة.

إلى جانب ذلك كان للاتجاه الرافض للانتفاضة ظهورا في عينة الدراسة غير أنه يبقى ضعيفا، والذي قدر بـ 10.79% تجلى أساسا بتقديم القناة لبيانات صادرة من الجهات الرسمية والاشادة ببعض قراراتها سواء على لسان صحفي القناة أو بعض الشخصيات الموالية أو حتى المحايدة التي رأت في الحلول المقدمة من قبل زين العابدين بن علي خاصة في خطابه الأخير يوم 13 يناير 2010 م، أنها حلولا واقعية ومقبولة من شأنها أن تضع حلا للأزمة التونسية خاصة فيما يتعلق بإنشاء لجنة وطنية ترأسها شخصية وطنية مقبولة لدى كل الفئات تتولى دراسة الوضع وتقديم حلول للمرحلة الانتقالية إلى 2014 أين تشهد البلاد انتخابات رئاسية نزيهة. وبدون ترشح زين العابدين بن علي، هي إذن حلول رأى بعض السياسيين أنها ستكون ناجحة خاصة بعدما أدرك النظام الحاكم أنه لا مجال للمراوغات التي كان يعتمدها بعد وصول المتظاهرين أعتاب قصر قرطاج.

كما كانت هنالك نسبة للرافضين للاتجاهين سواء الانتفاضة أو بقاء نظام بن علي، والتي ظهرت أثناء معالجتنا للمضامين الإعلامية محل التحليل وهم

المتخوفين من فلتان الأوضاع، فلاهم مع سياسة بن علي في مختلف مجالاتها ولا مع الانتفاضة، بل كانوا يدعون إلى حماية تونس الوطن من الدمار والفلتان الأمنين، وكانوا يدعون إلى التعقل من الجانبين سواء المتظاهرين أو النظام الحاكم وطريقة تسييره للاعتصامات والاحتجاجات، وهم نفس الشخصيات التي دعت بعد هروب بن علي إلى تكوين لجان لحماية البلاد من الانتهازيين والفاسدين، الذين يسعون خلف مصالحهم قبل مصالح البلاد. فتكونت بذلك ما أطلق عليه آنفا لجنة حماية الثورة، ولجان أحياء تسعى لفرض الأمن في أحيائها ومحاربة السارقين المستغلين للفراغ الذي شهدته الفترة الانتقالية.

- **الجدول رقم 11: فئة شدة الاتجاه حسب مضمون عينة الدراسة**

الأساليب المستعملة	التكرار	النسبة المئوية %
عبارات قوية ومثيرة	274	44.70
عبارات سهلة ومباشرة	279	45.51
مؤثرات مصاحبة	60	09.79
المجموع	**613**	**100**

شكل استعمال العبارات السهلة، المباشرة في الحصص الإخبارية والحوارية المتناولة في عينة الدراسة أعلى نسبة حيث قدرت بـ 45.51%، وبنفس النسبة تقريبا لتلك المسجلة للعبارات القوية والمثيرة حيث قدرت بـ 44.70% من العبارات المستعملة في المواد الإعلامية محل الدراسة، في حين مثلت المؤثرات المصاحبة من صوت وصورة وموسيقى نسبة 09.79%.

وجاء استعمال العبارات السهلة المباشرة في المواد الإعلامية المقدمة من طرف الجزيرة استجابة لمتطلبات اللغة الإعلامية حيث يشترط فيها الوضوح لدى الجماهير التي تخاطبها خاصة في حال عدم امكانية الرجوع إليها من طرف المتلقي والاستماع لها جيدا ومحاولة فهمها، كما يمكن أن لا تكون لديه الوقت الكافي للتركيز فيها، وبالتالي وجب أن تكون الكلمات والجمل والعبارات واضحة المعاني سهلة ومباشرة لكي تصل إلى تحقيق أهدافها.

كما أنها تمتاز بالاختصار وتبيان الفكرة مباشرة فمهما كان البرنامج كبيرا فالموضوعات أكبر منه. هي خاصيتان تميزت به اللغة الإعلامية في عينة الدراسة وكان الهدف منها الوصول إلى أكبر عدد من الجماهير التونسية، فالشريحة المستهدفة ليست جمهور النخبة أو الأدباء أو المثقفين حتى تكون اللغة المستعملة راقية. بل تشملهم جميعا بالإضافة إلى الجماهير المنتفضة باختلاف مستوياتهم، وكما أكدت النتائج السابقة أن الانتفاضة كانت

من رحم المناطق المعزولة والمهمشة، واحتضنتها كل فئات المجتمع من الفلاح البسيط إلى الزعماء والنخب بمختلف تخصصاتها وأطيافها.[1]

وإدراكا للجمهور المستهدف عمدت قناة الجزيرة لاستخدام اللغة الملائمة، لمخاطبة عقول الجماهير والوصول إلى تحقيق التأثير الذي سيظهر في سلوكياتهم ويقول في هذا الصدد الدكتور محمد خليل و الدكتور محمد منصور: "أن القاسم المشترك بين وسائل الإعلام جميعا، مع التفاوت الطبيعي، هو اللغة، فكل وسيلة إعلام تسعى جاهدة إلى استخدام اللغة الأكثر ملاءمة، والأكثر مصداقية، لدى جمهورها، وهي حين تستعين بمعطيات تكنولوجية أخرى فإنها تستهدف، في المقام الأول والأخير، إحداث تأثيرها باللغة المستخدمة في الجمهور المتلقي، ذلك أن اللغة تشكل عقول الجمهور، وتصوغ رؤيته التي يفسر بها واقعه ويستوعبه، ويتكيف معه، ويوجه سلوكه في التعامل مع هذا الواقع."[2]

كما كان لاستعمال اللغة القوية والمثيرة نصيبها المحترم في المواد الإعلامية محل الدراسة، وهنا يجب التأكيد على أننا لا نقصد بها اللغة الصعبة والراقية، وذلك وفقا للتعريف الإجرائي الذي جاء في استمارة تحليل المضمون، بل هي تلك العبارات القوية في دلالتها والمؤثرة في وجدان المتلقي. حيث أدركت قناة الجزيرة ذلك جيدا ولا أدل على ذلك من النسبة المسجلة، حيث تساوت مع العبارات السهلة المباشرة تقريبا.

وقد سادت هذه العبارات خاصة في المواد الإعلامية الحوارية وكذا التغطيات المفتوحة، وتفسير ذلك يعود إلى أنه: في الأولى تعتبر حصص للرأي أكثر منها حصص إخبارية (ما وراء الخبر، والاتجاه المعاكس) ففيها يسعى المقدم إلى توجيه رأي الضيف والجمهور إلى ما تريده أجندة الجزيرة، كما يحاول الضيف إبراز رأيه والدفاع عنه أمام ضيف آخر أو أمام أسئلة المقدم الاستفزازية أحيانا. كما قد تكون مقدمة تلك البرامج قوية ومثيرة، تجعل المتلقي يقبل عليها ويشاهد محتواها، ففي الاتجاه المعاكس لمقدمه فيصل القاسم جاءت مقدمة الحصة محل التحليل والتي استمرت 03 دقائق مثيرة وقوية

---

[1]- شاهد: الأمين البوعزيزي: أكاديمي ناشط في محافظة سيدي بوزيد، في الفيلم الوثائقي: رماد الاستبداد ونيران الثورة، مرجع سبق ذكره، الدقيقة 05:45.

[2] - سامي الشريف، أيمن منصور ندا: اللغة الإعلامية المفاهيم- الأسس- التطبيقات، ب د ن، 2004، ص 34.

العبارات، وموجهة بشكل كبير للرأي العام التونسي والعربي للانتفاضة على الأوضاع المزرية التي يعيشها فقد جاء فيها:

"...يا شعوب العالم العربي انتفضوا فلن تخسروا إلا ذلكم وجوعكم وبردكم وقيدكم،.... أين بقية الشعوب العربية من انتفاضة تونس المباركة؟...لماذا لا تكررونها في دياركم؟...أليس معظم شعوبنا قابعا تحت البسطار العسكري والأمني الحقير؟... ألا ترون كيف بدأ الطغاة يتخبطون و يعدون الشعوب بالعسل والحليب تحت ضربات الثائرين في سيدي بوزيد والقصرين... عجبا لمن لا يجد قوت يومه ووقود مدفأته كيف لا يخرج عن الحاكم شاهرا سيفه؟"[1] كما كان لضيوف البرنامج عبارات قوية محرضة أحيانا حيث يقول الديبلوماسي السابق ومؤسس حركة الرشاد الجزائرية "محمد العربي": كل الدول العربية وبدون استثناء ستنتفض... وهؤلاء هم الأقرب بن علي وعصابته،...والله لو تستمر هذه الانتفاضة لأسابيع لأتوقع سقوط هذا الطاغية".[2] وأضاف في مقطع آخر: "أدعو الجيش التونسي إلى أن يلتحق بالشعب التونسي"[3]...."بعد هذا البرنامج سيخرج التونسيين ويبحثون عن الطاغية بن علي".[4]

هي عبارات كثيرة مثيرة وقوية استعملها محمد العربي و مقدم البرنامج فيصل القاسم للتأثير في الضيف الآخر الرافض للانتفاضة والداعم لنظام وسياسة بن علي، وكذا التأثير على الجمهور التونسي والعربي وحثه على قلب النظم الديكتاتورية المتسلطة. وبالتالي يمكن اعتبار هذه العبارات المستعملة مساهمة في تعبئة الجماهير والتأثير في سلوكياتهم بناء على الأثار الوجدانية التي جاءت بها نظرية الاعتماد.

أما في الثانية (التغطيات المفتوحة المستمرة)، يكون فيها مجال ذاتية المقدم كبيرا خاصة إذا تأثر بموقف معين أو خبر وصله لتوه، فردة فعله قد تتضمن عبارات قوية ومثيرة، وذلك بسبب الآنية وعدم التحضير المسبق، ونجد عكس ذلك في النشرات الاخبارية محل التحليل، حيث يسعى فيها مقدم النشرة إلى استعمال عبارات سهلة ، مباشرة إلا ما جاء عرضا أثناء استجواباته لضيف من الضيوف. كما لوحظ من خلال التغطيات المستمرة

---

[1] - شاهد: فيصل القاسم، الاتجاه المعاكس، تاريخ البث 01/11/ 2011، الدقيقة 00:01.

[2] - محمد العربي، المرجع السابق، الدقيقة 25:07.

[3] - نفس المرجع، الدقيقة 33:17.

[4] -نفس المرجع، الدقيقة: 26:26

والمفتوحة توجيه المواطنين والمنتفضين إلى ساحات معينة وحثهم على التجمع أو عدم استعمال القوة وكذا وجود تجمع في مكان معين ندعو المواطنين إلى الالتحاق بالموقع كذا،... هي دعوات ونداءات تقدم في قناة الجزيرة من طرف المستجوبين من موقع الحدث عبر الاتصالات الهاتفية أو تقنية Skype. من هنا يمكننا القول أن قناة الجزيرة كان لها أدوار عدة خاصة في هذا النوع من المواد الإعلامية المقدمة ذكر من بين هذه الأدوار:

- نقل الحدث لحظة وقوعه من موقع الحدث باستخدام مختلف الأساليب التي أشرنا إليها سابقا.

- المساهمة في توسيع نطاق الاحتجاجات إلى مناطق وأقاليم جديدة كما بينا ذلك سابقا.

- توجيه الحدث السياسي: من خلال التأثير في مجريات الأحداث في الميدان من خلال نداءات الاستغاثة أحيانا، ودعوات الالتحاق بمناطق معينة، ارشادات تقدم للمنتفضين، وبالتالي كانت القناة وسيلة لربط التواصل بين المنتفضين في مختلف الأقاليم لهدف التنسيق وربط خطط عمل تسعى من خلالها للضغط على النظام والاطاحة به في فترة لاحقة وقد ظهر ذلك جليا خاصة في يوم هروب بن علي (2011/01/14). وتتبع مساره من قصر قرطاج إلى المطار وبعدها في الأجواء والدول الرافضة له والتي قبلت باستضافته.

إلى جانب العبارات المستعملة من طرف قناة الجزيرة سواء السهلة منها أو القوية المثيرة، استعملت قناة الجزيرة لغرض التأثير أيضا وتوجيه الرأي العام نحو أهداف معينة مؤثرات عديدة مصاحبة للمواد الإعلامية المعروضة وقد جاءت في عينة الدراسة بنسبة 09.79% وقد تجلت في:

- دوي شعارات المنتفضين، ففي أحيان عدة تتعمد القناة إخفاء كل الأصوات الأخرى من صوت المقدم، الخلفية الموسيقية...الخ لتعلو شعارات المنتفضين وهتافاتهم، حيث سجلت شعارات قوية ومعبرة، قد تجعل المنتفضين يزدون حماسا ويدفع البقية للالتحاق بالاعتصامات.

- إظهار صور للجرحى والقتلى في ميادين الاحتجاجات، وكذا تهجم أعوان الأمن على المتظاهرين بالعصي والسيارات، في مشاهد مؤثرة وصادمة أحيانا.

- اعتماد الموسيقى في التقارير الإخبارية المحضرة سابقا أو في الحصص المسجلة، واختيار المتوافقة منها مع الصور المعروضة.

- تعمد إبراز صوت القنابل المسيلة للدموع أو الرصاص الحي أثناء فك الاعتصامات من قبل أعوان الأمن.

كلها كانت مؤثرات مصاحبة لعرض المعلومات حاولنا عرضها وتبيان أهميتها في التأثير وتعبئة الجماهير فقط دون اللجوء لتحليلاتها السميولوجيا لعدم تخصص دراستنا بذلك.

الجدول رقم 12: فئة وسائط التفاعل مع مصادر المعلومات في مضمون عينة الدراسة

وسائط التواصل	التكرار	النسبة المئوية %
الهاتف	23	46.94
الأقمار الصناعية	14	28.57
الأنترنت	09	18.37
الحضور الفعلي في الأستوديو	03	06.12
المجموع	**49**	**100**

تستعمل قناة الجزيرة عدة وسائل للتواصل والتفاعل مع مصادرها للمعلومات، قمنا بحصرها في عينة دراستنا وسجلنا النتائج المدونة أعلاه، حيث تصدر استعمال الهاتف للتواصل مع مصادر المعلومات في المواد الإعلامية المحللة، وذلك بنسبة 46.49% في المرتبة الأولى، في حين احتل ظهور الضيوف ومصادر المعلومات عبر الأقمار الصناعية، المرتبة الثانية بنسبة 28.57%، وجاء استعمال الانترنت بمختلف تقنياته، المرتبة الثالثة بـ 18.37 %، وكانت أدنى نسبة مسجلة تتعلق باستضافة الضيوف ومصادر المعلومات في الاستديو بمقر الجزيرة في قطر.

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن الهاتف أكثر الوسائل استعمالا في التواصل مع مصادر معلومات الجزيرة في المواد الإعلامية محل الدراسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى مسايرة القناة لسرعة الأحداث ورغبتها في تدوين الحدث لحظة وقوعه، وهذا في ظل غياب اعتماد مراسلها في تونس وعدم تمكنه من النشاط وتصوير الوقائع وإرسالها إلى مقر القناة بالدوحة، فكانت تقديم المعلومات حول معظم الأحداث والتعليق عليها يتم مع "لطفي حاجي"[1] عبر الهاتف وهذا نظرا للظروف الصعبة التي كان يفرضها نظام بن علي وسائل الإعلام المستقلة وكذا الأجنبية فكان هنالك شبه حصار على الصورة.[2]

[1] - لطفي حاجي: رئيس مكتب الجزيرة في تونس، ومراسل سري لها، بالإضافة إلى كونه حقوقي.
[2] - شاهد: حصة بلا حدود مع الصحفي أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، الدقيقة 05:12.

كما استعملت قناة الجزيرة نفس الوسيلة للتواصل مع الشهود العيان من موقع الحدث وكذا الحقوقيون والشخصيات السياسية والحزبية المتواجدين في تونس خاصة، بهدف نقل المعلومات الجديدة وتحليلها وتفسيرها وإعطاء الخلفيات الدقيقة حولها، فكان التعامل معهم يتم عن طريق الهاتف. من هنا نستنتج أن الجزيرة كانت تهدف أساسا إلى الوصول إلى المعلومة بشتى الطرق فإن لم تتمكن من الوصول إليها بالصوت والصورة حاولت الوصول إليها بالصوت فقط. بغية نشرها لحظة وقوعها مسايرة للأحداث. وهو ما يساعد على تعبئة الجماهير وتوجيههم بالإضافة إلى تشكيل رأي عام حول الأحداث.

كما يمكننا القول أن التجربة التونسية أكسبت الجزيرة العديد من الخبرات في تعاملها مع أوضاع مماثلة في الانتفاضات الأخرى التي شهدها العالم العربي بعد تونس، فتمكنا من مشاهدة النقل الحي للصوت والصورة من موقع الحدث.[1]

إلى جانب الهاتف استعملت قناة الجزيرة القطرية الأقمار الصناعية للتواصل مع مصادر المعلومات لديها، وقد ظهر ذلك خاصة في الحصص الحوارية محل الدراسة (ما وراء الخبر، والاتجاه المعاكس)، وهذا راجع إلى البرمجة المسبقة للحصة وتهيئة ظروف النقل المباشر كما كان تواجد الضيوف الذين تم استضافتهم عبر الأقمار الصناعية في أوروبا، وفي العاصمة الفرنسية باريس بشكل خاص، نتيجة لتوفر الظروف الملائمة للنقل، وقد استضافت عبر القمار الصناعية شخصيات وزعماء سياسيين سابقين في تونس بالإضافة إلى الشخصيات التونسية المعارضة، والتي تنشط خارج تونس نتيجة لملاحقتها من طرف نظام بن علي.

ويمكننا الإشارة هنا أن قناة الجزيرة تخصص أموالا طائلة من أجل استضافة ضيوفها عبر القمار الصناعية وكانت من بين القنوات الأولى المستعملة لهذه التقنية، وكان الأهم بالنسبة لها هي المعلومة أكثر مما ستكلفه تلك المعلومة.

لقد كان استعمال الانترنت للاتصال بمصادر المعلومات في عينة الدراسة ضئيلا إلا ما كان مسجلا وأودع من طرف صاحبه على الشبكة سواء في مواقع التواصل الاجتماعي أو اليوتوب وهذا نظرا لتقنياته، وهذا يعود أساسا إلى الرقابة الشديدة على الانترنت من طرف نظام بن علي من خلال تخصيص جهاز أمني خاص بالمراقبة

[1] - شاهد: حصة بلا حدود لأحمد منصور، مرجع سبق ذكره، الدقيقة 12:05

الالكترونية للشبكة، وبالتالي فالتواصل المباشر مع القناة عن طريق تقنية Skype قد يعرض صاحبه للخطر، إلا أن مراسل القناة استطاع بفضل مدونين نقل العديد من التسجيلات عبر روابط خاصة إلى الجزيرة وتمكنت هي الاخرى من بثها.

من هنا يمكننا القول أن قناة الجزيرة ومن خلال مراسلها السري حاولت تقديم المعلومة والإضافة بشتى الطرق، وهذا دليل على أن القناة أرادت الوقوف ضد نظام بن علي وابراز كل ما يتعلق بتجاوزاته أثناء الانتفاضة التونسية.

وكآخر وسيلة تفاعلية مع مصادر المعلومات قامت الجزيرة باستضافة شخصيات سياسية في مقرها بالدوحة وذلك في عينة الدراسة، وتمثلت تلك الشخصيات في السيد: محمد العربي "الديبلوماسي السابق ومؤسس حركة رشاد الجزائرية" والإعلامي التونسي السيد: هارون بسيس وذلك لتنشيط حصة الاتجاه المعاكس بتاريخ 11 يناير 2011. وكذا السيد: صلاح الجورشي "إعلامي وناشط حقوقي" لتنشيط حصة ما وراء الخبر لتاريخ 2011/01/12م.

ومن هنا يظهر أن استضافة شخصيات للقناة يتطلب أن يجرى التحضير المسبق للحصة ولموضوعها، على خلاف تسارع الأحداث أثناء الانتفاضة وضرورة فتح المجال لشبكة برامجية خاضعة لتعديلات كلما توجب ذلك.

كما يمكن ملاحظة تعبئة قناة الجزيرة لكامل جهودها حول الانتفاضة التونسية، خاصة في أيامها الاخيرة، فكانت الاستضافات لشخصيات معارضة قوية التأثير في يومين متتاليين 11 و12/ 2011/01م. وذلك لرمي كل ثقلها واستعمال كامل أوراقها في سبيل الوقوف مع المنتفضين ضد نظام زين العابدين بن علي.

نستنتج من خلال ما تقدم أن الجزيرة القطرية استعملت كل الطرق والوسائل المتاحة للوصول على مصادر المعلومة، ومحاولة تناولها من زواياها المختلفة، في وقت لم تتمكن فيه بعض وسائل الإعلام الأجنبية حتى من دخول الأراضي التونسية، هي جهود جعلت القناة التلفزيونية الأولى نقلا للأخبار والمعلومات حول الانتفاضة التونسية وبعدها الانتفاضات العربية، وهو ما جعل موقعها يصنف في المرتبة السادسة بترتيب مصادر الوكالات العالمية الأقوى في العالم، حسب معيار مؤسسة فور إنترناشيونال أند نيوز بيبرس (imn.com4) لتصنيف مصادر الأخبار.

وضمت القائمة المصنفة لأهم مواقع مصادر الأخبار في العالم للعام 2016 التي وضعتها هذه المؤسسة، 106 وكالات أنباء عالمية، وجاء موقع الجزيرة نت سادسا، متقدما على وكالات أنباء عالمية عريقة ومعروفة. وقال مدير قناة الجزيرة السيد: ياسر أبو هلالة: "هذا التتويج يعد شهادة مهمة من مؤسسة مرموقة مشهود لها بالنزاهة والكفاءة والاستقلالية، وهو يعكس حضورا عربيا على مستوى صناعة الأخبار عالميا يتقدم على مؤسسات عريقة بدأت قبل الجزيرة."....مضيفا أن " أن هذا الترتيب لم يأت اعتباطا، بل هو ثمرة لجهد موصول متراكم منذ عقد ونصف للموقع وعقدين للشبكة، فضلا عن حضور على مستوى منصات التواصل بلغ مجموعه مئة مليون، مشيرا إلى أن "ذلك ما كان ليتحقق لولا جهود الفريق العامل على مدى السنين ومواكبته للتطورات وتضحياته[1]."

[1] - أنظر موقع الجزيرة نت : http://www.aljazeera.net/ تاريخ الزيارة:2017/04/20، على 22:05.

- **الجدول رقم 13: فئة نوع الصورة حسب مضمون عينة الدراسة**

طبيعة الصور	التكرار	النسبة المئوية %
مباشرة	260	49.62
مسجلة	199	37.98
توضيحية	65	12.40
المجموع	**524**	**100**

سجلت نسبة الصور المباشرة في عينة الدراسة نسبة 49%، بمجموع تكرارات مقدر بـ 260 تكرار، كان نصيب الصور المباشرة في الحصص الحوارية 123 تكرارا، مقابل 102 للنشرات الإخبارية و35 للتغطيات المستمرة، في حين سجلت نسبة 37.98% بمجموع تكرارات مقدر بـ 199 تكرارا، كان من بينها 94 تكرارا للنشرات الإخبارية، و52 للتغطيات المستمرة،و44 للحصص الحوارية. كما سجلنا نسبة 12.40% للصور التوضيحية في مجموع المواد الإعلامية محل الدراسة.

أخذت الصور المباشرة الحصة الأوفر في المضمون الإعلامي المدروس، رغم نقصها مقارنة بالإمكانيات المالية الكبيرة للقناة غير أن لهذه النسبة تفسيرها سنتطرق إليه لاحقا. وقد تمثلت الصور المباشرة أساسا في صور مقدمي النشرات الإخبارية والتغطيات المستمرة أو الضيوف المشاركين عبر الأقمار الصناعية، كما ظهرت أيضا في الحصص الحوارية من خلال جلسات النقاش المباشر في حصتي ما وراء الخبر والاتجاه المعاكس، فأعلى نسبة مسجلة للصور المباشرة كانت في الحصص الحوارية بحكم انتاجها من طرف القناة بشكل كامل. أما النشرات الإخبارية فقد سجل تقارب بين الصور المباشرة والمسجلة حيث سجالا 102 تكرار للصور المباشرة و94 تكرار للصور المسجلة، هذه الأخيرة التي تمثلت في صور أرشيفية لأحداث سابقة، بورتريهات لشخصيات تونسية، صور للأحداث مأخوذة من الانترنت، أو مرسلة من ناشطين أو شهود عيان بعدما صورها بهواتفهم. هاتين النسبتين المتقاربتين بين الصور المباشرة والمسجلة في النشرات الإخبارية والتغطيات المستمرة يفسر بعدم إمكانية نقل الجزيرة

لمعداتها وطاقمها الصحفي إلى تونس من أجل تقديم بث مباشر وحي من أرض الميدان نتيجة للحصار الشديد الذي يقيمه نظام بن علي على الإعلام المحلي والأجنبي وبشكل خاص قناة الجزيرة القطرية كما أشرنا إلى ذلك سابقا. وحتى الصور المسجلة التي كانت ترسل إلى القناة كانت تتم بصورة سرية لم تستطع الاجهزة الأمنية التقنية لنظام بن علي توقيفها نتيجة للعدد الهائل من الناشطين الذين كانوا يراسلون القناة وكذا مراسل القناة في تونس فأصبحت الحكومة التونسية مجبرة على مراقبة كم هائل من المراسلين متمثلين في مواطنين صحفيين بعدما كانت مسيطرة على مراسل واحد لمدة سبع سنوات[1]، ما ساعد على افلات الوضع من يدها. كما ساعدت هذه الظروف على ابتكار طرق جديدة من طرف القناة، لضمان بث الصور حية في انتفاضة الشعوب العربية الأخرى، فرغم الحصار الشديد على الإعلام في نظامي محمد حسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا إلا أن الجزيرة تمكنت من نقل الصور الحية من موقع الحدث مستعملة كاميرات صغيرة مثبتة في أماكن ليس من السهل الوصول إليها في أماكن التجمعات كميدان التحرير في مصر،[2] وكذا الانتقال بجهاز (Bagan)وهو جهاز بث كامل صغير مجهز بكاميرا صغيرة يحمل في الظهر وكأنه حقيبة ظهرية يحملها المراسل ويتنقل بين مواقع الحدث، وقد استعملت التقنية لأول مرة من مراسلي قناة الجزيرة في انتفاضتي مصر وليبيا.[3]

كما استعملت القناة المنتفضين للاحتماء بهم وكان معظم الصور الحية تنقل من موقع المنتفضين لا الجهات الرسمية.

هي تقنيات لم تحظى بها الانتفاضة التونسية غير أنها ألهمت فريق الجزيرة إلى ابتكارها مسايرة للحدث. لكن ورغم غياب الصورة الحية المباشرة في الحراك التونسي عوضت الجزيرة ذلك وغطت النقص مستعملة الفيديوهات المسجلة والمتواجدة في الانترنت واستضافت شخصيات لتحليل وشرح تلك الفيديوهات وهو ما فسرته النسبة العالية للصور المباشرة في الحصص الحوارية ونقصها في النشرات الإخبارية التي في الأصل تكون جل صورها مباشرة. كما كانت للصور التوضيحية نصيبها في عينة الدراسة أدت

(1) - أنظر: فيصل حاجي، حصة بلا حدود لأحمد منصور، مرجع سبق ذكره، الدقيقة 15:17.
(2) - شاهد منتصر مرعي منتج أول بقناة الجزيرة، المرجع السابق، الدقيقة : 06:54.
(3) - أنظر أحمد منصور، المرجع السابق، الدقيقة: 13:01.

دورين أساسيين، فمن جهة نقصت من إشكال غياب الصور الحية المباشرة من ميادين الانتفاضة، ومن جهة أخرى ساهمت بشكل واضح في تشكيل صورة واضحة وفهم دقيق للأحداث من قبل المشاهدين، فكانت عبارة عن خرائط توضح موقع الحدث، أو بيانات منشورة في مواقع رسمية تكبرها القناة وتتبع تفاصيلها بالشرح والتحليل، أو عبارة عن نصوص كتابية تبين مطالب المحتجين ، وأسباب الانتفاضة، والحلول... الخ من المواضيع ذات الصلة بالانتفاضة.

من هنا نستنتج أن قناة الجزيرة ابتكرت طرقا عديدة لا يصال رسالة سهلة واضحة ومفهومة للمشاهدين متجاوزة في ذلك كل العراقيل التي واجهتها من غياب لمراسل ميداني ينقل الحدث بالصوت والصورة، وظروف غير ملائمة تماما لتقديم إعلام كامل ودقيق. واستطاعت بذلك الوصول إلى أعلى درجات إدراك الرسالة لدى المشاهدين مما ساهم حسب المختصين إلى تعبئة وتوجيه كبيرين للرأي العام التونسي والعالمي حول الانتفاضة. وأدت بذلك دورها في تحليل وتفسير وتوجيه الأحداث.

استنتاجات الدراسة:

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أولت قناة الجزيرة القطرية اهتماما بالغا بنقل وقائع وأحداث الانتفاضة التونسية وتحليلها وتفسيرها، فجعلتها أولوية أولى لها مقارنة بالأحداث العالمية الأخرى، وحتى برامجها المعتادة، فقد ألغت العديد من حصصها القارة، معوضة إياها بتغطيات مفتوحة ومستمرة لتطورات الوضع في تونس.

- احترمت قناة الجزيرة إبراز الموقفين الرسمي والشعبي أثناء الانتفاضة، من خلال تطرقها إلى التصريحات والإجراءات الميدانية المتخذة من الجانبين محاولة احترام شعارها "الرأي والرأي الآخر"، غير أنها أثنت كثيرا على موقف المنتفضين ودعمته، بالمقابل انتقدت الموقف الرسمي وعارضته.

- أعطت قناة الجزيرة البعد الشعبي للانتفاضة التونسية من خلال التركيز على تغطية احتجاجات مختلف أطياف المجتمع الغني والفقير، الموظف والبطال، الأمي والمثقف....

- إعطاء البعد الوطني للحراك التونسي من طرف القناة من خلال تغطيت أحداث مختلف الأقاليم والمحافظات التونسية.

- إبراز قناة الجزيرة لعفوية الانتفاضة التونسية، وعدم برمجتها أو قيادتها من أي طرف سياسي أو نقابي.

- توجيه الشارع التونسي إلى حلول طرف على حساب حلول الطرف الآخر، فقد ركزت قناة الجزيرة على الحلول المقترحة من طرف المنتفضين والداعمين للانتفاضة في حين كان إظهار و تحليل وتفسير حلول الطرف الرسمي قليلا ويشوب تلك القلة الكثير من الانتقاد والتشكيك.

- سعت قناة الجزيرة القطرية، من خلال برامجها إلى تعبئة الجماهير التونسية وتوجيهها إلى إحلال الديموقراطية، والإطاحة بالنظام الدكتاتوري المعمر طويلا، كما نوهت بإمكانية انتقال عدوى الاحتجاجات إلى الدول العربية التي تعيش شعوبها نفس ظروف الشعب التونسي مستندة إلى فرضية نفس الأسباب ستؤدي حتما إلى نفس النتائج.

- استطاعت قناة الجزيرة تحليل الوضع السياسي في تونس في مختلف مراحله التاريخية، معتبرة إياه من الأسباب الحقيقة غير المباشرة الانتفاضة التونسية، إضافة إلى مزيج مجتمع من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، غير أن السياسية تبقى في طليعتها نظرا لتأثير برامج سياسة السلطة الحاكمة على بقية القطاعات الأخرى.

- تعتبر الأسباب الاجتماعية من بطالة وفقر وتهميش... من الأسباب المباشرة لقيام الانتفاضة التونسية كما بينت ذلك تحاليل المواد الاعلامية محل الدراسة، من خلال توضيح الشعارات الأولى التي رفعت في الانتفاضة التونسية.

- تعتبر مشكلة التنمية اللامتوازنة بين أقاليم ومحافظات تونس إحدى الأسباب الأساسية أيضا في قيام الانتفاضة التونسية، وذلك استنادا إلى إحصائيات وأرقام تقدمها سنويا هيئات خاصة ومؤسسات حكومية، قامت الجزيرة في عينة الدراسة بتحليلها وتوضيح هذا الخلل في التنمية المحلية.

- لخصت قناة الجزيرة في عينة الدراسة الأسباب الحقيقة المؤدية إلى الانتفاضة التونسية حسب أولويتها كالآتي:

- أسباب داخلية: تمثلت أساسا في الأسباب السياسية، ثم الاجتماعية، فالتنموية والاقتصادية، إضافة إلى قمع الحريات الفردية والجماعية وكذا حرية التعبير والإعلام. من خلال فلسفة أنظمة الحكم السائدة في البلاد منذ استقلال تونس، وممارساتها في تسيير مؤسسات الدولة.
- أسباب خارجية: تمثلت في الجيوسياسية، والجيو اقتصادية، والجيو استراتيجية، فالأزمة المالية العالمية كانت لها انعكاسات مباشرة على الاقتصاد التونسي وبالتبع على الجانبين التنموي والاجتماعي. كما كان لتسريبات موقع وكليكس وفضحه للفساد في التسيير وتغلغل العائلة الحاكمة في السياسة والاقتصاد واستفادة عائلات معينة بامتيازات مختلفة، أثره البالغ في الشعارات التي رفعها المحتجين.

غير أن الجزيرة ركزت في تقاريرها على العامل السياسي واعتبرته أساس كل الاشكالات الأخرى، كما لوحظ التركيز على الأسباب الداخلية لإعطاء البعد الداخلي للانتفاضة.

- توجيه قناة الجزيرة الرأي العام التونسي في عينة الدراسة إلى الحلول المقترحة من المنتفضين والداعمين للانتفاضة من خلال تركيزها على حلولهم مقارنة بالحلول المقدمة من طرف الجهات الرسمية، وذلك بالشرح والتحليل والتفسير وجدوى تلك الحلول مقارنة من تلك المقدمة من سلطات البلاد، وهو دليل على وقوف القناة مع المنتفضين والانتفاضة التونسية ضد نظام الحكم وسياسته.

- أدت مواضيع العينة المدروسة وظيفة التعبئة والتوجيه بدرجة أولى، مجسدة سعي وسائل الإعلام إلى إكساب الجمهور رأيا واتجاها معينا حول موضوع أو قضية وفقا لما جاءت به مقاربة الاعتماد على وسائل الإعلام عند تساؤلها. ماذا تفعل وسائل بالجمهور؟ في تجل واضح لدور الجزيرة في توجيه الرأي العم التونسي للانتفاضة من خلال التركيز في تحليلها على تفسيرات الداعمين والمؤيدين لها.

- اهتمت قناة الجزيرة في عينة الدراسة بوظيفة الإخبار أيضا، من خلال كشف الغموض لدى المشاهد الناتج عن نقص المعلومة في الانتفاضة التونسية خاصة واكسابه تصور واضح حول الحدث وذلك بفضل مسايرتها للوقائع وتقديم كل جديد عنها لحظة وقوعها ولو تطلب منها نقلها بصورة ثابتة أو رديئة، مفضلة آنية المعلومة وجديتها جمالية الصورة.

- اعتماد أسلوب المقارنة بين الأحداث الداخلية (بين الأقاليم التونسية) أو الخارجية (بين تونس ودول بعض العالم العربي) من طرف قناة الجزيرة في تحليلها للانتفاضة التونسية أعطى الصبغة الوطنية للانتفاضة وحث جماهير غير المحتجة إلى الخروج هم أيضا للتنديد بالأوضاع، كما ظهرت تعبئة واضحة لجماهير دول عربية أخرى للخروج في احتجاجات اقتداء بالتونسيين.

- إن عدم عقد نفس المقارنات الخارجية بين تونس وبعض دول الخليج المتميزة في علاقاتها الديبلوماسية مع قطر والتي شهدت هي الأخرى احتجاجات في نفس الفترة وحصر المقارنات على بعض الدول فقط، يضع مهنية وحرفية تعامل قناة الجزيرة

القطرية مع الأحداث في مختلف مناطق العالم في المحك. ويؤكد فرضية تدخل سلطة قطر ودبلوماسيتها الخارجية في السياسة التحريرية للقناة.

- مارست قناة الجزيرة وظيفة الدعاية السياسية للطرف الممثل للرأي أكثر من الطرف الممثل للرأي الآخر أثناء تحليلها للانتفاضة التونسية، وهو ما يطرح احترام شعارها "الرأي والرأي الآخر" في المحك حيث ظهر جليا حسب المعطيات الاحصائية الاهتمام الواضح بالأطراف المنتفضة أو الداعمين لها وإبراز نشاطهم ومساهماتهم في الانتفاضة بالمقابل نقص فادح للدعاية للأطراف الرسمية، في تعبئة وتوجيه واضحين للرأي العام التونسي نحو الانتفاضة وما ستحققه.

- تنوع مصادر المواد الإعلامية المقدمة من طرف قناة الجزيرة أثناء تناولها للحراك العربي بصفة عامة، والتونسي على وجه الخصوص كونه كان المنطلق للانتفاضات، كما يعود له الفضل في ابتكار أساليب الوصول إلى المعلومة ونقلها للمواطنين لحظة وقوعها، متحدية كل أساليب القمع الصحفي والرقابة الشديدة على مصادر المعلومات وطرق تنقلها. وهو ما نعتبره خدمة جليلة قدمتها القناة للشعوب العربية المنتفضة. كما يمكن أيضا أن يكون تحديا للأنظمة الدكتاتورية خاصة تلك التي لا تتمتع بعلاقة جيدة مع الجزيرة وقطر بشكل عام والنظام التونسي خير دليل على ذلك فقد منعت القناة من النشاط في تونس مدة سبع سنوات كاملة.

- ابتكرت قناة الجزيرة في عينة الدراسة عديد الطرق للوصول إلى المعلومات أثناء تغطيتها للانتفاضة التونسية أهمها رئيس مكتب ومراسل سري يعمل بدون هوية إلى تاريخ سقوط نظام بن علي ليظهر لأول مرة للعلن ويوضح هويته، كما كان له دور تنسيقي هام بين المدونين وقناة الجزيرة، بغية إخراج الصور والفيديوهات من تونس إلى قناة الجزيرة ثم إلى العالم بأسره في ظل الرقابة الشديدة لنظام بن علي على الشبكة العنكبوتية، كما كان للمواطن الصحفي بروز واضح في الانتفاضة التونسية، فلم تعد الجزيرة تتعامل مع مراسل واحد بل العديد من المواطنين والناشطين الحقوقيون...كما أن على السلطات تشديد الرقابة ليس فقط على مراسل واحد بل على مئات المواطنين الذين يراسلون القناة بشكل فردي وجماعي.

- كان اعتماد قناة الجزيرة على الميديا الجديدة واضحا في الانتفاضة التونسية وغيرها من الانتفاضات العربية، حيث كانت المعلومة تنتقل من المواطنين والمدونين والنقابيون... إلى الجزيرة عن طريق الوسائط الجديدة لتستقبلها وتعالجها تقنيا وفنيا جاعلة اياها قابلة للبث، ثم تبثها مضيفة إليها التحليل والشرح والتفسير، لتعود من جديد إلى الناشطين الاجتماعيين ليقوموا هم بدورهم بنقلها وإعادة نشرها عبر الميديا الجديدة. في تعاون وتناسق جميلين بين وسائل الإعلام والتقليدية والجديدة.

- الاحترام الكبير التي كانت تحظى بها قناة الجزيرة القطرية عند المواطنين والمنتفضين التونسيين معتبرين إياها الناقلة الرئيسية لصوتهم ومعاناتهم للعالم الخارجي والمساند الأساسي لانتفاضتهم في ظل الرقابة الشديدة على حرية التعبير والصحافة التي يعانون منها منذ زمن طويل.

- كانت المصادر غير الرسمية الموالية للانتفاضة أكثر حضورا في المواد الإعلامية محل الدراسة من المصادر الرسمية، وهو ما يطرح اشكالية احترام قناة الجزيرة لشعارها مرة أخرى. ومن هنا يمكننا القول أن الجزيرة وقفت مع الرأي المساند للانتفاضة ضد الرأي المعارض لها في توجيه واضح للرأي العام التونسي والعربي بشكل عام.

- تفضيل قناة الجزيرة للأسبقية الصحفية ومواكبة الأحداث في مرات عدة على التحقق من صحة الخبر من مصادر أكثر وثوقا. من هنا يمكن القول أيضا أن مصداقية القناة صارت تحت المحك في مرات عدة أثناء الانتفاضة التونسية وهو ما يفسر على سعي القناة إلى هدف مرسوم وهو الاطاحة بنظام بن علي وتوجيه الحدث السياسي نحوه بإبراز وجهة نظر المحتجين والدفاع عنها وجعل الجمهور يتبناها ويدافع من أجلها.

- سعت الجزيرة إلى إبراز مختلف الاتجاهات احتراما لشعارها، لكن طغيان اتجاه على اتجاه يفسر بتأييد القناة للانتفاضة التونسية، وعليه يمكننا القول أن الجزيرة ساهمت بشكل كبير في الانتفاضة بتوجيه الرأي العام إلى تأييد الانتفاضة من خلال ممارساتها الإعلامية كما يعكس السياسة التحريرية للقناة تجاه الانتفاضات العربية.

- اعتمدت قناة الجزيرة في تغطيتها للانتفاضة التونسية على العبارات السهلة الواضحة المباشرة، بشكل كبير في المواد الإعلامية الإخبارية بغرض الوصول إلى أكبر فئة من المجتمع لأنها تستهدف مخاطبة جميع أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم الثقافية والعلمية، كما كان الاعتماد على العبارات القوية المثيرة بنسبة أكبر في الحصص الحوارية والتغطيات المستمرة بسبب التحضير المسبق لها في الأولى، والآنية والعفوية في الثانية بحكم التفاعل مع الأحداث. من هنا يمكننا القول أن قناة الجزيرة استخدمت مختلف الأساليب اللغوية للوصول إلى أعلى درجات التأثير ولدى مختلف الفئات الاجتماعية.

- حاولت الجزيرة استعمال المؤثرات المصاحبة للصورة من خرائط وبيانات واحصائيات وكذا اصوات للرصاص ...الخ بغية استمالة المشاهد أيضا مستعملة مختلف أنواع الاستمالات بدءا بالاستمالة العقلية المنطقية، مرورا بالاستمالات العاطفية ووصولا إلى استمالات التخويف، وهذا كله من أجل التأثير في المواطن وتوجيهه حسب الأهداف المسطرة.

- استعمال الصور والبيانات المكتوبة والخرائط...الخ جاء ابتكارا أيضا من قناة الجزيرة تغطية للنقص الكبير في الصورة الحية المباشرة وكذا توضيح المعلومة أكثر للمشاهد وبالتالي التأثير فيه.

- استعملت قناة الجزيرة القطرية لتغطية الانتفاضة التونسية مختلف وسائط التفاعل مع مصادر المعلومات، وكان الهاتف أبرزها ونرجع ذلك إلى رغبة الجزيرة في نقل الحدث وكل ما يتعلق به من تفاصيل لحظة وقوعه، في ظل غياب رخصة النشاط لمراسلها، فتواصلت عن طريق الهاتف بمصادر المعلومات لفهم أكثر للحدث، في وقت لم تتمكن فيه بعض وسائل العالمية حتى من الدخول إلى الأراضي التونسية. هي جهود إذن جعلت قناة الجزيرة، القناة التليفزيونية الأولى نقلا للأخبار والمعلومات حول الانتفاضة التونسية وبعدها الانتفاضة العربية.

- اعتماد قناة الجزيرة على التغطية المستمرة والمفتوحة للوقائع الميدانية دون تدخل تحريري جسد معنى تلفزيون الواقع الإخباري، كما يعبر عن درجة عالية من

التعبير الحر للصحفي والمراسل من موقع الحدث، دون المرور بالعديد من حراس البوابة الإعلامية.

- شهدت الصور المباشرة والمسجلة على غير العادة تقاربا في النسب المسجلة في عينة الدراسة، وذلك مرده إلى غياب التغطية الميدانية بالصور بسبب عدم اعتماد قناة الجزيرة لمكتبها في تونس من طرف نظام بن علي لمدة سبع سنوات غير أن ذلك لم يغن الجزيرة من تغطية الأحداث بل كانت الرائدة كما تقدم، حيث عوضت العجز في الصور المباشرة بالصور المسجلة والفيديوهات من الانترنت، وكذا الصور التوضيحية بالإضافة إلى التحليلات والتفسيرات من طرف الباحثين والسياسيين .... من هنا نستنتج أن القناة ابتكرت طرقا عديدة لتغطية إخبارية جيدة وآنية للحدث وايصال رسالة سهلة واضحة ومفهومة للمشاهدين متجاوزة في ذلك كل العراقيل التي واجهتها من غياب لمراسل ميداني ينقل الحدث بالصوت والصورة، وظروف غير ملائمة تماما لتقديم إعلام كامل ودقيق. واستطاعت بذلك الوصول إلى أعلى درجات إدراك الرسالة لدى المشاهدين مما ساهم حسب المختصين إلى تعبئة وتوجيه كبيرين للرأي العام التونسي والعالمي حول الانتفاضة. وأدت بذلك دورها في تحليل وتفسير وتوجيه الأحداث.

من خلال دراستنا حول دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي، وبعد تحليلنا لدور قناة الجزيرة في الانتفاضة التونسية يمكننا القول في الأخير أن قناة الجزيرة القطرية استطاعت توجيه الأحداث السياسية أثناء الحراك التونسي والعربي بشكل عام، حسب توجهاتها وأجندتها وتوافقا مع الشارع التونسي مؤكدين بذلك الفرضية الأولى للدراسة بشكل جزيء باعتبار أن توجيه الحدث السياسي لم يساير دائما الشارع العربي بسبب عدم إظهار رغبة شعوب بعض الدول الصديقة لقطر أثناء احتجاجها على أنظمة بلدانها بنفس الكثافة الموجهة لتونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا...، وهو ما يطرح من جانب آخر استقلالية قناة الجزيرة في المحك، بسبب خضوع سياستها الإعلامية للدولة القطرية وبشكل خاص الديبلوماسية القطرية. لذا يمكننا القول أن قناة الجزيرة جيء بها لخدمة السياسة الخارجية القطرية ومحاولة جعل قطر دولة قوية في منطقة الشرق الأوسط.

من خلال دراستنا أيضا تمكنا من تحقيق الفرضية الثانية القائلة باعتماد قناة الجزيرة القطرية على الميديا الجديدة كمصر من مصادر المعلومات رغم نقص جودة الصور، وهذا أبرزته نتائج دراستنا حيث كان لمواكبة الحدث وتوجيهه أهمية قصوى أكثر من ضمان صورة ذات جودة عالية. وهذه الجدية والآنية في المعلومات المقدمة جعلت الشارع العربي يقبل على القناة. وأثناء الأزمات بشكل خاص، وقد تطابق هذا مع مقاربة الاعتماد على وسائل الإعلام.

ومن خلال هتين النتيجتين يمكننا القول أن الإعلام يساهم في توجيه الحدث السياسي وفقا لأجندات وأهداف معينة. وبالتالي فهذه الوظيفة "وظيفة توجيه الحدث السياسي" يمكن إضافتها من بين وظائف الإعلام الكثيرة التي تحدث عنها الباحثين أمثال هوفلاند، ولبر شرام، وآخرون.

خلاصة:

كانت انطلاقة هذه الدراسة مستندة على ملاحظة التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة القطرية لأولى الانتفاضات الشعبية العربية، انتفاضة تونس ابتداء من 17 ديسمبر 2010، حين أقدم الشاب محمد البوعزيزي على حرق نفسه أمام محافظة سيدي بوزيد. والأساليب المستعملة فيها، الظروف التي تمت فيها التغطية والوسائل المستعملة ، ما خلق لدى الباحث الكثير من التساؤلات حول إمكانية توجيه الحدث السياسي من طرف وسائل الإعلام، وهل أصبحت وظيفة التدخل في الحدث السياسي والتحكم فيه وتوجيهه من وظائف وسائل الإعلام الكلاسيكية منها والجديدة؟ وماهي الأهداف التي يسعى الإعلام إلى تحقيقها من خلال هذه الوظيفة؟ هي تساؤلات شكلت في ذهن الباحث وصاغت المحاور الأساسية لهذه للدراسة. سعينا من خلالها للتتبع الدقيق لتغطيات الحراك العربي من طرف قناة الجزيرة لإثبات توجيه الأحداث السياسية في أرض الواقع من خلال سلسلة من الخطط والأساليب التي تنتهجها القناة.

لقد جسدت قناة الجزيرة ممارسات إعلامية جديدة منذ ظهورها سنة 1996، وكان لها حضورا قويا ومميزا في تغطية الأحداث العالمية والإقليمية وحتى المحلية، منافسة في ذلك كبريات القناة الأجنبية التي لها باعها الطويلة في الساحة الإعلامية العالمية، وقد اكتسبت شهرتها من طرحها المختلف للقضايا والمواضيع في مشهد لم يألف المشاهد، سواء العالمي أو العربي dبشكل خاص، فكانت طفرة في وسط إعلامي متحجر ألف الرأي الواحد الموجه، وانعدم في الرأي المعارض والآخر، نقطة انطلقت منها قناة الجزيرة واضعة شعار يتحدى ذلك الواقع "الرأي والرأي الآخر" في تعبير صريح وصارخ لسياسة إعلامية جديدة وغير مألوفة. هي ممارسات إعلامية جعلتها طرف قويا في العديد من الأحداث العالمية، تستند إليها القنوات العالمية في أحيان كثيرة في تغطية بعض الوقائع، ومن بين هذه الوقائع والأحداث موضوع دراستنا الذي كان لقناة الجزيرة فيه حضورها الواسع وكانت مصدر الخبر للشبكات الإعلامية العالمية.

إن التغطية الإعلامية لقناة الجزيرة القطرية لانتفاضة تونس، وبعدها الانتفاضات الشعبية العربية، طرحت العديد من اشكاليات، تحتاج لدراسات عليمة تجيب عليها، منها اشكالية دراستنا حول دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي، فقد أثبتنا من خلال الدراسة التحليلية للمضامين الإعلامية للقناة الجزيرة أن الإعلام ساهم بشكل فعال في توجيه الأحداث السياسية لانتفاضة تونس من خلال جملة من الممارسات والمفارقات تمثلت في:

- غياب المراسل الصحفي، وانعدام المعلومات الرسمية في موقع الحدث، لم يصبح عائقا لنقل الوقائع الآنية. فقد استعانت الجزيرة بالعديد من الحلول منها المواطن الصحفي، الفيديوهات المصورة والمنشورة على الشبكة العنكبوتية،...الخ من الوسائل المتطرق إليها سابقا. كانت كافية لنقل الأحداث لحظة وقاعها.

- التزاوج الكبير بين وسائل الإعلام الكلاسيكية والحديثة. فقد كان الاعتماد كبيرا في قناة الجزيرة على مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت للوصول إلى الخبر ومصادره.

- الصورة الحية المباشرة لم تعد هي الوسيلة الوحيدة لنقل الوقائع والأخبار في القنوات التلفزيونية، بل يمكن الاعتماد كما فعلت الجزيرة على الفيديوهات المصورة وتحليلها ومناقشتها من قبل إعلاميين ومختصين.

- المتابعة الآنية للأحداث والوقائع وإعطاء تأويلات لها وتوقع ما سيقع بعدها، من قبل المختصين، يمكنه أن يوجه الأحداث إلى تلك النتيجة المتوقعة.

- التوافق الكبير بين السياسة الخارجية القطرية والسياسة التحريرية لقناة الجزيرة، وهو ما أدى بنا إلى القول أن القناة أوجدت نوع جديدا من الممارسة الإعلامية، لم تتحدث عنها النظم الإعلامية السابقة، فلا هي بالمنظور السلطوي ولا الليبرالي، بل سلطوي في تغطية الأحداث الداخلية لدولة قطر وكذا بعض الدول الصديقة والشريكة، وليبرالي حر لدول أخرى وكذا موجه لوقائع جديدة وفق لخطط وأهداف معينة في دول أخرى منافسة أو غير متوافقة مع الدولة القطرية.

هي إذن جملة من الخلاصات توصلنا إليها في دراستنا هذه، فاتحين المجال لدراسات أخرى متعمقة أكثر في وظيفة توجيه الأحداث من طرف الإعلام، وآليات ذلك التوجيه وأهدافه وعلاقة تلك الأهداف بالخط الافتتاحي للمؤسسات الإعلامية.

ملخص:

تناولت الدراسة وظيفة توجيه الحدث السياسي باعتبارها وظيفة جديدة من وظائف الإعلام، لوحظت كثيرا في تغطية الأزمات السياسية العالمية مؤخرا من طرف وسائل الإعلام التقليدية والميديا الجديدة.

فبالإضافة إلى الوظائف التي تحدثت عنها الأدبيات الإعلامية كالإخبار، التعليم، التثقيف، الترفيه،...الخ وجسدتها مقولات الباحثين أمثال كاتز ولازارسفيلد "Lasarsfeld" و"katz" حينما طرحا اشكالية ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام للدلالة على الاستخدام والإشباع عوضا عن اشكالية ماذا تفعل وسائل الإعلام بالجمهور؟ للدلالة على المنبه والاستجابة ومحاولان من خلال ذلك إبراز العلاقة التأثيرية والتأثرية بين الجمهور ووسائل الإعلام. تأتي هذه الدراسة فاتحة المجال للمزيد من البحوث والدراسات الإعلامية المعمقة لتناول علاقة وسائل الإعلام بالتحركات السياسية، الاجتماعية، والثقافية،...خاصة أثناء الأزمات، وباحثة على قدرة المؤسسات الإعلامية في عدم الاكتفاء بتوجيه الرأي العام وتشكيل توجهاته حول القضايا والمواضيع فحسب، وإنما توجيه الحدث السياسي في حد ذاته، منطلقة من ملاحظات موضوعية لدور الإعلام والميديا الجديدة في صناعة الأحداث وتوجيهها ميدانيا أثناء الانتفاضات الشعبية العربية.

حاولت الدراسة إثبات تجليات هذه الوظيفة من خلال دراسة تحليلية للمضامين المقدمة من طرف قناة الجزيرة القطرية أثناء تغطيتها للانتفاضات الشعبية العربية، مقتصرة على الانتفاضة التونسية كنموذج لها، ومستعملة في ذلك تقنية تحليل المضمون، لتتوصل هذه الدراسة في الأخير إلى عديد النتائج المهمة لعل أهمها تحقق فرضية توجيه الحدث السياسي من طرف الإعلام وفقا للسياسة الإعلامية للمؤسسات الإعلامية، وتوجهاتها. كما طرحت الدراسة اشكاليات عديدة تبقى مواضيع لدراسات قادمة.

الكلمات المفتاحية:

- الإعلام- وظائف الإعلام- قناة الجزيرة- توجيه الحدث السياسي-الانتفاضات الشعبية العربية- الحراك العربي

Abstract :

The present investigation examines the media's function of influencing and directing the political event as a new function of the media which has been observed frequently in the recent coverage of global political crises by the traditional media and new media.

In addition to the traditional functions of the media reported in the literature such as informing, educating and intertaining as proposed by Lasarsfeld and Katz in their study about what public do with media ? , the media has an immence influence on public. This study looks at what media do to the public ? It seeks to shed light on the influencial relationship between the media and the public particularly within the political landscape. It addresses how the media not only has the power of influencing and shaping public perceptions about political issues but also directing the political event itself based on objective observations about the role of the media and the new media in framing and directing political events during the Arab popular uprisings.

The researcher attempts to shed light on this function of the media through an analytical study of the contents provided by Al Jazeera channel in covering the Arab popular uprisings, the Tunisian uprising in particuler , using the technique of content analysis. The study ends up with several important findings and confirmed the hypothesis that the media directs the political

event . It opens the doors for further in- depth research about the effect of the media on social, cultural and political events.

Key words : Media, media's functions, Al Jazeera Channel , directing political events, Arab popular uprisings.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيم إمام: **الإعلام والاتصال بالجماهير** ، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1969.

2- أبو اصعب صالح: **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.

3- أبو زيد فاروق: **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مطابع الأخبار، القاهرة، مصر، 1991.

4- أبو سمرة محمد: **الإعلام السياسي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأدن، 2012.

5- ابن منظور، تنسيق علي شيري: **لسان العرب**، دار إحياء التراث الثقافي العربي، بيروت، ج9 ، 1988.

6- احسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسيني: **طرق البحث الاجتماعي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق،1983.

7- أحمد جيهان رشتي: **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1987.

8- ادوارد سي بانفليد، ترجمة سميرة غزت نصار: **السلوك الحضاري والمواطنة**، دار النسر للنشر والتوزيع، 1995.

9- إسماعيل علي سعد: **الاتصال والرأي العام**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1985.

10- انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك: **الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، جامعة بغداد، العراق، 2011.

11- آل ثاني فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد: **إدارة الجودة في المؤسسات الإعلامية بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية في الفترة من 2004- 2006 م**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2008.

12- آل شيخان الشمري طارق: **الجزيرة قناة.. أم حزب.. أم دولة، دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2006.

13- أبو يعرب المرزوقي: **استئناف العرب لتاريخهم الكوني، ثورة الحرية والكرامة، تونس نموذجا**، الدار العربية للعلوم تناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2012.

14- بسيوني حمادة: **الاتجاهات الحديثة في بحوث وضع الأجندة**، كلية الصحافة والإعلام، جامعة القاهرة، مص، ب س ن.

15- بشارة عزمي: **في الثورة والقابلية للثورة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012.

16- بشارة مروان: **العربي الخفي، وعود الثورات العربية ومخاطرها**، الدار العربية للعلوم تناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2012

17- بوشيخ حسينة: **برامج الرأي في قناة الجزيرة الفضائية**، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010.

18- تمار يوسف: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسي كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

19- تمار يوسف: **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية- الاتصالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2017.

20- الجمال راسم: **مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية**، جامعة القاهرة، مصر، 1999.

21- الجوهري محمد وآخرون: **دراسة الإعلام والاتصال**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر 1992.

22- الحسن ياسر محجوب: **الجزيرة نظرة رمادية إلى إفريقيا**، دار الخير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ب س ن.

23- حمدي حسن: **مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1987.

24- الحويك حياة: **الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين جيوبوليتيك وخطاب الفضائيات الإخبارية العربية**، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013.

25- الحمداني بشرى حسين: **الإعلام وثقافة التغيير في ظل الثورات العربية**، دار العالم العربي، القاهرة، مصر، 2015.

26- الخزندار سامي: **استطلاع آراء أساتذة العلوم السياسية والإعلام حول مدى مهنية قناة الجزيرة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2008.

27- ديفد هارفي، ترجمة موجاب الإمام: **الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)**، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2008.

28- ذبيان سامي: **الصحافة اليومية و الإعلام**، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، ط2 .ب س ن.

29- راسم محمد جمال: **دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2008.

30- رشتي جيهان أحمد: **الأسس العلمية لنظرية الإعلام**، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط 02، 1978.

31- زماموش فتيحة: **الحراك الاجتماعي في تونس، من خلال الصحافة الجزائرية من حادثة البوعزيزي إلى هروب الرئيس بن علي**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ANEP، الجزائر، 2013.

32- الزيدي مفيد: **قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي**، دار الطليعة، بيروت، لبنان 2003.

33- سيب فليب، ترجمة عز الدين عبد المولى: **تأثير الجزيرة، كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2011.

34- شومان محمد: **تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط02، 2012.

35- الصادق الحمامي: **الميديا الجديدة، الابستيمولوجيا والإشكاليات والسياقات**، سلسلة البحوث، المنشورات الجامعية بمنوبة، تونس، 2012.

36- صلاح عبد الحميد: **الإعلام والثورات العربية**، أطفالنا للنشر والتوزيع، الخرايسية، الجزائر، 2015.

37- صلاح عبد الحميد: **الإعلام وثقافة الصورة**، أطفالنا للنشر والتوزيع، الخرايسية، الجزائر، 2015.

38- عباس مصطفى صادق: **الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

39- عبد الباقي عيسى: **وسائل الإعلام والتحول الديموقراطي، دراسة في الأدوار المهنية والوظيفية**، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، مصر، 2015.

40- ساسي عمار: **المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 2009.

41- السلامة محمد بن عبد الله: **الإعلام الإسلامي ومتغيرات العصر**، مكتبة التوبة، الرياض، 2003.

42- سمير محمد حسين: **بحوث الإعلام الأسس والمبادئ**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1976.

43- شبكة الجزيرة: **روح الجزيرة: (1996-2006)**، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، قطر، ط 02، 2007.

44- الشريف سامي ، أيمن منصور ندا: **اللغة الإعلامية المفاهيم- الأسس- التطبيقات**، ب د ن، 2004.

45- شطاح محمد ، ونعمان بوقرة: **تحليل الخطاب الأدبي والإعلامي**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2006.

46- الشمري سليمان غازي: **برنامج الاتجاه المعاكس**، دار الشروق، الدوحة، قطر، 1998.

47- شوكت علي إحسان ، فوزي عبد الخالق فوزي: **البحث العلمي، مناهجه، أساليبه وأدواته**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

48- شون مايك برايد وآخرون: **أصوات متعددة وعالم واحد**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

49- صعب حسن: **علم السياسة**، دار الملايين، بيروت، لبنان، ط 06، 1979.

50- الصيداوي رياض: **من تونس إلى ...دمشق حقائق خفية عن الربيع العربي**، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية CARAPS، جنيف، سويسرا، 2015.

51- طلعت همام: **مائة سؤال عن الإعلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1985.

52- عباس محمد: **الانتفاضات العربية: بين العفوية...والبرمجة**، دار المعرفية، باب الوادي، الجزائر 2013.

53- عبد الإله بلقزيز: **أسئلة الفكر العربي المعاصر**، مطبعة النجاح الأيوبية،، الدار البيضاء، المغرب، 1998.

54- عبد الباقي زيدان: **قواعد البحث العلمي**، ب د ن، القاهرة، مصر، 1972.

55- عبد الباقي عيسى: **وسائل الإعلام والتحول الديموقراطي، دراسة في الأدوار المهنية والوظيفية**، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015.

56- العوير محي الدين: **أثر الإعلام المعاصر في العقيدة والتربية والسلوك**، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2007.

57- عزي عبد الرحمن: **دعوة إلى فهم علم الاجتماع الإعلامي**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2010.

58- فوال نجوى: **القائمون بالاتصال**، المركز القومي للأبحاث الاجتماعية، القاهرة، مصر، 1992.

59- لحياني عثمان: **تونس... حالة ثورة محنة الديموقراطية والنجاح الممكن**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ANEP، رويبة، الجزائر، 2013.

60- مارك لينش، وآخرون، ترجمة هاني حلمي: **الثورة في العالم العربي، تونس ومصر ونهاية عصر**، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013.

61-مايسون بول: **ثورات في كل مكان، الدوافع الكامنة والأسباب التاريخية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2014.

62- محمد أبو الرب محمد أحمد: **الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2012.

63- محمد زيان عمر: **البحث العلمي، مناهجه وتقنياته**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

64- محمد عبد الحميد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.

65- محمد عبد الحميد: **تحليل المحتوى في علوم الإعلام**، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، 1983.

66- محمد عبد الحميد: **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1997.

67- محمود محمد سفر: **الإعلام موقف**، مطبعة تهامة، السعودية، 1982.

68- المديني توفيق: **تونس...ليبيا بين الإنتقال الديموقراطي المتعثر والإرهاب**، الأطلسية للنشر، تونس، 2015.

69-المرزوقي منصف: **اختراع الديموقراطية، التجربة التونسية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان 2014.

70- المزاهرة منال هلال: **مناهج البحث الإعلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014.

71- المزاهرة منال هلال: **نظريات الاتصال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، العبدلي، عمان، الأردن، 2012.

72- المشابقة عبد الرحمن: **الإعلام والسلطة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

73- المعموري محمد: **العلاقة بين الديموقراطية والفساد وأثرها على التنمية الاقتصادية**، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2005.

74- مكاوي حسن عماد: **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط4، 2005.

75- مكاوي حسن عماد، حسين السيد ليلى: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط07، 2006.

76- نزار عبد القادر: **الربيع العربي والبركان السوري**، نحو سايكس-بيكو جديد، بيروت، لبنان، ب س ن.

77- نهوند القادري عيسى: **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية، الوقوف على تخوم التفكيك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.

78- هويدا مصطفى: **دور الإعلام في الأزمات الدولية**، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 2000.

II. <u>المعاجم والقواميس:</u>

1- مقلد ربيع، إسماعيل صبري، محمد محمود: **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، 1994.

III. <u>الأطروحات والرسائل الجامعية:</u>

1- تمار يوسف: **نظرية Agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، 2005.

2- محمد حابس أحمد إبراهيم: **دور قناة الجزيرة الإخبارية بتوعية المشاهد الأردني بالقضايا العربية الراهنة ومدى تفاعله معها**، مذكرة باكلوريوس إذاعة وتلفزيون، جامعة اليرموك، الأردن، 2012.

3- محمد عارف محمد عبد الله: **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012.

IV. <u>المجلات والدريات:</u>

1- بوجلال عبد الله: **الرأي العام، مفهومه، تكوينه، خصائصه، وأهمية قياسه**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 05، 1991.

2- درويش نزيه: **دور الإعلام الاجتماعي في الربيع العربي**، من: الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد.

3- عبد اللطيف الخناشي: **الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها**، من: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2012.

4- خنفر وضاح: **الجزيرة نظرة من الداخل**، روح الجزيرة 1996-2006، شبكة الجزيرة الفضائية، الدوحة، قطر، 2007.

5-خنفر وضاح: **روح الجزيرة**، شبكة الجزيرة ، روح الجزيرة 1996-2006، الدوحة، قطر،2007.

6-سليمان صالح: **الإعلام والتطور الديموقراطي في مصر (1982- 1992)**، في المؤتمر الأول للباحثين الشباب، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر 1994.

7- سميرة شيخاني: **الإعلام الجديد في عصر المعلومات**، مجلة دمشق – المجلد 26، العدد الأول، 2010.

8- عازر جميل: **عشر سنوات من الرأي والرأي الأخر**، في روح الجزيرة 1996-2006، شبكة الجزيرة الفضائية، الدوحة، قطر، 2007.

9- عبد الفتاح نبيل: **الإعلام وإدارة التنوع حالة قناة الجزيرة الفضائية**، في مجلة دراسات استراتيجية، العدد 203 ، سبتمبر 2009.

10- العفيفي فتحي: **الديموقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر**، المستقبل العربي ، مج 26، العدد 292.

11- عز الدين عبد المولى: **الإعلام في ثورة الشعب في تونس**، من: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012.

12- فهمي أماني: **أثر الممارسة الإعلامية للعاملين في أخبار التلفزيون على اتجاهاتهم نحو العمل**، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 05، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1996.

13- القضاة محمد فلاح، سحر محمد خميس: **الصورة الذهنية لقناة الجزيرة والجزيرة الدولية لدى الشباب الجامعي- دراسة ميدانية على طلبة جامعتي قطر واليرموك**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 1، العدد 01، 2008.

14- كرعود أحمد: **تونس: ثورة "الحرية والكرامة"**، كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية، 2013.

٧. <u>الوثائق:</u>

1- الاتحاد العام التونسي للشغل: **التشغيل والتنمية بولاية قفصة، الواقع و الأفاق**، قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوتيق، تونس، 2010.

2- الاتحاد العام التونسي للشغل: **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والامكانيات الواعدة**، قسم الدراسات والنزاعات والدراسات والتوتيق، تونس، 2010.

3- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، **المخطط الحادي عشر للتنمية (2007- 2011)**، تونس، 2007.

VI. المقابلات:

1- مقابلة مع السيد: مازن الفداوي: المكلف بالاتصال والعلاقات العامة في قناة الجزيرة العربية، بمقر القناة، الدوحة، قطر، يوم 2014/03/15.

2- مقابلة مع السيد: خالد الساعي، مكلف بالاتصال والعلاقات العامة في قناة الجزيرة الانجليزية، بمقر الجزيرة نت بالدوحة، قطر، يوم 2014/03/17.

3-حوار مع السيد: نبيل الريحاني، صحفي ومنتج الحصاد المغاربي في قناة الجزيرة، بمقر القناة، الدوحة، قطر، 2014/03/18.

4- حوار مع السيد: سعيد زعواطي، صحفي بالحصاد المغاربي، بمقر الجزيرة العربية، الدوحة، قطر، يوم 2014/03/18

VII.المحاضرات والندوات:

1-قينان عبد الله الغامدي: **التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الالكتروني**، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة "الإعلام والأمن الإلكتروني "، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ماي 2012.

2-شريهان توفيق، شرين كدواني: **المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة**، مؤتمر الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة أسيوط، مصر.

VIII. المقالات:

1-أحمد عبد المالك: **القطريون يحتاجون إلى كفيل للدخول إلى جزرهم**، صحيفة الراية، 05 مارس 2007.

2-حسان أبو صلاح: **السعوديون والربيع العربي، تحولات هادئة**، مقال في جريدة الحياة ليوم 05 كانون الأول 2011.

3-صالحة عبد الرحمن: **الإعلام وصناعة الكذب**، دنيا الوطن، تاريخ النشر 27-10-2013.

4-فندي مأمون: **الانفصام القطري بين رؤية الأمير وأجندة الجزيرة**، صحيفة الشرق الأوسط، 04 أكتوبر 2004.

5- نبيل أحمد الأمير: **تأملات في الإعلام السياسي**، صحيفة المثقف، مؤسسة المثقف العربي، العدد 3969، الصادر بتاريخ 18-07-2017.

6- نزيهة الفزاري: **الإعلام والسياسة**، جريدة أنباء المغرب، 14 ديسمبر 2014.

IX. المواقع الإلكترونية:

1- موقع قناة الجزيرة: www.aljazeera.net

2- موقع أكاديمية الإعلام بطرابلس، ليبيا، www.middleast.onlin.com

3- موقع وكالة الأنباء الفرنسية: www.afp.com

4- موقع وكالة رويترز للأنباء: www.agency.reuters.com

5- موقع وكالة الأنباء الألمانية: www.dpa.com

6- موقع إسلام أولاين: www.Islam-online.com

7- موقع CNN: www.arabic.cnn.com

8- موقع جريدة الشرق الأوسط: . https://aawsat.com

X. المراجع باللغة الأجنبية:

A. Livres :

En français:

1- Albig in: **L'opinion publique et la presse**, Université de Paris, Institut D'étude Politique, 1965.

2- Jean Marie Cotteret : **Gouvernant et Gouvernés**, Paris : Presse Universitaire de France, 1973.

3- Jean de bonville : **L'analyse de contenu des médias, de la problématique au traitement statistique**, Deboek université, 2000.

4- JUDITH Lazar : **Sociologie de la Communication de Masse**, Armand Colin, Paris, 1997.

5- MIEGE Bernerd : **La pensée communicationnelle, Grenoble** ,Pug, 1995.

6- Rémy Rieffel**: Sociologies des Medias**, ellipses,Paris, 2001.

7- R .Debray: **Introduction à la médiologie** , PUF, Paris, 2000.

In English :

8- Attallah Paul : **Théories de la communication, Sens, Sujet, savoirs**, Québec, Presses universitaire du Québec, 1991.

9- Cohen , B : **The Press, The Public and Foreign Policy**, Princeton University Press, Princeton N,J 1963.

10- Denis Macquial : **Mass Communication Theory, An intrroduction**, Sage publication, 2 (ed),London,1988.

11- D.White : **The Gatekeeper, A case study in the Selection of News**, Journalism Quarterly, 1950.

12- Ezzeddine Abdelmoula :**Al Jazeera's Democratizing Role and the Rise of Arab Public Spher,** University of Exeter, UK, 2011.

13- Fred S.Siebert : **Four Theories Of Press**, University Of Illinois Presse, États-Unis, 1984.

14- John Bowers , John Courtright **: Communication Research Method**, Foresman and Company, N scott, 1984.

15- Kerlinger,F :: **Educational and psychological inquiry**, Foundation Of Behavioral research , New York , 1964

16- Lang ,K & Lang,G **: Politics and Televison**, Quadrangle Books, Chicag, Usa, 1988.

17- Leo.Rosten : **The washington Correspondent**, New Yourk, Harcourt, Brace 1937.

18- M .Defleur & S. Ball-Rokeach : **Theories of Mass Communication**, David Mcky Company,N.Y 1975.

19- Nicholas Negroponte, Being Digital, **Publisher Vintage**, USA ,1996.

20- Nimmo, D : **The Political Persuaders**, Englewood Cliffs, N .J, Prentice- Hall, 1970.

21- P.Lazarfeld,V.Berelson,& H.Gaydet : **The Peoples Choice, How the Voters Makes up His Mind in Presidential Campaign**,Sloan 07, (N.Y) 1944.

22- Steve Jones **: Encyclopedia of New Media : An Essential Reference to Communication and Technology** . SAGE Publications. 2002.

23- Terry Flew : **New media : an introduction** , Oxford University Press, London, 2008.

24- Wilem. Schramm & D.Ropers **: The Press and Effects of Mass Communication**, University of Illinois Press,Urbana, 1964.

25- Whitney C : **The Media and The People : Soundings for Two Communities, Gannet Centre For Media Studies**, Colombia University, NY, 1985.

26- W. Schramm : **Mass Communication**, The Gatekeeper, A Memorandum in W. Schramm ed, 1960.

27- Zayani Mouhammad: **Aljazeera Phenomenon**, From The Introduction,2005.

B. Périodiques :

En français:

1- **"Comment les années Ben Ali ont pénalisé l'économie de la Tunisie",** Libération, 04 /02/2011.

2- Fatiha Dazi- Héni**: Le Temps des confrontations**, préface de Gilles Kepel; Monarchies et sociétés d' Arabie, Postface du Ghanim al-Najjar, collection académique, Paris: les presse des Science, 2006.

3- Sophie Shehab: **Qui se cache derrière Al Jazeera**?, Le Monde, 06/11/2001.

4- Moncef Guen : **La Crise économique mondiale, un déclic dans la révolution tunisienne**, Jeune Afrique , 09/02/2011.

In English :

5- Abdallah Schileifer and Sarah Sullivan: **Al- Jazeera: Interview with Sheikh Hamad bin Thamer Al Thani** Tbs Journal N07, 2001.

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة تحليل المحتوى

جامعة الجزائر 03

كلية علوم الإعلام والاتصال

قسم علوم الإعلام

استمارة تحليل المضمون

تحية طيبة مباركة وبعد،،،

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه علوم بعنوان "دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي: دراسة تحليلية لانتفاضة الشعوب العربية من خلال قناة الجزيرة "، مستخدمين أداة تحليل المضمون. قمنا بصياغة استمارة تحليل المضمون (الملحق رقم 03) ودليلها (الملحق رقم 04)، وكذا تحديد دليل التعريفات الإجرائية (الملحق رقم 02) ، الذي يشتمل على فئات ومؤشرات التحليل و التعريف الإجرائي لها، في حين تم اعتماد وحدة الفكرة كوحدة للتحليل.

فالرجاء منكم قراءة التعريفات الإجرائية الواردة في (الملحق رقم 02) قراءة شاملة وتحكيمها بـ:

- وضع علامة v أمام التعريفات التي ترونها مقبولة.
- وضع علامة F أمام التعريفات التي ترونها غير مقبولة.
- وضع علامة M أمام التعريفات التي يجب تعديلها.

كما نطلب من سيادتكم إدراج ما ترونه من تعديلات في التعاريف أسفل الوثيقة، ولكم منا جزيل الشكر.

إعداد الطالب: **إشراف:**

عبد الرحمان باباواعمر **أ.د يوسف تمار**

اسم ولقب الأستاذ المحكم ودرجته العلمية:

- .....

الملحق رقم 02: **دليل التعريفات الإجرائية**

المحور الأول: معلومات عامة

1- **عنوان البرنامج**: تتمثل في عناوين المواد الإعلامية موضع التحليل والمبينة في عينة الدراسة.

2- **تاريخ البرنامج**: ممثلة في يوم بث البرنامج على قناة الجزيرة سواء التغطيات الإخبارية المباشرة أو الحصص المباشرة التفاعلية، أو الحصص المسجلة.

3- **المدة الزمنية**: ونقصد بها مدة البرنامج محسوبة بالدقائق.

المحور الثاني: فئات الموضوع (ماذا قيل؟)

1- فئة الموضوع:

- **تطورات الانتفاضة الشعبية التونسية:** هي تلك التطورات الآنية والمتعاقبة لأحداث ووقائع الحراك الشعبي التونسي نهاية 2010.

- **أسباب الانتفاضة التونسية:** متمثلة في العوامل التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في قيام الانتفاضة الشعبية التونسي يوم 17 ديسمبر 2010. مقسمين إياها إلى:

- **سياسية**: هي تلك الأسباب المتعلقة بممارسات النظام السياسي السابق، كقمع الحريات الفردية والجماعية، عدم تكريس الديموقراطية في التداول على السلطة، عدم الفصل بين السلطات...
- **اجتماعية**: متمثلة في الأوضاع الاجتماعية السائدة قبل الانتفاضة، كالفقر، البطالة، التهميش،...
- **اقتصادية**: متمثلة في انعكاسات تسيير الاقتصاد التونسي من طرف الحكومة، خاصة ما تعلق بالاهتمام بتقارير الهيئات الأممية وإهمال التنمية والاستثمار في المناطق الريفية والمعزولة.

- **المطالب الشعبية التونسية:** هي تلك المطالب التي رفعت من قبل الشباب المنتفض أثناء الحراك.

- **الوقف الرسمي للسلطة التونسية:** هي تلك التصريحات والقرارات المتخذة من طرف الجهات الرسمية بخصوص المظاهرات والأحداث اليومية أثناء الانتفاضة.

- **موقف المنتفضين التونسيين:** تتمثل في ردود فعل المنتفضين ومختلف فعاليات المجتمع المدني من تطورات أحداث الحراك التونسي.
- **مآلات الانتفاضة:** وهي تلك النتائج المتوقعة أو المرغوبة للانتفاضة التونسية، والمصرح عنها من قبل قناة الجزيرة.
- **الحلول المقترحة:** تتمثل في الحلول المقترحة من طرف مختلف الجهات الرسمية أو غير الرسمية للخروج من الأزمة.
- **أخرى**: متمثلة في مؤشرات لم تحدد سابقا، ووجب ذكرها نظرا لأهميتها.

2- فئة وظيفة المادة الإعلامية:

- **إخبارية:** تتمثل في نشر المعلومات الخاصة بوقائع الانتفاضة التونسية، والتي يحتاجها الجمهور لبناء التصورات حول الاتجاهات والقوى الفاعلة فيها.
- **تحليلية تفسيرية:** تتمثل في شرح الوقائع وتفسيرها باستعمال الحجج والبراهين العقلية والمنطقية، وكذا آراء الباحثين والمحللين والمختصين.
- **دعائية:** وهي تلك الرسائل الاتصالية التي تمررها قناة الجزيرة بغية خدمة مصلحة شخص، أو جماعة، أو هيئة.
- **مقارنة:** ويتمثل في استعمال المقارنة بين الحدث وآخر مشابه له، أو بين تفاصيل الحدث نفسه. كمقارنة الحراك التونسي بالحراك في دولة عربية أخرى. أو المقارنة بين أحداث اليوم ويوم سابق.
- **طلب الرأي والاقتراحات:** وهي طلب وجهات النظر الخاصة حول حدث أو ظرف معينين وكذا المقترحات، لحلحلة الاشكال محل العرض.
- **إملاء آراء واتجاهات:** تتمثل في التعبئة التي تقوم بها القناة من أجل الالتفاف حول رأي، أو اتجاهات معينة.

3- فئة مصادر المعلومات:

1-محلية: هي كل المواد الإعلامية المنجزة من طرف قناة الجزيرة.

2-منقولة: هي كل المواد المنقولة من جهات خارجية عن قناة الجزيرة: كالأنترنت، قنوات أخرى،...

3-رسمية: وهي تلك البرقيات، البيانات، أو التصريحات التي تدلي بها شخصيات يشغلون مناصب رسمية في الحكومة التونسية والتي اعتمدت عليهم القناة في تقديم المعلومات الجديدة وتفسيرها وتحليلها، بالإضافة إلى المراسلين ووكالات الأنباء الرسمية.

4-غير رسمية: وهي كل المعلومات الواردة من جهات غير رسمية استعملتها القناة لنقل الأحداث وتحليلها وتفسيرها.

4- فئة الاتجاه:

5-التأييد: تتمثل في عبارات القبول والتعاطف مع وجهات النظر المؤيدة لحراك من طرف القناة في تغطياتها وتحليلها للأحداث.

6-الرفض: تتمثل في علامات عدم الرضى بالمواقف الرافضة للانتفاضة من طرف المقدمين للأخبار والحصص محل التحليل.

7-الحياد: تدل عدم الانحياز لأي موقف لا معارض ولا مؤيد للحراك والتعامل مع الوقائع والأحداث بموضوعية، دون إظهار لتوجهات القناة فيها.

المحور الثاني: فئات الشكل (كيف قيل؟)

5- فئة شدة الاتجاه:

- عبارات قوية ومثيرة: تتمثل في التعبير القوي عن الرأي والاتجاه المؤيد، باستعمال ألفاظ وعبارات قوية ومثيرة، في عاطفة المتلقي بغية التأثير وكسب التأييد.

- عبارات سهلة ومباشرة: وهي تلك الألفاظ السهلة الواضحة المباشرة للتعبير عن الاتجاه، حول الوقائع والأحداث.

- مؤثرات مصاحبة: تتمثل في المؤثرات الصوتية والبصرية المصاحبة للتعبير عن الرأي والاتجاه، مستثنين الدلالات السميائية منها.

6- فئة وسائط التفاعل مع مصادر المعلومات:

- الهاتف: وهي تلك المكالمات الهاتفية التي تربطها القناة مع مصادرها الرسمية أو غير الرسمية، المباشرة أو المسجلة. لغرض الادلاء بتصريح أو رأي أو اتجاه حول أحداث ووقائع الانتفاضة التونسية.

- الأقمار الصناعية: متمثلة في البث المباشر عبر الأقمار الصناعية لحوار مع مصدر من مصادر المعلومات، في أي بقعة من العالم.

-الأنترنت: من خلال كل تقنياتها والمخصصة للتواصل بين طرفين كالبريد الالكتروني، skype، facebook، ...الخ

- الحضور الفعلي في الأستوديو: تمثل وجود مصادر المعلومات في الاستديو لحظة تصوير البرنامج أو قبله (حالة تسجيله)، لتقديم الحدث وتحليله وتفسيره.

7- فئة نوعية الصور:

- مباشرة: هي تلك الصور الآنية التي تنقل عبر قناة الجزيرة للوقائع والأحداث أو تفسيراتها.

- مسجلة: تعبر عن الحصص والفيديوهات المسجلة.

- توضيحية: وهي تلك الوسائل المستعملة لغرض توضيح الماجرى كالخرائط، المخططات، الدوائر النسبية،...الخ

ملاحظات توضيحية تودون إضافتها (ان وجدت):

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم 03: ترميز استمارة تحليل المضمون

استمارة تحليل المضمون

المحور الأول: معلومات عامة

2- عنوان البرنامج: 01

3- تاريخ البرنامج: 02 | 03 | 04

4- المدة الزمنية: 05

المحور الثاني: فئات المضوع (ماذا قيل؟)

1- فئة الموضوع:

- تطورات الانتفاضة الشعبية التونسية: 06
- أسباب الانتفاضة:
  - سياسية: 07
  - اجتماعية: 08
  - اقتصادية: 09
- المطالب الشعبية: 10
- الموقف الرسمي: 11
- موقف المنتفضين: 12
- مآلات الانتفاضة: 13
- الحلول: 14
- أخرى: 15

2- فئة وظيفة المادة الإعلامية:

- إخبارية 16
- تحليلية تفسيرية: 17
- دعائية: 18
- مقارنة: 19
- طلب الرأي والاتجاه: 20
- إملاء آراء واتجاهات: 21

3- فئة مصادر المعلومات:

- مصادر المادة الإعلامية كوحدة:

- محلية: 22
- منقولة: 23

- مصادر المعلومات في المادة الإعلامية:

- رسمية: 24
- غير رسمية: 25

4- فئة الاتجاه:

- مؤيد: 26
- رافض: 27
- محايد: 28

المحور الثالث: فئات الشكل (كيف قيل؟)

5- فئة شدة الاتجاه:

- عبارات قوية ومثيرة: 29
- عبارات سهلة، مباشرة: 30
- مؤثرات مصاحبة: 31

6- فئة وسائط التفاعل مع مصادر المعلومات:

- الهاتف: 32
- الأقمار الصناعية: 33
- الأنترنت: 34
- الحضور الفعلي في الأستوديو: 35

7- فئة نوعية الصور:

- مباشرة: 36
- مسجلة: 37
- توضيحية: 38

الملحق رقم 04: دليل استمارة تحليل المضمون

تم تقسيم استمارة تحليل المضمون إلى ثلاث محاور، وهي:

1- المحور الأول: معلومات عامة

يتضمن عنوان البرنامج محل التحليل ممثلا في المربع رقم 01، في حين تشير المربعات المرقمة بـ 02، 03، و04 إلى تاريخ بث البرنامج، أما مدته الزمنية فيشير إليها المربع رقم 05.

2- المحور الثاني: فئات الموضوع (ماذا قيل؟)

تشير إليه المربعات المرقمة من (06 إلى 27)، مقسمة إلى فئات ومؤشرات فرعية على النحو الآتي:

- فئة الموضوع (الفكرة):

تشير المربعات المرقمة من 06 إلى 15، إلى مؤشرات فئة الموضوع، وهي تعكس على التوالي المؤشرات الآتية: تطورات الانتفاضة الشعبية التونسية ممثلة بالمربع رقم 06، ثم أسباب الانتفاضة، التي تضم ثلاث مؤشرات فرعية (الأسباب السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية) ممثلة بأرقام المربعات 07،08، 09 على التوالي. بالإضافة إلى مؤشرات: المطالب الشعبية، الموقف الرسمي، موقف المنتفضين، مآلات الانتفاضة، الحلول، مؤشرات أخرى قد تظهر في مواد التحليل. ممثلة بالمربعات المرقمة من 10 إلى 15 على التوالي.

- فئة وظيفة المادة الإعلامية:

وتتضمن المؤشرات الآتية: وظيفة إخبارية، تحليلية تفسيرية، دعائية، مقارنة، إملاء آراء واتجاهات، طلب الرأي والاقتراحات، ممثلة بالمربعات المرقمة من 16إلى 21 على التوالي.

- **فئة مصادر المعلومات**:

تشير إليها المربعات المرقمة من 22 إلى 25 والتي تتضمن على التوالي : البحث عن المصادر المعتمدة في المضامين محل التحليل وتنقسم إلى ما يلي: محلية، منقولة، رسمية، غير رسمية.

- **فئة الاتجاه**: تضم المؤشرات الآتية: مؤيد، معارض، محايد، ممثلة بالمربعات المرقمة من 26 إلى 28 على التوالي.

3- المحور الثاني: فئات الشكل (كيف قيل؟):

يتضمن ثلاث (03) فئات كبرى بمؤشراتها، وهي ممثلة في المربعات المرقمة من 29 إلى 38 على التوالي:

- **فئة شدة الاتجاه:** تحتوي على المؤشرات الآتية: عبارات قوية ومؤثرة، عبارات سهلة مباشرة، مؤثرات مصاحبة ممثلة في المربعات رقم 29، 30، 31 على التوالي.

- **فئة وسائط الاتصال بمصادر المعلومات**: وتحتوي على المؤشرات الآتية: الهاتف، الأقمار الصناعية، الانترنت، الحضور الفعلي في الأستوديو، ممثلة في المربعات المرقمة من 32 إلى 35 على التوالي.

- **فئة نوعية الصورة**: وتضم المؤشرات الآتية: مباشرة، مسجلة، وسائل إيضاح، ممثلة في المربعات المرقبة بـ 36،37، و 38 على التوالي.

الفهرس العام

الفهرس العام

مقدمة 9

اشكالية الدراسة 12

التساؤلات الفرعية 16

فرضيات الدراسة 17

أهمية الدراسة 18

الهدف من الدراسة 20

مفاهيم الدراسة 21

نوع الدراسة 26

منهج الدراسة 27

أدوات الدراسة 29

مجتمع البحث 31

عينة الدراسة 32

الدراسات السابقة 44

الفصل الأول: وظائف وسائل الإعلام والميديا الجديدة 52

المبحث الأول: مصطلح الاعلام بين النظرة الكلاسيكية والحديثة 53

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي لـ "الإعلام، الإعلام الجديد، الميديا الجديدة" 54

المطلب الثاني: مقاربات في تطور المصطلح: الإعلام، الإعلام الجديد أو الميديا 62

المبحث الثاني: التوجهات النظرية في دراسة وظائف الإعلام والميديا الجديدة 64

المطلب الأول: طرق التفكير في وظائف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية..... 66

المطلب الثاني: وظائف وسائل الإعلام والمجتمع..... 68

المطلب الثالث: الميديا الجديدة ، تطور الأداء والوظيفة..... 74

المبحث الثالث: مقاربات نظرية في دراسة تأثير وسائل الإعلام والميديا

الجديدة.....84

المطلب الأول: القائم بالاتصال ونظرية حارس البوابة 86

المطلب الثاني: نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام 105

الفصل الثاني: قناة الجزيرة القطرية كظاهرة إعلامية 123

المبحث الأول:لمحة تعريفية عن قناة الجزيرة القطرية 124

المطلب الأول:نشأة قناة الجزيرة وتطورها 124

نشأة قناة الجزيرة القطرية 124

الجزيرة من قناة إلى شبكة قنوات 129

المطلب الثاني: مصادر التمويل في قناة الجزيرة 137

المبحث الثاني: علاقة قناة الجزيرة بالحكومة القطرية 141

المطلب الأول: قطر والظاهرة الإعلامية الجديدة..... 141

المطلب الثاني: الديبلوماسية القطرية وقناة الجزيرة..... 148

المبحث الثالث: السياسة التحريرية لقناة الجزيرة في تغطيتها للانتفاضات

العربية..... 156

المطلب الأول: ماهية السياسة التحريرية..... 156

المطلب الثاني: قناة الجزيرة والانتفاضات العربية..... 168

الفصل الثالث: الإعلام وتوجيه الحدث السياسي أثناء انتفاضة الشعوب العربية..... 170

المبحث الأول: الحراك السياسي العربي الأسباب والخلفيات..... 171

المطلب الأول: كرونولوجيا الحراك العربي من انتفاضة تونس إلى الحرب في سوريا 172

المطلب الثاني: أسباب وخلفيات انتفاضة الشعوب العربية 174

المبحث الثاني: دور الإعلام في توجيه الحدث السياسي 182

المطلب الأول: جدلية الإعلام والسياسية..... 183

المطلب الثاني: الإعلام والتغير السياسي في الأنظمة العربية 191

المبحث الثالث: التناول الإعلامي لأولى الانتفاضات العربية 197

المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس الأسباب والخلفيات..... 198

المطلب الثاني: التناول الإعلامي لانتفاضة تونس..... 211

الفصل الخامس: الإطار التطبيقي (عرض وتحليل النتائج) 221

المبحث الأول: عرض وتفسير النتائج..... 222

المطلب الأول: بطاقة فنية عن برامج التحليل..... 222

البرامج الحوارية..... 222

النشرات الإخبارية..... 226

التغطيات المستمرة..... 227

المطلب الثاني: عرض نتائج استمارة جمع البيانات..... 228

الاستنتاجات الدراسة 283

خلاصة..... 291

ملخص 294

المراجع..... 297

الملاحق..... 312

الفهرس العام..... 322